المركز القومي للترجمة

هانك جونستون

الدول والحركات الاجتماعية

ترجمة: أحمد زايد

2889

الدول والحركات الاجتماعية

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2889
- الدول والحركات الاجتماعية
- هانك جونستون
- أحمد زايد
- الطبعة الأولى 2018

هذه ترجمة كتاب:
States and Social Movements
By: Hank Johnston
Copyright © Hank Johnston 2011
This edition is published by arrangement with Polity Press
Ltd.,Cambridge.
All Rights Reserved

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومى للترجمة
شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

الدول والحركات الاجتماعية

تأليف : هانك جونستون

ترجمة : أحمد زايد

2018

بطاقة الفهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

جونستون ، هانك

الدول والحركات الاجتماعية / تأليف هانك جونستون؛ ترجمة أحمد زايد -

ط ١- القاهرة : المركز القومى للترجمة، ٢٠١٨

٣٠٨ ص، ٢٤ سم

١ - الاجتماع السياسى ، علم

(أ)- زايد ، أحمد (مترجم)

٣٢٠,١٠١

رقم الإيداع ٢٥١٧٧ / ٢٠١٥

الترقيم الدولى I.S.B.N. 978 - 977 - 92-0480-2

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز .

المحتويات

قائمة الأشكال التوضيحية	7
الفصل الأول : الدولة والاحتجاج والحركات الاجتماعية	9
الفصل الثاني : الاحتجاج فى الديمقراطيات المعاصرة	49
الفصل الثالث : مجتمع الحركة الاجتماعية	93
الفصل الرابع : الدول القمعية والاحتجاج	139
الفصل الخامس : الثورات والدول	191
الفصل السادس : العولمة والاحتجاج والدولة	235
المراجع :	281

قائمة الأشكال التوضيحية

الشكل ١ – ١ : اعتراض محلى ضد متهم فى هابرفيلدترايبن 19

الشكل ١ – ٢ : نموذج عام لديناميات العلاقة بين الحركة والدولة والمجتمع. 44

الشكل ٢ – ١ : الاحتجاج والانفتاح السياسى 55

الشكل ٢ – ٢ : نموذج العملية السياسية للحراك المرتبط بالحركات الاجتماعية. 77

الشكل ٢ – ٣ : تكون الفاعل (تشكيل الفاعل) فى حلقات الجدال السياسى. 87

الشكل ٤ – ١ : العلاقة الخطية للاحتجاج والقمع 155

الشكل ٤ – ٢ : العلاقة المنحنية للاحتجاج والقمع 155

الشكل ٤ – ٣ : المنحنيان "S" والموضحان للعلاقة بين القمع والاحتجاج .. 157

الشكل ٤ – ٤ : مخطط للتطور المتعاقب للاحتجاجات فى نظم الحكم التسلطية. 179

الشكل ٤ – ٥ : ديناميات الاحتجاج والمنافذ المبكرة لظهوره 184

الشكل ٤ – ٦ : ديناميات الاحتجاج وانقسامات النخب أثناء الانتقال إلى الديمقراطية. 188

الشكل ٥ – ١ : الدول الأعلى احتمالا لأن تظهر فيها حركات ثورية 221

الشكل ٥ – ٢ : الدول الأعلى احتمالا لأن تطيح بها الحركات الثورية 222

الشكل ٥ – ٣ : نموذج عام لتطور الوضع الثورى 227

الشكل ٦ – ١ : الاحتجاجات المناهضة للتقشف، ١٩٧٦– ١٩٩٢ 243

الشكل ٦ – ٢ : تزايد منظمات الحركات الاجتماعية عابرة القوميات 256

الفصل الأول

الدولة والاحتجاج والحركات الاجتماعية

تظهر الحركات الاجتماعية والاحتجاجات داخل أنساق الدولة. وهى تستهدف فى الغالب سلطات الدولة التى تعمل على إحداث التغيرات والإصلاحات التى تجيب على مطالب المحتجين. إن بإمكان المحتجين أحيانًا أن يتحدوا المؤسسات التى لا تنتمى للدولة مثل إدارات الجامعات أو المنظمات الدينية، ولكن الغالبية العظمى من الاحتجاجات الاجتماعية والحركات الاجتماعية فى القرن الحادى والعشرين جعلت من الدولة هدفًا، ومن هذا المنطلق يأتى التبرير الأساسى لنشر مثل هذا الكتاب. فالمحقق أن الحركات الاجتماعية والاحتجاجات قد أصبحت من الشيوع اليوم إلى درجة أنها تعتبر، من قبل معظم علماء العلوم الاجتماعية الذين يدرسونها، جزءًا لا يتجزأ من الممارسة السياسية – ويستخدم للإشارة إليها على نطاق واسع مصطلح السياسة الجدالية (أو الشقاقية)(*) contentious Politics فالناس لا يعتمدون هذه الأيام على الأحزاب السياسية والانتخابية فقط لكى يعبروا عن تفضيلاتهم، ولكنهم يلجأون أيضًا إلى الاحتجاجات، والمظاهرات، وحملات جمع التوقيعات، والمسيرات والتنظيمات التى

(*) يصعب ترجمة هذا المفهوم إلى العربية، وقد ترجمته من قبل بالسياسة الجدالية، وأقترح هنا أيضًا كلمة الشقاقية. وفى الحالتين فهى سياسة تمارس بين طرفين، هما الدولة من ناحية وآخرون يحاولون إتلافها من ناحية أخرى. (المترجم)

تعبر عن مطالبهم فى التغير الاجتماعى. وتعد كل تلك الأساليب، أساليب مهمة لتأكيد المصالح والدفاع عنها فى السياسة المعاصرة. وذلك هو الموضوع الأساسى الذى سوف أطوره فى هذه الصفحات، بمعنى أن الحركات الاجتماعية هى سياسة يقوم بها الناس وليست بحال سياسة للنخب.

وتكمن نقطة البدء فى تتبع العلاقة بين الاحتجاج والدولة فى ظهور النظم الحديثة للحكم، وهى عملية بدأت منذ قرنين من الزمان، تقريبًا فى منتصف القرن الثامن عشر. لقد كان بناء الدولة فى القرن الثامن عشر مختلفًا عن الدولة الحديثة المعقدة بيروقراطيا والتى نعتبرها دولة طبيعية فى القرن الحادى والعشرين. فالدولة الآن تمس جوانب كثيرة من حياتنا اليومية بدءًا من جمع الضرائب وحتى تنظيم الاقتصاد، كما تحدد من الذى بإمكانه أن يتزوج، وما يوجد فى المقررات الدراسية. وفضلاً عن ذلك فإن الدول الديمقراطية الحديثة تقوم على فرضية استجابية الموظفين المنتخبين لمن يحكمونهم. ويشكل كل ذلك أرضية لمدى واسع من المطالب تجاه الدولة، ومن ثم فإنه يمهد الطريق لضغوط شعبية تحدث عبر قنوات نظامية مؤسساتية (الممارسات السياسية للأحزاب) وقنوات غير مؤسساتية (الحركات الاجتماعية والاحتجاجية).

وعلى العكس من ذلك، فإن الدولة قبل الحديثة لا تمس حياة الناس إلا نادرًا. فقد كانت الحياة تتأسس على أساس قروى، ولم تكن الاحتجاجات تظهر إلا عندما تكسر الالتزامات التقليدية أو عندما تصبح الظروف غير محتملة. ولقد أصبح جزءًا من الحداثة أن تنمو الدولة وتتسع بحيث تؤثر على حياة الناس بشكل أكثر تنظيمًا وأكثر اتساعًا. وأنا أحاول فى هذا الفصل أن أتتبع باختصار كيف تطورت الدولة من الملكيات الأوتوقراطية فيما قبل الحداثة، والتى تأسست على التقاليد وعلى مصالح النخبة مالكة الأرض، وأن أوضح – وهذا موضوع حيوى بالنسبة لهذا الكتاب – كيف ظهر هذا التحول مصاحبًا لظهور الحركة الاجتماعية الحديثة. وثمة خط لا يمكن تجاوزه، وهو أننا لا يمكن أن نفهم شكل الدولة الحديثة فهمًا كاملاً دون النظر فى دور الحركات الاجتماعية والاحتجاجية.

وعندما نعود إلى الوراء بإلقاء نظرة على الدول الزراعية الأوتوقراطية، فى الفترة ما قبل الحديثة، على سبيل المثال مملكة هنرى الخامس بإنجلترا (١٤١٣-١٤٢٢)، فسوف نجد نخبا للدولة - الملك هنرى، ودوق جولشستر، ودوق بدفورد، وغيرهم من النبلاء - يتحدثون عن الحق فى الحكم باعتباره أمراً مسلماً به، ولم يكونوا قط على علاقة ديمقراطية برعاياهم. لقد كانوا يعولون كثيراً على القوة والثروة المؤسسة على التقاليد وملكية الأرض، وذلك لفرض حكمهم، معتمدين فى الغالب على الحصانة التى يختصون بها. ولقد تطورت فكرة وجود حكام يستجيبون لرعاياهم، تطورت مع الدولة الحديثة ودخلت حيز التنفيذ مع الحكومة الديمقراطية عبر ضغوط من الطبقات الواقفة خارج نطاق الطبقات مالكة الأرض من النبلاء. ويعنى ذلك أن جانباً كبيراً من تطور الدولة ظهر على الخط الواصل بين أفعال الأغنياء والأقوياء من أجل المحافظة على ممتلكاتهم، وتلك الطبقات التى تسعى إلى أن يكون لها كلمة مسموعة لدى من يحكمونهم.

وسوف أحاول فى هذا الفصل أن أطور الفكرة التى مفادها أن أى تاريخ كلى للدولة الحديثة يجب أن يضع فى اعتباره أفعال الطبقات الشعبية التى تمارس من وقت لآخر ضغطاً على نخب الدولة عبر العنف الجمعى، وأشكال التمرد والاحتجاج، والحركات الجمعية. فالمصالح الشعبية تأخذ شكلاً ومضموناً عن طريق الفعل الجمعى، وذلك ضد مصالح النخبة. لقد كانت نخب الدولة عبر العقود تحافظ على مراقبة المحكومين، سواء أكانوا من عبيد إمبراطورية الإنكا فى القرن الرابع عشر (وإن كان الأمر يتم هنا بشكل عابر) أو لدى الفلاحين فى فرنسا فى القرن السابع عشر (وهو أمر غالباً ما يحدث) أو لدى دافعى الضرائب الغاضبين فى أمريكا الشمالية فى القرن الحادى والعشرين (وهو أمر يتم باستمرار). ولكن دعنا نكن أوضح: فالتاريخ يشهد على أنه عندما يحدث أن يتجه انتباه الحاكم إلى الحياة العادية للناس، فإنه لا يكون من أجل العطف عليهم أو الاهتمام برفاهيتهم أو رغبة فى حماية مصالحهم، ولكن لاعتبارات عملية فيما يتصل بحفظ القوة أو سحق تهديد التمرد. ولقد كانت الآثار طويلة المدى لصور الحراك الشعبى والاحتجاجات ترتبط بالعمل على إجبار الطبقات

الحاكمة - بطريقة بطيئة فى البداية وأكثر انتظامًا واتساقًا فى العصور الحديثة - وذلك لكى تأخذ فى اعتبارها إرادة الشعب فى رسم سياسات الدولة.

ويحاول هذا الفصل أن يضع الخطوط العامة لتطور الدولة الحديثة، لتوضيح تضاريسها الأساسية، وكيف كانت صور الحراك الجمعى الشعبى قوة مهمة لجعل نخب الدولة مفتوحة نحو مطالب المواطنين العاديين. ولقد حدث تاريخيًا أن مكنت هذه الصور من الحراك النخب الجديدة الأكثر استجابة للجماهير من الوصول إلى أنساق السلطة - على الأقل فى الدوائر التى تحدث فيها هذه الصور من الحراك - ومن ثم فقد تمكنت من أن تحدث تغييرات نظامية جعلت الدولة أكثر قربًا من دوائر أوسع. وعلى الرغم من أن هذه لم تكن إحدى النواتج المقصودة للحركات الاجتماعية، فإنها حتى هذا اليوم تستمر فى إدخال جماعات جديدة للتحدى، وأفكار وتحالفات ومصالح جديدة، إلى الحد الذى يمكن القول معه بأن الميول غير الديمقراطية القوية يتم تخفيفها بقدر ما تولد الحركات الاجتماعية من حراك.

ظهور الدولة الحديثة

ماذا تعنى الدولة بالضبط؟ لقد تم تناول الدولة فى التاريخ الفكرى من منظور مجرد وفلسفى يطرح أسئلة حول شكلها المثالى، وجوهرها، والسبب فى وجودها أصلاً. ولقد ظهرت أكثر صور هذا التفكير تأثيرًا خلال عصر التنوير، وهى حركة فكرية غربية استغرقت القرن الثامن عشر. لقد بذرت هنا بذور الدولة الحديثة، كما أن أفكار التنوير قد قدمت الزاد والماء لبراعمها المبكرة. ومن أكثر هذه الأفكار تأثيرًا الفكرة التى مؤداها أن الدولة تنتج عن تعاقد بين الأفراد. فعلى سبيل المثال ذهب توماس هوبز (١٥٨٨ - ١٦٧٩) إلى أن الأفراد يتنحون بشكل طبيعى عن مصالحهم للدولة، وأن الصيغة التعاقدية للدولة هى التى تمنع "حرب الكل ضد الكل". أما جان جاك روسو (١٧١٢-١٧٧٨) فقد رأى أن الدولة هى أساس الصالح العام لأعضائها.

ومن ثم، فقد طرح روسو فى مقاله عن العقد الاجتماعى رؤيته حول المشاركة العامة لكل المواطنين فى الدولة، وهى فكرة كانت ثورية فى القرن الثامن عشر. فعبر المشاركة فى الدولة، والخضوع إلى قراراتها، فإن الأفراد يستفيدون من النظام الأخلاقى الذى تحافظ عليه الدولة. أما جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤) فقد ذهب إلى أن الدولة توجد للحفاظ على الحقوق الطبيعية للأفراد، ولكن على عكس هوبز، فقد نظر إلى الطبيعة البشرية على أنها قادرة على استخدام العقل وعلى التسامح. ومع ذلك فقد توصل إلى نتيجة مشابهة مفادها أن الدولة ضرورية للأفراد لحل الصراعات التى تنتج بالضرورة، وأن الدولة إذا ما فشلت فى تحقيق هذه المهمة فإن احتمال الثورة (التمرد) يكون قائماً.

ولقد مارست نظريات العقد الاجتماعى للدولة تأثيراً كبيراً على المفكرين السياسيين فى هذا العصر. فلقد كان لأفكار لوك وروسو تأثير جوهرى على مؤسسى جمهورية أمريكا الشمالية الجديدة، كما أنها حركت مشاعر الكثير من الثوار الفرنسيين فى الفترة من ١٧٨٩-١٧٩٠ ولكن هذه المفاهيم المرتبطة بالحقوق العامة والعقد الاجتماعى وفضائل المواطنة العالمية كانت أفكاراً عظيمة. فعندما نعود إلى الوراء، خاصة عندما نفحص الأدلة التاريخية، فإن صورة الدولة لم تكن قط صورة الدولة التى تؤكد الحرية والسعادة لكل الأفراد، كما لم تكن قط صورة الدولة التى تسعى إلى تحقيق الصالح العام. على العكس من ذلك، فإننا نصادف صراعات فوضوية بين النبلاء والرأسماليين والعسكريين والقساوسة والطبقات الشعبية. فلم تكن خبرات معظم الكائنات البشرية عبر التاريخ خبرات تدخل بهم إلى دائرة التعاقد لتكوين الدولة، وإنما كانت الدولة حقيقة من حقائق الحياة. فالأفراد يولدون فى كنف الدولة فى إطار علاقات مستقرة للسلطة، وفى ظل حكام يفرضون إرادتهم ويجمعون الضرائب. لقد كانت الدولة بالنسبة لمعظم الناس وفى جل فترات التاريخ المكتوب، كانت حقيقة واقعة مثلها مثل الموت أو الضرائب.

وإذ ما رجعنا فى الواقع إلى سؤالنا الرئيسى: ماذا تعنى الدولة بالضبط؟ فسوف نجد مرشداً جيداً لنا فى حقائق الموت والضرائب؛ فوفقًا لأكثر التحليلات واقعية وأقلها تجريداً حول تطور الدولة (Mann 1993; Tilly 1992; Skocpol 1979; Moore 1966) تعتبر ضرورات الحرب وحفظ الحدود هما القوة الأساسية فى تكوين شكل الدولة الحديثة. كما أن الأنشطة الرئيسية فى الدولة عبر التاريخ - والتى تتمثل فى تعبئة الموارد، وشن الحرب، وحماية الحلفاء وسجن المعارضين - كل هذه المهام نتجت عن احتكار الدولة لأدوات القهر. ولقد صدق ماكس فيبر إذ وصف الدولة الحديثة بأنها احتكار للاستخدام الشرعى للقسر الفيزيقى داخل حدود معينة (Weber in Girth and Mills 1946: 78). أما عن صناعة الحرب فإنها تعمل بشكل خاص على تحريك وسائل العنف، كما أنها عملت على جعل الحروب أكثر اتساعًا وتكلفة وذلك بسبب التطورات التى تلاحقت فى تكنولوجيا الحرب منذ القرن الرابع عشر، ومنها اختراع البارود، وآلات الحصاد، والذخائر. ولقد كان أمن الدولة عاملاً ضرورياً للحفاظ على مصالح النخبة، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة تكاليف الحفاظ على نخب عسكرية قادرة على تحقيق المرونة فى قبضتها على القوة، ولقد صاحب ذلك عاملان رئيسيان قد شكلا مجرى تطور الدولة وذلك بفتح آفاقها على التأثيرات الجماهيرية.

فأولا، بدأ تركيب جماعات الصفوة وتوازن القوة لديها يتغير فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وذلك مع ظهور الرأسمالية التجارية، ثم الرأسمالية الصناعية والتحويلية. لقد تشكلت كثير من الدول الأوروبية فى السابق من ممالك زراعية متفرقة، مثل فرنسا فى القرن السادس عشر، ولم يمارس الملوك سوى قدر طفيف من الضبط على رعاياهم، فقد اعتمدوا اعتماداً كبيراً على ولاء طبقة النبلاء من مالكى الأرض للمحافظة على سلطتهم، وواجهت الدول الزراعية المتفرقة والمتسعة الأرجاء، بشكل دائم، خطر قيام السادة الإقطاعيين وأصحاب إقطاعات الوقف بالتحريض على التمرد ضد الملك أو الإمبراطور. ومن ثم فقد كان الوزن النسبى للثروة وللقوة بين الملوك والأمراء التابعين لهم أمراً حساساً ومتوافقًا، وكان استقرار الدولة يستند على توازن هذه القوى.

وإذا ما عبرنا القناة الإنجليزية لنلقى نظرة على حال إنجلترا فى القرن السادس عشر، لوجدنا المدن التجارية الكبيرة، مثل لندن، تمنح الملك مصدراً للعائد فى شكل جمارك وضرائب وقروض تقدم للتاج الملكى مما يمكنه من الاحتفاظ بجيش معقول العدد يعمل على توازن التحديات الإقليمية التى تأتى من النبلاء. ولقد كان نمو المدن عبر أوروبا- بوصفها مراكز للتجارة والصناعة التحويلية وتركيزات الثروة - قادراً على ترجيح كفة الميزان بشأن إمكانية استخدام القهر، ومن ثم فقد مارست تأثيراً مباشراً على النظام العالمى (Tilly 1992). وإذا ما وضعنا فى اعتبارنا المتطلبات الكبيرة لصناعة الحرب - تجهيز جيوش ميدانية كبيرة وبناء الأساطيل، وتجهيز المدافع، وشراء الدروع ..إلخ - إذا ما وضعنا فى اعتبارنا كل ذلك فإننا نجد أن ثروة المدينة كانت مهمة فى تطور الدولة القومية. ومن ثم فإن الدول التى كانت بها مدن غنية وحدود واسعة يمكن أن تجلب منها ثروات كبيرة وأعداد كبيرة من البشر لصناعة الحرب، هذه الدول كان لها مزايا واضحة عن الممالك الصغيرة أو دول المدنية. لقد عملت ثروة التجار والرأسماليين على توفير مكان لهذه الدول فى حلبة القوة. وأدى صعود التجارة والصناعات التحويلية، بجانب تكاليف الحفاظ على جيوش يعتد بها، إلى أن تتحول الدولة إلى حلبة لصراع مصالح معقدة، تتنافس أحياناً وتتعارض أحياناً أخرى - كما كان الحال دائماً- وهى مصالح تتجلى فى الوقت الراهن بين الجماعات الطبقية وجماعات المكانة (Mann 1993). فالطبقات التجارية لم تحصل على القوة والتأثير بشكل سهل وبدون مقابل، بل إننى افترض، وأنا أقر بهذا التعميم، وجود قرون من الصراع والحروب والتمرد والمؤامرات والاغتيالات. ولمزيد من التوضيح، فإن هذه العملية لم تكن شكلاً من أشكال الإصلاح الديمقراطى للدولة؛ ولكنها خففت من الحكم الأوتوقراطى للنخب التقليدية ودفعت بالتجار والرأسماليين الأغنياء إلى دائرة الحكم على المستويين القومى والمحلى. وكلما تحركنا نحو القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أصبحت الحياة الاجتماعية أكثر ارتباطاً بالسياسة، ومن ثم فقد تم تأسيس الأحزاب لكى تدافع عن مصالح الجماعات المختلفة (Tilly 1993).

وثانيًا، فإن الدولة لم تكن قبل القرن التاسع عشر "سوى رجل بوليس مكلف بجمع الضرائب والتعبئة" (Mann 1993 504)، وهى تقوم على تنظيم امتصاص الثروة (تجميع الثروة) وجلب الأفراد لتعزيز الجيوش والأساطيل. ولقد أدت مطالب الحرب التى فرضت على سكان الدول - مثل التجنيد الإجبارى، ودفع الضرائب، وتنفيذ الأوامر، وارتفاع أسعار السلع الضرورية، ومظاهر النقص فى تخزين السلع فى أوقات الحرب، وفرض مزيد من الضرائب عبر الرسوم والجمارك والدمغات - أدت كل هذه المطالب إلى تراكم عدم الرضا. وعملت هذه المطالب على إحداث صور تتطور أحيانًا إلى شغب واحتجاج. ولقد كان بقاء الصفوة (استمرارها) رهن بتحقيق التوازن؛ فإذا لم تستطع الدولة أن تشن الحرب بنجاح، فلا يمكن تأمين رفاهية النخبة وهيمنتها. وكلما أصبحت الحرب أكثر تكلفة وأكثر انتشارًا، فسوف يكون هناك حد لمدى تحمل الطبقات الشعبية. فمع بداية القرن التاسع عشر، رأينا شكلاً من العلاقة الدينامية بين استنزاف الثروات من قبل جماعات الصفوة (بسبب الحرب) وتزايد استجابة الدولة للضغط الشعبى (لتعويض تدخل الدولة فى شئون الحياة اليومية). ولقد اتخذت استجابة الدولة صورًا عديدة، اعتمادًا على مصدر الضغط، هل يأتى من الريف أم الحضر، من الطبقات الدنيا أم العليا. ولقد أدت هذه العلاقة الدينامية، مع ذلك، إلى تشكيل كل من الدولة البيروقراطية الحديثة كما نعرفها الآن، والموقف المعارض لها كما عبرت عنها ذخيرة(*) الحركات الاجتماعية الحديثة كما نعرفها الآن أيضًا - وكما تتجسد فى الاجتماعات والمسيرات والمظاهرات والإضرابات. ولكن علينا أولاً وقبل كل شىء أن نوضح من أين جاءت الحركة الاجتماعية الحديثة؟ بمعنى كيف تطورت من مخزون الحركات الاجتماعية فى الفترة قبل الحديثة؟

(*) ترجمنا كلمة Repertoire بكلمة ذخيرة (وقد نترجمها أحيانًا بكلمة مخزون)، ويقصد بها فى هذا السياق ما لدى الحركات الاجتماعية من مخزون يشكل أجندتها وطريقتها فى العمل كالاجتماعات والمسيرات والإضرابات والمظاهرات، إلخ.. (المترجم).

ذخيرة الاحتجاج قبل الحديث:

تتوافق ذخيرة الاحتجاج قبل الحديث مع شكل من المجتمع كان يتصف أساسًا بأنه مجتمع ريفى، محلى، زراعى تقليدى، يعرف درجة واضحة من التدرج الاجتماعى. ولقد كانت سلطة الدولة حينئذ محدودة بالمقارنة بالاختراق العميق فى الحياة اليومية الذى يلاحظه المرء فى الوقت الراهن بالنسبة للدولة الحديثة. لقد كانت الدولة الزراعية قبل الحديثة منقسمة بين التنظيم المحلى الذى يسيطر عليه الأعيان وكبار الملاك، وبين تنظيمها القومى (الوطنى) الذى يتصف بالمحدودية والتمزق والذى يتجسد فى العلاقات بين الملك وبين ممثليه المحليين. وفى هذا السياق فإن ذخيرة الاحتجاج فى المجتمع قبل الحديث كان محليًا، ومحدودًا في حدوثه الزمنى، كما كان فى الغالب يتم على نحو درامى لأنه يتشكل عبر فعل مباشر يعبر عن مطالب ومظاهر حرمان. كما أن الدولة كانت تعانى من انشقاق آخر بين المستوى القومى (الوطنى) والمستوى المحلى. ولقد كانت المطالب والادعاءات ومظاهر التعبير عن المعاناة توجه لا إلى الملك أو البرلمان، ولكن إلى السلطات المحلية التى كانت تواجه ذلك إما بالقهر أو التصالح. ولقد بدأت التجمعات القروية والعنف الريفى الموجه والصور الأخرى للاحتجاج التى ميزت فترات العصور الوسطى والمجتمعات قبل الصناعية، بدأت فى الانزواء بمجرد ظهور الدولة الحديثة حوالى العام ١٨٠٠م.

وتتفق الخطوط العامة لهذه الاحتجاجات مع ما ذهب إليه شارلز تيلى Charles Tilly (١٩٩٥) فى تحليله للاحتجاج الشعبى فى بريطانيا العظمى (١٧٥٨-١٨٣٤). فقد لخص العملية فى تشخيصه ذى الأبعاد الثلاثة لأشكال النزاع (الاعتراض) قبل الحديثة: فهى محدودة بمعنى أنها محلية، وهى تركز على القضايا الملحة مثل نقص الغذاء أو الغضب الذى يتولد عند القبض على أحد الأشخاص أو التجنيد. وهى انقسامية تعكس صفات الدولة التى وصفناها آنفًا. ونستطيع أن نرى صفات المحدودية والانقسام فى أمثلة قليلة من الاحتجاج ظهرت فى

. مناطق مختلفة من أوروبا. فمن الأمور التى كانت شائعة الاستيلاء على الحبوب من مخازن التجار الذين يظن أنهم جشعون يغالون فى الأسعار. وفى مثل هذه الحالات كان الغضب فى المجتمع المحلى يتصف بأنه سريع ومركز. وقد يخضع التاجر إلى شكل من أشكال "التجريس" الشعبى عن طريق "استخدام الحمار" أو باستخدام "الموسيقى الصاخبة" { كما يُقال فى المأثورات الشعبية المصرية: فضيحة بالطبل البلدى }، أو ما كان يعرف بالشارفارى Charivari (*)، أو باستخدام ما كان يعرف "بالموسيقى النشاز" katzenmusik(**)، أو باستخدام عقوبة "الهابرفيلدترايبن"(***) haberfeldtreiben. كما كان يستخدم الحمار الذى يركب عليه الشخص المتهم، وكان يزف فى القرية كلها معصوب العينين أو راكبًا الحمار ووجهه إلى الخلف، بحيث يمكنه أن يرى مظاهر الإهانة ويستقبل كل ما يلقيه عليه القرويون. وقد كان يرتبط استخدام الموسيقى الصاخبة (الشارفارى) أيضًا بشكل من أشكال طقوس

(*) الشارفارى Charivari (أو shivaree أو chivaree، وتسمى أيضا "الموسيقى الخام")، ومن المرجح أن يكون أصل هذه الكلمة من caribaria الرومانية، بمعنى "الصداع". وهو نوع من الطقوس الاجتماعية القروية. كان هذا الطقس فى البداية تتم ممارسته من قبل الطبقات العليا، ولكن مع مرور الوقت، شاركت فيه الطبقات الدنيا. تمثلت الأهداف الرئيسية لهذا الطقس فى أوروبا لدعم التغيير فى البنية الاجتماعية الحالية والعمل كشكل من أشكال اللوم أو التوبيخ أو الإذلال العلنى الصريح داخل المجتمع. وكان الهدف هو فرض المعايير الاجتماعية وتخليص المجتمع من العلاقات غير المقبولة اجتماعيا التى تهدد الاستقرار (المترجم).

(**) يعد لفظ "Katzenmusik" (موسيقى النشاز) من الألفاظ الألمانية التى قد عفا عليها الزمن نظرًا لتغير الممارسات الاجتماعية: ففى الماضى كان الطلبة يحدثون ضوضاء أسفل نوافذ الأساتذة، الذين لا يرضون عنهم، مستخدمين فى ذلك كل أنواع الأدوات والآلات (المترجم).

(***) عقوبة "الهابرفيلدترايبن" هى نوع من أنواع العقوبات التى لم تعد مستخدمة الأن؛ وقد كانت تطبق كثيرا كنوع من أنواع الإذلال للنساء اللاتى حملن سفاحًا، وكقاعدة عامة، كان الناس يتجمعون فى المروج أو التلال على مقربة من القرى وكانت محتويات "ما يجري" فى كثير من الأحيان تدور حول الطبيعة الأخلاقية (النظر فى أخلاق الناس)، ويمكن أن يسمى Haberfeldtreiben Rügebrauch اليوم، بأنه المحكمة المتأصلة فى الدفاع عن نفسها ضد مزاعم سوء السلوك (المترجم).

الإذلال، حيث يتجمع القرويون حول منزل الشخص المتهم ويقومون بالغناء والجلبة وتوجيه الإهانات. ويوضح الشكل رقم (١-١) ممارسة هذا الطقس فى منطقة بافاريا حيث نرى كيف يتجمع الذكور حول منزل الشخص المتهم فى الليل ويطلقون الرصاص فى الهواء، ويضربون على الطبول والأوانى، ويصيحون وينفخون فى النفير لكى يستيقظ ويقابل المدعين عليه. ويشكل ذلك مظهراً طقوسيًا واضحًا لأخلاقيات الجماعة. وتوجد فى أماكن أخرى أعمال مشابهة لها طابع تلقائى، ولكنها تتم داخل حدود المجتمع المحلى ويكون لها نفس النتيجة. حينئذ يصبح المتهم رجلاً موصومًا أو امرأة موصومة، كما أن ما يلحقه من عار لا يمكن تحمله وغالبًا ما ينتهى إلى الخروج من المجتمع المحلى.

شكل رقم (١-١) اعتراض محلى ضد متهم فى هابرفيلدترايبن

وتركز أعمال الشغب الريفية وانتفاضات الفلاحين(*) المعروفة باسم "الجاكية" jacqueries فى الغالب على الظلم الواقع عليهم من ملاك الأرض وعدم العدالة فى فرض الضرائب، وارتفاع أسعار الغذاء. ويحدث فى حالات أخرى أن يقوم الفلاحون بتدمير الملكية. فمن الأفعال المألوفة تحطيم مساكن العمل التى يعمل فيها الفقراء لحساب المقاولين المحليين نظير مبلغ زهيد يدفع لهم لسد رمقهم. لقد كان الظلم المرتبط بمثل هذا العمل القسرى ظاهرًا للقرويين المحليين، وهم غالبًا ما كانوا يهاجمون المنازل ويحطمونها. ومن الأمور الشائعة أيضًا فى هذا الصدد تحطيم الأسوار التى تسيج الحقول التى كانت مفتوحة أمام القرويين فى يوم ما، والغابات التى كانت مكانًا لألعابهم. وكانت مثل هذه الأعمال الجمعية تصل إلى الحاكم المحلى أو القاضى الذى يحكم فى مظاهر عدم الرضا الشعبى. ولقد كان من مسئولية هذه السلطات أن تتخذ الفعل الملائم، إما بتلبية مطالب القرويين، وغالبًا ما يتم ذلك على مستوى قومى عن طريق البرلمان، أو أن يتم معاقبة هؤلاء القرويين وهذا هو الأكثر احتمالاً (أو اختيار حل يجمع بين المسلكين). أما فى المدن فإن الخطوط العامة لمخزون الاحتجاج (أو ذخيرته) بأشكاله الثلاثة تأخذ شكل فعل الحشد (على نحو أكبر مما يحدث فى القرية) الموجه ضد ممارسات السوق غير العادلة مثل الغش في الميزان والمقاييس، أو فى حالة نقص الخبز والتى تؤدى إلى صور من الشغب لطلب الخبز ويتم فيها مهاجمة منازل التجار ومخازنهم ونهبها، وأخيرًا نجد عملية تحطيم الماكينات بواسطة العمال (والتى كانت تسمى فى إنجلترا بظاهرة الخوف من سيطرة الآلة)(**) وهو

(*) (الجاكية) بالفرنسية: Jacquerie هو اسم يُطلق على ثورة قام بها الفلاحون، فى الجزء الشمالى الشرقى من فرنسا، ضد طبقة النبلاء خلال شهرى آيار وحزيران من عام ١٣٥٨م، وتزعمها غليوم كال Guillaume Cale (المترجم).

(**) وهذه ترجمة لمفهوم اللودزم Luddism والذى يشير إلى سلوك العمال البريطانيين فى بداية القرن التاسع عشر الذين كانوا يتعمدون تحطيم آلات النسيج لاعتقادهم بأنها سوف تقضى على فرص العمل بالنسبة لهم ولأبنائهم. (المترجم).

سلوك يعبر عن شكل من أشكال الاحتجاج ذى الطابع الخاص والمحدود، والذى يعكس القلق العمالى الحضرى، والذى كان يدمج بين الانتقام وبين مظاهر المعاناة الأخرى مثل نقص الطعام.

ولقد قدم مؤرخون آخرون تحقيبًا لمخزون الحركات الاجتماعية فى الفترة قبل الحديثة وتنويعاته (Rude 1964; Bohstedt 1983; Wells 1983; Steinberg 1999). ولقد أشارت دراسة هوبسباوم Hobsbawm (١٩٥٩) الكلاسيكية حول الاحتجاج والتمرد لدى البدائيين إلى فئات مثل اللصوص والمافيا، وكلاهما يعكس فترة من التاريخ كانت فيها قوة الدولة محدودة. وأقصد بذلك وجود مساحات واسعة من الحدود لا يمكن لأجهزة الدولة أن تطولها. فاللصوص من أمثال هيروارد اليقظ(*)، والراهب يوستاس(**)، وفولك فيتزوارين(***)، ووليام والاس(****)،

(*) هيروارد اليقظ (Hereward The Wake) أحد قادة التمرد ضد وليام الفاتح وقد لقب باليقظ، وأول عمل موثق عنه كان هجومه على بيترزبورو مع جماعة من الخارجين عن القانون والغزاة الدنماركيين، ثم قام بالصمود فى وجه حكم وليام وعندما أخذها النورمان هرب هيروارد ورجاله عبر المستنقعات. وقد تركت أعماله انطباعا قويا على الناس حيث حيكت عديد من الحكايات عنه، ومن ثم أصبح بطلا لدى الإنجليز فهو المحارب الذى قاوم النورمانديين بعد غزو إنجلترا فى عام ١٠٦٦ (المترجم) .

(**) الراهب يوستاس Eustace the Monk القرصان الفرنسى الذى عمل لصالح الملك جون وضده على حد السواء (المترجم).

(***) النبيل فولك فيتزوارين Fulk FitzWarin هو بطل شعبى عاش فى أوائل القرن الثالث عشر، وكان يخرج على القانون من حين لآخر (المترجم).

(****) سير وليام والاس (١٢٧٠ - ٢٣ أغسطس ١٣٠٥ م) أحد الفرسان الذين قادوا الأسكتلنديين ضد إنجلترا حتى مقتله. اختلفت حوله الآراء فمن قائل إنه مجرم حرب وهمجى ومن قائل إنه أحد الثوار الأبطال الذين ضحوا فى سبيل بلادهم. ولا يعرف الكثير عن حياة والاس لكنه كان ابن مالك أراض صغير فى رينفرو يدعى مالكوم والاس، وفى عام ١٢٩٦ قام الملك إدوارد الأول من إنجلترا بالإطاحة بملك أسكتلندا جون من باليول وسجنه وأعلن نفسه الحاكم على البلاد مما أثار غضب الناس (المترجم).

وروبن هود(*) (صاحب الأسطورة) بطبيعة الحال، كل هؤلاء كان ينظر إليهم على أنهم حماة الفقراء ضد القوة الغاشمة للحكام وملاك الأراضى المحليين، ولكن وضع هؤلاء كان مرتبطًا بالأسطورة أكثر منه بالواقع. فلقد كانت أهداف التغيير الاجتماعى بالنسبة للصوص محدودة. وينسحب نفس الشىء على المافيا فى ريف إيطاليا فى القرن التاسع عشر. لقد نظر هوبسباوم إلى بعض تنظيمات المافيا على أنها جماعات ضغط ضد الدولة، وهى توجد عندما تكون قدرة الدولة محدودة. إن تنظيمات المافيا تبنى على علاقات قرابية حقيقية أو زائفة وتلتزم بقواعد تقليدية للشرف والشجاعة والتدرج الطبقى. وهى توجد، كما يذهب هوبسباوم، كوسيلة لمساعدة الفقراء فى الريف وذلك بحمايتهم من بطش كبار الملاك، وتقديم خدمات تجعلهم يرتبطون بمنظمات (المافيا). إن المافيا هى شكل من أشكال التنظيم قبل الحديث الذى كان يتمتع بقوة تجعله قادرًا على مقاومة دولة قومية ضعيفة. ولقد لاحظ هوبسباوم أنه بمجرد أن حققت الدولة الإيطالية القوة، أصبحت المافيا أقل معارضة، بل إنها أصبحت ذراعًا للدولة فى المناطق البعيدة. وبمعنى آخر، فإن الدولة اتسعت فى قدرتها وذلك بتحويل المافيا إلى خدمة أغراضها.

وإذا كان لنا أن نقول قولاً فاصلاً فى هذه الأحداث فإننا نقول: إن الاحتجاج لا يشكل حركات اجتماعية. حقيقة .. هناك عنصر استمرار فى عمليات نهب الحبوب فى إنجلترا وفى أحداث الشغب المرتبطة بالخبز فى فرنسا، والتى كانت تظهر بشكل متكرر (Rude 1964) ولكنها لم تكن موجهة ضد الدولة لأن الدولة كما نعرفها الآن لم

(*) روبن هود هو شخصية إنجليزية برزت فى الفولكلور الإنجليزى وهى تمثل فارسا شجاعا، مهذبا، طائشا وخارجا عن القانون، عاش فى العصور الوسطى وكان يتمتع ببراعة مذهلة فى رشق ورمى السهام. تمثل أسطورة روبن هود فى العصر الحديث شخصا قام على سلب وسرقة الأغنياء لأجل إطعام الفقراء، بالإضافة لذلك حارب روبن هود الظلم والطغيان. كان يعمل هو ومجموعته القوية المسماة (ميرى من) ومعناها الرجال المبتهجون، المكونة من ١٤٠ شخصا معظمهم من اليومن (أبناء الطبقة المتوسطة) فى غابات شيروود فى محافظة نوتنغهام شاير بالقرب من مدينة نوتينجهام (المترجم).

تكن موجودة. ويصرف النظر عن صور الاحتجاج التى كانت توجه إلى بيروقراطية الدولة التى لا تقوم على علاقات شخصية، فقد كانت هذه الاحتجاجات قبل الحداثة تتم بشكل مجسد embodied. فلقد كانت توجه ضد أفراد بعينهم بوصفهم متهمين أو ممن يمكن أن يلبوا مطالب المحتجين أو كليهما معًا. كما أنها كانت مباشرة ولحظية immediate بمعنى أنها تتشكل بشكل سريع حول الأهداف المحلية. وأخيرًا فإنها لم تكن انعكاسية nonreflexive بمعنى أنها تفتقر إلى تنظيم رسمى وتخطيط رسمى. ولا يعنى هذا أننا نقول إنها غير عقلانية بالمعنى الذى قصده لوبون LeBone عندما تحدث عن الجنون الجمعى Collective Madness(٣) إن التجمعات الاحتجاجية قبل الحديثة تتوجه بنفس العمليات الجمعية التى يلاحظها الباحثون فى دراسة الحشود وصور القلق الجمعى الحديثة، ويعنى ذلك أن هذه الاحتجاجات تدار بشكل من أشكال الاعتراف الجمعى على الرغم من أنها تظهر كما لو كانت تلقائية ولا هدف لها.

ذخيرة الحركات الاجتماعية الحديثة

إذا لم تكن هذه الصور من الاحتجاج تشكل حركة اجتماعية، فماذا عسى أن تكون الحركة الاجتماعية؟ وبادئ ذى بدء، فإن الحركة الاجتماعية هى شكل حديث من أشكال الاحتجاج. تطورت جنبًا إلى جنب مع تطور الدولة وفى اتصال وعلاقة دينامية منها. ومثلما كانت الاحتجاجات قبل الحديثة مجسدة، فقد كانت الدول ما قبل الحديثة مجسدة أيضًا. ومن أشد التعبيرات وضوحًا على ذلك عبارة لويس الرابع عشر

(*) الجنون الجمعى هو مفهوم قدمه جوستاف لوبون ليصف به حال الجماهير أثناء الثورات والاضطرابات. وجوستاف لوبون هو مؤسس علم نفس الجماهير، عاش فى فرنسا فى القرن التاسع عشر، وألّف كتاب سيكولوجية الجماهير عام ١٨٩٥ (بعد نحو مئة عام من الثورة الفرنسية)، فى ذلك العصر المملوء بالاضطرابات الجماهيرية العنيفة والحروب والتمرد الشعبى، حيث ضعف الحكومات وانقسام الأحزاب والعجز عن مواجهة المتمردين (المترجم).

التى قال فيها "أنا الدولة". وبصرف النظر عن غطرسة ما كان يعرف بملك الشمس فى فرنسا، فإن الدولة قبل الحديثة كانت مكونة من شخصيات - وهى الملك، والنبلاء، والأمراء، والطبقات المالكة للأرض، وكبار القضاة المحليون، وقضاة الصلح وكبار رجال الشرطة (الشرفاء)(*)- وهم أشخاص متناثرون بأعداد قليلة إلى الحد الذى يجعلهم يشكلون الدولة فى عقول الجماهير المحلية. ولم يكن هناك قوى للبوليس فى هذا الوقت، ولا محاكم، ولا إدارات للضمان الاجتماعى، ولكن يوجد فقط رجال معروفون جيداً لأهل القرى أو لسكان الأحياء فى المدن، يملكون سلطة تقليدية للحكم، يمارسون هذه السلطة بقدر قليل من الضوابط إلا إذا كانت هناك أوامر عليا. وبهذا المعنى فقد كانت الدولة مجسدة بطرق لا توجد فى الدولة المعاصرة. وكما أشار شارلز تيلى Charles Tilly (١٩٩٥a) بالنسبة إلى حالة بريطانيا العظمى فإن مخزون الحركات الاجتماعية الحديثة قد ظهر بمجرد ظهور الدولة الحديثة، التى بدأت فى منتصف القرن السابع عشر والقرن الذى يليه وكلما أصبحت الدولة أكثر بعداً عن الشخصانية، تركز ذلك فى الاحتجاج.

ويعنى ذلك أن الحركات الاجتماعية المعاصرة تستهدف الدولة أساساً، وذلك بغرض التأثير على السياسة المتصلة بمصالح الأفراد. فمع بدايات القرن الثامن عشر شرعت الدولة فى الاتساع لإنجاز وظائف أكبر من مجرد جمع الضرائب والجمارك والرسوم وأشكال الجباية الأخرى، وبذلك فقد فتحت نفسها للضغط من قبل جماعات المواطنين ومن قبل الفعل الجمعى، وذلك عن طريقين: (١) مضاعفة نقاط الاتصال بالدولة - إنشاء مكاتب ومصالح حكومية ووزارات - ومن ثم إتاحة الفرصة للتأثير؛ (٢) مضاعفة دوائر تنفيذ السياسة الخاضعة لتشريعات الدولة. وإذا كان لنا أن

(*) الشريف Sherif هى مصطلح يجمع ما بين كلمتى " شيرى ريف " وهو مصطلح يرجع إلى الكلمة الإنجليزية القديمة scirgerefa، والتى تعنى المسئول الملكى المعين لحفظ السلام فى جميع أنحاء شيرى أو المقاطعة أو الرعية نيابة عن الملك (المترجم).

نلخص عملية تاريخية طويلة المدى فإننا نقول إن مطالب الدولة لصناعة الحرب تطلبت مزيداً من الجباية والتى تجاوزت ما يمكن أن يطيقه الشعب، وأدت إلى أن تمارس الدولة مزيداً من الوظائف التى لم تكن تمارسها من قبل. ولقد أشار تيلى Tilly (a١٩٩٥) إلى واحدة من هذه المجالات (الجديدة) التى دخلت فيها الدولة - كرعاية الأرامل وتقديم معاشات للجنود والبحارة الجرحى - وذلك لمزيد من الضغط على تجنيد مزيد من الذكور فى الجيش. ولم يكن ذلك إلا بداية. فلقد كانت أزمات نقص الغذاء أثناء فترات الحرب تجبر الدولة على أن تنخرط فى توفير الطعام وتنظيم السوق هذا بجانب تحقيق مطالب القوات العسكرية. ولقد كان مفهوماً لدى الدولة فى أفعالها تلك أنها إذا لم تقم بهذه الوظائف فسوف يتفجر الغضب الشعبى، مما يعقد عملية صناعة الحرب، ويهدد مصالح النخبة ويرفع من تكاليف الضبط الاجتماعى.

ومع ذلك، فإن الدولة فى القرن الثامن عشر لم تنشغل انشغالا كبيراً بتحقيق إصلاحات ديمقراطية فى كل قرية وبلدة فى الأقاليم. فهى لم تمنح حق التصويت للقرويين والفلاحين نظير ولائهم، ولكنها كانت توسع من دائرة أولئك الذين يمكن أن يؤثروا على قرارات الدولة، وكانت تتحرك بخطى واثقة - وإن كانت بطيئة - فى توسيع حقوق المواطنين. ولقد كانت الدولة بحاجة إلى تدعيم التجار والصناع والرأسماليين الأوائل ورجال البنوك وذلك لتمويل الإنفاق العسكرى وتدعيم التوسع فى أجهزة الدولة ولذلك فقد امتد حق الاقتراع فى إنجلترا إلى أبعد من طبقة النبلاء ملاك الأراضى ليشمل الأعيان من أصحاب الملكية. ولقد اشتمل البرلمان على مدى واسع من اختلاف المصالح، كما أن حق الاقتراع قد اتسع ليشمل مزيداً من السكان الذكور، ولقد أدى ذلك إلى اتساع مصلحة المواطن واكتسبت السياسات الوطنية أهمية.

ولقد كشف تحليل تيلى (a١٩٩٥) للتجمعات الاحتجاجية خلال هذه الفترة عن زيادة فى اللقاءات المنظمة التى تستهدف مناقشة القضايا الوطنية للتأثير على القرارات السياسية على المستوى القومى. نحن هنا بصدد بداية تكوين الحركات الاجتماعية الحديثة - تلك التى نعرفها فى أيامنا هذه - فى بداية القرن التاسع عشر،

أى تلك الحركات التى تتصف بالكونية Cosmopolitan، والاستقلالية Autonomous وذات أطر تنظيمية Modular(*) فهى عالمية (كونية) بمعنى أنها لم تعد تلتصق بالقضايا المحلية ولكن بالقضايا الوطنية، وهى مستقلة بمعنى أنها تركز بشكل مباشر على المستوى القومى، وهى تخضع لأطر تنظيمية بمعنى تخضع لحزمة إجراءات (تكتيكات) مثل المسيرات والمظاهرات واللقاءات وحلقات النقاش الإستراتيجية، ورفع القضايا أمام المحاكم، وكلها تفهم على أنها طرق للضغط على رجال السياسة لتحقيق مطالب الحركة ومصالحها والالتفات إلى مظاهر معاناتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السياسة كما نفهمها اليوم تكون قد بدأت تتشكل حينئذ. هنا تبدأ الأحزاب السياسية تبحث عن اعتراف بين دوائر أوسع من المواطنين وحتى أولئك الذين لم يكن لهم حق التصويت يكونون قادرين على التأثير فى الأحزاب من خلال اللقاءات، والنقاشات، والمناظرات، والمسيرات ورفع القضايا (أو كتابة العرائض).

ومع تطور الحركات الاجتماعية الحديثة، كان حق التصويت مكفولاً للرجال فقط. ففى إنجلترا، كان الكاثوليك، والمرأة، والعمال مستبعدين من التصويت، ولكن هذا لم يكن يعنى عدم انخراطهم فى الحياة السياسية. لقد كان حق التصويت العام حقًا ممنوحًا للرجال فى منطقة المانش الإنجليزى، وهو حق تم اكتسابه بعد الثورة الفرنسية، كما تزايد الضغط لرفع متطلبات الملكية فى دول أخرى، هذا على الرغم من أن المرأة لم تستطع الحصول على حقها إلا بعد مرور قرن آخر. وفضلاً عن ذلك، وكما ناقشنا من قبل، فإن أفكار جون لوك John Lock حول حقوق المواطن التى لا يمكن إنكارها، وأفكار روسو Rousseau حول المشاركة الديمقراطية، والثورة الأمريكية، كل ذلك قد جعل الأفكار حول الديمقراطية والمواطنة تتسرب إلى المناظرات العامة.

(*) الكلمة مشتقة من كلمة Modul أى الوحدة التدريسية التى تخضع لقواعد وقد آثرت أن أترجمها على النحو المذكور، حيث تعنى الكلمة فى هذا السياق أن الحركات الاجتماعية تخضع لنظم وطرق محددة أى إن لها Modul (المترجم).

ولقد شهدت بداية القرن التاسع عشر طفرة فى التنظيمات السياسية، مثل جمعية المراسلين اللندنية، وجمعية الرجال الإنجليز المتحدة، وجمعية الثورة وغيرها من التنظيمات (Tilly, 1995a: 272)، وإذا ما رجعنا إلى الوراء خمسين عامًا، فى الفترة من الستينيات حتى بداية الثمانينيات من القرن الثامن عشر، لوجدنا أن النوادى السياسية كانت تنظيمات نخبوية يتكون أعضاؤها من الطبقات المالكة الحاكمة. ولقد نظم العمال أيضًا تنظيمات محلية، كما نظموا جمعيات ونوادى تتواكب مع ما يتم على مستوى قومى وعلى نفس المنوال. وفى بداية القرن التاسع عشر، دخلت الجمعيات فى أوروبا وأمريكا الشمالية فى دوامة من التنافس على المصالح والنقاط المتعددة للضغط والتأثير. وفى قلب هذه المعركة بدأت ذخيرة الحركات الاجتماعية التى نعرفها اليوم فى البزوغ.

ومع ذلك فقد كانت هذه التنظيمات المبكرة عبارة عن تنظيمات مدنية وجماعات مصالح، ومن ثم فإنها لم تكن حركات اجتماعية. فالحركات الاجتماعية هى تجمعات، وهى تتكون من تنظيمات متعددة، بجانب جماعات ودوائر شبه رسمية وأفراد مستقلين. ويلتف الأعضاء والجماعات حول قضية أو مشكلة، وذلك لنشر مطالبهم على الملأ، وكشف قوتهم لممثلى الدولة، وذلك من أجل تحقيق تغير. ومن ثم فإن جمعية الدعوة إلى منع تجارة العبيد والتى تشكلت فى القرن التاسع عشر لم تكن حركة اجتماعية، ولكنها كانت تنظيمًا لحركة اجتماعية. أما الحركة الأشمل لوقف تجارة العبيد فى إنجلترا فقد تشكلت من جماعات وتنظيمات عديدة كانت تعارض العبودية. والحق أن فهم الحركة الاجتماعية بوصفها تجمعات معقدة يكشف عن حقيقة التشبيك التى حددها ماريو داينى Mario Diani (١٩٩٢) بشكل دقيق. فعلى عكس التجمعات الاحتجاجية ضد التجار أو الملاك المحليين، فإن الحركات الاجتماعية تعتبر ظاهرة تجميعية لأعضاء متعددى المشارب يرتبطون بروابط متداخلة تصبح أساسًا للتخطيط والتدبر والحملات المنظمة. وهنا فإن على الجماعات والتنظيمات أن تضع جانبًا خلافاتها بحيث تشكل جبهة موحدة تستطيع مواجهة السلطات أو الخصوم. ويعنى التنظيم المعقد للحركة

الاجتماعية أن عمرها يمتد إلى أبعد من الفعل الفردى لجماعة بعينها وأبعد من عمر هذه الجماعة. وعلى العكس من ذلك فإن أشكال الاحتجاج قبل الحداثية، مثل أحداث الشغب من أجل الخبز أو التجمعات الغاضبة للفلاحين التى تحطم الأسوار، تكون سريعة ومركزة على هدف محدد.

إن الحركات الاجتماعية تتحدى مصالح الآخرين، مما يضفى عليها طابعًا احتجاجيًا (جداليًا) وسياسيًا، طابعا يمكن أن يتجلى بألوان عديدة. وتسعى الحركات إلى تحقيق أهداف للتغير الاجتماعى، مثل التوجه نحو المحافظة على البيئة أو مناهضة العولمة التى تقوم على الليبرالية الجديدة. ويمكن للحركات الاجتماعية أن تلتف حول مصالح لتحقيق سياسة اجتماعية بعينها، مثل إصلاح الرعاية الصحية، أو معارضة حرب. ويمكن أن تتبنى الحركات أيديولوجيات محافظة، مثل الحملات التى تحارب الزواج بين المثليين. ويمكن أن تكون حركات نازية أو/ فاشية، أو حركات مضادة للهجرة. ولكن فى كل هذه الحالات فإن تصارع المصالح ينشط بحيث يضفى على الحركات طابعًا أصوليًا واحتجاجيًا يمتد بدوره فى نطاق العمل السياسى.

ومع ذلك فإن هذه الخصيصة القائمة على المصلحة والتى تتسم بها الحركات الاجتماعية لا يجب أن تختلط بالسياسة بالمعنى المعتاد، فالحركات الاجتماعية هى ممارسة سياسية بمعنى مختلف. فالحركات الاجتماعية يتم تنظيمها تاريخيًا لكى تكون خارج القنوات السياسية النظامية لأن هذه القنوات هى قنوات مغلقة أو غير متفاعلة. فمن الشائع اليوم فى المجتمعات التى يبدو أنها ديمقراطية ألا يلتفت رجال السياسة إلى مطالب بعض الجماعات (لصالح جماعات أخرى) أو أنهم لا يرغبون فى الاستماع إلى مطالبهم فى قضايا بعينها. ومن هنا يكون الاحتجاج هو الوسيلة الوحيدة التى يمكن أن يلجأ إليها السكان الذين يعانون لكى يجعلوا صوتهم مسموعًا. وينسحب ذلك أيضًا على المجتمعات غير الديمقراطية، كما سأوضح فى الفصل الرابع. وكما أوضح شارلز تيلى (Tilly 2006; Tilly and wood 2009) فإن الحركات الاجتماعية- وبسبب

وضعها غير النظامى- يجب أن يتوفر فيها عدد من الخصائص المعلنة لكى تنضم إلى زمرة الفاعلين المنظمين: (١) أهمية القضية، بحيث تستحق الانخراط فى مطالبها والتظاهر من أجل توسيع دائرة التأييد؛ (٢) وحدة الهدف، التى تحافظ على استمرارية التظاهر بحيث لا يختفى الانحصار عبر الوقت ولا يحدث بينهم انقسام استراتيجى؛ (٣) أعداد كبيرة من المؤيدين للتأثير على صناع القرار خاصة فى النظم الديمقراطية؛ (٤) التزام قومى من جانب الأعضاء يجعل الدولة تستجيب له. وتشكل كل هذه الخصائص عناصر فى مخزون الحركات الاجتماعية المعاصرة، وهى خصائص يتم تحديدها استراتيجياً وبشكل قصدى كما أنها تستخدم لتحقيق تأثير تنظيمى عبر وسائل غير منظمة.

وتختلف الحركات فى قدرتها على التعبير عن هذه الخصائص الأربع المكونة للحركات الاجتماعية الحديثة، بحيث تجلب نتائج ذات جدوى. فعندما تفشل الجماعات الملتزمة فى أن توصل مطالبها إلى أعداد كبيرة فإنها تلجأ إلى استراتيجيات العنف لكى توضح التزاماتها بالقضية. كما أن أفعال العنف هى أيضاً طريقة لجذب انتباه وسائل الاتصال الجماهيرى، والجمهور العام، وصناع السياسات العامة. إن النشطاء السياسيين الذين يشعرون بعمق بأن مطلبهم الأخلاقى عادل يمكن أن يلجأوا إلى أساليب متطرفة لكى يجبروا الأغلبية فى المجتمع على الاعتراف بمشكلتهم. وتستخدم حركات المعارضة فى النظم القمعية فى بعض الأحيان هذه الأساليب لكى توقظ الجماهير من صمتها، كما سوف أناقش فى الفصل الرابع. وبإمكاننا أن نرى ذلك فى المجتمعات الديمقراطية عندما تقوم جماعات صغيرة متطرفة فى حركة البيئة بحرق مواقع البناء أو مبيعات سيارات الدفع الرباعى (فالأرض أولاً!)، أو عندما يقوم نشطاء فى حركة محاربة الإجهاض بإلقاء قنابل على العيادات وقتل أطباء الإجهاض. أما بالنسبة للحركة الأوسع انتشاراً فإن المتطرفين يمكن أن يلعبوا دوراً إيجابياً فى لفت أنظار العامة وصناع السياسة أكثر مما يمكن أن تقوم به. الحركات المعتدلة - وهى ظاهرة تسمى ظاهرة تأثير الجناح الراديكالى(*) وهى فى نفس الوقت تتحمل عبء

قمع الدولة. وتتبع أفعال الإرهاب فى بعض الأحيان هذا المنطق الرمزى، جنبًا إلى جنب مع المقاصد المؤثرة وجدانيًا لإحداث الأذى. وهكذا فإن الأسئلة المتعلقة بإستراتيجية الحركة تعكس توازنًا معقدًا بين المكونات الأربعة التى حددها تيلى واعتبارات أخرى تتصل بالجوانب الوجدانية مثل الغضب والهياج والامتعاض والسخط (Gould, 2009; good win, Tesper and Polletta 2004; Flam and King 2005). وسوف أقوم بمناقشة الاعتبارات الإستراتيجية بشكل أعمق فى الفصلين الثانى والثالث.

ولكى نلخص الموضوع نقول إن الحركات الاجتماعية تظهر دائمًا فى سياق الدولة. فمن القضايا الأساسية التى ينهض عليها هذا الكتاب أن كليهما (الدولة والحركات) يجب أن يدرسا سويًا. ولقد رأينا ذلك فى الطريقة التى تغيرت بها ذخيرة الاحتجاج فى علاقتها بتغيير طبيعة الدولة. وأكثر من ذلك فإن كلاً من الاحتجاج الشعبى وبناء الدولة يدخلان فى علاقة دينامية يتأثر فيها كل طرف بالآخر، ويضغط كل طرف فيها على الآخر ويدفعه إلى الأمام. وتتكون الدولة من نخب سياسية واقتصادية قوية، تعمل فى بعض الأحيان، ولخدمة مصالحها، بشكل متحد عند مستوى الدولة، ولكنها، فى الغالب، تسعى خلف مصالح متصارعة، مما يفتح المجال لضغوط الحركات الاجتماعية. ولهذا السبب فإننى لا أنتصر للتعميم الماركسى الذى مفاده أن الدولة ما هى إلا "لجنة تنفيذية" للطبقة الحاكمة، أو حتى الفرضيات التى طرحتها الماركسية الجديدة والتى تقر بقدر من الاستقلال للدولة (Poulantzas 1978). على العكس من ذلك فإن الدولة هى حلبة سياسية تتصارع فيها النخبة السياسية والاقتصادية ونخب

(*) تأثير الجناح الراديكالى Radical Flank Effect (RFEs) هى عمليات تفاعلية بمشاركة الفصائل الثورية المتطرفة والمعتدلة من الحركات الاجتماعية، مما يؤدى إلى تأثيرات ضارة و/ أو مفيدة على سمعة وفعالية الأفعال الجمعية الأكثر اعتدالا. وقد تمت دراسة تأثيرات الجناح الراديكالى لأول مرة بشكل منتظم من قبل هينس Haines (١٩٨٤، ١٩٨٨) فى تحقيقاته حول حركات الحقوق المدنية / القوة السوداء الأمريكية (المترجم).

الدولة – أى رجال البيروقراطية والمواطنين الذين يشكلون عصب الدولة جنبًا إلى جنب مع عنصر الضغط الشعبى والتى تدخل جميعًا فى تفاعل يتخذ طرقًا عديدة لينتج فى النهاية التشكيلات المحددة التى تكون عليها مؤسسات الدولة. وبذلك يكون الاحتجاج شكلاً من أشكال الطرق غير النظامية (غير المؤسسية) للتعبير عن مطالب أو مظاهر من المعاناة، فى الوقت الذى تهمل فيه سلطات الدولة الضغط الشعبى، عن طريق غلق القنوات النظامية للتعبير أو الحد منها أو إهمالها. ومن ثم فإن ذخيرة الحركات الاجتماعية الحديثة قد أضافت لاعبًا جديدًا فى دراما تطور الدولة، وهو لاعب على درجة من التعقيد والاتساع وطول النفس، وقوى فى صوز أدائه الخاصة مثل المسيرات والمظاهرات ورفع الدعاوى القضائية. وتظهر الحركات الاجتماعية فى العالم المعاصر فى تجمعات مختلفة لأبنية الدولة النظامية (المؤسسية) مما يؤثر على الحراك الذى تظهره وعلى استمرار هذا الحراك وقوته. ولنحاول الآن النظر فى الأشكال المختلفة للدولة الحديثة فى تجسيداتها المختلفة مع اهتمام خاص بالديمقراطية الحديثة التى تزدهر فيها الحركات الاجتماعية.

تنوع الدول والحركات الاجتماعية

الجنس البشرى كان جنسًا قادرًا على تحقيق الكمال، فإننى سوف أبدأ بالملاحظة التى تقول بأنه لا توجد ديمقراطيات كاملة. لقد وضع مركز فريدم هاوس (٢٠٠٩)، الذى يصنف دول العالم فى ضوء عدد من المعايير الديمقراطية المختلفة، وضع كل دول أوروبا الغربية، وشمال أمريكا، وأستراليا، ونيوزيلندا، فى مصاف الدول الحرة، مانحًا إياها أعلى تقدير وهو تقدير (من مقياس متدرج من ١–٧) فيما يتصل بمعيارى الحقوق السياسية للمواطنين والحريات المدنية. (وتعد المكسيك هى الدولة الوحيدة المستثناة فى دول الشمال الأمريكى والتى حصلت على تقدير (٢) فى كلا المعيارين. وتعد هذه بمثابة تقييمات سريعة وعامة لا تلقى بالاً لعوامل عديدة، قد تكون أكثر أهمية أحيانًا، تتصل بحجم الحرية التى يمارسها المواطنون بالفعل. وعلى سبيل

المثال فإن الفساد داخل مؤسسات الدولة يعتبر عائقًا أمام التطبيق العادل للحقوق المدنية ودرجة استجابة القادة لمطالب المواطنين. وتقف السويد، ونيوزيلندا، والدانمارك في المرتبة الأولى فيما يتصل بالانفتاح وشفافية الحكم وفقًا لمؤشر مدركات الفساد الذى أصدرته منظمة الشفافية العالمية عام ٢٠٠٨ (جاءت كندا في المرتبة التاسعة والمملكة المتحدة في المرتبة السادسة عشرة والولايات المتحدة في المرتبة الثانية عشرة من بين ١٨٠ دولة، وجاءت المكسيك في المرتبة ١٤١ جنبًا إلى جنب مع الصين).

وثمة عوامل أخرى أكثر دقة يمكن أن تدخل فى عمليات تقويم الحريات الديمقراطية. وعلى سبيل المثال فإنه على الرغم من أن أغلب الدول التى يصنفها مركز فريدم هاوس كدول حرة تمنح كل المواطنين حق الاقتراع العام، فإن حقوق التصويت يمكن أن تضعف بالتحكم فى حدود الدوائر الانتخابية لصالح حزب سياسى على حساب حزب آخر، وذلك بضم بعض الأحياء واستبعاد أحياء أخرى. ويفعل الجمهوريون والديمقراطيون هذا عندما يكون لديهم أغلبية تصويتية، وبالرغم من أن هذا الإجراء قانونى، فإن تأثيره يؤدى إلى حرمان الناخبين المرتبطين بأحزاب معارضة فى الدوائر المعدلة. وثمة مثال آخر يرتبط بالاستخدام المتنامى لمراقبة المواطنين، خاصة تسجيلات المكالمات، وتتبع المعلومات على البريد الإلكترونى، والاستخدام المتزايد لأدوات التصوير الأمنى، كل ذلك يثير تساؤلات حول من يراقب من. فالمملكة المتحدة تشتهر بأنها مجتمع المراقبة وذلك بعد الهجمات الإرهابية. ولقد استخدمت كاميرات المراقبة، التى تنتشر فى بريطانيا، لتراجع النظام الصحيح لتسجيل الأطفال فى مدارس الضاحية، مما يثير تساؤلات حول الحدود التى يجب أن تستخدم بها هذه المعلومات (lyall 2009).

وحتى السويد، والدانمارك، ونيوزيلندا – وهى أكثر الأنظمة السياسية على وجه الأرض شفافية – تفشل فى تحقيق الديمقراطية فى بعض الجوانب. وكما تدل عبارات ونستون شرسل Winston Churchill، "فإن كثيرًا من أشكال الحكومات تجرب حظها

وسوف تظل تفعل ذلك في عالم مملوء بالخطيئة والويل. ولا أحد يستطيع أن يدعى أن الديمقراطية نظام كامل وتام الحكمة. فيقال فى الواقع إن الديمقراطية هى أسوأ أنواع الحكم باستثناء هذه الأشكال الأخرى التى تم تجربتها من وقت لآخر" (من خطاب فى مجلس العموم، ١١ نوفمبر ١٩٤٧). وإذا ما وضعنا فى اعتبارنا هذا الاختلاف، فإن أحد المداخل التى يمكن من خلالها تحليل الديمقراطية هو أن ننظر إلى الدول الحديثة على أنها أبنية نظامية تختلف وفقًا لأبعاد أساسية تتصل بحقوق المواطنين والتمثيل الديمقراطى. ولقد قدم شالز تيلى فى كتابات عديدة (Tilly 2006,2007; Tilly and wood 2009) عدداً من المتغيرات حول بناء الدولة، التى يمكن أن توضيح، عندما توجد بدرجات معقولة؛ أبعاد الحكم الديمقراطى. وعن طريق دراسة عوامل عديدة بعينها يمكن للمحلل أن يصف الأشكال المختلفة للدولة؛ بحيث يمكن للدولة أن تتفوق فى بعض المعايير وتنخفض فى معايير أخرى. وكما سنرى فإن هذا النهج يسمح بإقامة تمييزات عندما ندرس أنماطًا مختلفة من الحركات الاجتماعية فى أنماط مختلفة من الدول. وسوف أبسط هذه المتغيرات بالاختصار التالى(*) CERP (م ع أ ح): المواطنة والعدالة والاستجابية والحماية، وتتلخص كل هذه المتغيرات فى مفهوم قدرة الدولة والذى ألمحنا إليه من قبل. ويعتبر متغير قدرة الدولة متغيراً حاسماً، فبدون هذا المتغير لا يمكن للمتغيرات الأخرى أن تطبق أو تعمل، ومن ثم تصبح غير ذات معنى بالنسبة للمواطنين، حتى وإن أشار إليها دستور الدولة.

المواطنة

تعكس المواطنة مدى العضوية فى النظام السياسى. إنها تشير إلى المشاركة الفعلية فى الحياة المدنية للدولة. أما حق التصويت فإنه يشير إلى عملية مأسسة

(*) تم ترجمة هذا الاختصار إلى العربية فى ضوء ترجمة المتغيرات التى تشير إليها الحروف (م: مواطنة citi-zenship، م: مساواة، equality، أ: الاستجابية responsiveness، ح: حماية protection). (المترجم)

المشاركة عبر حق الانتخاب، ولكن من المفيد أن نميز بين المواطنة وبين حق التصويت. وكما رأينا فى درسنا لتطور الدولة الحديثة، فقد كانت هناك، قبل أن يصل حق التصويت إلى المرأة والطبقات العاملة والمختلفين دينيا، كانت هناك تنظيمات عملت بمثابة منتديات للنقاش، وممارسة ضغوط على ممثلى الشعب فى البرلمان. وغالبا ما ينظر إلى هذه المنظمات على أنها مضادة للدولة وخارجة عن القانون، كما فى حالة قانون الاجتماعات. Seditious Meetings Act الصادر فى عام ١٨١٧ فى بريطانيا العظمى. إن فكرة الطبقات المحرومة التى تفرض ضغوطا على الحكم ينظر إليها على أنها تشكل خطورة على تحالفات النخبة القائمة، ليست بمعنى الصراع الطبقى فى المفهوم الماركسى ولكن بمعنى أن دخول مزيد من الفاعلين إلى الحلبة السياسية يعقد الدخول فى حالة من الجدال أو التطاحن السياسى، ويدخل على بعض الجماعات متحالفون جدد يخلون بتوازن القوة القائم. ومن ثم فإن المواطنين يمكن أن يكونوا فاعلين ذوى أهمية فى السياسة دون أن يكون لهم أصوات. ولذلك فليس من قبيل الصدفة أن تطل الحركات الاجتماعية المنظمة برأسها فى هذا الوقت، عندما يمارس الضغط الشعبى بشكل متزايد عبر ممارسة السياسة بطرق أخرى، أى عبر تشكيل الحركات. ومن ثم فإن فكرة "المواطن" تتطور ليس فقط مع ظهور المنظمات المدنية والسياسية ولكن أيضا مع نمو الحركات الاحتجاجية.

المساواة

يشير هذا المتغير إلى المساواة فى الفرص للفاعلين فى الدولة، وهى ليست المساواة الاقتصادية بشكل مباشر، على الرغم من وجود علاقة وثيقة بين الاثنين. ولقد كان بعد عدالة الفرصة هو الذى فشلت فى تحقيقه الديموقراطيات الكلاسيكية فى العالم القديم، حيث تم تأسيس المواطنة على اعتبارات الملكية والمكانة والحرية (حيث يتم إقصاء العبيد). وبنفس الطريقة فشلت الولايات المتحدة فى أن تحقق مبادئها

الديموقراطية فى فترة طويلة من تاريخها وذلك بسبب استبعادها لقطاعات عريضة من السكان بناء على العرق والنوع. وحتى فى أيامنا هذه فإن كثيرا من الدول التى تسمى نفسها دولا ديمقراطية تفشل بسبب الحواجز التى تضعها على الفرصة العادلة لرجال السياسة. وعلى سبيل المثال، فمن المعروف جيدا فى الولايات المتحدة أن المساهمين فى الحملات الكبرى وشركات اللوبى يمارسون تأثيرا ملحوظا على ممثلى الشعب المنتخبين، مما يعمل على كسر مبدأ الفرص المتساوية، وذلك بتوجيه إمكانية الحصول على الفرصة لصالحهم. وفى الوقت الذى تعتبر فيه هذه الإجراءات غير قانونية، فإنها تعمل على أن يصبح تأثير الاتحادات وجماعات اللوبى الصناعى وجماعات المصالح والمنظمات غير الحكومية الكبيرة غير متساوية فيما يتعلق بممثلى الشعب، وذلك بسبب ما يتمتع به كل منها من مصادر. ولمواجهة هذه القنوات الخلفية، يمكن للمواطنين فى الديمقراطيات المتطورة أن يستخدموا مواردهم استخداما جمعيا خارج القنوات النظامية، وذلك عن طريق تكوين جماعات مصالح وتنظيمات للحركات الاجتماعية خاصة بهم، وذلك للتأثير على القادة من أجل تحقيق درجة من المصداقية والاستجابية. وتعتبر هذه الأفعال بمثابة ضوابط مضادة تجاه الميول غير الديمقراطية التى تتبلور حول النقود والدور الذى تلعبه فى شراء فرص الوصول بالنسبة لنخب الدولة.

الاستجابية

يقع هذا البعد فى قلب العمل الديمقراطى، ويعنى أن الدولة تكون قادرة على أن تستجيب للإرادة الشعبية. ومن أهم وأشهر المقاييس للاستجابية الانتخابات المنتظمة والعادلة بين الأحزاب السياسية المتنافسة، وبالمثل فإن تأجيل الانتخابات وعدم عدالتها يعتبر من أوضح المجليات التى تؤشر على القصور الديمقراطى، كما اتضح فى الانتخابات الإيرانية التى أثارت جدلاً فى ٢٣ يونيو ٢٠٠٩. فقد ادعى مرشحو المعارضة وجود رعب وتزوير انتخابى، وذلك عندما أعلن نجاح الرئيس الذى كان فى الحكم، أحمدى نجاد، بهامش صغير، وهو النجاح الذى أثار شكوكًا

سريعة. ولقد أوضح تحليل أنماط التصويت أن نجاح أحمدى نجاد فى بعض الدوائر بنسبة هائلة لا يفسر إلا بعملية حشو الصناديق. ولذلك فقد دعا عدد كبير من الإيرانيين، بقيادة المرشح الرئاسى حسين موسوى إلى انتخابات جديدة، واندلعت الاحتجاجات فى طهران وعبر الدولة كلها. ولقد تم مواجهة هذه الاحتجاجات بتعسف دموى من جانب البوليس والقوة العسكرية الضاربة التى تسمى ميليشيات الباسيج(*) (Daragahi Basij Militia 2009).

ولا تشير الحالة الإيرانية إلى نقص الاستجابية مع نتائج الانتخابات فقط، ولكن تشير إلى اللا شرعية لنظام أحمدى نجاد (بالنسبة لكثير من الإيرانيين)، وتشير أيضا إلى جانب مهم من جوانب متغير الاستجابية، وهو الاستبدال المرحلى لنخبة الدولة وذلك لمنع عملية التحول إلى حكم القلة (الأولجاركية). فعندما تتراكم القوة عبر فترة طويلة من اعتلاء السلطة، يحدث تآكل للديمقراطية. ولذلك فإن وضع حدود لفترة السلطة هى إحدى الطرق التى تضمن تجدد القيادة السياسية، كما أن الدساتير الديمقراطية غالبا ما تضع قيودا على المدة التى يبقى فيها الشخص فى السلطة. ولكن من الشائع فى الديمقراطيات الهشة أن يتدخل القادة السياسيون فى تحديد مدة بقائهم فى السلطة. وغالبًا ما يقومون بتمرير تعديلات دستورية أثناء فترة حكمهم الأولى لتأكيد استمرارهم فى المرحلة الثانية والثالثة وربما أكثر. ولقد ظهرت أزمات مؤخرًا فى هندراوس وفنزويلا وذلك بسبب تدخل الرئيس هنا وهناك فى تغيير القوانين التى تحدد مدة بقائه فى السلطة.

(*) الباسيج كلمة فارسية تعنى "التعبئة" أو "قوات التعبئة الشعبية" وهى قوات شبه عسكرية تتكون من متطوعين من المدنيين ذكورًا وإناثًا، أسسها مصطفى أحمد الموسوى الخمينى فى نوفمبر ١٩٧٩، وتتبع الباسيج الحرس الثورى الإيرانى (الباسدران). وكان لتلك الميليشيا نشاط بارز أثناء الحرب العراقية الإيرانية فى الثمانينيات (المترجم).

وترتبط هذه الملاحظات بالجانب المؤسسى من متغير الاستجابية، وإن كانت الاستجابية الديمقراطية طريقا ذا اتجاهين. فعلى مستوى المواطنين تعتبر الاستجابية قضية حماية. ومن ثم يمكن النظر إلى الدولة باعتبارها دولة مستجيبة أو متفاعلة بطريقتين مختلفتين: الطريقة الأولى أن تستجيب الدولة عند الحدود الدنيا بالقدر الذى يحفظ لها شرعيتها، وليست هذه استجابة على الإطلاق، أما الطريقة الثانية فهى أن تستجيب لبعض القضايا ولا تستجيب فى القضايا الأخرى. أما فى الديمقراطيات المعقدة التى تقوم على تنافس المصالح، فإن التصورات حول الإصلاحات أو القرارات المتصلة بالسياسات والمترتبة على استجابات الدولة فإنها تتحدد من خلال توزيع الرابحين والخاسرين فى القضية التى غالبًا ما تظهر فى الحلبة السياسية. إن السياسة تصبح بالنسبة للنخب السياسية وممثلى الشعب فعلاً توازنيا معقدا يتصل بنوعية القضايا التى يجب أن يستجيب لها الشخص، وبأى قدر يمكن أن يستجيب، وبالنسبة لأية دوائر، وذلك من أجل أن يعاد انتخابه. وهنا تصبح الحركات الاجتماعية وأفعال الاحتجاج والقرارات التكتيكية، تصبح جميعها مهمة فى جذب انتباه النخب السياسية وإجبارها على الاستجابة. وغالبا ما تكون عملية استخلاص سياسة للاستجابة هى محط تركيز القرارات الإستراتيجية للحركات الاجتماعية، والتى يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على الطريقة التى تستجيب بها النخبة. ولقد أوضحت دراسات عديدة متعلقة بالحركات الاجتماعية أن أحداث الاضطراب والعنف من الاستراتيجيات المؤثرة لأنهما يجعلان الأمور لا تسير فى صيرورتها الطبيعية (Cloward and Piven ١٩٧٧)، هذا على الرغم من أن استراتيجيات العنف تثير خطر استخدام القمع (ضدها). ولذلك يقال إن أحداث الشغب التى قام بها السود فى الولايات المتحدة هى التى أثرت فى تأسيس البرامج الفيدرالية لتوفير الوظائف والتنمية، وذلك بمثابة الجزرة (أو التصبيرة) تمت بطريقة غير مكتملة كما نعرف. وفى هذه الحالة يعتمد وزن المخاطر على ما إذا كانت الدولة تسير فى مسارها نحو مزيد من الديمقراطية.

الحماية

تشير الحماية كمتغير من متغيرات الديمقراطية إلى ما يمكن اعتباره قاعدة من القواعد القانونية التى يتم بمقتضاها حماية المواطنين ضد الأفعال التعسفية التى يمكن أن تصدر عن موظفى الحكومة. وعلى سبيل المثال فإن التطبيق الشرعى للقسر الذى يتم من خلال القانون يدخل فى هذا النطاق، فالاستخدام المفرط للقسر من جانب البوليس أو الجيش فى مواجهة المظاهرات يميط اللثام عن الطابع الجوهرى لهذا المتغير بالنسبة للحركات الاجتماعية والاحتجاج، بل إنه يؤشر فى نفس الوقت على أكثر من هذا. ففى أثناء تطور مخزون الحركات الاجتماعية المعاصرة، كان هناك وقت لا يتمتع فيه الأفراد بحق التجمع، وكان ينظر إلى التجمعات بين الطبقات الشعبية على أنها تشكل تهديدا للنخب الحاكمة. ومن الأمور التى ترتبط بمتغير الحماية ضمان حقوق الإنسان، خاصة بالنسبة لجماعات الأقليات داخل الدولة. فمن الشائع ألا يمتد حكم القانون إلى جماعات الأقلية المؤسسة على العرق أو الدين أو الإثنية، مثل الكاثوليك فى شمال أيرلندا، وذوى الأصول الأفريقية فى جنوب أفريقيا، والسود الجنوبيين فى الولايات المتحدة فى القرن الماضى. فقد كان الاعتقال دون تمييز، والمطاردة البوليسية والعنف والضرب والتجريس من الملامح الشائعة فى حياة السود الأمريكان، وجميعها كان يتم تحت أعين السلطات المحلية وسلطات الدولة. وعندما بدأ السود يتحركون سياسيًا للمطالبة بالحقوق المدنية، فقد كان السلاح الوحيد المتاح لديهم هو عدم استخدام العنف، فالحماية الفيدرالية لا تصل إلى الريف فى ألاسكا وألاباما، ولكن الثمن الذى دفعه نشطاء الحقوق المدنية كان غاليا وذلك بسبب غياب متغير الحماية. فقد كان العاملون فى مجال الحقوق المدنية يتعرضون للضرب، ويسجنون لأتفه الأسباب، بل إن بعضهم كان يقتل، كما حدث مثلا فى عملية تسجيل الناخبين كجزء من أنشطة صيف الحرية فى منطقة المسيسبى (McAdam 1988).

. وثمة جانب أساسى فى متغير الحماية يتصل بالدرجة التى تسمح بها الدولة الحديثة بحرية الصحافة فى وسائل الاتصال المكتوبة والمبثوثة. إن يقظة (وعي) وسائل الاتصال الحديثة هى يقظة أدائية، تقدم للمواطنين معلومات حول أفعال الحكومة بالنسبة لكل المتغيرات الديمقراطية: استجابية الفاعلين، وفى الحالات التى تكون فيها عدالة الفرص متحيزة لصالح الجماعات أو الأفراد ذوى الثراء، وعدم القدرة على تقديم حماية عادلة فى الحقوق المدنية المختلفة وفى الأبعاد السياسية. ولهذا السبب فإن مظاهر الحماية فيما يتصل بحق نقد الحكومة فى الصحافة والمجلات يعد من الأمور الضرورية للحكومة الديمقراطية وانخراط المواطنين فيها. وعلى سبيل المثال، وطبقًا للمنظمة الدولية غير الحكومية المسماة مراسلون بلا حدود Reporters Without Borders، فإن كوبا تأتى فى المرتبة ١٦٥، وتأتى كوريا الشمالية فى المرتبة ١٦٦ فى هذا المجال (يقصد حرية النقد). وفى كوريا الشمالية لا يوجد فضاء لحرية الصحافة. فأجهزة الراديو التى تباع هناك يمكن أن تستقبل فقط المحطات التى تبثها حكومة كوريا الشمالية حيث تضبط عملية بث الأخبار. أما فى كوبا فقد تم القبض على ٢٦ صحفيا مستقلا فى ربيع عام ٢٠٠٣ وتم حبسهم بتهمة كتابة مقالات "للدول الإمبريالية" (٢٠٠٩). ويحدث فى أماكن أخرى، حيث تقمع الحريات الديموقراطية، أن يتم مراقبة الصحافة من قبل الدولة، كما هو الحال فى الصين (التى تأتى فى الترتيب ١٦١). وتعمل دول أخرى على احتواء الصحافة وأدوات الاتصال بشكل شديد، كما فى روسيا (ترتيب ١٤٨) حيث تم قتل أو ضرب عديد من المراسلين (Levy 2010) أو فنزويلا (ترتيب ٩٨) حيث عملت الحكومة على إيقاف ترخيص إحدى القنوات التليفزيونية ذات الاتجاه النقدى.

الحركات الاجتماعية والدولة

فى العالم المعاصر اليوم، تتداخل هذه المتغيرات الأربعة بصور عديدة لإنتاج أنماط مختلفة من أبنية الدولة. من هذه الأنماط ذلك الذى يقوم على التشاركية (منح

حقوق واسعة للمواطنين)، والذى يقوم على اللا هرمية (المساواة فى الفرص)، والذى يقوم على الانفتاح (أكثر استجابية)، والذى يقوم على الحرية (الحماية). وثمة أنماط أخرى لا تنطبق عليها هذه الشروط، منها تلك التى يطلق عليها النمط التسلطى (كما فى روسيا)، أو المتطرف، والتى يطلق عليها النظم الشمولية (كما فى كوريا الشمالية). ويبنى نموذجنا للحركة الاجتماعية فى الدولة النامية، يبنى جزئيا على ملاحظة تاريخية مفادها أن الوقوف فى وجه أى ضغط من جانب الحركة لتوسيع دائرة الليبرالية فى هذه الأبعاد الأربعة يكون فى صالح النخب السياسية والاقتصادية، أولئك الذين يحافظون على امتيازاتهم بقدر من الغيرة ويحمون قوتهم السياسية بقدر من الوعى. ولقد اشتهر روبرت ميشيلز (١٩٦٢)، وهو عالم اجتماع ألمانى من بدايات القرن العشرين، اشتهر بتحليله للعمليات غير الديمقراطية فى التنظيمات المعقدة. ولقد صاغ فرضيته عن "القانون الحديدى للأوليجاركية" ليؤشر على الميول نحو تركيز السلطة فى حزب سياسى، هو الحزب الاشتراكى الألمانى، أو ما يسمى (بالحزب الديمقراطى الاجتماعى). فعلى الرغم من أن نطاق بناء الدولة كان أكثر تعقيداً واتساعًا من تنظيم الحزب، فإن نظرات ميشيلز لا تزال لها أهمية بالنسبة لأغراض بحثنا لأن العمليات لا تزال هى نفسها. وتعكس الكلمات الحكيمة لميشيلز فى وصفه للقانون الحديدى والتى تنص على "إن المرء الذى يقول بالتنظيم، يقول بالأوليجاركية" هذه الكلمات تنطبق ليس فقط على التنظيمات المعقدة، بل تنطبق أيضا على الأجهزة التنفيذية للدولة، وعلى بيروقراطية الدولة، وهيئاتها ومكاتبها التى تدير السياسة يوما بيوم والتى تتعمق كثيرًا فى الحياة الاجتماعية.

وإذا ما ألقينا نظرة سريعة، فإنه من غير المحتمل أن نجد ميولاً غير ديمقراطية فى الحزب الاشتراكى الاجتماعى الذى درسه ميشيلز. فهو حزب يُسخر نفسه لخدمة المُثل الديمقراطية والعدالة الاقتصادية. ويتوقع المرء أن يجد مُثلا ديمقراطية قوية بين القادة، وتأملهم الذاتى الدائم حول الطابع الديمقراطى لأفعالهم، والمراجعة النظامية الدائمة لتأكيد التمثيل الديمقراطى. وقد نجد أيضًا أن هذه الخصائص تتوزع بشكل مثالى بين قادة الدول الديمقراطية. فماذا عسى أن تكون القوى غير الديمقراطية فى

الدول التى تعترف بالمثل الديمقراطية؟ ولماذا تسوء الأحوال بشكل دائم فى الدول التسلطية؟ وأخيرا، وهو هذا الخيط الأساسى فى هذا الفصل، ما القوى التى تواجه هذه الميول نحو القبضة الحديدية، وأين توجد؟ ولماذا تتجه الدول أصلاً إلى التحول الديموقراطى؟ إننا هنا يمكن أن نلخص تحليل ميشيلز فى عدة نقاط.

بادئ ذى بدء، فإن المصالح الذاتية للبشر تبعث على الميول الأوليجاركية. ففى الحزب الاشتراكى الديمقراطى يتم انتخاب مواضع القادة من الأعضاء العاديين، مما يجعلهم يحصلون على دخل أكبر من الدخل الذى يحصلون عليه كعمال. وتعنى القوة بالنسبة لهم الرغبة الرئيسية. وتميل المصلحة الذاتية السياسية والاقتصادية نحو العمل ضد مثاليات التمثيل الديمقراطى، خاصة فى ضوء النقطة الثانية.

إنه من المألوف أن يحصل المسئولون المنتخبون على مهارات سياسية أثناء وجودهم فى المناصب التى يشغلونها. فهم يطورون الخبرة من خلال أعمالهم، وهذه الخبرة تجعلهم قادرين على ممارسة مسئولياتهم بشكل أيسر وأكثر كفاءة. وهم كثيرا ما يبررون خدماتهم المتصلة فى ضوء هذه الأسس.

ويرتبط بذلك أن الحاجة إلى الكفاءة تنتج ميولاً غير ديمقراطية قوية. فغالبا ما تعمل الحاجة إلى إصدار قرارات سريعة أو قرارات فنية تحتاج إلى خبرة ضد المثاليات الديمقراطية. ولهذه الأسباب نجد أن الشركات الكبرى والتنظيمات العسكرية لا تكون ديمقراطية.

كما أن القادة يحتلون مواقع تمكنهم من ضبط تدفق المعلومات إلى الأعضاء، الأمر الذى يمكن أن يستخدم للسيطرة على الأعضاء العاملين لحشد التأييد أو الاستمالة أو التفاوض مع الأعضاء الجدد الذين يمكنهم أن يتحدوا وسلطاتهم.

وأخيراً، وفى هذا الأمر فائدة للدول الديمقراطية كما أنه عامل فى التنظيمات الحزبية، فإن الأعضاء العاملين يضعون فى اعتبارهم اهتمامات الحياة اليومية التى تنطبع على مشاركتهم الديمقراطية ووعيهم الديمقراطى. وهكذا نجد أن الميول غير

الديمقراطية لا تنتج فقط عن الطريقة التى يعمل بها أولى القوة، ولكن تنتج أيضا من لا مبالاة المحكومين.

وعلى مستوى الدولة، تظهر هذه القوى بشكل مماثل لدى أصحاب المناصب فى البرلمان والكونجرس، فالكثير منهم لديهم قناعات ديمقراطية يتم طمسها بهذه الضغوط المضادة. كما تظهر هذه الديمقراطية لدى رجال البيروقراطية فى الوزارات والهيئات التنفيذية للحكومة. وتعمل هذه القوى فى الوقت الراهن بطريقة أكثر تعقيدا عن طريق المراكز المتعددة للقوة السياسية والقوة الاقتصادية والقوة القمعية على مستوى الدولة. حقيقة أن هذه يمكن أن تقل (تنحسر) فى الدول التى تمارس فيها الهيئات القضائية سلطة مستقلة، حيث يتم الالتزام بالقانون وتفسيراته كما يتم تطبيقه بشكل عادل، ولكن الاتجاه العام بالنسبة لكل الأبعاد الأربعة للديمقراطية هو وجود ضغوط مضادة. فالتقدم الديمقراطى يكون بطيئًا. ومن ثم فإن الضغوط الأوليجاركية تمثل حجر عثرة أمام التوسع التدريجى للحقوق والامتيازات والاستجابية والمواطنة الكاملة للجماعات الجديدة. فالجماعات المستقرة التى تمارس القوة بالفعل لن تكون مستعدة للاستسلام لذوبانها، حتى وإن كان ذلك بدرجة بسيطة.

وعلى هذا النحو وكما رأينا فى هذا الفصل فإن تاريخ الدولة الحديثة ليس مجرد تاريخ مزمن من الضغوط الداخلية والمتأصلة للتكلس والتجلط، ولكنه كان أيضًا تاريخا للضغط من أسفل حيث كانت الطبقات الشعبية تدفع نحو مزيد من الانفتاح، وحقوق المواطنة، والسيادة الشعبية والحماية القانونية. ولقد حدث ذلك تاريخيًا، وكما رأيناه، مع ظهور الحركات الاجتماعية الحديثة. والذى ما زلنا نراه فى أيامنا هذه، عندما تسعى الجماعات الجديدة للضغط من أجل الاندماج، سواء كان ذلك متعلقا بحقوق المرأة -التى لم تحسم المعركة بشأنها بعد- أو بحقوق الشواذ، أو بحقوق المهاجرين، أو بحقوق المسلمين(*)؛ أو كان هذا الضغط متعلقًا بالأبعاد السياسية المختلفة، مثل

(*) يقصد بالتأكيد حقوق المسلمين المهاجرين (المترجم).

البيئة، والسلام، والمعاملة الإنسانية للحيوان، والحملات المضادة للشركات الكبيرة، أو متعلقًا بالحملات المناهضة للشركات؛ أو المناهضة للأنظمة التسلطية؛ وذلك من أجل الحقوق الأساسية والتمثيل. وكما تسعى أبنية الدول المستقرة لحماية تحيزات القوة القائمة، فقد كان الضغط الشعبى عبر التاريخ يتحدى بشكل متزايد ويدفع هذه الدول خطوة بخطوة، لأن تُتيح هذه الفرص على الرغم من أن هذا قد حدث بشكل غير مقصود، وببطء، وغالبا ما كان بشكل متقطع. ولكى نفهم هذه العملية فإننا نقدم فى شكل (١-٢) نموذجًا ديناميًا للحركات الاجتماعية والانفتاح البطىء للدولة بالنسبة للأبعاد الأربعة (م ع أ ح) (المواطنة - العدالة - الاستجابية - الحماية).

ففى قلب الشكل، نجد الحركات الاجتماعية التى تتبلور حول قضايا معينة، منها على سبيل المثال، حركة البروتستانت المضادة لمطالب الكاثوليك فى بريطانيا فى القرن التاسع عشر، وحركة المطالبين بالحقوق المدنية من جانب السود فى الولايات المتحدة فى القرن العشرين، أو حركات التعبئة المؤيدة للديمقراطية التى قام بها الطلبة فى إيران فى القرن الحادى والعشرين. ويمكن أن ينطبق هذا النموذج العام على عدد كبير من القضايا، والأماكن، والحقب التاريخية، وأنماط النظم السياسية. وتمارس هذه الحركات ضغطا على النخب القائمة فى مؤسسات الدولة. إن هذه "النخب المستقرة" established elites (التى يمثلها الصندوق الأسفل فى الشكل) تحسب الفرص والتهديدات المرتبطة بمصالحها فى مقابل مطالب الحركات لكى تحكم بما إذا كان بالإمكان تلبيتها من عدمه - وغالبا - ما تكون الاستجابة بالنفى. ويرجع السبب فى ذلك إلى أن المواطنين يلجأون عادة إلى الحركات الاجتماعية عندما لا تكون النخب السياسية قادرة على الاستجابة لمطالبهم عبر القنوات المؤسسية. ومع ذلك فإن نخبة الدولة ليست جماعة مترابطة، ومن ثم يصورها الشكل فى جماعتين من النخب. فالنخبة المستقرة سوف تميل إلى استخدام القانون الحديدى (بالمعنى الذى قدمه ميشيلز) وذلك بمقاومة التحديات التى تواجه قوتها. وفى مقابل هذه المقاومة تتشكل "النخب المتحدية" challenging elites، والتى تضم أولئك الذين يوجدون على هامش

القوة محاولين أن يزيدوا من ضغوطهم على الدولة. وهم يقومون بذلك باللجوء إلى الحركات الاجتماعية، معتمدين على دعمها كقاعدة للوصول إلى القوة أو زيادة تأثيرها. وتكون النتيجة أن تتحقق عبر ضغط الحركة على كل من النخب المستقرة والنخب المتحدية لبعض الخطوات فى الاستجابة لمطالب الحركة، وذلك عبر صور من الصراع والتكيف بين النخب، والتى يمثلها الصندوق على اليمين (فى الشكل) والذى يمثل امتدادات انفتاح الدولة فى الأبعاد الأربعة. ووفقا للنموذج فإن هذه التغيرات تصاعدية، وهى تقدم على المدى البعيد صورة لكيفية حدوث التغير السياسى حول قضايا معينة. أما الثورات والفترات الطويلة من الحراك الاجتماعى فإنها نادرة الحدوث، فى مقابل الاحتجاجات حول قضايا أو صور معاناة معينة. وهى فى الواقع شائعة إذا افترضنا درجة من انفتاح النظام السياسى.

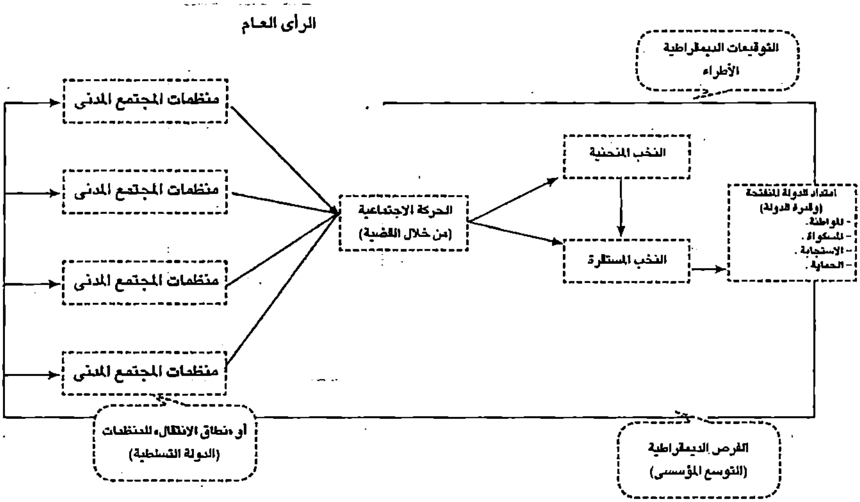

الشكل رقم (١ – ٢)

نموذج عام لديناميات العلاقة بين الحركة والدولة والمجتمع

وتؤثر درجة التوسع فى الاستجابية والانفتاح المؤسسى للنخبة تجاه مطالب المواطنين على عدد منظمات المجتمع المدنى ودرجة تأثيرها، وهى المنظمات التى تمثل لها بالصناديق الموجودة فى يسار الشكل السابق (١-٢). وتسمح هذه الانفتاحات بتوفير فرص للمشاركة الديمقراطية التى لم تكن موجودة من قبل. ويبدو هذا التغير على أنه من التغيرات الجوهرية حيث يعطى السند القانونى للمنظمة بحيث يصبح صوتها مسموعًا، كما حدث على سبيل المثل عند رفع الحظر عن اجتماعات جماعة "المشاغبين" seditious فى بريطانيا فى القرن التاسع عشر، أو إعطاء موافقة رسمية لجماعات المرأة فى ألمانيا الشرقية سابقًا وجماعات البيئة فى الاتحاد السوفيتى سابقًا فى القرن العشرين. وتدل الإشارة إلى ما يطلق عليه "منظمات حزام التحول" فى الركن الأسفل على اليسار فى الشكل السابق، وهو مصطلح مستعار من لينين فيما يتصل بالطريقة التى يسيطر بها الحزب الشيوعى على المجتمع المدنى، تدل على المنظمات الرسمية التى يتم السيطرة عليها من قبل الحزب أو الدولة. ففى الدول التسلطية يؤشر هذا النوع من الجماعات على الطريقة التى يسيطر بها الحزب الحاكم على التنظيم الاجتماعى ويحد من الانشقاق. ومع ذلك فإن ثمة نقطة سوف أشرحها تفصيلاً فى هذا الكتاب فيما بعد، وهى أن هذه الجماعات والتنظيمات فى الدول غير الديمقراطية يمكن أن تعمل كأساس لتوسعات ضرورية فى تمثيل الدولة. وسوف نوضح فى الفصل الرابع، والذى سوف يخصص لحركات المعارضة فى النظم القمعية، سوف نوضح كيف أن هذه الحركات لا تظهر من فراغ، ولكنها تتطور عبر جماعات "رسمية" تأخذ مواقع معارضة معتدلة أو مقنعة فى الغالب. ونكتفى هنا بالقول بأن تشكيل الحركة الاجتماعية فى جميع أنماط النظم السياسية - المفتوحة، والعميقة، وما بينهما- يأتى عبر جماعات وتنظيمات قائمة بالفعل، فمن النتائج المعروفة حول كيفية حدوث الحراك ما يسمى بالتوظيف أو التوافد الكتلى (أو التعبئة التكتلية) (Oberschall Bloc Recruitment (1973 فثمة مشاركون جدد يقفون خلف الحركات ويغذونها كلما اتسعت التصورات حول حدوث تغير ممكن وهو ما يشكل المخزون الاحتياطى الواسع من الرأى العام.

لقد قدمت خلال هذا الفصل تطور الدولة كاستجابة للضغط الشعبى المتزايد الذى يطالب بمزيد من استجابية الدولة. ولقد تم تقديم هذه التغيرات فى شكل بنائى لجماعات محددة وتنظيمات رسمية ومؤسسات دولة تعمل على الدفاع عن مصالحها. ولقد ركزت على عمليات امتصاص الفائض، وصناعة الحرب، والقهر، ولكن أبنية الدولة لا يتم المحافظة عليها بالاستخدام المستمر للقسر والتهديد، ولكن يتم المحافظة عليها بمفهومات الدولة العادلة، والدولة المنصفة، وفهم طبيعة تكوين العلاقات السياسية الشرعية. ويأخذنا هذا إلى الطريقة التى بدأنا بها هذا الفصل، بمفهومات حول ما يجب أن تكون عليه الدولة – أى الدولة المثالية. ويستخدم علماء الاجتماع السياسى مفهوم السلطة الشرعية للدولة، لكى يعبروا عن حقيقة أن تيسير الأمور يتم بواسطة قوة الدولة وليس بواسطة القسر أو التهديد أو القمع، ولكن من خلال القبول الشعبى العام. ويظهر هذا الامتثال إما بسبب عدم وجود بدائل أخرى، أو بسبب – وهذا أكثر شيوعا الآن– أن مؤسسات الدولة تظهر قدرا من العدل والإنصاف. وهذا هو بُعد التصور أو الإدراك، وليس بُعد البناء، وأود أن أختم هذا الفصل بالإشارة إلى الأبعاد المتصلة بالإدراك وتشكيل الواقع كما تظهر فى الشكل (١ – ٢) وهذه هى القضايا التى سوف نبحثها بعمق فى الفصل الثانى والثالث.

ويشير المربع الذى يوجد فى أقصى يمين الشكل إلى التوسع فى العلاقات الديمقراطية والتى تدلنا على الطرق العديدة التى يحقق بها النظام السياسى شرعيته. فالأبعاد الأربعة (م .ع. ا. ح) (مواطنة – عدالة – استجابية – حماية) تدلنا على شكل ومضمون ما يبحث عنه المواطن من تحقيق الكرامة، وتحقيق الذات، والفاعلية فى ضوء ما يُمكنه من ممارسة درجة من التحكم فى حياته. وتستطيع النظم السياسية أن تحقق الشرعية وفقًا لقدرتها على تأكيد وجودها فى ضوء هذه العناصر الخاصة بالحوكمة. وبالطبع تتجاوز هذه التصورات علاقات الطبقة والمكانة، حيث يكون من الشائع أن تسقط الجماعات المستبعدة والأقليات من الحسابات السياسية للقادة.

وتعمل الزيادة فى درجة الاستجابية والحماية والمواطنة والمشاركة على إمكانية حصول الجماعات المستبعدة على قدر من المشاركة المدنية المنضبطة، مع المحافظة على الغطاء– على الأقل بالنسبة لهم وبالنسبة لتوقيت وجودهم – الذى يرزح تحته نظام غير عادل، ومن ثم تتقلص الحاجة إلى استخدام القوة القسرية. ومن ثم فإن اعتراف التنظيم المدنى بالأقليات المستبعدة يعتبر خطوة بسيطة (تشير إلى التحول نحو اتجاه اليمين فى الشكل رقم ١ –٢) نحو وجود فعل جمعى فى شكل حركات اجتماعية، فى عملية لبدء دائرة الانفتاح والتكيف مرة أخرى.

وبنفس الطريقة فإن السهم العلوى الذى يمتد من اليمين إلى اليسار ويبدأ من الأبعاد الأربعة إلى الرأى العام، يمثل بعداً آخر فى عملية الإدراك. فحتى الإصلاحات الطفيفة التى يمكن أن تقوم بها النخب يمكن أن تغير التصورات العامة حول ما هو مرغوب فيه وما هو ممكن. ويُطلق على هذه التعريفات المتغيرة، حول ما هو خير وملائم، فى تراث الحركات الاجتماعية، يطلق عليها العمليات المؤطرة Framing Processes. وهى تشكل عوامل أساسية فى التغير الاجتماعى، لأن التغير فى التصورات حول ما هو ممكن وحول ما هو مرغوب فيه يجب أن يسبق أية تحولات فى المصالح. ومن الناحية التحليلية فإن هذه التحولات هى تحولات فى المخطط الثقافى وليس فى المخطط البنائى. فالحركات الاجتماعية، المرتبطة بالرأى العام المتغير، لا يتم توجيهها فقط عبر المصالح ولكن أيضا عبر تعريفات العدل، وما يجب أن تكون عليه السياسة، والتصورات حول الإنصاف وكيف يتم تغير العلاقات القائمة. ونحن نلاحظ الآن أن الحراك المرتبط بالحركة الاجتماعية أصبح إحدى الطرق الرئيسية التى تدار بها السياسة بما يمثل تحولاً من الماضى عندما كان الفاعل الجمعى يظهر فى مواجهة الاستبعاد وعدم الاستجابة للمطالب. ويعد هذا تغيراً رئيسيًا فى الثقافة السياسية وعمليات تأطير ما هو عدل وممكن، وأيضا تأطير الطريقة التى تعمل بها السياسة. وسوف أحاول فى الفصلين القادمين استكشاف العلاقة بين الحركات الاجتماعية والسياسية فى المجتمعات الغربية المعاصرة، وهى

الديمقراطيات التى تعرف مستويات عليا من المواطنة والمساواة والاستجابية والحماية. ولن نرى فى هذا الفصل علاقة دينامية بين الحكام والمحكومين فحسب، ولكن سوف نرى تفاعلاً ديناميًا بين الأبعاد الثقافية للإدراك والتأطير والأبعاد البنائية لمؤسسات الدولة والحركات الاجتماعية.

الفصل الثانى

الاحتجاج فى الديمقراطيات المعاصرة

سأهتم فى هذا الفصل بالطريقة التى تظهر بها الحركات الاجتماعية والسياسية فى الدول الحديثة، والمعاصرة والأسباب الكامنة خلف ذلك. وثمة إجابتان على الأسئلة التى يثيرها هذا الموضوع. الأولى: تحدث الحركات الاجتماعية لأن الناس لا يستطيعون الصبر على مظاهر عدم العدالة التى يتعرضون لها، وصور المعاناة التى يخبرونها، والمطالب التى يظهرونها أمام الدولة. ويدخل البشر فى صفوف الحركات الاجتماعية ليعملوا معا على تحقيق أهدافهم. وعليهم أيضًا أن يخططوا وأن يرسموا استراتيجيات، وأن يعملوا مع الآخرين، وأن يتكيفوا مع البيئة السياسية بطريقة تنتج النجاح أحيانًا والفشل أحيانًا أخرى. ويركز هذا المنحى فى فهم الحركات الاجتماعية والاحتجاج على الفعل الاجتماعى للفاعل الجمعى – أى ما يفعله الناس والطريقة التى يفعلونه بها. ويفسر هذا المنحى الكثير عن الحركات الاجتماعية، ولكنه لا يفسر كل شىء. وبالرغم من أننا سوف نشير إلى منحى الفعل من وقت لآخر فى هذا الفصل، وسوف يكون محوراً مهما فى الفصل القادم، فإننا نهتم هنا بعوامل بنائية، أى العلاقات طويلة المدى بين الجماعات والتنظيمات والمؤسسات فى الدولة والمجتمع.

وهذا هو المنحى الثانى لتطور الحركات الاجتماعية. فسوف أحاول تتبع الطريقة التى تتبعها الجماعات فى تحريك مطالبها ومظاهر معاناتها، وذلك فى إطار سياقها السياسى، وكيف تشكل هذه العوامل المرتبطة بالعمليات السياسية الحراك الذى يرتبط

بالحركة. وبهذا المعنى فإن الطبيعة الكلية والاحتوائية للدولة تعمل بمثابة عامل مؤثر فى الطريقة التى تتطور بها الحركات الاحتجاجية، كما أن درجة الانفتاح النسبى للدولة على تحمل الاحتجاجات (التسامح مع الاحتجاجات) يعتبر شرطًا ضروريًا لظهور الحركات الاجتماعية. فإذا لم تسمح الدولة بأى مساحة للاحتجاج، فسوف لا يظهر شىء منه، فهو إما أن يختفى بسرعة أو يأخذ شكلاً خارج ذخيرة الاحتجاج التى نعرفها. وهذا هو الحال فى الدول الشمولية مثل كوريا الشمالية، أو بيلاروسيا، أو تركمانستان، حيث كان المحتجون يتعرضون للسحل فى الشوارع من قبل الشرطة، والذى لا نتمنى رؤيته مرة أخرى وأقل ما يقال عن ذلك إنه كابح قوى للسلوك الاحتجاجى. وقد يبدو أن هذا كل ما يمكن أن يقال حول الاحتجاجات - أو عن غيابها - فى الدول القمعية، ولكننا سوف نوضح فى الفصل الرابع أن الحالة عكس ذلك. إن جل الاهتمام فى هذا الفصل ينصب على المجتمعات المفتوحة الديمقراطية، مع إلقاء نظرة سريعة على الطريقة التى تعمل بها الاختلافات فى بناء الدولة على السماح بالاحتجاج أو قمعه أو حتى تشجيعه. ومن ثم يركز هذا الفصل على الاختلافات فى أبنية الفرصة السياسية فى الدول الديمقراطية الليبرالية فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. فثمة اختلافات واضحة حتى داخل الدول الديمقراطية فى الغرب يترتب عليها تباينات فى حجم حركات الاحتجاج وعمقها ومجالات تركيزها ونتائجها.

الأنساق المفتوحة والمغلقة

من البديهى أن يؤثر السياق السياسى تأثيرًا كبيرًا على العوامل الباعثة للسلوك الاحتجاجى. فالبيئات التى تنمو فيها الحركات الاحتجاجية تتأثر بشدة بالمناخ السياسى وبالبناء السياسى. ونقصد بالمناخ السياسى المزاج الشعبى الذى يؤثر على مستوى الدعم المحتمل من الجماهير ودرجة انتباه رجال السياسة إلى مطالب الحركة. كما يشير المناخ السياسى أيضًا إلى الإستراتيجيات السائدة فى السياسة، بمعنى "القواعد الرسمية وغير الرسمية للعبة" التى تتعامل بها الدول مع الحركات

الاجتماعية (Kriesi 1989: 295). أما البناء السياسي فإنه لا يعنى فقط الترتيبات السياسية المنظمة والثابتة نسبيًا، ولكن يعنى أيضًا الترتيبات غير الرسمية، والتى لا يتم التعبير عنها صراحة – فى أغلب الأحيان- بين النخب السياسية والاقتصادية والاتصالية التى يمكن أن تؤثر على نجاح الحركة. فحتى مداخل السلوك الجمعى فى دراسة الاحتجاج، والتى عفا عليها الزمن، تؤكد على أن (١) "السببية البنائية"، وهى عامل عام - ضمن مجموعة أخرى من العوامل - يقصد بها شكل النظم السياسية والفرص المتاحة؛ و(٢) "الضبط الاجتماعى"، وهو محدد عام شامل يرتبط بمستوى القهر الذى تمارسه الدولة، ويعد من العوامل الرئيسية فى تطور الحركة الاجتماعية (Smelser 1962). ونحن نشير إلى هذه النظريات التى ترجع إلى نصف قرن مضى لأنها تشكل مدخلا للحركة الاجتماعية يتعارض بشكل جذرى مع المدخل الذى نتبناه فى هذا الفصل. فقلما نجد اليوم باحثًا نشطًا ينحاز لموقف السلوك الجمعى الذى يعتبر الحركات الاجتماعية هى استجابة لبعض أشكال التوتر، وعدم التوازن الاجتماعى، أو التأثير النفسى الجمعى. فقد أكدت البحوث حول الاحتجاج والحركات الاجتماعية خلال الخمس والعشرين سنة الماضية النتيجة العامة التى مفادها، والتى تم استعارتها من وصف كلاوزفيتز Clausewitz للحرب، إن الاحتجاج والحركات الاجتماعية ما هما إلا سياسة بمعان أخرى. فالجماعات الفقيرة فى مواردها أو التى يكون موقفها ضعيفًا بحيث تكون قادرة على ممارسة تأثير على القرارات السياسية، يمكن بالرغم من ذلك، أن تنخرط فى عملية سياسية عن طريق النزول إلى الشوارع، وأحيانًا، المشاركة فى العنف الجمعى (Lipksy 1970; Piven and Cloward 1977; Gamson 1990).

وقد كان الباحث فى العلوم السياسية بيتر إزيجر Beter Eisinger من أوائل المحللين، الذين لفتوا الانتباه إلى ضرورة الابتعاد عن مداخل السلوك الجمعى التى سيطرت على البحوث الاجتماعية، والإشارة إلى الارتباطات القائمة بين السياسة والاحتجاج. فمثله مثل كثير من الباحثين، كان مهتمًا بالعنف الجمعى الذى انفجر فى

حقبة الستينيات بالأحياء التى يسكنها الأفارقة الأمريكيون بالمدن الأمريكية الرئيسية. ولقد نظر كثير من المحللين إلى أعمال الشغب الحضرية هذه من خلال منظورات السلوك الجمعي، بتفسيرها على أنها تعكس "توترًا بنائيًا" فى المجتمع الأمريكى، خاصة الإحباط الجمعى بين الأمريكيين من أصل أفريقى والناتج عن الحرمان النسبى. ويمثل هذا المفهوم الضغط النفسى الاجتماعى الذى يشعر به الأفراد عندما تحبط توقعاتهم حول المستقبل بسبب فشل السياسات الاجتماعية، أو التمييز، أو قصور النخب، أو الكساد الاقتصادى، أو الحرب، إلخ. وبالنظر إلى أحداث الشغب الحضرى فى الستينيات، نجد أن أطروحة الحرمان النسبى ترجع إلى عشر سنوات من الحراك السياسى الذى يرتبط بالحقوق المدنية وسن التشريعات الفيدرالية والذى رفع سقف الآمال بالنسبة للأمريكيين من أصل أفريقى، وإن كانت الأحياء الفقيرة فى المدن الكبيرة ظلت تعانى من الفقر المدقع، والمعدلات المرتفعة من البطالة، والتفكك الأسرى، والجريمة، والتردى الحضرى. وتفترض النظرية أن اتساع الفجوة بين التوقعات المتنامية والواقع يحتمل أن تؤدى إلى عنف جمعى. وهو عنف يتم إشعاله فى لحظة سريعة مثل اغتيال مارتن لوثر كينج أو الوحشية التى يتعامل بها البوليس فى الضواحى.

تلك هى الخلفية التى نستطيع بها اليوم أن نفهم أهمية دراسة إيزنجر (١٩٧٣) . لقد بحث فى شئون المدن التى شهدت أحداث شغب واسعة وقارنها بالمدن التى لم تظهر فيها الأحداث أو كانت أحداثًا بسيطة نسبيًا. ووجد أن إتاحة الفرصة للمشاركة السياسية فى الحكومات المحلية لبعض المدن يفسر السبب وراء عدم ظهور عنف حضرى منظم فيها، فى مقابل المدن التى لم تشهد هذه المشاركة ومن ثم شهدت أحداث شغب. ومن هنا أصبح التمييز الذى قدمه إيزنجر بين أبنية الفرص السياسية المفتوحة وأبنية الفرص السياسية المغلقة تمييزًا جوهريًا، وظل كذلك على الرغم من أنه يشكل ثنائية عامة. ولقد حاولت البحوث المعاصرة أن توسع من تطبيق هذا التمييز بحيث يتجاوز العنف الجمعى إلى كل أشكال الحركات الاجتماعية والسياسية، وحاولت

هذه البحوث أن تصيغ المتغيرات التابعة من الناحية التصورية فى ضوء (١) ظهور الحركات نفسها؛ (٢) إستراتيجيات الحركات ومضمون المطالب؛ (٣) ونجاح الحركات فى التأثير على النخب السياسية، والذى يكون مستقلاً عن الطريقة التى يتشكل بها الحراك السياسى فى الحركة، وأصبح هذا الموضوع محل تركيز للبحوث تحت عنوان عام هو مترتبات الحركات الاجتماعية (أو آثارها).

وقبل أن نقفز إلى مناقشة العملية السياسية والفرصة السياسية، يجب أن نؤكد على مبدأين يعبران عن جوهر هذا المدخل، وكلاهما يتميز عن الأفكار القديمة حول "الضغط الجنائي" (والذى يفهم تصوريًا على أنه يشكل نوعًا من عدم التوازن الاجتماعى) ومفهوم "الحرمان النسبى" (الذى يفهم تصوريًا على أنه حالة سيكولوجية مشتركة تخلق إحباطًا بين الناس وتدفعهم إلى الفعل الجمعى). المبدأ الأول، يفترض أن نقطة التركيز فى العملية السياسية هى أن السكان الذين يخبرون صوراً من المعاناة يدركون الفرص التى تؤثر على القرارات السياسية من خلال القنوات النظامية القائمة، ومن هنا فإنهم يختارون مجاراة الوضع القائم بدلاً من الثورة عليه. فالتكلفة هنا أقل: فهم لا يخاطرون بإمكانية سجنهم، أو تعرضهم للأذى، أو خسارتهم للوقت الذى عليهم أن يعملوا فيه. وبهذا المعنى فإن وجود الحركات الاجتماعية أو عدم وجودها لا يؤثر سوى تأثير قليل على حدوث التوتر أو الإحباط. على العكس من ذلك فإن إتاحة القنوات السياسية والتقييمات الجمعية التى تستخدم هذه القنوات يعد طريقة رشيدة لكى تُسمع مطالب السكان. والمبدأ الثانى، عندما تكون الفرص السياسية مغلقة وتجبر الجماعات على أن تذهب بعيداً عن القنوات السياسية لكى تحتج، فإن ذلك يجعلهم ببساطة ينخرطون فى السياسة بطرق أخرى. فالمحقق، أن التركيز على السياق السياسى يجعل الأمر كله يتعلق بالسياسة وبالأبنية السياسية، ويتعلق بشكل أقل بقضايا أخرى يمكن أن تحرك المشاركة الاحتجاجية، سواء كانت ترتبط بمظاهر عدم التوازن الاجتماعى ومظاهر التمييز الاجتماعى أو كانت ترتبط بالعوامل السيكولوجية مثل الهوية الجمعية، والمجاراة، والسلطة، والكاريزما، والخطاب، والإدراك الاجتماعى، والمعرفة وعمليات التأطير. ومن الانتقادات الشائعة

لنظرية العملية السياسية أنها نظرية تفرط فى البنائية، وتفرط فى السياسة، وتوجه نحو أنواع بعينها من الحركات (Snow 2005)، ومن ثم فإنها تقلل من دور الفاعل الإنسانى والعوامل الثقافية والتأويلية على المستوى الضيق للحياة الاجتماعية. وكما سأناقش بعد قليل، فإن الباحثين لا يهملون هذه العوامل كلية، ولكن حتى الآن فإن تركيزنا سوف ينصب أساسًا على السياسة، بمعنى، على الأبنية السياسية للدول المعاصرة والأصل المميز للحركات الاجتماعية التى تركز على السياسة وعلى متصل السياسة – الاحتجاج.

ولقد طور إيزنجر التمييز بين الأبنية السياسية المفتوحة والأبنية السياسية المغلقة، وذلك من خلال دراسة الحكومات المحلية، ولكن معظم البحوث التالية حول الفرص السياسية ركزت على الأبنية السياسية على المستوى القومى. وقد وضع العمل المؤسس الذى قدمه شالز تيلى Charles Tily، بعنوان من الحراك إلى الثورة (١٩٧٨)، وضع الأساس لهذه النوعية من البحوث عن طريق تحديد مفاهيم أساسية عديدة للعملية السياسية على المستويات القومية وعبر القومية. ومثله مثل إيزنجر، فقد كان تيلى مهتمًا بالمدى الذى يمكن أن يصل إليه الفعل الجمعى، الذى يمكن قياسه – مثلاً – بعدد المحتجين خلال العام، أو بمدى كثافة احتجاجهم، كدالة على السياق السياسى. ولقد كان تيلى أيضًا مهتمًا بالطريقة التى تؤثر بها شكل الفرص السياسية على الاختيارات التكتيكية بين المحتجين. ولقد كان كتابه درسًا عميقًا، على المستوى النظرى وعلى مستوى ممارسة المفهوم، لاكتشاف مدى العلاقات بين الأنساق الاجتماعية (المفتوحة والمغلقة)، وأنماط التنظيمات المتحدية (مستوى القوة والخصائص المميزة – من الناحية التصنيفية، أو طبيعة التشبيك، أو الارتباط)، وحسابات المصالح (الموارد المستخدمة فى مقابل الخدمات العامة التى تم الحصول عليها). واقترح تيلى – مثله مثل إيزنجر – أن الاحتجاج يظهر فى علاقة تسير فى خط منحنى طبقًا لدرجة انفتاح النسق: فالأنساق المفتوحة جدًا (التى لا تعرف إلا درجة منخفضة من القمع وسهولة الدخول إلى عالم السياسة) تنخفض فيها مستويات الاحتجاج لأن الجماعات التى لها

مطالب تلجأ إلى الممارسات السياسية العادية؛ وتشهد الأنساق القمعية جداً (التى تضع قيوداً على الدخول إلى عالم السياسة) أيضًا درجات منخفضة من الاحتجاج لأن تكلفة الحراك تكون كبيرة، كما هو موضح فى الشكل رقم (٢-١).

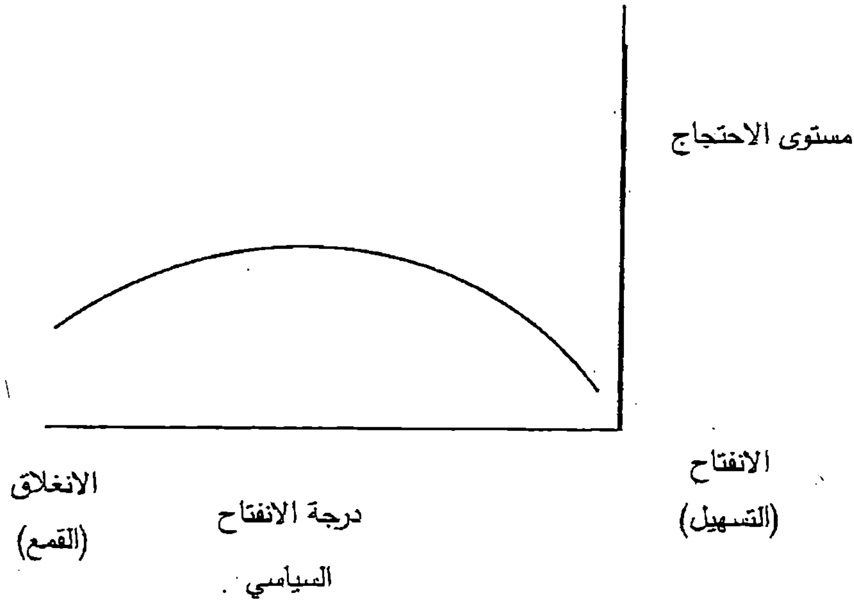

الشكل رقم (٢-١) الاحتجاج والانفتاح السياسى

وبين هذين القطبين، تختلف مستويات الاحتجاج وفقًا لتكاليف الحراك كدالة على الطريقة التى تسهل بها الدولة الحراك أو تضع أمامه العراقيل. ويقدم الشكل رقم (٢-١) توضيحاً لهذه العلاقة. إن معالجة تيلى للموضوع أعقد من ذلك بكثير، فهى لا تنظر فقط إلى الطريقة التى يسمح بها النسق السياسى بالفعل الجمعى، ولكنها تنظر أيضًا، وفى بعض الحالات، إلى الطريقة التى يمكن للنسق السياسى من خلالها أن يسهل وجود هذا الفعل، كأن يمول مثلاً تنظيم الحركة الاجتماعية أو يقدم لها

موارد. ويحدث أحياناً، أن تمول الدول من خلال التمويل العام ومنح المنظمات المدنية وجماعات المرأة أو حملات المحافظة على البيئة. ويظهر هذا فى الغالب فى الأنساق الأكثر انفتاحاً التى تقع فى أقصى اليسار فى الشكل رقم (٢-١). ويفترض تيلى أن النظم السياسية المختلفة يمكن أن توزع على متصل القمع - التسامح - التسهيل، والذى سوف نرى أنه ينعكس فى دراسات عبر قومية للسياقات السياسية. ولكن يحدث أيضاً أن النظم المختلفة، وكما أوضح عدد من الباحثين (Kriesi 2004; Giugni 2004)، يكون لها أشكال مختلفة فى ضوء قضايا السياسة. وعلى سبيل المثال، فقد سمحت موسكو، فيما قبل عام ١٩٩١، للمحتجين فى مجال البيئة عبر الاتحاد السوفيتى السابق، ولكنها لم تتسامح مع المحتجين المطالبين بالاستقلال فى الجمهوريات التابعة للاتحاد السوفيتى.

الفرص السياسية

ولقد طور "دوج ماكادم" Doug McAdam (١٩٩٩ [١٩٨٢]) التمييز بين الأبنية المفتوحة والمغلقة خطوة إلى الأمام، وذلك فى دراسته التى شكلت علامة على الطريق حول ظهور وسقوط حركة الحقوق المدنية فى الولايات المتحدة. ولقد كان تحليله لظهور وسقوط الحركة معقداً، ولكن إذا ما ركزنا فى الوقت الراهن على فكرة الفرص، نجده قد ميز بين الفرص على المستوى الفيدرالى وغيابها (أو التهديد بغيابها) على المستوى المحلى فى جنوب أمريكا، موضحاً كيف أن أبنية الفرصة السياسية تعكس عالماً واقعياً ذا وجوه عديدة. ففى الدول الديمقراطية الحديثة، لا يوجد فقط التمييز بين مستويات الحكومة المحلية والقومية - المحليات، الريف، الدولة، والمستوى الفيدرالى فى الولايات المتحدة - ولكن يوجد أيضاً نفس التباينات ذات المستويات المتعددة فى نظم المحاكم. فمن ناحية نجد أن قرارات المحكمة العليا فى الولايات المتحدة، وعلى وجه الخصوص قضية ليندا براون ضد مجلس التعليم فى

توبيكا (١٩٥٤)(*)، قد شجعت على الحراك بين السود. وبالرجوع إلى حقبة الثلاثينيات نجد أن هناك تحولاً كبيراً فى درجة استجابة المحكمة العليا لقضايا السود، وهو تطور أدى – كما لاحظ مكادم – إلى تغيير تصورات القادة السود عن إمكانية تحول دعم الحكومة للفصل العنصرى (١٩٩٩ [١٩٨٢] : ١٠٨) ولم تكن هناك دلائل على مثل هذه الاستجابية فى المحاكم المحلية فى الجنوب الأمريكى.

وإذا ما فحصنا درجة الدعم أو المساندة لمطالب السود من خلال الحكومة الفيدرالية، نجد أن الأمر أكثر تعقيداً. ففى خارج المحاكم الفيدرالية، لم يكن هناك سوى قدر كبير من المساندة لمطالب السود قبل عقد الخمسينيات، وكلما كسبت الحركة زخماً جديداً، فإن الاهتمام الأولىّ بين رجال السياسة كان ينصب على احتواء مظاهر الاضطراب التى تنتج عن الحركة المدنية والحفاظ على التحالفات السياسية على المستوى القومى. أما فى الفترة الممتدة من بداية الستينيات حتى منتصفها، حيث كان الحراك المرتبط بالحقوق المدنية قد وصل إلى ذروته، فقد ذهب مكادم إلى أن إدارة الرئيس كندى كانت تهتم اهتماماً كبيراً بعمليات الضبط والاحتواء أكثر من اهتمامها بتطوير الحقوق المدنية. وقد أشار إلى مشروع تعليم الناخبين فى عامى ٦٢، ٦٤ كمثال لاستراتيجية إدارة الرئيس كندى حول تحويل اهتمام الحركة بعيداً عن القلق المدنى مع محاولة جذب مساندة الناخب الأسود فى الولايات الجنوبية. وبالمقارنة بالحريات التى مُنحت للبيض فى الحكومات المحلية فى الجنوب، نجد أن أنصاف الأفعال واللا أفعال الموجودة على المستوى

(*) قضية بروان ضد مجلس التعليم فى توبيكا:هى القضية التى قدم فيها براون ذو الأصل الأفريقى دعوى قضائية على إحدى المدارس الابتدائية الحكومية بولاية تكساس لرفضها تسجيل ابنته "ليندا براون" البالغة من العمر ثمانى سنوات بحجة أن هذه المدرسة للبيض فقط. وقد قررت المحكمة قبول الطفلة فى المدرسة لأن الفصل بناء على العرق هو فصل غير دستورى ويؤثر تأثيراً سلبيًا على الأطفال الملونين. وأصبح قرار المحكمة حجر الزاوية فى حركة العدالة الاجتماعية فى الخمسينيات والستينيات فى القرن الماضى. (المترجم).

. الفيدرالى قد شكلت نوعًا من الفرصة فى حد ذاتها. وفضلاً عن ذلك، فإن كراهية إدارة الرئيس كندى لعدم الانضباط المدنى قد خلقت فرصًا أمام الحركة لإيقاف التدخل الفيدرالى عن طريق التهديد بالمواجهة العنيفة (McAdam 1999 172) :[1982]

ولقد تتبع مكادم أيضًا تنظيم الأحزاب السياسية على المستوى القومى (التنظيم الحزبى على مستوى الدولة فى مقابل اللجان القومية) وأوضح كيف أن الولاءات تتغير وفقًا لعملية صناعة السياسة العامة على المستوى القومى ووفقًا لتغير الأفراد الذين يرشحهم الحزب. وبالرجوع إلى سياسة إعادة البناء، فإن البيض من سكان الجنوب قد وقفوا ضد الحزب الجمهورى، حزب لينكلون، وساندوا الحزب الديمقراطى. ولقد كان الديمقراطيون على المستوى المحلى من المتعصبين للتمييز العنصرى وقاموا فى الفترة الممتدة من ١٩٠٠ إلى ١٩٣٠ بقمع الناخبين السود فى الجنوب وأيدوا عملية خضوعهم. ولكن كان هذا الحزب الديمقراطى حزبًا مختلفًا عن نظيره فى الشمال، الذى نجح فى جذب السود بسبب سياسات الرئيس روزفلت المعروفة بسياسة الصفقة الجديدة(*) New Deal. أما فى الستينيات فقد دفع التعاطف المؤقت من جانب الرئيس كندى مع حركة الحقوق المدنية مؤيدى الحزب الديمقراطى فى الجنوب إلى تأييد الحزب الجمهورى الذى بدأ يجذب السود (McAdam 1999 [1982]: 158).

بالرغم من أن هذه الملاحظات هى مجرد مواجهة بسيطة لفترة الاضطراب فى تاريخ الولايات المتحدة – حيث اعتمد التوازن السياسى على ما قامت به إدارة الرئيس كندى – فقد قدموا لنا نافذة لبعض المبادئ الراسخة إذا ما حاولنا النظر لكيفية بناء الفرص السياسية وللحراك والذى يمكن تعميمه على فترات وأماكن أخرى.

(*) حزمة سياسات وتشريعات قدمها الرئيس روزفلت فى الفترة من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٧ لمواجهة آثار الكساد الكبير، بهدف الحد من معدلات البطالة وإصلاح النظام المالى. (المترجم)

الأبنية الفيدرالية مقابل الأبنية المركزية

توفر الأنساق الحكومية اللامركزية، مثل الأنساق الفيدرالية فى الولايات المتحدة، وكندا، وألمانيا، توفر لنا قدراً من الانفتاح السياسى أما الحراك الذى تولده الحركات الاجتماعية فيفوق ما تقدمه الأنساق المركزية كما هو الحال فى فرنسا، وهولندا، والسويد. ويعد هذا مبدأً أيدته البحوث على نحو واسع النطاق فى الدول الأوروبية (Kitschelt 1986; Kriesi 1995). ولقد وجدا كوبمانس Koopmans وكرايسى Kriesi (١٩٩٥) أن النظام الفيدرالى اللامركزى فى سويسرا قد سهل الحراك داخل الحركة، كما عدل أيضاً من طبيعة الاحتجاج وذلك لأن المشاركين يعرفون أن "قواعد اللعبة" المتصلة بالنظام تعنى أنهم إذا فشلوا فى جبهة ما فسوف تفتح أمامهم فرصٌ فى جبهة أخرى. وفى المقابل، فإن نفس الدراسة قد أوضحت أنه بالرغم من أن فرنسا دولة ديمقراطية، فإن أنظمتها مغلقة نسبيًا، الأمر الذى يكبح التصورات حول الكفاءة. ولقد ترجم ذلك فى انخفاض مستوى الحراك، ولكن من الناحية الأخرى – وتلك نتيجة مهمة – فإنها تميل إلى تشجيع حملات الاحتجاج. إن الحراك الناجح يعكس قاعدة من عدم الرضا، جنباً إلى جنب مع عامل آخر، مفاده أن إستراتيجيات الاحتجاج الراديكالية ينظر إليها على أنها ضرورية للفت انتباه الحكومة خاصة إذا كانت الحكومة مدركة على أنها حكومة غير مستجيبة. أما فى خارج أوروبا الغربية وشمال أمريكا، فإن اللامركزية يمكن أن تكون واقعاً أكثر من كونها حقيقة دستورية، وهى تنعكس فى التقليل من قوة الدولة. ويمكن أن يكون هذا صحيحًا فى الدول الأقل نمواً، خاصة الدول ذات الحدود الواسعة التى يكون فيها رجال الإدارة العليا بعيدين عن مركز القوة، مثل البرازيل، أو شيلى، أو نيجيريا. ولقد لاحظ بيير بورديو (١٩٩٦) أن جل البحث فى الفرص السياسية يركز على التباينات داخل الديمقراطيات الغربية، والليبرالية وهى تشير إلى أن قوة الدولة ونطاق عملها لا يمكن أخذه كشىء معطى. ففى حالة روسيا، نجد أن هذين البُعدين يتعارض كلاً منهما مع الآخر: وهناك دولة مركزية قوية بقوة تتركز فى موسكو العاصمة، مع وجود حدود واسعة

لإداراتها فى نفس الوقت. والسؤال الإجرائى الذى يظهر هنا: كيف يتوازن هذان البُعدان فى تشابك يمكن أن يمنح الحركات الاجتماعية فرصة لكى تستفيد من الانقسامات داخل النخبة (مثلاً الانقسام بين المستويات الإقليمية والمستويات القومية) وأن تخلق تحالفات نخبوية؟

الاستقلال الوظيفى

تميل نظم الحكم التى تركن إلى مستوى أعلى من استقلال السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية إلى تطوير آليات للانقسام بين النظم على نفس المنوال، ومن ثم فإنها توفر بيئات أكثر ملاءمة لدفع الحركات إلى مزيد من الحراك (della Porta and Diani 2006: 203). وإذا ما احتفظنا فى أذهاننا بأن المنطق الكامن خلف كل هذه المبادئ يؤكد على أنها تزيد من حجم إدراك حقيقة أن مزيداً من النقاط حول سهولة الدخول إلى عالم النخبة يزيد بدوره من إمكانية النجاح الذى يمكن أن تصل إليه الحركة فى تحقيق أهدافها. ومن ثم فإن تحليل الفرصة السياسية يكشف عن معادلة تقع فى قلب هذا التحليل، وتكشف هذه المعادلة عن أعداد المشاركين المحتملين، بصرف النظر عما يتعرضون له من مخاطر الحراك، تتوازن مع إمكانية تحقيق الحركة لأهدافها. وتعمل مساندة النخبة والتحالفات التى تُقيمها على زيادة احتمال النجاح على جبهتين: (١) إن الحركة لن تتعرض للقمع؛ و(٢) إن مساندة نخب الدولة لأهداف الحركة تزيد من احتمالية تحقيق بعض التغيرات السياسية المرغوبة. ولقد وصف ديفيد ماير David Mayer (٢٠٠٤) أبنية الفرصة السياسية بالتطبيق على الفرص المهنية والفرص الوظيفية. ففى الوقت الذى يسعى فيه طالبو الوظائف على أعمال فإنهم – مثلما يحدث فى تنظيمات الحركات – يجب أن يبنوا قراراتهم على مبدأ "تمهيد الأرض" فيما يتصل بتصوراتهم حول فرص العمل. وفى هذا المثال، نجد أن تحالفات النخبة تتساوى مع وجود اتصال داخلى فى الشركة يمكن أن يساعد فى الحصول على الوظيفة.

ويعد نظام التنافس الحزبى السياسى أيضًا عنصرًا فى بناء الدولة. وكما رأينا بالنسبة للحزب الديمقراطي والحزب الجمهورى، فإن هذا البُعد يمكن أن يخلق تباينات حدودية فى النظام الحزبى الثنائى، وهى تباينات تجعل الفروق الحزبية على المستوى الإقليمى قادرة على أن تتيح فرصة للحركات الاجتماعية. وبهذا المعنى، يوجد تناغم مع البُعد الفيدرالى والمركزى الذى أشرنا إليه آنفًا. أما فى النظم متعددة الأحزاب، التى تتسم بأشكال الحكم البرلمانية وليس الرئاسية، فإنها توفر فرصًا للحراك بشكل نسبى وذلك عبر (١) العدد الكبير من الأحزاب السياسية التى تتنافس على مقاعد البرلمان؛ و(٢) عدم تمكن حزب واحد من الحصول على أغلبية أصوات الناخبين كما هو موجود فى النظم البرلمانية. ومن ثم فإن الحاجة إلى تشكيل حكومات ائتلافية يوفر فى شكل منافذ للقوة تحتلها أحزاب الأقلية كما يوفر فرصًا للحركات الاجتماعية التى تتحول إلى آذان بالنسبة لمن يحتلون مراكز السلطة من حزب الأغلبية. ويجب أن نلاحظ أنه ربما يكون هناك تداخل بين النظم الفيدرالية – المركزية والنظم البرلمانية – الرئاسية، وهو الأمر الذى يثير السؤال حول قضية كيف يزيح طرف الطرف الآخر أو يكمله؟ أما بالنسبة للحركات الاجتماعية، فإن أهم العوامل التى تحدد المكسب أو الخسارة فى الحراك السياسى هى (١) فرص الحركة فى الوصول إلى النخبة، (٢) الانقسامات المحتملة بين النخب، (٣) الإمكانات المتاحة لخلق تحالفات.

تنفيذ السياسات

لقد رأينا بالفعل أن هناك طرقًا عديدة يمكن أن تتدفق بها الفرص السياسية عبر أبعاد ومستويات وأبنية للحكم مختلفة، تتصل جميعها بعملية صناعة السياسات. ويمكن أن يضيف إلى ذلك كله بعدًا أخيرًا، وهو بعد له أهمية عظيمة فى الفرص المتاحة أمام الحركة لتحقيق أهدافها. وهذا البُعد يتصل تحديدًا بتنفيذ السياسات.

فالتنوع فى الفرص السياسية يمكن أن ينتج أيضًا من الاختلافات فى قدرة ونيات رجال الإدارة الذين يضعون السياسات موضع التنفيذ. ويمكن أن ينتج هذا من الاختلافات فى الرأى العام، طبقًا للمناطق الجغرافية، والذى يجب أن يستجيب له رجال السياسة، ومنفذو السياسات، ورجال القانون، إذا كان لهم أن يحتفظوا بأماكنهم. وفضلاً عن ذلك، وكما أشرنا آنفًا، فإن مسائل السياسة العامة المختلفة تؤثر فى الرأى العام بشكل مختلف فى الأماكن المختلفة. ولقد أوضح كل من أمنتا Amenta وزيلان Zylan (١٩٩١) هذا الوضع فيما يتصل بالمساندة الذى قدم لحركة المطالبة بمعاش لكبار السن فى الولايات المتحدة فيما قبل الحرب العالمية الثانية. ولقد كانت حركة تاونسند، كما كان يطلق عليها، تجسيداً رقيقًا للعوامل الكثيرة التى تم مناقشتها هنا. لقد كانت الحركة قوية فى الأماكن التى يوجد فيها تحالفات مع الحزب الديمقراطى، ولكن، إذا لم تكن هناك مساندة من جانب الحزب، فإن دور الحركة يتراجع. وبالمثل فعندما يكون رجال البيروقراطية فى الدولة أقوياء فى مجال السياسة الاجتماعية لدولة الرفاهية – بمعنى آخر، عندما تكون هناك نخب مستجيبة – فإن الحركة تزدهر.

وسوف يلاحظ القارئ النابه وجود تحول واضح فى هذا العامل الأخير المتصل بالفرصة. فعلى عكس الانفتاح السياسى المتصل بسهولة الوصول إلى النظم أو المؤسسات الرسمية وقدرة الحركات على التنظيم والاحتجاج العام، فإن تنفيذ السياسات والتباينات فى التدعيم الذى تقدمه النخب يؤثر على السؤال الأبعد الذى يتصل بإمكانية تحقيق الحركة لأهدافها. ومن ثم فإن محللىْ أبنية الفرصة قد عملوا على تقسيم المتغيرات التابعة إلى مجالين رئيسيين: (١) مستوى الحراك وشكله، بما فى ذلك مسيرة الحركة وتراجع التأييد الشعبى وانتكاسه عبر الوقت، و(٢) النتائج المترتبة على الحركة الاجتماعية.

ومن الدراسات المبكرة عن نتائج الحركات الاجتماعية دراسة هربرت كتشلت Herbert Kitschelt (١٩٨٦) حول التحليل المقارن لحركة محاربة القوة النووية فى

أمريكا، وألمانيا، والسويد، وفرنسا. وبالرغم من أنه قد ركز على النتائج، أكثر من تركيزه على مستوى الحراك نفسه، فإنه أرجع نتائجه الرئيسية إلى عدة عوامل ترتبط بالفرصة السياسية وهذه العوامل هى ما نناقشه حتى الآن، كما أرجع ذلك إلى عوامل أخرى ترتبط بتنفيذ السياسة وتطبيقها فى الواقع. لقد وجد كتشلت أن المستويات العليا من الحراك لا تؤدى بالضرورة إلى تغيرات عميقة وطويلة المدى فى السياسة النووية، وعلى العكس من ذلك، فإن المستويات المنخفضة نسبيًا من النشاط الاحتجاجى يمكن أن تؤدى إلى استجابات قوية من جانب صناع السياسة الحكومية. وبناءً عليه يمكن أن نتوقع أنه فى حالة وجود مستوى أكثر من الانفتاح فى النظم السياسية وحدد كتشلت ألمانيا والولايات المتحدة- فى هذا النوع من النظم- تكون الحكومات أكثر استجابة للحراك الاحتجاجى وتعمل على تمرير ترتيبات قانونية تتعلق بصناعة الطاقة النووية. أما فى فرنسا والسويد، فقد وجد كتشلت أن النظم البيروقراطية المملوءة بالضوابط حول استخدام الطاقة النووية، لا تسمح إلا بقدر قليل من الانفتاح للنشطاء المحليين للتدخل فى فرض مثل هذه الترتيبات القانونية. وعلى العكس من ذلك، فإن الأبنية الإدارية المسئولة عن تنفيذ السياسة النووية فى الولايات المتحدة وألمانيا هى أبنية لا مركزية ومتناثرة، ومن ثم فإنها تسمح بوجود نقاط متعددة للنشطاء لتحدى عمليات التنفيذ، الأمر الذى يتسبب فى كثير من الأحيان فى إيقاف بناء مفاعلات الطاقة النووية. وفى نفس الوقت، يمكن النظر إلى هذه المشاهدات على أنها ملاحظات مبدئية، دفعت إلى ظهور موجة بسيطة من البحوث المقارنة حول سياسة الطاقة النووية، والتى دعمت من المشاهدات التى قدمها كتشلت، ولكنها أضافت فى الغالب عوامل ترتبط بالفرصة كما يمكن لنا أن نتوقع، ومنها: العوامل التى ترتبط بالأحزاب السياسية والانقسامات الحزبية (Jasper 1990; Joppke 1993)؛ وتحالفات النخبة (Rucht 1994; Duyvendak and Koopmans 1995)؛ والتحولات فى الرأى العام (Rucht 1994).

وكما يجب أن يكون واضحًا الآن، فإن هناك طرقًا جديدة للاقتراب من دراسة العوامل التى تمثل "الفرص السياسية". وإذا لم يكن القارئ قد يئس بعد فإنه سوف

يكتشف أنه (أو أنها) سوف يشعر بقدر من عدم الراحة بالنسبة للمفهوم، وقد يكون معه حقٌ فى ذلك. فأولاً: هناك قدرٌ من اللغو عندما نقول بأن الفرص السياسية ترتبط ارتباطًا إيجابيًا بالحراك الاحتجاجى ونتائجه. فليس هناك من شيء يسمى الفرصة السلبية. فنحن لا نستفيد كثيراً من الفكرة التى مفادها أن الفرص المفتوحة تكون مفيدة للحراك الاحتجاجى، وأنها عندما تغيب، تنتج نتائج سلبية. وثانيًا: فإن ثمة قدراً من الإستاتيكية فى التحليل الذى مفاده أن "الفرص" التى تؤدى إلى الحراك والتى توفرها الدولة تكون فرصًا ثابتة نسبيًا وهى تفهم على هذا النحو من قبل المشاركين فى الحركة. لقد ذهب تيلى (١٩٧٨) منذ فترة طويلة إلى القول بأن الفرص التى تمنحها الدولة يجب أن تقارن بالمخاطر التى يمكن أن تضعها على الحركات الاجتماعية. فمن ناحية، نجد أن مثل هذا القول يخفف من مشكلة التفكير المغلوط الذى أشرنا إليه آنفًا؛ هذا من ناحية ومن الناحية الأخرى، فإنه يقدم عنصراً ديناميًا إلى المعادلة. ولقد اقترح جولد ستون وتيلى (٢٠٠١) أن الدولة تحاول دائمًا أن تضع الفرص مقابل التهديدات، وأنها لكى تحدد استجاباتها نحو كل حركة فإن الدولة توازن بين خليط من التنازلات (الفرص) والكبح (التهديدات). وعلى نفس المنوال، فإن المشاركين فى الحركة ينظرون بعين الاعتبار "للإشارات" التى ترسلها الدولة. ويمكن أن تكون هذه الإشارات واضحة، كالإشارة مثلاً إلى إمكانية إعفاء الحركة من الضرائب (كفرصة) أو إيقاف نشاطها (تهديد)، كما يمكن أن تكون أكثر وضوحًا، مثل إرسال شرطة مكافحة الشغب. ويفترض أننا يجب أن نفكر فى مثل هذا الخليط من أفعال الدولة على أنه "إشارات" ترسل للحركات المنخرطة فى الحراك، كما أن إدراك مثل هذه الإشارات هو مفتاح تأثيرات الفرصة السياسية (Minkoff and Meyer 2004). والنقطة الرئيسية هنا هى أن أى حركة تواجه ليس فقط حزمة ثابتة من الفرص أو غياب هذه الفرص ولكنها تواجه أيضًا لعبًا ديناميًا للاستجابات التى تقدمها الدولة. وفضلاً عن هذا، فإن هذه الديناميية يمكن أن تتغير فى لحظة. فقد تحدث حادثة مفاجئة وخطيرة ترسل إشارة إلى المشاركين فى الحركة تدل على أن الدولة قد غيرت موقفها

أو أن ثمة تغيراً فى الرأى العام. "فقد يؤدى ذلك إلى تحول فى حسابات الجماعات الاحتجاجية ويخلق مجموعة جديدة من الظروف للتفاعلات بين الدولة والمحتجين" (Goldstone and Tilly 2001: 192).

الفرص المدركة

منذ عقد مضى من الزمان، لاحظ اثنان من الدارسين الأوائل للحركات الاجتماعية، هما ويليام جامسون William Gamson وديفيد ماير David Mayer، أن مفهوم الفرصة السياسية يعد مفهوماً مطاطًا وهو يواجه "خطر أن يتحول إلى قطعة إسفنجية تمتص كل جانب فى بيئة الحركة الاجتماعية ... أى أن يتحول إلى عامل يستغرق كل شيء" (١٩٩٦: ٢٧٥). وثمة باحثان رائدان آخران، هما جيف جودوين Jeff Goodwin وجيم ياسبر Jim Jasper (2004)، ذهبا، بجانب باحثين آخرين، إلى أن التحيز البنائى والسياسى لمفهوم الفرصة السياسية، يجعلنا نهمل التأثيرات الثقافية، والنفسية الاجتماعية، والمعرفية، التأثيرات الانفعالية الأوسع (٢٠٠٤). ولقد كتب ماير فى عرضه للمفهوم وفى إعادة تقييم له (٢٠٠٤) إن مختلف الباحثين قد أدرجوا تحت عناوين الفرصة السياسية عناصر مثل: (١) إطار وشكل الحركات السابقة (Minkoff 1997)؛ (٢) الانفتاح الأيديولوجى للأحزاب السياسية (Amenta and Zylan 1991; Kriesi et al. 1995; Rucht 1996)؛ (٣) التحالفات الدولية والضغوط والأنظمة (McAdam 1999 [1982]; Smith 2008). ويمكن أن نضيف لهذه العناصر الملاحظة التى مفادها أن أبنية الفرصة ليست ساكنة، وأن الحركات يمكن أن تصنع فرصها الذاتية (Casquette 1996) وأخيراً، فقد ذهب الباحثون إلى القول بأن هناك أيضاً فرصاً "رخوة"، بمعنى أنها تُبنى على مدركات، أو حتى بناءات اجتماعية، ولا تُبنى على وقائع سياسية "صلبة" مرتبطة بجماعات محددة تسعى لتحقيق مصالحها أو إلى تجنب التهديدات أو كليهما معًا. وإلى جانب هذه الفئة نصادف مفهومات من قبيل "أبنية الفرصة الخطابية" (Koopmans and Statham 1999) و"الحقول الخطابية" (Steinberg 1999).

وبفهم أوسع، يمكن التفكير فى مثل هذه الجوانب، باعتبارها تعكس توجهات وبيئات ثقافية مفضلة - فكرية، وقانونية، أو شعبية - والتى يمكن أن تُستخلص منها الحركة وأن ترتبط بها لكسب مساندتها ودعمها. وتنعكس مثل هذه التوجهات فيما يقوم به الفاعلون فى الحركات وما يقولونه بشكل خاص، أقصد "الإنتاج النصى لهم"، والذى يمكن أن يقوم الباحثون بدراسته لاكتشاف نقاط الوصل الخطابية. أما التوجهات الشعبية فإنها يمكن أن تقدم الأساس الذى تقوم عليه مثل هذه الوصلات الخطابية، على سبيل المثال فإن الاهتمام بالتأمل الذاتى والفلسفة الشرقية الذى نما نمواً كبيراً فى فترة الستينيات والسبعينيات والذى مدنا بالسياق الثقافى لنمو طوائف دينية مختلفة - مثل طائفة هارى كرشنا (*) Hare Krishna، والتأمل الذاتى لجماعة نيشرين شوشو (**) Nichiren Shoshsu وجماعات التأمل الذاتى المتعالى. وهذه جماعات دينية، ولكن ثمة أنماط ثقافية واسعة يمكن أن تمنح فرصاً خطابية للحركات التى تدخل فى جدال سياسى. ففى حركة الديمقراطية الصينية (١٩٨٦ - ١٩٨٩) والتى أدت إلى مذبحة ميدان تيانانمين فى الرابع من يونية عام ١٩٨٩م، أوضح ذوو Zuo وبنفورد Benford (١٩٩٥) كيف أن هذه الحركة قد عولت على وصلات خطابية مع الكونفوشية والرموز الوطنية. كما أوضحت دراسة كويمانس Koopmans وستاثام Statham للجماعات المتطرفة فى ألمانيا (١٩٩٩م) كيف أن هذه الجماعات استفادت

(*) هى الجمعية الدولية لوعى كريشنا (ISKCON)، والمعروفة بالعامية باسم حركة هارى كريشنا Hare Krishna movement وهى منظمة دينية، أسسها إيه سى بهاكتيفيدانتا سوامى برابهوبادا (A. C. Bhaktivedanta Swami Prabhupada) عام ١٩٦٥ فى مدينة نيويورك وتقوم معتقداتها الأساسية على الكتب المقدسة الهندوسية.(المترجم).

(**) نيشرين شوشو أو نيشرين البوذية هى فرع من ماهايانا البوذية التى تقوم على تعاليم الراهب اليابانى نيشرين فى القرن الـ١٢ . (١٢٢٢-١٢٨٢) والذى ينتمى إلى المدارس التى تعرف باسم "كاماكورا البوذي. وتركز هذه المعتقدات على أن جميع الناس لديهم فطرة بوذا الطبيعية وبالتالى فهم قادرون بطبيعتهم على تحقيق التنوير فى شكله الحالى.(المترجم).

من حقل خطابى مفصل. وبالمثل فإن حركة المطالبة بالقضاء على العبودية قد استفادت من الأنماط السردية والثقافية التقليدية (d'Anjou and van Male .1998) لقد ظهرت الموجة الأولى من المحتجين داخل حركة الحقوق المدنية الأمريكية من خلال دعوة مارتن لوثر كنج للعقل غير العنيف الذى يقوم على مبادئ المحبة والعدل فى المسيحية. وكما أشار مكادم أيضًا (١٩٩٩ [١٩٨٢]) فإن رسالة مارتن لوثر كنج قد ارتبطت بالمعايير الديمقراطية التقليدية حول الحقوق المتساوية والحريات الدستورية، وبهذه الطريقة، فإذا ما اختفت الموضوعات الدينية، فإنها تفسح الطريق أمام دعوات العدل والمساواة ذات الطابع العلمانى.

ويدخل فى باب "الفرص الرخوة" أيضًا الطريقة التى يتم بها تأطير الفرص السياسية (Gamson and Mayer 1996). فقد لوحظ أن القادة عادة ما يضخمون من توقعات النجاح ويقللون من العقبات، ومادام عمل أعضاء الحركة على قبول طرائقهم فى العمل، فإن الفرصة تكون متعلقة بالنظر إليها على أنها كذلك. إن الفرضية التى تنطلق منها مناقشتنا حتى الآن كانت تدور حول فكرة أن أبنية الدولة التى تسهل الحركة أو تهددها يتم إدراكها على نحو مباشر، بمعنى أن "الإشارات" التى ترسل أو تستقبل (من هذه الأبنية) ليست إشكالية فى ضوء عمليات تأويلها. ومع ذلك، وكما أشرنا آنفًا، فإنه فى بعض الأحيان يكون من مصالح قادة الحركة أن يقللوا من شأن التهديدات التى تأتى من قبل الدولة، كما أن الفاعلين فى الدولة – وهذا هو الوجه الآخر للعملة السياسية – يمكن أن يبالغوا فى قدرتهم على الكبح من أجل تهديد المعارضة بالخضوع أو تقليل الموارد التى تنفق على الضبط الاجتماعى أو كليهما. وتأتى هذه الملاحظات كجزء من المبدأ الأعم فى العلوم الاجتماعية الذى يقرر أن الكائنات البشرية تمتلك مقدرة فطرية على أن تحدد بعض المواقف غير الحقيقية والخيالية على أنها واقع موضوعى وأنها تسلك تجاه هذه المواقف فى ضوء هذه القناعات. فبعض الحركات الشعبية تبنى على الأمل أكثر مما تبنى على إدراك رشيد وواضح للواقع السياسى. كما أن كثيرًا من النشطاء المخلصين يسلكون بناء على مدركات مفادها أن الآخرين

يحملون نظرات غير صائبة. وعندما يحالفهم النجاح فإنهم قد يكتسبون شعبية كأبطال، رغم أن سلوكهم فى الواقع لا يقوم على الشجاعة أو التضحية، من أجل القضية بقدر ما يقوم على سوء الفهم أو سوء الحساب أو كليهما معًا.

إن إدراك المواقف الفعلية يعتبر مسألة ترتبط بالعمليات السيكولوجية والثقافية. ويتعارض ذلك مع التحليلات البنائية التى تفترض أن إدراك المصالح والتهديدات التى تمثلها الدولة يكون واضحًا تمامًا، ويمكن التعامل معه بشكل تحليلى على هذا النحو. إن تحديد التهديدات والمزايا ما هو إلا مسألة حساب للتكاليف والمزايا، والذى يشبه عملية الاختيار بين السلع داخل المحلات، ويعنى ذلك أن قيمة ما تحصل عليه فى مقابل قيمة ما تدفعه يعد أمرًا واضحًا ولا يشكل قط إشكالية فى ضوء هذا التأويل. فمن المؤكد أننا نقوم أحيانًا باتخاذ قرارات شراء غير رشيدة، كأن نشترى أشياء لا نحتاجها فعلاً (وإن كنا نريدها) والتى قد لا تستطيع دفع تكلفتها (ولكننا على أية حال نشتريها بكروت الائتمان). وفى ضوء منطق السوق، فإن مثل هذه المنتجات لا تشكل نسبة كبيرة من المبيعات، باستثناء الموضة أو البدع العابرة – وهى أشياء غير رشيدة أيضاً– وإن كانت تشكل مشتريات عابرة يشتريها مشترون مدفوعون برغباتهم الفطرية. ويعنى ذلك، بالنسبة لكل النيات والأغراض، أن المحلل المالى يمكن أن ينظر إلى الأرقام الإجمالية للبيع، وأن يعتمد عليها باعتبارها تمثل انعكاسات جيدة للسعر والقيمة (للتكاليف والفوائد)، وبناء عليه يتنبأ بالتوجهات العامة للمبيعات. ويعمل نفس هذا المنطق كأساس لتحليل الفرص السياسية المرتبطة بأبنية الدولة. فيمكن لبعض النشطاء السياسيين أن يروا بشكل فطرى إمكانية لوجود فرص من أجل تغيير اجتماعى كبير، فى الوقت الذى لا توجد فيه هذه الفرص أصلاً، ولكن البعض منهم سوف يكون أكثر دقة وعملية، عندما يرون بعين أوضح الفرص جنبًا إلى جنب مع الكوابح المفروضة عليها. وفى هذا التحليل الأخير، فإن هذا العدد القليل من "الراديكاليين معصوبى الأعين"، والذين قد يتخذون قرارات غير رشيدة يمكن أن يستبعدوا لكى يمكن فهم التوجهات الاجتماعية العامة وتكوين نماذج عامة للفعل الاحتجاجى.

ويمكن بناء على هذا المنطق، والفرضيات التى يقوم عليها، تحديد مكامن الخطأ المتعددة فى دراسة الحركات الاحتجاجية، والتى جميعها تكون مرتبطة بمسألة الإدراك. فهناك أولاً، أصحاب النظرية البنائية الذين ناقشنا آراءهم حتى الآن فى هذا الفصل. وهم الذين يذهبون إلى أن أسباب الحركات الاحتجاجية– وخاصة الحركات الثورية، والتى سوف نناقشها فى الفصل الخامس - تكمن فى الشكل التاريخى العام للأبنية الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية. فالمصالح والتهديدات الكامنة هناك ينظر إليها على أنها ظاهرة للعيان أمام الجماعات الفاعلة وأعضائها، ومن ثم فإنها لا تشكل أهمية فى عملية التأطير أو التفسير بنفس قدر أهمية الاختيار المقيد المكبوح. ففى عالم التحليل البنائى، يستغرق البناء الفعل. ومن ثم فهناك بعض المحللين الثقافيين، الذين لا يتفقون مع هذا التوجه. فهم يفترضون أن الفرص التى تقدمها أبنية الدول الكبرى يتم دائمًا تفسيرها (تأويلها) بشكل جماعى، ومن ثم فإن المحلل لكى يفهم أسباب الحراك الاحتجاجى، يجب أن يتعمق فى العمليات الجمعية المتصلة بصناعة المعنى، وبالثقافة، وبالإنتاج الخطابى. ولاشك أن القيام بذلك على نحو منهجى، ودقيق، وحصيف، يتطلب عملية تحليلية واسعة النطاق. ويؤدى ذلك إلى توسيع مكمن الخطأ، ذلك أنه يعنى أن المحللين الثقافيين يسرفون فى النظر إلى صنوف مختلفة من المادة أكثر مما يفعل البنائيون. وعلى الجانب الآخر يمكن للبنائيين أن يلاحظوا أن مثل هذه الجهود تشكل انحرافات عن القضايا الكبرى المتصلة بتفسير الأسباب الكامنة خلف الحركات الاحتجاجية والثورات.

وهناك مصدر آخر للخطأ يتشكل عبر جماعة ثالثة: هم منظرو الاختيار العقلانى، والذين يتواجدون داخل أقسام العلوم السياسية أكثر من أقسام علم الاجتماع السياسى. ويعد عملهم متميزًا فى منطقه وفى عملية نمذجته، فهناك كثير من الإسهامات التى تستحق الإعجاب والتقدير. وإن كانت تطرح أنواعًا مختلفة تمامًا من الأسئلة، وتبدأ بالسؤال الأساسى: "لماذا ينضم الناس إلى الجماعات؟". ويعد هذا السؤال سؤالاً مهما ومثيرًا، ولكن الإجابة التى تقدمها نظرية الاختيار العقلانى تكون دائمًا إجابة واحدة، مفادها "إن هذا يحدث لأنه الشيء العقلانى". فعلى عكس

البنائيين، الذين يركزون على وصف الترتيبات النظامية (المؤسسية)، والتى، من وجهة نظرهم، ما هى إلا فعل عقلانى إجبارى، بمعنى هى فعل لتجنب التهديدات واقتناص الفرص، فإن منظرى الاختيار العقلانى يقصرون اتخاذ القرار العقلانى عند المستوى الفردى. إنهم يدركون أن الأفراد يصنعون القرارات فى سياقات اجتماعية، ولكنهم يفترضون أيضًا أن الآخرين يتصرفون بشكل عقلانى وفقًا لمعايير متغيرة. ويسمح هذا لأصحاب نظرية الاختيار العقلانى بتطبيق معادلات رياضية صورية لفهم العلاقات. ويفترض فى هذه المعادلات دائمًا أن حساب التكاليف، والفوائد، و"الحوافز" الأخرى تعد دقيقة بما فيه الكفاية لوصف الواقع الإمبيريقى بدرجة مقبولة من الثقة.

ويمكن أن نرجع مسار نظرية الاختيار العقلانى إلى تخصص علم الاقتصاد، حيث تسود الافتراضات حول الفاعل العقلانى الذى يحاول أن يعظم من منافعه. أما فى حقل دراسات الاحتياج، فإن هذا الفرع من التحليل يمكن أن يعود إلى مانكور أولسن Mancur Olson، وهو أحد علماء الاقتصاد، الذى طرح فى كتابه منطق الفعل الجمعى (١٩٦٣)، أسئلة حول المشاركة الجماعية لم يكن هناك أحد قد أجاب عنها من قبل. وقد ركز تحليل أولسن على البحث عن السبب الذى يدفع الأفراد إلى اختيار المشاركة فى الحركات. وعلى الرغم من أن مثل هذه القضية تعد قضية محورية فى عملية الانضمام إلى الحركة والولاء لها، فإنها ليست القضية الرئيسية التى يثور حولها السؤال فيما يتصل بالحركات الاجتماعية، الأمر الذى يحد من طبيعة القضايا التى يمكن أن تطرحها نظرية الاختيار العقلانى. ولقد جاءت إجابة أولسن على نحو فضفاض مقتفيًا فى ذلك أثر الفرضية التى اقترحها أصحاب النظرية العقلانية فى الاختيار الرشيد، والتى تؤكد على أن الفوائد يجب أن تكون أعظم من تكاليف المشاركة. حقيقة أن الفوائد يمكن أن تعرف بطرق عديدة، بداية من الفائدة المادية إلى الشعور بالرضا من جراء فعل الشىء الصحيح، وكل ما بين هذين القطبين. ولكن النقطة المهمة هى أن الانتماء إلى الجماعة يتكون من وجهة نظر الفرد على أساس ما يتبدى له (لها) من فائدة، وتكون مهمة الجماعة أن تؤكد أن بواعث الانضمام إلى

الحركة تفوق التكاليف. وفضلاً عن ذلك فهى عملية مستمرة: فالفوائد يجب أن تفوق التكاليف، ليس فقط فى القرار الأول للانضمام إلى الجماعة، ولكن عبر مجرى الحراك نفسه الذى يضمن بقاء الأعضاء فى الحركة.

ومع ذلك، فبالنظر للحركات الاجتماعية، نجد أن ثمة نوعًا من الفائدة يمكن أن يشكل حيزًا وهى الفائدة التى يطلق عليها "الخيرات الجمعية". وتعد مثل هذه الخيرات فريدة لأنها لا تعود بالسعادة فقط على المشاركين فى الحركة، بل على غير المشاركين أيضا. فعلى سبيل المثال، فإن حركة الحقوق المدنية فى الجنوب الأمريكى، كانت تحاول كسر الفصل العنصرى بالنسبة لكل السود وليس فقط بالنسبة لأولئك الذين يضحون بحياتهم ويخاطرون بالاشتراك فى المسيرات والاحتجاجات. وفى الواقع، فقد لاحظ أولسن أننا إذا ما أخذنا بوجهة نظر الشخص العقلانى فإن المشاركة فى جماعات تسعى إلى الخيرات العامة، لا يعد بالنسبة لهذا الشخص شيئًا ذا بال. ومن ثم فإنه يتساءل: لماذا لا نترك الآخرين يؤدون عملهم (ويتحملون تكاليف الاحتجاج) مادام الشخص سوف يحصل على فوائد الاحتجاج فى كل الأحوال؟ وهو ما يطلق عليه مشكلة المتسابق الحر .Free Rider Problem وهى تظهر على وجه خاص فى الجماعات الكبيرة لأن المشاركين المحتملين يعرفون جيداً أن إضافة شخص جديد لن يكون له تأثير يذكر. وتعد مثل هذه المسائل من القضايا المرتبطة بنجاح الحركة وذلك لأن تحقيق أهداف الحركة يعتمد إلى حد كبير على عدد الأفراد الذين ينضمون إليها. ولقد لاحظ أولسن أن الجماعات يمكن أن تحل هذه المشكلة عن طريق تقديم "حوافز انتقائية" لدفع الأفراد ممن هم خارج الحركة للمشاركة. وتشكل هذه الفوائد فوائد إضافية بجانب الخيرات الجمعية، من ذلك مثلاً، الحوافز "الصلبة" مثل النقود أو الهبات، والحوافز "المرنة" مثل الزمالة والإحساس بالهوية الجمعية (OPP 1989) ولقد تم تطبيق نظرية المتسابق الحر على عناصر أخرى من الحراك مثل الإستراتيجية (Gamson 1990) والعنف (Tullock 1971)، كما تم تدقيقها نظريًا من قبل مارك لشباك Mark Lichbach (١٩٩٥).

وشكل التقريب بين المداخل البنائية والمداخل الثقافية التأويلية حجر الزاوية فى نظرية العملية السياسية، والتى عملت بمثابة مظلة أو اتجاه توليفى استخدم على نطاق واسع من قبل الباحثين منذ منتصف الثمانينيات، وهو ما سوف نناقشه بعد قليل. ومن ناحية أخرى، فإن نظرية الاختيار العقلانى يصعب تكاملها لأنها تركز بشكل أساسى على قرارات المشاركة الفردية أكثر من تركيزها على أبنية الجماعة والعلاقات بينهم. وكما لاحظ تيلى (١٩٩٧: ١٠٩)، فإن نظرية الاختيار العقلانى قد غضت الطرف عن النتائج المترتبة على هذه القرارات التى تحدث فى السياقات السياسية الواقعية، لأنها تركز على عملية صناعة القرار التى تظهر فى العقول البشرية. إنها تركز على النزعة الفردية النفعية ومن ثم فإنها تستبعد معظم الأسئلة التى تهم تحليل الحركات الاجتماعية: ما الذى يجعل صورا معينة من المعاناة تفرض نفسها دون غيرها؟ وكيف تحول المشاركة الهويات الجمعية، وما العلاقة بين الاستراتيجية والنجاح (أو الفشل أو الوفاق)؟ وكيف تتغير السيناريوهات؟ وهل تؤثر الصور المختلفة لأبنية الدولة على عملية الحراك؟ إلخ...

وفيما يتعلق بالانقسام بين المدخل البنائى والمدخل الثقافى التأويلى، فثمة كلمة أخيرة تطمئن القارئ بأن الجسر الذى يصل بين المدخلين لايزال تحت الإنشاء. فثمة عدم اتفاق بين البنائيين حول درجة اهتمامهم بالثقافة والتأويل، وبين أنصار المدخل الثقافى حول إمكانية التفكير فى الأبنية الاجتماعية بطريقة موضوعية. ومن ناحية أخرى، فإن معظم الباحثين، بما فى ذلك البنائيون المتعصبون، سوف يتفقون على أن الفرص يجب أن يتم إدراكها لكى نستطيع العمل على تحقيقها، وأن الأفعال المختلفة تظهر اعتماداً على مدركاتها. وهنا يكون السؤال هو: ما المواقف التى تبدو أنها أكثر انفتاحًا نسبيًا للتأويل، بحيث لا يمكن تحليلها بمجرد النظر إلى قيمتها الظاهرة؟ ويوافق معظم الباحثين، الذين ينخرطون تحت مظلة نظرية العملية السياسية، على أن التحليل الكامل للحراك المصاحب للحركة الاجتماعية يتطلب خليطًا من العناصر يركز على الإدراك/التأويل (والالتزام الضرورى بالإستراتيجيات المنهجية

التى تبعث على الثقة فى هذا النوع من البحوث)، وذلك جنبًا إلى جنب مع العناصر التى تحدد الخصائص الضابطة للترتيبات النظامية ذات الطابع "الصلب" – يعنى ذلك النظر إلى الفرص التى تحكم مجرى الفعل والمخاطر التى تحيط به– وكلاهما لا يتطلب سوى قدر ضئيل من الإبداع التأويلى. إن القضية الرئيسية هى كيف يحدد الباحث لنفسه الخلطة الملائمة.

قدم والش Walsh ووارلاند Warland (١٩٨٣)، بعد حادثة الانصهار النووى فى جزيرة الأميال الثلاثة عام ١٩٧٩ مفهوم "صور المعاناة التى تفرض بشكل مفاجئ" وذلك للإشارة إلى الفكرة التى مفادها أن أحداثًا معينة تحدث على نحو خاص وطارئ بحيث تندفع بشكل سريع إلى أن تكون مجالاً للجدال العام. وبعبارة أخرى، فإنه يبدو أن بعض التهديدات تكون أكثر تأثيرًا ومن ثم فإنها لا تحتاج إلى تأويل عميق – حتى وإن ظهرت بناء على حادثة بعينها، كما حدث فى حالة جزيرة الثلاثة أميال. وفى أمثلة أخرى يمكن أن تكون التهديدات مقصودة. فقد ناقش ماكادم صور الإعدام بغير محاكمات والعنف الذى قامت به منظمات كوكلوكس كلان Ku Klux klan(*) فى الجنوب الأمريكى، وتناقصها بعد عقد الأربعينيات، كمؤشرات لبداية فتح الفرص (أو تقلص التهديدات). ويبدو أن هذا النوع من العنف البشع، مثله مثل المعاناة التى تظهر فجاءة لا يحتاج إلى قدر كبيرَ من التأويل – وقد نصك مصطلحًا جديدًا لهذا الظرف فنطلق عليه "التهديد المفروض بشكل صارخ" Starkly Imposed Threat فالتهديد الموجه لأحد النشطاء السود، فى منطقة جيم Jim Crow فى الجنوب، والذى كان يحاول أن يتحدى قوانين الفصل بين السود والبيض سيكون واضحًا وإلزاميًا. وبعبارة أخرى، فقد يكون مفيدًا أن ننظر إلى الأحداث المتتالية فى الحراك فى ضوء ما يحيط بها من فرص وتهديدات، ويعنى هذا أيضًا أننا ننتبه إلى مقدار التحليل الذى

(*) منظمات Ku Klux klan (KKK) هى مجموعة من المنظمات الأخوية المنتشرة فى الولايات المتحدة الأمريكية، والتى تؤمن بتفوق الجنس الأبيض ومعاداة السامية والعنصرية وكراهية المثلية. (المترجم)

يجب أن يتركز على العمليات التأويلية فى كل حالة. وسوف يختلف هذا بالتأكيد وفقًا للحركة، والحملات المرتبطة بها، وأنماط الدول، والحقب التاريخية، ولكنه قد يكون أحد الطرق التى تجعل فيها المسافة بين البناء والثقافة مسافة قصيرة أو أن تجعل الجسر الممتد بين البناء والثقافة أكثر قوة.

نظرية العملية السياسية

تعد نظرية العملية السياسية أحد مداخل تحليل الحركات الاجتماعية، وهى تقدم كما أشرنا من قبل، نموذجا توليفيا لأسباب الحراك. وقد تبلورت النظرية عن طريق دوق ماكادم فى دراسته حول صعود وهبوط حركة الحقوق المدنية (١٩٩٩ [١٩٨٢]) ومنذ ذلك الحين، حدثت إضافات وتعديلات على النظرية، خاصة الإضافات التى قدمها تيلى (١٩٨٦) حول مفهوم ذخائر الاحتجاج، والذى انطلق من مفهوم ماكادم الأصلى حول "التحرر المعرفى". ليقدم بذلك فكرة أوسع وأكثر إحكامًا لعملية تأطير الفعل الجمعى (Snow, Burke Rochford, Worden, and Benford 1986). ولقد أصبحت نظرية العملية السياسية، خلال العشرين سنة الماضية، اللغة السائدة بين الباحثين العاملين فى نطاق مدخل دراسة الدولة والمدخل البنائى. وتقدم هذه النظرية أيضًا، فى صياغتها المحكمة والمحصنة، تقدم مجالاً لإدخال عناصر مرتبطة بالتأويل والثقافة، كما أشرنا من قبل فيما يتصل بالفرص الخطابية والفرص المدركة. ويلخص الشكل رقم (٢-٢)، هذا الكم الهائل من البحوث فى خمسة محاور أساسية، تمثلها المربعات الخمسة غير المظللة فى الشكل. ويتدفق مجرى التأثير السببى من العناصر المختلفة للبناء والسياق الاجتماعى فى يمين الشكل إلى الحراك المرتبط بالحركة الاجتماعية فى أقصى اليسار، ومع وجود ثلاثة مكونات أخرى للحراك فى المنتصف تشكل التأثير المتغير. وتكون نقطة نهاية الحراك السياسى الجدالى (الشقاقية) فى اليسار، وهى تستغرق كل الأنشطة الاجتماعية وكل حملات الاحتجاج، ولكن يجب أن نلاحظ أن هناك أيضًا مجالاً لوجود إستراتيجيات نظامية مختلطة (يُشار إليها فى أسفل المربع). ويشير السهم الأسود

العريض إلى هذا المسار وهو يمتد مباشرة من الفرص والتهديدات النظامية فى أقصى اليمين إلى الاستراتيجيات النظامية للتحدى وتقديم المطالب فى أقصى اليسار.

ويوجد بالشكل إطار مظلل فى أقصى اليمين، يقع خلف الإطار الذى يحدد الفرص والتهديدات السياسية، وقد وضع في هذا المكان لأن تحليلات العملية السياسية تحدد التغيرات الاجتماعية واسعة النطاق، والتي يفترض أن تكون آليات أولية لعملية الحراك. وتبدو هذه الآليات وكأنها معزولة عن الحركة نفسها، مثال ذلك، انحصار الاقتصاد أو نقص الطلب على القطن بجنوب الولايات المتحدة قبل ظهور حركة الحقوق المدنية. ومع ذلك فإن وجود هذا المكون يعكس توجهًا بنائيًا قويًا فى نظرية العملية السياسية.

ويحدد المربع الخاص بالفرص/التهديدات السياسية، والذى يوجد فى أقصى اليمين فى صدر الشكل، ثمانى طرق أساسية يمكن أن تتغير من خلالها الفرص والتهديدات. يشكل الأربع الأولى منها الإجماع العام على أنماط الفرص- التهديدات، كما حددها مكادم (١٩٩٩ [١٩٨٢])، والتى ظهرت بطرق عديدة طبقًا للعلاقة بين الدولة المركزية فى مقابل الولايات الفيدرالية، والكونجرس فى مقابل البرلمان، والنظم الحزبية، وعناصر أخرى تمت مناقشتها من قبل. أما العناصر من رقم ٥ إلى رقم ٨ فى القائمة فإنها تستحق أن تضاف إلى هذه القائمة، مثال ذلك، التطبيق المتغير للسياسات (كما تمت مناقشته من قبل)، والتغيرات فى درجة انفتاح وسائل الاتصال (كما سوف تناقش فى الفصل الثالث)، والضغوط العالمية (كما سوف تناقش فى الفصل السادس). وأخيرًا يجب ملاحظة أن أفعال الحركات المضادة يمكن أن تفتح فرصًا أو تفرض تهديدات.

ولقد وضعت فى هذا النموذج مكانًا للعمليات التأويلية والثقافية، وذلك بسبب، وكما أشرت من قبل، بسبب أن جميع العناصر المرتبطة بالفرص والتهديدات يجب أن تدرك بوصفها كذلك. فلكى يظهر الفعل الجمعى يحتاج البشر إلى (١) أن يدركوا

الاحتمالات الجديدة؛ (٢) أن يدركوا شرعية الترتيبات القائمة باعتبارها غير قانونية. وكل من هاتين المسألتين ترتبط بالتأويل، مع وجود جرعة قوية من التفضيلات الثقافية تختلط ببعضها البعض لتنتج المعنى الذى يضفى على شيء معين. ويطلق على هذه العوامل فى نظرية العملية السياسية تأطير الفعل الجمعى Collective Action Framing. ويعد هذا التأطير هو المنظور الرئيسى فى مجال البحث فى الحركات الاجتماعية التى تبنى على مشاهداتنا السابقة حول العمليات الثقافية والتأويلية، وبخاصة العوامل المرتبطة بإدراك ما يجب فعله، والكيفية التى يتم بها هذا الفعل، ولماذا يتم هذا الفعل. ويوسع ذلك من فكرة ماكادم عن التحرر المعرفى، وذلك بالتركيز على الدور الذى تلعبه المؤثرات الثقافية فى تشكيل أفكار الحركة، وكيف يترك تأثيراً أعمق على الرأى العام (سوف نناقش فى الفصل الثالث المدخل التأطيرى بشكل أعمق). وتذهب الفرضية التى يقوم عليها البحث التأطيرى إلى أن قادة الحركة والنشطاء فيها يصلون – عبر تفاعلهم بعضهم مع بعض– إلى صور من التأطير للموضوعات الأساسية والأفكار التى تحرك الأفعال وتجذب مؤيدين جداً للحركة. ومن الطبيعى أن يكون الوجه الآخر للعملة مرتبطاً بالأنماط الثقافية والرأى العام اللذين يشكلان أيضاً الطريقة التى تؤطر بها الحركة رسالتها. ويتمثل ذلك فى الشكل بالمربع المظلل الذى يقع خلف المربع الخاص بعمليات التأطير وكذلك الأبنية المحركة والتى سوف أدخل فى مناقشتها للتو.

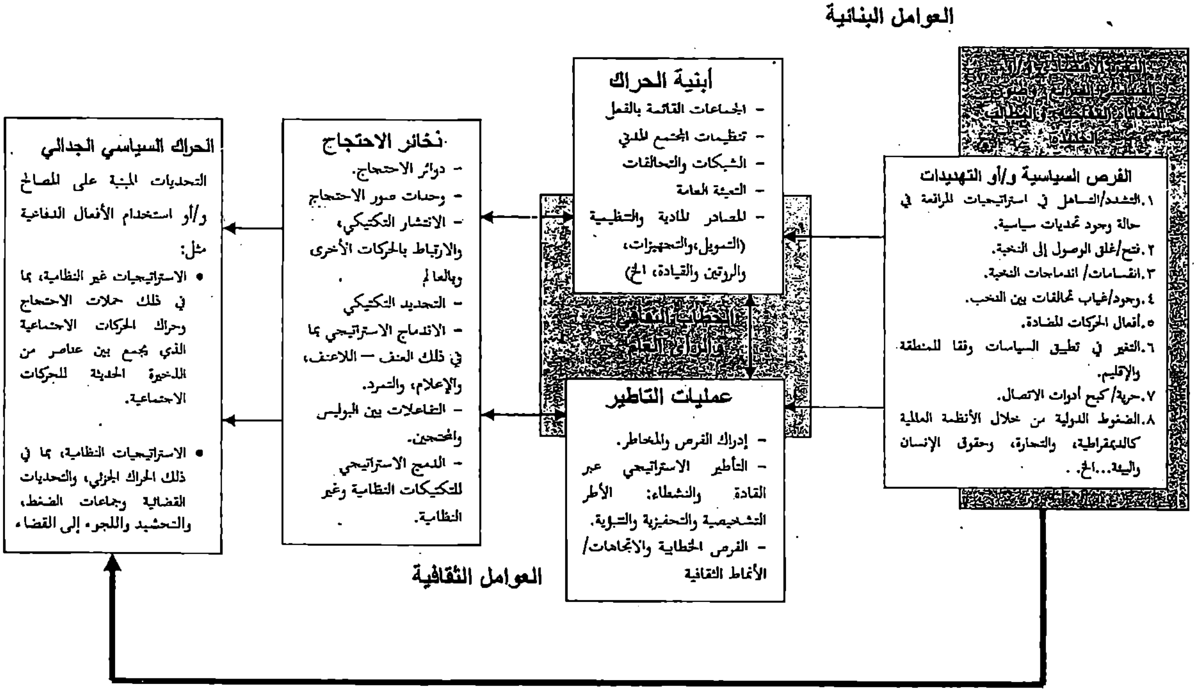

شكل رقم ٢-٢ نموذج العملية السياسية للحراك المرتبط بالحركات الاجتماعية

ولكن يجب أن نلاحظ أولاً، أن مشاهد الجدال السياسى (الشقاقية) يتم تصويرها على أنها خطوة سابقة للحراك الصادر عن الحركة الاجتماعية. ويرجع السبب فى ذلك إلى أن وجود المشاهد السابقة هو الذى يشكل الكيفية التى يتجلى بها الفعل الجمعى للعيان. إن المشاهد الجدالية السابقة، مثلها مثل عملية التأطير، تحدث تأثيرات ثقافية واسعة النطاق. وعلى الرغم من أن عوامل مثل التصريحات التى تعطيها الشرطة والقوانين يمكن أن تشكل مخزون الاحتجاج من الناحية البنائية، فإن هذا المخزون يتشكل على نحو كبير من خلال الأفكار المشتركة حول الفعل الملائم والطقس الملائم. وسوف نجد فى الفصل الأخير ظهور صور جديدة من الاحتجاج على المستوى القومى تتواكب مع ظهور المجتمع الحضرى الصناعى والدولة الوطنية الحديثة. ففى نطاق هذا التحول الكبير فى ذخيرة الحركات الاجتماعية الحديثة، كان على كل حركة أن تخط لنفسها اختيارات إستراتيجية وتكتيكية حول الطريقة التى تدافع بها عن قضيتها، معتمدة فى ذلك على خليط من أشكال الاحتجاج المتاحة كجزء من الثقافة الاجتماعية والسياسية للدولة. ولقد اعتمدت هذه الصور الاحتجاجية على نماذج جاهزة تمت استعارتها من حركات أخرى كما أنها اعتمدت على التقليد وعلى قوة الدفع عبر الدوائر التى يسير فيها الاختجاج (Tarrow 1989). ولقد أثرت هذه الصور الإحتجاجية فى القرارات الإستراتيجية المتصلة بالخلط أو بالجمع بين الأفعال العنيفة والأفعال غير العنيفة، والعلاقات التى يمكن إقامتها مع وسائل الاتصال الجماهيرى، والعلاقات مع الجماعات الأخرى، سواء كانت جماعات معتدلة أو متطرفة (وهو ما يطلق عليه مصطلح الجناح الراديكالى فى الحركة (Radical Flank). ومن ثم فإن مسيرة العمل الواقعى للذخيرة الاحتجاجية لا تتحدد كليةً من خلال نماذج للحركات السابقة أو حتى الحركات الموازية المعاصرة. فكما يوضح الشكل السابق فإن تكتيكات الحركة يمكن أن تنتشر عبر المستوى الوطنى، كما أنها يمكن أن تتشكل عبر النشطاء السياسيين وتختلط بعناصر من ذخيرة احتجاجات أخرى موروثة، كما أنها يمكن أن تختلط بالإستراتيجيات المؤسسة، وأخيراً فعندما يواجه المحتجون البوليس فى الشوارع، فإنه

قد يحدث أن تأخذ الأحداث مجرى لم يكن قد تم التنبؤ به من خلال أمثلة فى الأحداث الاحتجاجية الأخرى.

وتعد أبنية الحراك بمثابة الوسائل التنظيمية التى من خلالها يخرج الناس من روتين حياتهم اليومية ويدخلون إلى الشوارع من أجل الاحتجاج. إنها "الوسائل الجمعية، الرسمية وغير الرسمية التى يتحرك من خلالها الناس وينخرطون فى الفعل الجمعى (McAdam etal. 1996). إنها "تربط القادة بتنظيم الفعل الجمعى...وتسمح بذلك بالتنسيق داخل الحركة وتجعل الحركات تستمر عبر الزمن" (Tarrow, 1994: 136). وبشكل عام، فإن الأبنية المحركة تعتمد على الجماعات والروابط التى تشكل المجتمع المدنى، أى التنظيمات الجمعية التى يجتمع فيها الناس يومياً: وهى تنظيمات سياسية وطبقية ودينية وإثنية، وهى تجسد، جزئيًا، مصالح الأعضاء. وثمة خيط عام يحيك هذا الكتاب مفاده أن الاحتجاجات قد أصبحت جزءاً متواتراً فى السياسة. فالعلاقة بين هذه الجماعات التى تتشكل فى الحياة اليومية وبين الدفاع عن مصالح الأعضاء هى العنصر الأساسى فى تنظيم الاحتجاج، ولقد أصبحت هذه الحقيقة من أهم النتائج المستقرة فى هذا الحقل. ولهذا فسوف أخصص مساحةً لوصف هذا العنصر من عناصر نموذج العملية السياسية.

لقد ركزنا حتى الآن على الأبنية النظامية للدولة والسياسة باعتبارهما السياق الذى يحدث فيه الحراك الاحتجاجى، ولكن بالإضافة إلى هذه الأبنية، فإن أبنية المجتمع المدنى – وهى الشبكات الترابطية للحياة العامة – تلعب دوراً حاسماً. وتوجد هذه الأبنية والشبكات الحركية قبل حدوث الحراك، وهى تؤثر فى الكيفية التى تنجز بها عمليات الحراك نفسه: فهى تشكل بشكل جزئى مدركات الفرصة، وعمليات التأطير، ومشاهد الجدال السياسى، كما توضح اتجاهات الأسهم فى الشكل رقم (٢-٢). وتتشكل وتتغير العضوية فى هذه الجماعات وتتغير طبقًا للرأى العام السائد والأنماط والتوجهات الثقافية. إن أهمية التنظيمات التى تسبق الحراك فى الوجود كانت نتيجة مبكرة فى حقل بحوث الاحتجاج البازغ، وهى نتيجة دعمت الفكرة التى مفادها أن

الحركات ليست شيئًا غير عادى كما أنها ليست شيئًا خارقًا للعادة. وقد استخدم دوج مكادم (١٩٩٩ [١٩٨٢]) مصطلح "المنظمات الأهلية" Indigenous Organizations ليعبر عن الفكرة التى مفادها أن حركة الحقوق المدنية قد نشأت من رحم تنظيمات تشكلت بالفعل داخل المجتمع الأسود. ومن بين هذه الحركات المتعددة نجد حركات مشهورة مثل، الرابطة الوطنية للنهوض بالملونين(*) NAACP، ومؤتمر المساواة العرقية(**) CORE ، وحركة أنصار المصالحة(***) FOR ، والتى سخرت نفسها لتحقيق المساواة العرقية عن طريق الانخراط فى السياسة الجدالية (الشقاقية) التى تجسد مصالح السود (Morris 1984) ولكن وجدت بجانب هذه الجماعات جماعات وتنظيمات أخرى تستمد أهميتها السياسية من إمكانيات تطورها فى المستقبل. لقد كانت الكليات المخصصة للطلاب السود والمنتشرة فى الجنوب صغيرة وفقيرة التمويل فيما قبل عام ١٩٣٠، ولكنها نمت بسرعة فيما بعد، خاصة بعد عام ١٩٤٠م، حيث تضاعف عددها فى الفترة ما بين ١٩٤٠-١٩٥٠. ولقد كانت هذه الزيادة ناتجة عن نمو الدعم المالى الذى قدمته الكنائس والهيئات وصندوق الزمالة الزنجية المتحدة، وحكومات الولايات الجنوبية، عندما نظرت إلى هذه الكليات كأحد الطرق التي يتم من خلالها تعميق الفصل العنصرى. ولقد أخرجت هذه الكليات كوادر من النشطاء انضموا فيما بعد لحركة الحقوق المدنية فى الجنوب.

ولقد كانت الكنيسة الأمريكية الأفريقية فى الجنوب من الأبنية الحراكية الأخرى الدافعة لحركة الحقوق المدنية. فقد كانت الكنيسة من أكثر الوسائل الترابطية المتطورة التى استخدمها السود فى الجنوب. وكما كتب فرانكلين فرازير Franklin Frazier "وكنتيجة لإقصاء الزنوج من الحياة السياسية... أصبحت كنيسة الزنوج ميدانًا

(*) National Association For Advancement of Colored People

(**) Congress Of Racial Equality

(***) Fellowship Of Reconciliation

للأنشطة السياسية المتعلقة بهم". واستمر فرازير فى تحليله لهذا الأمر بالقول بأن سياسة الكنيسة كانت أمراً مهما بالنسبة للرجال (Frazier 1963: 43). ولقد أضفت دراسة ألدون موريس Aldon Morris's حول الجذور التنظيمية لحركة الحقوق المدنية (١٩٨٤) أهمية خاصة على موقع الكنيسة فى المراحل المبكرة للحركة، مثلما حدث فى مقاطعة الحافلات فى مونتوجمرى التى تحولت فيما بعد إلى رابطة مونتوجمرى للتنمية، وتحولت فيما بعد إلى مؤتمر القيادة المسيحى لسكان الجنوب. ولقد كان دور الدعاة الدينيين السود من أمثال مارتن لوثر كينج Martin Luther King، ورالف أبرناثى Ralph Abernathy، وفريدشاتلورس Fred Shuttlesworth، دوراً معروفاً فى بداية حركة الحقوق المدنية، بل كان هناك أكثر من هؤلاء فى المراحل المبكرة للحركة من أمثال القس تى. جى. جيمسون T. J. Jemison ودوره فى مقاطعة الحافلات فى منطقة باتون روج Baton Rouge (١٩٥٣)، والقس سى. كى. ستيل C.K. Steele والقس دانيال سبيد D. Speed والدور الذى لعبه فى منطقة تلهاسى (Morries 1984.19,42). لقد كان الجنوب الأمريكى قاسٍ فى قمع الحقوق السياسية والمدنية للسود، ولقد كان الدور الذى لعبته الكنيسة فى الحراك يعمل بمثابة نمط وجد فى حالات أخرى للاحتجاج ضد الأنظمة التى تمارس القمع السياسى. ففى منطقة كتالونيا والباسك (تحت الحكم التسلطى لفرانكو فى إسبانيا)، وفى لتوانيا وأوكرانيا (ضد السوفيت)، وفى بولندا وألمانيا الشرقية (ضد الشيوعيين)، كانت التنظيمات الكنسية بوصفها أبنية محركة تلعب دوراً أدائياً فى نمو المقاومة السياسية (Johnston 1991; Johnston and Mueller 2001). ويرجع السبب فى ذلك، كما فى الجنوب الأمريكى أيضاً، إلى أن النخب الحاكمة قد سمحت بذلك للتنظيم الدينى لأنها وجدته بديلاً أكثر أمناً من الأنشطة السياسية الأخرى البديلة، ولقد فتح هذا التنظيم تقوبًا استطاع النشطاء السياسيون أن يستغلوها.

إن الاعتراف بالدور الذى تلعبه الأبنية الحركية السابقة للحراك ذاته يرجع فى الأساس إلى أنتونى أوبرشال Anthony Oberchall فى مؤلفه الموسوم الصراع

الاجتماعى والحركات الاجتماعية (١٩٧٣). لقد تحدى أوبرشال الفكرة التى تقول بأن الحركات الاجتماعية تتكون من أفراد منعزلين لا يتأثرون ببعضهم البعض- خاصة أنه تحدى على وجه الخصوص أطروحة المجتمع الجماهيري- وذلك عندما أوضح أن التنظيم السابق على الحركة هو مفتاح الحراك للجماعات المتصارعة. لقد أكد على الطابع الجمعى للاحتجاج عندما أوضح أن المشاركة تنتج عادة عن عضوية الجماعة عبر عمليات انضمام كبرى إلى عضويتها. ولقد أكد أوبرشال أيضًا أن البناء القائم للجماعات - صور الترابط الاجتماعى الداخلى والخارجي- هو الذى يجعل تحليل احتمالات الحراك ممكنًا. وعلى سبيل المثال فإن الروابط الجمعية الداخلية القوية تقلل من تكاليف الحراك وتزيد من احتمال أن تنخرط الجماعة ككل فى فعل الحراك. ولقد لخص تشارلز تيلى الرؤى التى قدمها أوبرشال بالقول بأنه (١) أكد أن القدرة الحركية هى دالة للتنظيم، وأنه (٢) أكد مكانة الدولة فى المعادلة - كيف تؤثر فى إدراك التكاليف (المخاطر) المحدقة بالفاعلين فى الحراك. ونستطيع أن نضيف إلى ذلك أن الجماعات المعارضة يمكن أن تزيد أو ترفع من تكاليف الحراك أيضًا، كما هو الحال فى حركة الحقوق المدنية حيث أدى الفصل العنصرى الذى فرضه البيض إلى تكوين جماعات من المواطنين لتعطيل عمل نشطاء الحقوق المدنية (Androw 2004). إن النقطة المهمة هنا هى أن تكاليف الحراك إذا ما زادت عن حدها، سواء كانت ناتجة عن قمع الدولة أو الحركات المضادة، فإن احتمال تقلص الفعل الجمعى يكون كبيراً.

إن التركيز على التنظيم وعلى تكاليف الحراك شكل حجز الزاوية فى مدخل تحريك الموارد Resource Mobilization Perspective الذى يقدم النموذج التوجيهى لتحليل الحركات الاجتماعية والاحتجاج خلال عقد السبعينيات والثمانينيات. ولقد أكد مدخل تحريك الموارد، مقتفيًا فى ذلك أثر جون مكارثى John Maccarthy وماير زالد Mayer Zald (١٩٧٧)، أكد متغيرات جديدة مثل: البناء التنظيمى، الموارد المادية، تقليل النفقات، الإستراتيجيات المحركة، وحرفية النشطاء فى الحركة، خاصة الكوادر المؤثرة فى الإستراتيجيات العليا فى تنظيمات الحركة والذين يطلق عليهم منظمو

الحركة. وتعمل كل هذه المتغيرات على تحديد وتوسيع المفهوم العام للأبنية المحركة (فى الشكل ٢-٢) وذلك وفقًا للمنطق الذى مؤداه أن هذه المتغيرات تزيد من قدرة الحركة على نشر رسالتها وتجعلها رسالة مسموعة. ويفترض مدخل تحريك (استخدام) الموارد أن الحركات المحلية والقومية وعبر القومية فى المجتمعات الحديثة - حيث تتنافس مصالح عديدة فى المجال العام وحيث تتحرك الجماعات بسهولة حول قضايا سياسية - يفترض هذا المدخل أن الحركات التى تمتلك موارد أكثر يكون احتمال نجاحها ممكنًا. ومن الأفكار المركزية فى هذا التوجه ما يتعلق بمبدأ اقتسام المعاناة Grievance Ubiqnity فكل فرد له طموح كما أن الجماعات المتعددة تتنافس لتعظيم مصالحها. وبهذه الطريقة، فإن الجماعات القادرة على تحريك موارد للدفاع عن قضيتها وأن تنشر رسالتها وتؤثر على الرأى العام وعلى رجال السياسة، هذه الجماعات القادرة على ذلك كله هى فقط التى يحتمل أن تحقق نجاحًا. وفضلاً عن ذلك فإن النجاح فى نشر رسالتك على نطاق واسع يرتبط بالقرارات المتصلة بالمركب الإستراتيجى داخل مخزون الجدال السياسى للحركة. وتدلنا هذه الصلة على اتجاه فى تطور الحركة الاجتماعية يمكن إرجاعه إلى بداية السبعينيات؛ يعنى ذلك أن إستراتيجية الحراك، والتخطيط له يتحول نحو مزيد من العقلانية والمهنية. ويحدث فى بعض الأحوال أن يتم التخطيط الإستراتيجى من خلال تنظيمات للحركة الاجتماعية تتسم بالاتساع والبيروقراطية، ويحدث فى بعض الصور المتطرفة أن تأخذ بعض التنظيمات خصائص التنظيمات المعادية، والشركات الكبرى والدولة، وذلك فى سعيها نحو تعظيم تدفق الدخل كوسيلة للدفاع عن قضيتها - ويحدث ذلك على سبيل المثال، فى منظمات مثل منظمة السلام الأخضر Green Peace، ومنظمة العفو الدولية ومنظمة نادى سيرا Sierra Club. وثمة منظمات تتسم بالضخامة وعبور القوميات تتجه نحو القيام بحملات تسويقية لجذب أنصار لها، يتم التعبير عن دعمهم للقضية من خلال رسوم العضوية التى يدفعونها. وتلك ظاهرة واسعة الانتشار سوف أناقشها على نحو مفصل فى الفصل القادم حول "مجتمع الحركات الاجتماعية".

تشكل نظرية العملية السياسية نموذجًا يحدد العوامل السببية الأساسية فى الحراك الاحتجاجى. وكما رأينا آنفًا، فإن وزن هذه العوامل يختلف باختلاف الحركات، وباختلاف أبنية الدولة التى تظهر فيها الحركة. ويقوم النموذج على منطق مفاده: إن العلم الاجتماعى التفسيرى يقوم عبر الوقت بجمع وتحليل بيانات حول القضايا المختلفة، وذلك من أجل تحديد الأسباب التى تؤدى إلى ظهور الحركة وتطورها ونجاحها أو فشلها. فمن ناحية نجد أن هذا النموذج قد تعرض لنقد بسبب تحيزه البنائى (Goodwin, Jasper, and Polletta 2004)، وذلك دون رفض الفرضية الأساسية حول إمكانية وجود نموذج نظرى قادر على التفسير الشامل. ومن ناحية أخرى فثمة انتقادات تتخذ طابعًا عوليا، تسأل عن معنى الحركة الاجتماعية بالضبط، وعما إذا كان نموذج العملية السياسية قد يسأل الأسئلة الصحيحة بالفعل، وعما إذا كان هناك إمكانية لظهور علم اجتماعى تفسيرى للحركة الاحتجاجية (Melucci, 1989,1996).

ولقد كان كل من دوج مكادم، وسدنى تارو Sidney Tarrow وشارلز تيلى Charles Tilly، هم من فتحوا هذا الخطاب، وثلاثتهم من الباحثين البنائيين الرواد وهم فى نفس الوقت من مؤسسى نموذج العملية السياسية، ولقد بدأوا منذ عقد مضى إعادة مراجعة الافتراضات الأساسية فى حقل دراسات الاحتجاج (Mcadam, Tarrow & Tilly, 1996). ولقد فتح كتابهم المعنون "ديناميات الجدال السياسى" (الشقاقية) (٢٠٠١) حوارًا واسعًا وإعادة نظر فى دراسة الحركات الاجتماعية (Lichbach 1997; Selbin 1997; Diani 2003; Koopmans 2003; Oliver 2003; Rucht 2003 a; Taylor 2003; Johnston 2006) فقد حاول هذا الكتاب أن يحول تحليلات العملية البنائية والسياسية بعيدًا عن دراسة الحركات الاجتماعية المنعزلة (كل على حدة)، بحيث تتجه إلى التركيز على مدخل علائقى يركز على حلقات أو مراحل الجدال السياسى، بمعنى دراسة العملية التى من خلالها يتم تكوين المطالب والتحديات تجاه الدولة، والتى تظهر عبر فترة طويلة من الزمن. ويحاول هذا المدخل أيضًا أن يوسع من

دائرة الدراسة مفترضًا أن الحركات الاجتماعية وحملات الاحتجاج وحراك جماعات المصالح والانتفاضات والحروب الأهلية والثورات والسياسة النظامية كل هذه الصور من الحراك تسير على نفس المنوال. فجميعها يرتبط بوجود تجمعات تسعى إلى تحقيق مصالحها بدرجات متفاوتة، وهى تتحدى (أو تدافع عن) التحالفات المرتبطة بالقوة السياسية، ومن ثم، وكما يذهب مؤلفو الكتاب، يجب أن تصنف تحت الإطار العام "للسياسة الجدالية". ويصبح الخلاف الأساسى فى هذه الحالة لا يرتبط بعدم التركيز على الحركة الاجتماعية والأحزاب السياسية والثورات، ولكنه يرتبط بعملية الجدال الذى يتم احتواؤه، بمعنى الممارسات السياسية التى تدور داخل الأبنية النظامية، وكذلك التركيز على الجدال السياسى التحولى، الذى يشكل موضوعًا لدراسات الاحتجاج والثورات.

وهكذا من خلال توسيع مجال البحث فى هذا المضمار، استمر الباحثون فى إعادة تعريف الهدف من الدراسة فيه. وعلى عكس ما يذهب إليه النموذج العام لتطور الاحتجاج، والذى ينطبق بشكل عام على حالات مختلفة - مثلما هو الحال فى نموذج العملية السياسية الذى أوضحناه فى الشكل ٢-٢ - على عكس هذا النموذج العام تحددت الأهداف على النحو التالي: (١) تحديد الآليات السببية الوسطية والتى توجد على نحو عام ضمن حلقات متنوعة على مستويات مختلفة من الممارسة السياسية القومية فى سياقات قومية مختلفة. (٢) تحديد هذه الآليات التى ترتبط ارتباطًا سببيًا وتتابعيًا بعمليات أكثر عمومية، وذلك بالبحث فى حلقات الجدال السياسى (أو الشقاقية). ولا تنتهى النتيجة هنا بحال إلى نموذج بعينه. فالهدف هو تحديد الآليات السببية والعمليات التى تفسر العلاقات المستمرة والمتغيرة بين الفاعلين فى السياسة الجدلية (أو الشقاقية) فى كل مكان - ومن هنا تفهم ديناميات الجدال السياسى - على الرغم من أننا قد لا نؤشر على كل العمليات الضرورية فى كل الحالات. وينتهى مثل هذا المسعى بأشكال من استكشاف الجزئى، الذى يكون له دلالة بالنسبة للأشكال المختلفة من الممارسة السياسية الجدالية - الثورات والحروب الأهلية

والنزعات القومية والحراك الإثنى والحركات الديمقراطية جنبًا إلى جنب مع الحركات التى تلتف حول قضايا بعينها، والتى تميز مجتمع الحركات الاجتماعية.

ولقد شكل هذا إنجازًا ضخمًا، وقد نرى أن أفضل الطرق لربطه بمناقشتنا الحالية عند هذه النقطة، هى أن نعود إلى الطريقة التى عالج بها كل كاتب المكونات الخمسة الرئيسية فى الشكل رقم ٢-٢، بمعنى كيف حول الأجندة الثابتة إلى مجموعة من الآليات المتفاعلة (Mcadam, Tarrow, and Tilly 2001: 44). إن النقطة الرئيسية التى يركز عليها الباحثون هنا هى أن القضية لا ترتبط بخطأ تكوين "الصناديق الصغيرة" التى يعرض بها نموذج العملية السياسية أفكاره، بل ترتبط بطريقة عرضها "كعوامل سببية استاتيكية"، وهو أمر يؤدى إلى غض النظر عن الكثير من الطرق التى يؤثر كل منها فى الآخر كحلقات من فعل جدالى سياسى مستمر.

ونستطيع أن نبدأ من نقطتنا الأخيرة، المتصلة بالأبنية الحركية. وكما رأينا فى حركة الحقوق المدنية، فقد تطورت الاحتجاجات من عناصر فى المجتمع المدنى كانت توجد قبل الأحداث الواقعية التى شكلت بداية الحركة. ولم يركز كل من مكادم، تارو، تيلى، على تحديد هذه الأبنية ولكنهم ركزوا على الآليات التى تظهر من خلالها، والتى تتغير من خلالها. وعلى سبيل المثال فقد كانت الكنائس السوداء تشكل أعمدة أساسية فى المجتمع المحلى، ولكنها لم تدخل السياسة إلا فى النزر اليسير، وكانت أقل حراكًا. وكانت توجد دائمًا مؤسسات محافظة تهتم بالجوانب الروحية غير المادية، وتتشبع بجرعة كبيرة من العلاقات الاجتماعية فى المجتمعات المحلية السوداء، الأعياد الدينية، والاحتفالات الشعبية، وجماعات تراتيل الإنجيل، والتجمعات الاجتماعية المسائية، ونوادى المرأة. وعلى عكس التركيز الاستاتيكى الذى يحدد هذه التنظيمات وأدوارها فى تشكيل الحركة، فإن التركيز الدينامى للكتاب الثلاثة يلتفت إلى الطريقة التى تحولت بها الكنائس إلى أدوات للاحتجاج، لتوجيه النظر إلى العمل الإبداعى الثقافى والتنظيمى الذى أدى إلى إعادة تعريف أهداف الكنيسة وهويتها الجمعية لكى تتفق مع أهداف النضال البازغة (٢٠١٠:٤٧). وبشكل عام فإن هذه العمليات لا تنطبق على

الكنيسة فقط، ولكن تنطبق أيضًا على الكليات السوداء والتنظيمات المدنية السوداء التى انخرطت فى المراحل الأولى من الحركة.

ولقد ظهرت عملية إعادة التعريف هذه عبر الوقت، ولذلك فلقد كان هناك الكثير من الأشياء التى يجب أن تنجز للوصول إلى "فاعل اجتماعى جديد" فى نهاية المطاف، أعنى إلى فاعل مختلف عن الكنيسة السوداء، فاعل يتجسد فى تنظيم له مطالب مثل منظمة مونتجمرى للتنمية، أو مؤتمر القيادة المسيحية فى الجنوب. ويمكن أن نرى هذه العملية مجسدة فى الشكل (٢-٣).

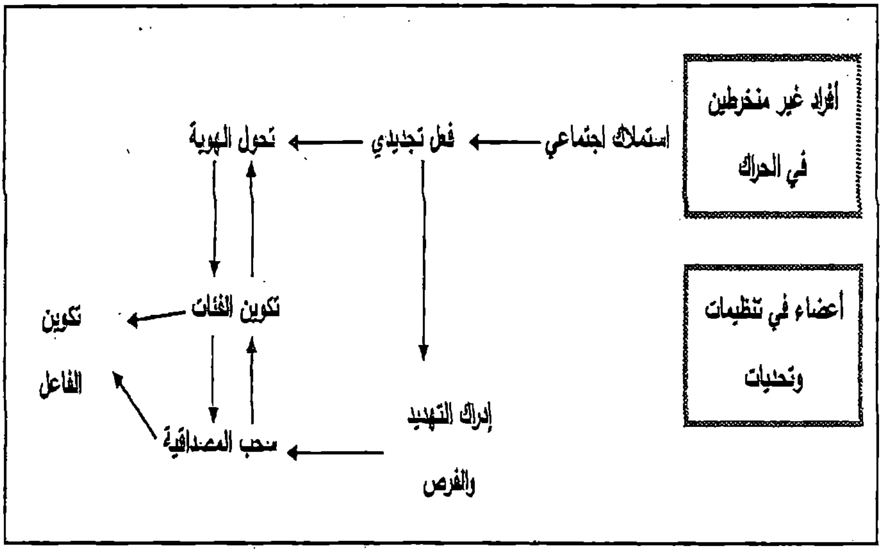

المصدر: McAdam, Tarrow, and Tilly 2001: 317

شكل رقم (٢-٣) تكون الفاعل (تشكيل الفاعل) فى حلقات الجدال السياسى

ويمكن أيضًا أن نرى من خلال الشكل حجم التعقيد فى هذا المدخل الدينامى حيث إنه يسعى إلى الكشف عن التواجد العلائقى بين الفاعلين فى الحركة. فليست الكنائس فقط هى التى يجب أن تستملك كتنظيم للحركة الاجتماعية ولكنها سوف تنخرط فى أنشطة تعتبر جديدة عليها (فبجانب العبادة، يمكن أن تشارك فى المسيرات وحملات المقاطعة، والتى يطلق عيلها أفعال أو أنشطة تجديدية فى الشكل رقم (٢-٣). وتؤدى هذه الأنشطة إلى "تحول للهوية"، وهو أحد الملامح العامة فى الحركات الاجتماعية، وهو يشير إلى خلق هوية جمعية للحركة، يمكن أن تساعد فى تعيين الحدود الداخلية والخارجية للجماعة (وهذا هو ما يطلق عليه فى الشكل تكوين الفئة، والتى يمكن أن ينظر إليها على أنها تعريفات للنحن فى مقابل الآخر). ومن الطرق الأخرى التى يمكن بها رؤية هذا الموضوع هو النظر إليه باعتباره إحساسا متناميا يظهر بين الفاعلين الجدد فى الجماعة السوداء "بمعنى إما أن تكون معنا أو تكون ضدنا"، بجانب التوتر المتنامى داخل المجتمع الأبيض الذى يتعصب لعمليات الفصل العنصرى، والذى يعد جزءًا من عملية تكوين التصورات، كما تدل عليه الأسهم الرأسية صعودًا وهبوطًا. وأخيرًا فإن هناك عملية نزع الشرعية عن النظام الاجتماعى القائم فى الجنوب (والذى يطلق عليه عملية سحب الاعتراف أو المصداقية من جماعات الصفوة القائمة).

ويجب ملاحظة أن هناك فى الشكل ٢-٣ سهمين يتحركان من اليمين إلى اليسار. حيث يشير السهم الأول فى أعلى الشكل إلى الفاعلين المنخرطين فى العملية بحيث يصبح؛ على سبيل المثال، راعى إحدى الكنائس عضوًا فى مؤتمر القيادة المسيحية فى الجنوب. وقد تضمنت عملية الاستهلاك الاجتماعى فى المراحل الأولى لحركة الحقوق المدنية، تضمنت بعض الصراعات بين الكهنة والقساوسة السود، ممن عارضوا التشيع لحركة الحقوق المدنية، وآخرين ممن أبدوا الانضمام إلى هذه الحركات. كما كان هناك أيضًا العلاقات البازغة مع جماعات وتنظيمات أخرى، كانت

بالفعل تدافع عن مصالح السود. مثل منظمة ناكاب(*) NAACP. لقد كان ينظر إلى هذه المنظمة فى البداية على أنها مندرجة فى زمرة التحدى. كما كان الأعضاء ينظرون إلى المنظمات ذات المرجعية الكنسية، والتى كانت تظهر فى ضوء الفرص المتاحة لخدمة أهدافها، كانوا ينظرون إليها باعتبارها مصدر تهديد لمسيرة الحركة. وأخيراً فقد كان هناك القوة المعارضة من الحركة المضادة المرتبطة بأنصار الفصل العنصرى من البيض، وبالدولة التى كانت تشكل مصدراً لخطر (وليس للفرصة) الفعل التجديدى للجماعات الكنسية. لقد كان أولئك أعضاء فى النظام السياسى القائم (ومن ثم فإنهم يدخلون أيضًا فى مسار السهم الموجود فى أسفل الشكل). لقد كانوا يقاومون بشكل واضح نمو احتجاجات جماعات الحقوق المدنية بين الجماعات السود ونظروا إلى صور الحراك المرتبطة بالكنيسة باعتبارها تهديدا لنظام الفصل العنصرى القائم.

وباختصار فإن عملية تكوين الفاعل برمتها هى عملية دينامية. تتضمن فاعلين وآليات عديدة فى تطورها الكلى. لقد تحولت هنا الأبنية المحركة التى اتخذت وصفًا استاتيكيًا فى الشكل رقم ٢- ٣ تحولت إلى عملية دينامية معقدة، تتفاعل فيها الجماعات التى لم تكن من قبل منخرطة فى الحراك، كما تتمثل فى مسار الأسهم العليا فى الشكل، من خلال خلق أفعال تجديدية فى علاقاتها مع الأعضاء ومع مصادر التحدى. كما تتفاعل فى مسار الأسهم أسفل الشكل لكي: (١) تبنى هويات جديدة (تحول الهوية)؛ و(٢) تشكل حدود للجماعات داخل الجماعة على مستوى داخل نطاق الجماعة وخارجها (وهو ما أطلقنا عليه فى الشكل تكوين الفئات)؛ و(٣) تحديد المجتمع الجنوبى الذى يؤيد الفصل العنصرى كمجتمع غير شرعى ويستحق التحدى (وهو ما أطلقنا عليه فى الشكل سحب المصداقية).

(*) المنظمة التى ترمز إليها بالحروف NAACP هى الجمعية الوطنية للملونين.

وإذا ما كان هذا العرض لعملية تكوين الفاعل قد جعل القارئ يلهث، فإنه ليس وحده فى هذا المضمار. فلقد كان هناك جدل واسع حول ديناميات مدخل الجدال السياسى (أو الشقاقية)، خاصة تحوله إلى مزيد من التعقيد النظرى المبتعد عن التبسيط. وبالرغم من أن المؤلفين أنفسهم كانوا واضحين فى النظر إلى كتابهم باعتباره لا يقدم نظرية متكاملة ولكنه عبارة عن مخطط تصورى يهدف إلى إعادة توجيه المشروع البحثى ليركز على العملية والديناميات العلائقية، نقول إنه بالرغم من ذلك فإن هذا الكتاب قد أثار الشك لدى الباحثين (Lichbach 1997; Selbin 1997; Diani 2003; Rucht 2003a; Koopmans 2003; Oliver 2003; Taylor 2003). وغالبًا ما تتخذ الشكوى شكلاً مأساويًا من طول قائمة الآليات السببية والطريقة التى تطبق بها على حلقات الحراك المختلفة. ولقد ظهر هذا الزخم الهائل من المفاهيم لأن هذا المدخل وسع من موضوع الدراسة ليتسع لما هو أبعد من الحركات نفسها ليشمل صورًا أخرى من التحدى السياسى مثل صور التمرد، والحراك الإثنى، والنزعات القومية، وعملية التحول الديمقراطى، والحروب الأهلية، والثورات. ولم يهدف الكتاب إلى مجرد (تفسير) وجود الحركات الاجتماعية، كما أنهم لم يهدفوا إلى تطوير نموذج تفسيرى عام من النماذج التى سادت فى تراث العلوم الاجتماعية الماضية. على العكس من ذلك يمكن أن تتجمع فى أنماط معينة من الجدال السياسى (أو الشقاقية). وهكذا فبدلاً من استخدام كلمة الأبنية المحركة نجد عملية متصلة ومعقدة لتكوين الفاعل، وهى فكرة أكثر شمولاً يمكن أن تكون مفيدة فى درس الصور الأخرى من التحدى أيضًا. وأكثر من هذا فإن تلك واحدة فقط من العمليات المعقدة التى حددها كُتاب هذا الكتاب، فثمة عمليات أخرى مثل (عملية الاستقطاب) وعملية (تحويل معيار القياس)، بجانب عمليات أخرى يمكن أن تتوحد عبر بحوث مستقبلية حول هذه الأفكار. وكما يحدث فى عملية تكوين الفاعل، فإن هذه العمليات الأخرى تتضمن آليات سببية وعملية عديدة: دوائر الفرصة فى مقابل التهديد، وعملية المساومات، وعزو التشبيه، والانتشار وعمليات أخرى. ولقد أشرت هنا فقط إلى هذه العمليات بالاسم. وسوف أناقش فى الفصل الخامس عمليات أخرى، كما سأعرض لبعض الملاحظات العامة حول إمكانية

تطبيق إستراتيجية ديناميات الجدال السياسى كما تنطبق على أشكال أخرى من تحدى الدولة.

وفى الختام فإنه يمكن أن نتأمل مسار هذا الفصل منذ بدايته التى حددنا فيها الهدف من خلال شرح الطريقة التى تتطور بها الحركات الاجتماعية فى الدول الديمقراطية المعاصرة والأسباب الكامنة خلف هذه الحركات. ولقد بدأنا بفرضية مفادها أن العمليات المتعددة التى تتمركز فى الدولة قد ظهرت أيضًا فى حركة الحقوق المدنية فى الولايات المتحدة الأمريكية، وأن هذه العمليات يمكن أن تعمم على مناطق أخرى من الفعل الجدالى وعلى مجالات أخرى. ومن ثم فإننا قد تخيرنا مدخل الفاعل فى الحركة، أى تلك الجماعات والتنظيمات التى تستجيب لسياسة الدولة ولكنها فى الوقت ذاته تأخذ من القرارات ما يتحدى الدولة ويؤثر عليها عبر اختياراتها من مخزونها الإستراتيجى. ولقد رأينا كيف حول العمل الخلاق والتجديدى للنشطاء السياسيين التنظيمات الدينية والمدنية إلى أن تصطف خلف حركة الحقوق المدنية الأفريقية الأمريكية، وحول التجديد فى تبنى أساليب جديدة فى النضال. ولقد انتهينا بتتبع الطريقة التى تركز بها ديناميات مدخل الجدال السياسى على التفاعل بين الدولة والفاعل الذى يتحداها. ومن ثم فإن مجرى هذا الفصل قد بدأ بالتركيز على بناء الدولة ولكنه تطور للتركيز على الجماعات المحتجة والمبادئة بالفعل وانتهينا بالنظر للعلاقة الجدالية بين الفاعلين فى الدولة والمتحدين لها من الخارج، والذى يركز على العمليات التأويلية الثقافية القائمة داخل التفاعل.

وأثناء هذه العملية تركز اهتمامنا على بناء الدولة بالمعنى الأوسع، ثم ولينا اهتمامنا شطر دراسة العمليات التى يعرف بها المشاركون فى الحركة الاجتماعية ما هو مهم بالنسبة لهم وكذلك العمليات التى يعيدون بها تعريف مجريات أفعالهم. فالفرص والمخاطر وأبنية الدولة نفسها يجب فهمها واستيعابها لكى نستطيع أن تحدد سلوكنا تجاهها. فثمة مواقف تعمل فيها العمليات الثقافية على التأثير على الحسابات المتصلة بالخيرات العامة والشرور العامة أيضًا، كما تؤثر على الطرق التى

تدرك بها مجريات الأفعال. ومن ثم فإن الاهتمام المركزى لمكادم وتارو وتيلى بالعمليات الثقافية التأويلية فى كتابهم بعنوان ديناميات الجدال السياسى، هذا الاهتمام المركزى كان ملفتًا للنظر، خاصة وأن لهم جذوراً بنيوية. وفى اعتقادى أن الذين علقوا على الكتاب قد قللوا من شأنه، على الرغم من أن المؤلفين كانوا واضحين فى هدفهم لتحليل حلقات الاحتجاج بطرق أكثر "دقة مما كان موجوداً فى جيل من البحوث المتأثرة بالثقافة" (٢٠٠١:٢٢٥). وثمة موضوع أساسى مهم فى تحليل الحركات الاجتماعية والاحتجاجية المعاصرة وهو يرتبط بالتركيز على مجتمعات أوروبا الشرقية وأمريكا الشمالية الأمر الذى جعل الاهتمام ينصب على العمليات الثقافية ما بعد الحداثية، ويعنى ذلك أن هناك حركات أكثر تحتاج إلى اهتمام أكبر فيما يتصل بالثقافة والمعنى. وتلك هى الموضوعات التى سوف أتناولها.

الفصل الثالث

مجتمع الحركة الاجتماعية

لقد مضى ذلك الزمن الذى كان فيه الباحثون ينظرون إلى الحركات الاجتماعية والاحتجاجية على أنها ظواهر غير عادية. لقد كان ينظر إلى المجتمع على أنه يتكون من أبنية اجتماعية، واقتصادية، وسياسية ثابتة ودائمة نسبياً. وفى هذا الظرف لا يتجمع الناس سويا ليعبروا عن مظاهر معاناتهم إلا بشكل عابر خاصة فى ظروف عدم الرضا، وعدم استقرار التغير الاجتماعى أو وجود تأثيرات نفسية اجتماعية ناتجة عن الاحتقان الاجتماعى والتوافق. فالمواطنون الذين لا يشعرون بالسعادة ويعانون من العزلة سوف يتجمعون حول صورة من صور المعاناة يشتركون فيها جميعا أو حول مطلب مشترك، وإذا ما سمحت الظروف، فإن بالإمكان أن تتشكل حركة اجتماعية، يمكن أن تستهدف الإصلاح أو الثورة أو حتى التحولات الشخصية، كما هو الحال فى الحركات والطوائف الدينية. ولقد كان هذا هو المخطط العام الذى تم من خلاله دراسة الحركات الاجتماعية فى السنوات الخمسين الماضية، فى إطار ما يسمى بمدخل السلوك الجمعي: فالحركات الاجتماعية هى سلوك غير عادى وهى ظاهرة غير عادية.

وبالرجوع إلى هذا التراث، نجد أن الباحثين غالبا ما يحللون الحركات الاجتماعية فى ضوء تحليلهم لأشكال أخرى من الظواهر الاجتماعية غير العادية، مثل القلق العام، والبدع والهبات التى يكتنفها قدر من العداء، والهجرات الجماعية، أو حتى انتشار الشائعات. ولقد كان الافتراض الذى ينطلق منه الباحثون يتأسس على وجود عمليات

أساسية تقف خلف كل صور الظواهر الجمعية غير العادية، ومن ثم فمفاهيم مثل الاحتقان الجماعى، وقابلية الجماعة للإيحاء العام، والعقل الجمعى، والاستثارة الجمعية، وروح الجماعات (Blumer 1969; Park 1969; Turner and Killian 1987 [1957]) كل ذلك يساعد على تفسير عملية تكون الحركة الاجتماعية. لقد انطلق مدخل السلوك الجمعى من فرضية مفادها أن الحركات والاحتجاجات الاجتماعية لا تظهر إلا فى النزر اليسير. ولكن – وكما رأينا فى الفصل السابق– فإن العكس هو الصحيح فى المجتمع المعاصر، فهى تظهر على نحو متواتر، كما أنها أصبحت جزءا من ممارسة السياسة الطبيعية.

وتلعب الحركات الاجتماعية فى الوقت الراهن، بعيداً عن كونها ظواهر غير عادية، تلعب أدواراً أساسية فى الديمقراطيات الحديثة (Goldstone, 2003). إنها تلفت الانتباه إلى قضايا ليس لها مكان فى برامج الأحزاب. ومن ثم فإنها تشكل أدوات أساسية يمكن أن يعبر بها المواطنون عن مطالبهم، وعن عدم رضاهم فى الفترات الممتدة بين الانتخابات، وحتى الأجنحة الحزبية يمكن أن تنظم أشكالا من الاحتجاج لكى تلفت انتباه وسائل الاتصال الجماهيرية إلى وجهة نظرهم، كما أن التنظيمات الحركية تؤثر على عمليات جلب الأموال السياسية، كما تعمل الحركات التى لها انتشار واسع كلاعب سياسى فى الأحزاب (مثال ذلك الجماعات الإنجيلية المسيحية المختلفة فى الحزب الجمهوري؛ وجماعات المحامين فى الحزب الديمقراطى، الأطياف المختلفة من أصحاب النزعة البيئية فى حزب الخضر فى ألمانيا). وفضلا عن ذلك فمن الشائع أن يتحول الناشطون داخل الحركة إلى جزء لا يتجزأ من البناء السياسى القائم، كما أنهم قد يكونون بالفعل جزءا لا يتجزأ من النظام الموجود (Epstein, 1996; Kinchy, 2010) وفى ضوء ذلك فإن اهتمامنا فى هذا الفصل ينصب على توضيح الفكرة التى مفادها أنه من الأفضل النظر إلى الحركات الاجتماعية، فى الديمقراطيات المعاصرة، لا بوصفها حركات شائعة الظهور فقط، بل أيضا باعتبارها حركات تشكل جزءا لا يتجزأ من العملية السياسية الصادقة. إن هذا التطبيع للاحتجاج هو الذى يجعل ديناميات

المدخل الجدالى السياسى، والذى سوف انتهى به فى الفصل الأخير، يفضل استخدام مصطلح "السياسة الجدالية" (أو الخلافية الشقاقية) بدلا من مصطلح "الحركات الاجتماعية أو الحركات الاحتجاجية" أو حتى استخدام كلمة "السياسة" نفسها، وعلى العكس من ذلك تماماً فإن كليهما (يقصد الحركات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية) يشكلان جزءا لا يتجزأ من نفس النسيج السياسى.

السياسة بمعان مغايرة

يفترض بعض الباحثين منذ الستينيات أن الدول الغربية المتقدمة يمكن أن توصف بأنها مجتمعات حركات اجتماعية وذلك بسبب شيوع الحراك الاحتجاجى وتكراره. فعلى عكس المجتمعات التى يكون فيها الحراك الاحتجاجى هو الملجأ الوحيد للجماعات المهمشة والمظلومة، على العكس من هذه المجتمعات يكون الاحتجاج هنا واسع الانتشار، وهو يستخدم لتطوير الأجندة السياسية للجماعة، وتقديم مطالبها إلى الدولة، والتأثير على صناع السياسة العامة. ويدفع الانتشار الواسع للاحتجاج وقبوله فى المجتمع كأسلوب مشروع، يدفع منظمات عديدة وجماعات ضغط إلى أن تستخدم الحراك الاحتجاجى كجزء من منظومتها العامة، وفضلا عن ذلك فإن جماعات الحركة الاجتماعية تتشكل الآن حول قضايا أبعد عن السياسة، كأن تتشكل على سبيل المثال لتحديد الهويات الجمعية، ومقاومة المعايير والقيم الاجتماعية، ورفع الوعى. لقد ظهر مصطلح مجتمع الحركة الاجتماعية Social movement society على يد كل من ماير Meyer وتارو Tarrow (١٩٩٨)، للتعبير عن هذا القبول العام للحركات الاجتماعية كشكل من أشكال المشاركة السياسية والاجتماعية المنتظمة..ولقد استخدم ألبرتو ميولسى (١٩٨٩): Alberto Mellucci مفهوم تحريك المجتمع Movementization of Society. ويعكس هذان المصطلحان عناصر عديدة حدد الباحثون أنها تشكل الحالة العادية للحراك المرتبط بالحركة الاجتماعية. وسوف أركز كنقطة بداية على ثلاثة من هذه العناصر.

الزيادة فى حجم الأفعال الاحتجاجية

قد راجع دينيه روشت (Dieter Rucht (1998 التقارير المتصلة بأحداث الاحتجاج التى ظهرت فى الصحف الألمانية الرئيسية. ووجد فى الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٩٢ زيادة ملحوظة فى الأفعال الاحتجاجية، خاصة الأفعال من النوع الذى لا يتضمن عنفا أو مواجهة، مثل المظاهرات والمسيرات والحشود... إلخ. كما لاحظ أيضا وجود اتجاه تصاعدى فى حجم الأحداث الاحتجاجية المعاصرة. وعلى نفس المنوال وجد البحث الذى أجراه كل من سول Soule وإيرل Earl (٢٠٠٥) على ١٩,٠٠٠ تقرير صحفى حول أحداث الاحتجاج فى الولايات المتحدة فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٦، وجدا أن خجم الاحتجاجات قد ازداد، إلا أن البيانات التى اعتمدا عليها لم تكشف عن اتجاه نحو الزيادة الكلية فى عدد الأحداث، حيث تذبذبت بين الزيادة والانخفاض عبر هذه الفترة. كما وجدا أيضًا أن أعداداً متزايدة من الناس قد شاركت فى الاحتجاجات خلال هذه الفترة. وإذا ما أخذنا نتائج الدراستين معا نجد أنهما تفترضان وجود اتجاه نحو التنسيق المتزايد للاحتجاجات الكبرى. كما تفترضان أيضا وجود قدرة متزايدة لتنظيمات الحركات الاجتماعية على أن تحرك البشر، ربما بسبب انتشار تقنيات قادرة على تحريكهم نحو المشاركة مثل الهواتف المحمولة، والرسائل النصية والإنترنت. ولقد أكد البحث الذى أجراه دالتون Dalton (٢٠٠٢) الاتجاه نحو تزايد الاحتجاجات، كما وجد أيضا أن مزيداً من الأمريكيين يعبرون عن أنهم يشاركون فى الأفعال الاحتجاجية أكثر عن ذى قبل، وأن هذا العدد قد زاد بشكل ملحوظ خلال الثلاثين سنة الماضية. فقد أكد ٢٥٪ من المبحوثين أنهم قد شاركوا فى فعل احتجاجى، وهو رقم أكبر بكثير من أولئك الذين كانوا نشطاء فى السياسة الحزبية أو حتى أولئك الذين يشاركون فى الحملات السياسية.

أما العنصر الثانى فى فرضية مجمع الحركة فإنه يتضمن العملية التى يطلق عليها مأسسة المشاركة فى الحركة الاجتماعية، والتى تعنى ليس مجرد اشتراك عدد كبير من البشر فحسب بل تعنى أيضا أن هؤلاء البشر يقومون بهذا السلوك على نحو أكثر إحكاما. ولقد افترضت عديد من الدراسات أن الأشكال الأكثر سلمية فى التعبير عن المطالب تزداد على حساب الأشكال الأكثر عنفًا، أو تلك التى ترتبط بالسياسة الجدالية أو كليهما معًا (Everett 1992; Kriesi 1995; Meyer and Tarrow 1998). وعلى سبيل المثال فإن توصيل القضايا إلى ساحة المحاكم كشكل من أشكال صور المعاناة، قد تزايد (Dalton, 2002)، وهو أحد الأساليب التى ترتبط بالتدبر واستغلال الوقت وترك فرصة أوسع للحوار بين الأحزاب المتنافسة. إن أحد الأسباب المحتملة لعدم ظهور الاحتجاجات العنيفة هو التأثير الملطف الذى يترتب على زيادة أعداد تنظيمات الحركات الاجتماعية، والتى تتنافس للوصول إلى مواقع النخب. ففى عالم زاخر بالمطالب وصور المعاناة، فإن هذه الجماعات التى تكون أكثر عقلانية، وأكثر نجاحا فى هذا الوصول. ومن ثم فعلى القادة النشطاء، فى عالم يتكون من جماعات وتنظيمات عديدة، عليهم أن يوازنوا قوة التهديد الذى يشكلونه، بحيث يكونون أكثر مصداقية لأعضاء الحركة وأولئك الذين يتحدونهم، وبين التهديد الذى يتسم بقدر من اللطف والليونة، بحيث يتم أخذهم فى الاعتبار. ولقد أوضحت دراسة سول وإيرل فى الولايات المتحدة وجود تناقص مطرد فى تدمير الممتلكات وفى العنف أثناء الاحتجاجات التى ظهرت بعد عام ١٩٦٧م، حيث كانت نسبة الاحتجاجات التى اتسمت بالعنف ٣٣ ٪، وبلغت نسبة المحتجين الذين عبروا عن آرائهم بتحطيم الممتلكات ٢١٪ (Soul & Earl 2005: 353). وبحلول عام ١٩٨٦ لم تتجاوز نسبة المحتجين العنيفين الـ ١٠٪، كما لم تتجاوز نسبة المحتجين الذين يدمرون الملكية الـ ٢٪. ومع ذلك فإن الأرقام الخاصة بعام ١٩٦٧ تمثل أرقامًا متقدمة بالنسبة للعقد الذى سبقها، وربما

يكون الذى حدث هو رجوع إلى المستويات السابقة، وليس اتجاها طويل المدى، ومن ثم فإنه لم يتأثر بصور الجيشان العاطفى الذى ميز السياسة فى عقد الستينيات.

وثمة جوانب أخرى فى عملية مأسسة الاحتجاج تشتمل على (١) تكاثر جماعات الضغط، والتنظيمات الدفاعية، وجماعات الفعل السياسى منذ الستينيات. وثمة إجماع واسع بين المراقبين بأن هناك توسعاً كبيراً قد ظهر فى هذا القطاع. ويرجع السبب فى هذا إلى عوامل معقدة ترتبط بالإصلاحات السياسية التى أعقبت فضيحة ووترجيت (Knoke 1986)، وتحول كثير من الحركات فى فترة الستينيات إلى الروتينية، خاصة حركة الحقوق المدنية وحركة المرأة (Minkoff 1995)، ونمو البيروقراطية فى التنظيمات الموجهة نحو التغيير، وهو اتجاه مهم سوف أوليه اهتماماً تفصيلياً بعد قليل. وفى الوقت الذى اتجهت فيه هذه التنظيمات، نحو التعبير عن مطالبها عبر قنوات سياسية نظامية مثل التحشيد، والمطالبة بتشريعات جديدة، والتصريحات الصحفية، وحملات العلاقات العامة، فإن الأدلة تشير إلى (٢) أن هذه الحركات تستخدم على نحو متزايد أساليب غير مؤسسية لنشر رسائلها مثل المسيرات، والمظاهرات، وحملات الدعاوى القضائية والاحتجاجات (Walker 1991; Minkoff 1994).

وثمة سبب آخر لزيادة عدد الجماعات الدفاعية يرتبط بتوسع دور الدولة فى فضاءات كانت غائبة عنها من قبل أو كانت توليها الحد الأدنى من الاهتمام. وبعبارة أخرى، فإن مجتمع الحركة الاجتماعية هو بالضرورة مجتمع تنفذ فيه أجهزة الدولة، وتنفذ بعمق فى الحياة اليومية. فالدولة اليوم تلعب دوراً أكبر مما كان عليه الحال من قبل فى صناعة السياسة الاجتماعية كالتعليم، والصحة والرفاهية والنقل، وتنظيم البيئة، هذا إذا غضضنا الطرف عن التجارة، والعمل، والسياسة الاقتصادية. وينطبق هذا القول على الولايات المتحدة، كما ينطبق إلى حد كبير على كندا وأوروبا الغربية. ويعنى ذلك أن هناك عدداً كبيراً من القضايا التى تستهدف الدولة سوف تطرحها الجماعات التى لها مطالب، أو تلك التى تواجه تهديدات لمصالحها. ومادامت الدولة

تنخرط فى الإدارة وفى تنظيم الفضاءات السياسية العامة الملائمة، فإن لنا أن نتوقع تشكل جماعات دفاعية تدافع عن المصالح وتجعل المطالب مسموعة.

وقد يبدو الأمر مثيراً للتناقض أن نجد التنظيمات التى تركز على التأثير المؤسسى تلجأ إلى أساليب الاحتجاج التى تحدث قدرا من البلبلة والاضطراب، ولكنها تقدم نفسها فى ذات الوقت على أنها تدخل فى طائفة "المحتجين اللطفاء"، الذين يسعون بشكل أكبر إلى جذب وسائل الاتصال الجماهيرى والتأثير على الرأى العام بشكل أكبر من اللجوء إلى استخدام الأساليب العنيفة إلا فى الرمق الأخير. ومع ذلك فإن دخول هذه الجماعات اللاحركية، والتى لديها تأثير وتنظيم على درجة عالية إلى دائرة الاحتجاج، هذا الدخول يعمل على تهميش الجماعات الحركية القادمة من عالم الفقراء، والأجنحة السياسية التى لها مواقف أيديولوجية متطرفة. ويؤدى ذلك إلى إجبار البعض على الانسحاب وقطع العلاقات بالجماعات المعتدلة، وذلك بسبب الخوف من أن تمتص داخل هذه الجماعات. وثمة جماعات أخرى قد تعتبر أن إحداث مزيد من البلبلة، بل مزيد من العنف، هو وسيلة لتوصيل قضيتها. فكثير من أعضاء هذه الجماعات قد لا يرغبون فى ذلك الأمر الذى يؤدى إلى دوران النزعة الراديكالية بحيث تتجه الجماعات المتطرفة إلى الخروج من دائرتها، وتصبح من ثم أكثر جدالاً وأكثر تطرفًا وأقل قدرة على التفاوض. ويمكن أن يفسر ذلك، ولو جزئيًا، التناقض القائم داخل مجتمعات الحركة الاجتماعية: حيث تتجه جماعات أكثر فأكثر إلى الاحتجاج بطريقة هادئة، ثم تظهر بعد ذلك الجماعات الأكثر هامشية التى تسعى نحو الأفعال العنيفة، مثل الهجوم على عيادات الإجهاض، أو إشعال الحرائق الذى يقوم به النشطاء فى حركة الأرض أولاً Earth First، وتحطيم معامل التحليل الذى تقوم به جبهة تحرير الحيوان Animal Liberation Front، وكما أشرنا فى الفصل السابق فيما أطلقنا عليه تأثير الجناح الراديكالى، فإن العلاقة بين الجماعات المختلفة التى تشكل حركة اجتماعية هى علاقة معقدة. فأفعال الجماعات الراديكالية يمكن أن تفسد شرعية الجماعات الأكثر اعتدالاً وعقلانية.

تلطيف استجابة الدولة

إذا ما استبعدنا الجماعات الراديكالية، فإن الحركات الاجتماعية ليست فقط هى الحركات التى تبدى قدراً من السلوك المهذب هذه الأيام، ولكن نفس الحكم ينسحب على أجهزة الدولة التى ترد على المحتجين فى الشارع والمظاهرات والمسيرات. فثمة اتفاق لدى محللى الأفعال الثورية أثناء الاحتجاجات على أن فترة عقد الستينيات وبداية عقد السبعينيات قد شهدت سنوات من الاعتداء البوليسى، وهى فترة تشخص باعتبارها فترة القسر البوليسى المتصاعد، الأمر الذى يعنى أن التفاعلات بين البوليس وبين المحتجين غالباً ما ينتج عنها نوع من القمع الذى يتصف بالقوة المتزايدة والقسوة أحياناً. ومع هذا، فمنذ هذا الوقت، ظهر تغير ملحوظ فى الطريقة التى تتعامل بها أقسام الشرطة والأجهزة المحلية مع المتظاهرين (McCarthy and Mcphail 1998; Schweingruber & McCarthy 1998). فقد لاحظ الباحثون منذ منتصف السبعينيات تحولا نحو استخدام الأساليب الأقل عدوانية، حيث لجأت بعض الهيئات الشرطية إلى تدريب الضباط على ضبط الحشود بطريقة لا تستخدم فيها العنف، كما أن العملية التى بمقتضاها يتم استخراج تصاريح للمظاهرات والمسيرات أدت إلى التخفيف من إمكانية حدوث العنف من كلا الطرفين. فالمحتجون يقدمون خططا لمسيراتهم ويحددون أوقاتها وخطوط سيرها، بل إنهم يقدمون ضمانات حول مسئوليتهم عن ضبط السلوك غير الملائم، وذلك فى مقابل الضمانات التى تقدمها الشرطة جول خط السير، وضبط المرور وسلامة الجمهور. إن هذا المنحى للتعامل الشرطى مع الاحتجاجات يطلق عليه نموذج الإدارة المتفق عليه negotiated management model، وهو نموذج بدأ وكأنه يشكل اتجاها سائدا لا فى الولايات المتحدة فقط ولكن فى بعض الدول الأوروبية (della porta & Reiter 1998). ولقد أكدت سلسلة البحوث المتتالية وجود خلل فى هذا النموذج، يحدث على سبيل المثال عندما تخاف الشرطة من فقدان السيطرة على التهديد المتصاعد، حينئذ يكون الاحتمال الأكبر هو اتخاذ التدابير القمعية (Earl & Soule 2006; Soule & Davenport, 2009). وفضلاً عن ذلك، ذهب بعض المراقبين

فى إلولايات المتحدة إلى أن السياسات المتصلة بنموذج الإدارة المتفق عليه قد صاحبها تقلص فى الفضاء العام المخصص للاحتجاج أو حتى وجود بعض القيود على الحقوق التى أقرها التعديل الأول (McCarthy & Mcphail 2005)، مما يشكل الجانب المظلم فى عملية مأسسة الاحتجاج، ولكن لا يزال هناك اتفاق عام بين الباحثين على أن البيئة الأكثر هدوءاً بالنسبة للأفعال الاحتجاجية هى بيئة حقيقية، وهى بيئة يجب أن تنتابها فرضية مجتمع الحركة.

وباختصار فإن هناك أبعادا عدة تحدد وجود مجتمع الحركة. فعلى الرغم من أن العدد المطلق للمحتجين قد لا يتزايد على نحو مطرد، على الأقل فى الولايات المتحدة، على الرغم من ذلك فإن هناك شواهد تدل على أن حجم المحتجين فى تزايد، وهى نتيجة تجد لها صدى فى ألمانيا (Rucht 1998). ويدل ذلك على أن هناك أعداداً من الناس يحتجون أكثر عن ذى قبل، كما هو متوقع فى مجتمع الحركة الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك فقد قدم صول وإيرل، تأييدا للبعد المؤسسى فى مجتمع الحركة، قدما أدلة على أن عدد المطالب الاحتجاجية النوعية قد تزايد عبر الوقت، فقفز من ٨٩ عام ١٩٦٠ إلى ١٦٥ عام ١٩٧٧ ولكنه انخفض انخفاضاً طفيفا ليصبح ١٠٤ بحلول عام ١٩٨٦ (٢٠٠٥ : ٣٥٥). وعلى الرغم من أن فكرة مجتمع الحركة يمكن أن تدل على أن هذا الاتجاه يظهر كنتيجة للتدفق المستمر للمطالب الجديدة داخل الحلبة السياسية، فإن صول وإيرل قد توصلا إلى عكس ذلك. فالنمو فى عدد القضايا المختلفة يمكن أن يتم تفسيره بالقول بأن المطالب الاحتجاجية تصبح أكثر محلية أو أنها تصبح أكثر تركيزاً على قضايا بعينها أو كلا العاملين معاً. وبالإضافة إلى ذلك فقد توصلت دراسة صول وإيرل فى الولايات المتحدة إلى أن الأشكال العنيفة التى تستخدمها الشرطة فى مواجهة الاحتجاج قد انخفضت. ومع ذلك فإن هناك نتائج عديدة مما توصلا إليه تشير إلى بعد آخر فى مجتمع الحركة الاجتماعية وهو يحتاج إلى مزيد من الفحص عن قرب. فقد وجدا أن هناك تنظيماً للحركة أكثر قوة يتواجد أثناء أحداث الاحتجاج، ولكن يقل تواجد التنظيمات عبر الوقت كما تقل الجماعات التى

تنخرط فى الحراك. وتدل هذه الملاحظات على وجود دور متسع لتنظيم الحركات الاجتماعية الأكبر والأكثر كفاءة، ويعد ذلك عنصرًا محوريا فى تشكيل المسارح المعاصرة للسياسة الجدالية للحركة الاجتماعية.

مهنية الحركة الاجتماعية

ثمة اتجاه ظاهر منذ الستينيات فى تنظيمات الحركات الاجتماعية يتصل بقدرتها على العمل بكفاءة عالية فى مجال ضم أعضاء جدد، والبحث عن موارد مالية، والتحشيد السياسى، والحراك بطبيعة الحال. ولقد تم تحليل هذا الاتجاه على أنه يمثل جانبًا من جوانب المهنية العامة للحركات الاجتماعية (McCarthy and Zald 1987)، وهو غالبًا ما يتضمن تشغيل موظفين بشكل كامل ووجود قدر من التعقيد التنظيمى، الذى يرفع مستوى الكفاءة والتخطيط. إن هذه الأنماط هى جزء لا يتجزأ من مأسسة الاحتجاج كما أشرنا إليه آنفًا، وهى تقدم مقاييس جيدة على الطريقة التى تتشكل بها حملات الاحتجاج. وفى الوقت الذى تمكن تنظيم الحركات الاجتماعية ذى المهنية المرتفعة الحركات الاجتماعية من أن تعمل بشكل أكثر استراتيجية وأكثر كفاءة، فإن هناك – كما لاحظ كثير من النشطاء – بعض مظاهر الخلل التى يمكن أن تحدث. حيث يمكن أن تتعارض عملية إصدار القرار ذى الكفاءة العالية مع المبادئ الديمقراطية التى يتبناها أعضاء الحركة، من ذوى الميول التقدمية والموجهين نحو التغير، وهى ظاهرة تعرضنا لها فى فصل سابق عندما ناقشنا مفهوم روبرت ميشيلز Robert Michels عن "القانون الحديدى للأوليجاركية" حيث قال: حيثما توجد التنظيمات توجد الأوليجاركية (Michels, 1962[1911]: 15). أما فيما يتصل بتنظيمات الحركات الاجتماعية فإن الأثر يرتبط بتراجع عملية إصدار القرار الديمقراطى، والتى تعتبرها كثير من الحركات عملية جوهرية، هذا بالإضافة إلى فرض بعض القيود على قدرتها التكتيكية. ولقد لاحظت الدراسة الكلاسيكية التى أجراها بيفن Piven، وكلوراد

Cloward (١٩٧٧) حول حركات الفقراء، لاحظت أن المواقع الرسمية وتركيز عملية صناعة القرار يؤدى إلى تراجع قدرة التنظيمات على مواجهة الحملات المفاجئة للمطالبة بزيادة الأجور، وهو من أكثر التكتيكات التى تستخدمها الجماعات ذات الموارد الفقيرة كفاءة فى مواجهة الدولة. وباختصار فإن الاتجاه نحو المهنية فى تنظيمات الحركة الاجتماعية لا يؤدى فقط إلى تركيز القوة بشكل غير ديمقراطى، بل إنه يؤدى أيضاً إلى تثبيط القدرة التكتيكية للحركة (Martin 2010).

أما الجانب السلبى الآخر لعملية النمو المهنى (للحركات الاجتماعية) فيتمثل فى أن الكفاءة فى عملية صناعة القرار يمكن أن تمتص مستويات الالتزام التى تربط أعضاء الحركة الاجتماعية، وهو اتجاه ينعكس فى الأعداد المتزايدة من المتخصصين فى الحركات الاجتماعية الذين يجدون عملا فى تنظيمات الحركات الاجتماعية. وهناك من الأفراد الذين يعيشون من خلال عملهم فى الحركة، وكثيرون منهم على درجة عالية من المهارة؛ وتكرس الغالبية العظمى منهم جهودها كنشطاء يلتزمون بقضية معينة. ومع ذلك فإن اعتبارات مصالح العمل يمكن أن تقلل من قدراتهم النضالية وأن تحد من قوة وطاقة قرارهم، بنفس الطريقة التى تنبأ بها ميشلز منذ مائة عام.

وتشكل هذه الاتجاهات وجهًا مختلفًا لمأسسة الحركات الاجتماعية، كما تشكل بعداً مختلفًا للحركات الاجتماعية، فالحقيقة أنها تعكس أنماطًا بنائية للمجتمع الأوسع ومخططاته الثقافية، خاصة فيما يتصل بمجالات التخطيط التنظيمى والإدارة والتسويق التى تتصل بتنظيمات الحركات الاجتماعية.. إنها اتجاهات تمثل خطوة أخرى فى التقليل من فاعلية الحركات الاجتماعية، بحيث تبدو أقل فاعلية مما كانت منذ خمسين سنة مضت. ويطلق على هذه الظاهرة التماثل التنظيمى، أما الطريقة التى توجد بها هذه الظاهرة فإنها تربط بين التأثيرات البنائية والتأثيرات الثقافية القوية.

تحتاج الحركة، على المستوى البنائى، لكى تكسب معركتها إلى موارد قوية وثابتة. ويتطلب ذلك فى الغالب البحث عن تمويل للعمليات اليومية، والتى تستدعى بدورها تنظيمات حكومية حول تجديد مصادر الدخل وذلك بسبب الضرائب. ففى الولايات المتحدة تشكل متطلبات الإعفاء الضريبى للجماعات العاملة فى مجال التعليم، وهو القانون المعروف بقانون الاستحقاق رقم 501 3 (c)، تشكل تأثيراً قويا على تشكيل الأبنية الرسمية لبعض المنظمات العاملة فى مجال المساندة وعلى تنظيمات الحركات الاجتماعية (McCarthy, Britt, and Wolpsom, 1991). وتحدد هذه المتطلبات أهمية وجود مجلس للأمناء، وكتابة تقارير دورية عن الدخل والأنشطة، ويتطلب ذلك بدوره أنظمة رسمية لحفظ الملفات بشكل يرضى المراجعين الذين يرسلهم الجهاز المعروف بخدمة العوائد المحلية Internal Revenue Service. وثمة متطلبات مشابهة ترتبط بالتنظيمات التى لا تسعى إلى الربح، والتنظيمات التى تدير حملات واسعة للتبرعات والتى لها أهداف سياسية واضحة.

وثمة ضغط بنائى ثانٍ يرتبط بالنظم السياسية التى تعمل بمثابة قنوات لصناع القرار السياسى حيث يقوم النظام السياسى بتوفير مزايا لهذه المنظمات التى تكيف نفسها بطريقة "تماثلية" مع النقاط التى يمكن أن توصلها بالنسق السياسى. ويتبدى هذا الوضع فى شكل تأسيس مكاتب يُوفر لها تمويل بحيث يعمل فيها أفراد يمكنهم أن يكونوا على تواصل دائم مع الموظفين الحكوميين. وبالنسبة للولايات المتحدة فإن هذا يعنى أن تتركز هذه المكاتب فى مدينة واشنطن. أما خارج الولايات المتحدة فإننا قد نصادف ضغوطاً أخرى تجبر الجماعات فى التنظيمات الاجتماعية على منح مكاتب فى المدن والعواصم، أما فيما يتصل بالقضايا عبر القارات مثل حقوق الإنسان والبيئة والجوع العالمى فإن هذه المكاتب تتركز فى مدينة بلجيكا بالنسبة للاتحاد الأوروبى وفى جنيف بالنسبة لمنظمات الأمم المتحدة. تلك هى مظاهر واقع "عالم الأعمال المتصل بالمساندة والدعم" والذى يشكل، ليس فقط منظمات موازية، بل إنه يشكل

أيضًا مهارات موازية ترتبط بأصحاب المهن المتخصصة فى الحركة الاجتماعية. وحتى فى أيامنا هذه، حيث تتيح تكنولوجيا الاتصال الاجتماعى عبر العالم الافتراضى وإرسال الرسائل بشكل سريع، فإنه لا يوجد شىء أكثر تأثيرًا من الاتصال القائم على علاقات الوجه للوجه فيما يتعلق بتحقيق تأثير شخصى. وهكذا فإن هؤلاء الاختصاصيين فى عملية المساندة يجب أن يكونوا متعلمين ولديهم مهارات اجتماعية ولغوية ودرجة عالية من الكفاءة التقنية فى مجالات السياسة التى يتخصصون فيها، تختلف هذه عن الصورة الشعبية المتعلقة بالراديكاليين ذوى العيون المستأسدة. ولقد تتبع لايسون Lahusen (٢٠٠٥) حفلات الكوكتيل التى عقدها أعضاء جماعات حقوق الإنسان والجماعات البيئية عابرة القارات فى بلجيكا وجنيف فى محاولتهم للتأثير على صناع القرار هناك. وقد وجد أنه فى الوقت الذى تسعى فيه بعض تنظيمات الحركات الاجتماعية إلى استخدام هذه الأساليب من التأثير بدلا من الأساليب التى تؤدى إلى حدوث اضطراب على ما يصاحب ذلك من مظاهر التكيف التنظيمى الملائم ووجود الموظفين الملائمين، وما يترتب عليها من نتائج، فى هذا الوقت فإن الضغوط تزيد على المنظمات الأخرى لكى تسير فى هذه اللعبة لأن المنظمات يجب أن تكشف عن قدر من الكفاءة لأعضائها ومؤيديها. وتكون نتيجة ذلك كله وجود تنظيمات للحركات الاجتماعية منظمة على درجة عالية من الرسمية والديمومة والمهنية والانخراط فى ممارسات هادئة.

وبالنظر فى الضغوط الثقافية للتماثل التنظيمى، نجد أنها تتصل اتصالاً وثيقًا بهذه الاتجاهات الخاصة بالتكدس الوظيفى. إن الميكانزيم الأساسى الذى تعمل به هذه الضغوط، وهو عملية الانتشار الثقافى، قد تم فهمه على نحو كامل. فثمة بحوث راسخة حول نشر الأفكار الجديدة والتجديدات التكنولوجية، وهى بحوث تم الاهتمام بها منذ عقد مضى من جانب الباحثين فى الحركات الاجتماعية فى محاولتهم فهم عملية انتقال أدوات الاحتجاج الجديدة من الجماعات التى قامت بها فى البداية إلى جماعات أخرى فى دائرة من الاحتجاج، خاصة عمليات نقل الأساليب التكتيكية عبر

العـالم (McAdam and Rucht 1993). وكـمـا هو منطقى فـإن الذين يتـبنون الأفكار الجديدة فى البداية ينظر إليـهم على أنهم مـجـددون على المسـتـوى العـالمى وأنهم يَنخرطون فى مزيد من الاتصالات الشخصية والشبكات ومن ثم الحصول على مزيد من المعلومات. وفى هذه الحالة فإن التغير الثقافى يندفع إلى الإمام كلما جاء هؤلاء بأفكار جديدة إلى شبكاتهم الاجتماعية والمهنية، وهى الشبكات التى يدرك أعضاؤها مـزايا وكفاءة هذه التجديدات. وسواء أكان الأمـر صحيحًا أم لا، فإننا يجب ألا نندهش إذا وجدنا أن المجتمعات الغربية التى يسيطر عليها عملية تسويق المنتجات الاستهلاكية، ونسيج من العلاقات العامة، قام فيها قادة منظمات الحركات الاجتماعية بتطبيق هذه الأفكار على منتجاتهم من سياسة الإصلاح، والمساندة، وأهداف التغيير الاجتماعى والاهتمامات الشبكية الكثيفة، وعبر تعليمهم، أو ببساطة عبر تركيزهم على التطبيقات الخلاقة لأهداف التغير الاجتماعى.

تسويق تنظيمات الحركة الاجتماعية

يعمل أصحاب المهن المتخصصة فى تنظيمات الحركة الاجتماعية فى مقدمة الصفوف فى تكنولوجيا جلب الأموال. ومن الأساليب التكنولوجية الأساسية (المستقرة) فى هذا الشأن إرسال رسائل عبر البريد الإلكترونى، ولكن أوليفر Oliver ومـارول Marwell (١٩٩٢) قد أشارا إلى أن تقنية جلب الأموال قد تم تثويرها من خلال تطبيقات الكمبيوتر التى يمكن من خلالها تكوين قوائم بريدية مطولة ومنتقاة. لقد أصبحت الطباعة والبريد مكلفة كما أن معدلات الرد عليها تكون منخفضة، أقل من ٥٪. أما قوائم المراسلات الموجهة نحو الأسر التى لها تاريخ فى تقديم التبرعات، والتى يمكن تعميمها على حالات مشابهة، فإنها تكون أكثر كفاءة من الرسائل التى تطلق هكذا فى الهواء. أما منظمات الحركات الاجتماعية الأكبر فإنها إما أن تؤجر متخصصين فى البريد ضمن موظفيها أو أنها تتعاقد مع شركات بريدية يمكن أن تقدم لها الإطار التصورى والتصميم والطباعة والمراسلات. وتعمل هذه الشركات كوكالات

تسويق بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، كما أن الأفراد الذين يديرون هذه الشركات هم رواد أعمال فى الحركة الاجتماعية وهم يقدمون هذه الخدمات من أجل الربح. إن تقنيات البريد المباشر المرتبط بتنظيمات المساندة مثل تنظيم السلام الأخضر، ونادى سييرا Sierra Club (*)، ومنظمة المحافظة على الطبيعة، والصندوق العالمى للطبيعة وغيرها من المنظمات المشابهة، وجميعها تتناظر مع المنظمات التى تعمل كوسيط تسويقى، والتى لها مقرات تنتج البريد الإلكترونى مجهول المصدر الذى يغرق الحياة اليومية لأسر الطبقة الوسطى: الإعلانات، وعينات المنتجات الجديدة، وإعلانات عن افتتاح متاجر جديدة، وإعلانات حول التخفيضات، وأدلة المشتريات.

ومن الاستراتيجيات الأخرى المرتبطة بالتكنولوجيا المتقدمة استخدام التليفون. ويمكن أن يتجه هذا الاستخدام إلى أجزاء من السوق يتم اختيارها من خلال السكان فى المجتمعات المحلية، طبقًا للخصائص الديمغرافية ومستويات الدخل، أو من خلال الأنماط القديمة للأفراد المعروفين فى قوائم المبيعات. ويمكن من خلال الحاسبات الآلية تكوين عينات يومية عشوائية توضع أمام موظفى الهاتف، وتلك صورة ما بعد حداثية حلت محل خط التجميع الذى كان فيه مسوقو الهواتف، فى بومباى ونيودلهى مثلا - يقطعون الاتصال عن خطوط عديدة ويضطرون إلى تحمل مظاهر الغضب والإهانة من الجمهور. ومن الشائع أن تقدم هذه الخدمات من خلال شركات تسعى إلى الربح والتى تأخذ على عاتقها جزءا أو إسهاما من ضمن الإسهامات. ومن الأساليب المتصلة بذلك استخدام الرقم ٩٠٠ أو الأرقام المتصلة بالخط ٩٠٠، عبر الإعلان فى الصحف أو فى وسائل الاتصال الجماهيرى حيث يتم توجيه المشاركين إلى الاتصال برقم ٩٠٠ الذى يعمل بدوره على تقديمهم إسهاما يضاف إلى حسابهم.

(*) نادى سييرا : منظمة بيئية فى الولايات المتحدة. تأسست فى ٢٨ مايو ١٨٩٢، فى سان فرانسيسكو، وكاليفورنيا، حيث أسسها جون موير الأسكتلندى الأمريكى، والذى أصبح أول رئيس لها. ويعد النادى من أول منظمات الحفاظ على البيئة على نطاق واسع فى العالم، وقد انجذب النادى تجاه السياسة الخضراء وبخاصة تجاه حماية البيئة الخضراء الزاهية. (المترجم)

وثمة وسيلة أخرى فى تكنولوجيا التسويق التى تستخدم من قبل تنظيمات الحركة الاجتماعية (وتستخدم أيضاً من قبل تنظيمات الإحسان المحلية الأصغر حجماً) وهى تتعلق بالتنقل من منزل إلى آخر. ففى هذه الحالة تكون عملية رفض طلب صديق للمساعدة بالنقود أصعب من الطلبات التى تأتى بالبريد، ولقد كانت عملية التنقل من منزل لآخر أحد الأساليب المستخدمة فى السياسة فى أمريكا منذ وقت طويل وذلك لنشر رسالة المرشحين فى الانتخابات. ومن أبكر المحاولات لعملية جمع المال بهذه الطريقة ما عرف باسم مسيرة ديمس March of Dims(*) وذلك من أجل محاربة شلل الأطفال فى الأربعينيات. أما فى السنوات الأخيرة فقد ارتبط انتشار هذه الطريقة كوسيلة لجمع المال فى الحركات الاجتماعية بالفرضية التى طورها كل من مكارثى وزالد (McCarthy and Zald (1987: 341 والتى تذهب إلى أن الزيادة فى الدخل الحر ترتبط بتنظيمات الحركة الاجتماعية. لقد أصبح جمع المال عن طريق التنقل من منزل لآخر مصدراً مهما للأموال والتأثير لكثير من تنظيمات الحركات الاجتماعية، ولكنها إستراتيجية تحتاج إلى صور من التكيف لتنظيم الحركة وتوزيع الموارد، ومن ثم يظل "دولاب السوق" متحركا ومستمداً لوقود جديد.

ومثلها مثل استخدام الهاتف فإن عملية التنقل من منزل إلى آخر تتضمن وجود متعاقدين من الخارج ممن يسعون إلى الربح، والذين يقومون بتعيين مدير لعملية التنقل، تكون مهمته تأجير وتدريب الأفراد الذين يقومون بالعملية فى نطاق الجيرة أو الحى السكنى، كما يقوم بتقييم أداء كل واحد منهم. وتفضل بعض تنظيمات الحركات

(*) هى منظمة غير ربحية فى الولايات المتحدة، تعمل على تحسين صحة الأمهات والأطفال. وقد أسسها الرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت فى عام ١٩٣٨ لمكافحة شلل الأطفال. وقد اتخذت منذ ذلك الحين لتعزيز الصحة العامة للنساء الحوامل والرضع. (المترجم)

الاجتماعية أن تدير عملية التنقل بنفسها، ولكنها تكتشف أن ذلك يؤدى إلى ظهور تنظيم موازٍ، مادامت عملية التنقل تحتاج إلى عمالة كثيفة. وطبقا لما وصلت إليه فيشر Fisher (٢٠٠٦) والتى عملت فى مثل هذا النشاط وهى طالبة، ثم درسته بعد ذلك بشكل منهجى فى كتابها شركة النشاطية .Activism Inc، فإن هذا النوع من التسويق السياسى على مستوى الجماهير يستخدم ما بين ٢٠ و٢٥ فرداً. فالمتنقلون بين المنازل يتم تدريبهم، واختبارهم، والاستماع إليهم، ويطلب منهم أن يتدربوا على كتابة "ملفات وملخصات" من إعدادهم - أى التدريب على الطريقة التى سوف يقدمون أنفسهم بها إلى الأسرة - وذلك قبل دخولهم إلى نطاق الجيرة. وهم يعملون ما بين الساعة الرابعة والتاسعة مساءً لكى يتمكنوا من أن يجدوا الناس فى منازلهم، ويتم تجميعهم من خلال المشرف على العملية لكى يعودوا إلى المكتب ليسلموا ويسجلوا ما قاموا بجمعه.

ولقد وجد كيفين إفريت Kevin Everétt (١٩٩٣) فى عمله الميدانى أن جامعى الأصوات الناجحين يتصفون بالبراجماتية فهم يذهبون إلى الأسرة ويدرسونها بسرعة ثم يغادرونها. ومن الشائع لديهم أنهم يكتبون تقريرهم عن الجيرة التى يتحركون فيها كما أنهم قد يتجاهلون المواقف الخلافية التى قد تتصل باتباع حركتهم الاجتماعية وذلك من أجل الأهداف الأكثر شعبية للحركة. ويعتمد نجاح الجامع على إنجازه للحصة المكلف بها. وهو (أو هى) يحصل على مستحقاته المالية وفقا لما جمعه، وتغطى ما بين ٣٥-٥٠٪ من هذه المستحقات الأجور وذلك بجانب زيادات إضافية يحصل عليها على العمل الزائد. أما الجانب الآخر من العملية فيرتبط بالفشل فى تحقيق الحصة المطلوبة والذى يترتب عليه إنهاء العمل بسرعة. ولقد قدر إفريت أن ٧٥٪ من الجامعين الجدد يتركون أعمالهم فى الشهور الثلاثة الأولى. أما فيشر (٢٠٠٦) فقد أكدت كثيرا من ملاحظات إفريت حول ممارسات العمل والمرونة فى إعداد التقارير، وبجانب ذلك فقد أثارت جوانب من النقد تتصل بالإيجار

الذى يُدفع للشركات التى تعمل فى المجال من أجل الربح وما يترتب عليه من عدم تواصل بين المنظمات التقدمية وبين قواعدها المؤيدة والشباب المغتربين والعمال المثاليين الذين يمثلون مستقبل الحركات الاجتماعية التقدمية وسياسة الحزب الديمقراطى. وكما تذهب فيشر فإن هذا هو السبب فى خسارة الديمقراطيين لكثير من الانتخابات قبل عام ٢٠٠٨.

ومن الخصائص الدالة على تسويق تنظيم الحركة الاجتماعية ما يتصل بتشيئ مكونات الحركة عبر "بيع" عضويتها، وينسحب نفس الشيء على تبنى بعض العروض المطروحة فى السوق، بنفس الطريقة التى يتم بها إعداد التقارير بشكل معتاد طبقًا للقضايا المتفق عليها طبقا لاهتمامات الجيرة. إن المرونة فى إعداد التقرير الميدانى تكون ممكنة بسبب طبيعة المسائل المرتبطة بتنظيمات الحركات الاجتماعية المتجه نحو السوق مثل الحركات الخاصة بالسلام العالمى، ونظافة الكوكب، والحملات المضادة لقيادة السيارات تحت تأثير المخدر، أو حتى الحكومات المستجيبة .. إن المسائل المتفق عليها هنا هى مسائل من النوع الذى لا يمكن الخلاف معه.

إن عملية تموضع قائمة العضوية يكون له تأثير أيضا على تنظيم الحركة نفسها. فهذه العملية لا تؤدى فقط إلى تقوية القسم الخاص بالتسويق داخل التنظيم ولكن المهنيين داخل الحركة يمكن أن يحصلوا أيضا على دعم من خلال الدخل الذى يتولد من عملية التسويق. إن وجود عدد كبير من الموظفين الذين يتقاضون أجوراً داخل التنظيم يمكن أن يؤدى إلى عملية خلط بين اهتمامات العمل وبين التكريس الطوعى للأفراد. فهذه التيارات تكون واضحة بلا شك فى تنظيم الحركات الاجتماعية الكبيرة. ومن ناحية أخرى فمن الأهمية بمكان أن يكون واضحًا للجميع ألا يصل أحد إلى درجة الغنى الفاحش وألا يتحول المهنيون داخل الحركة الاجتماعية إلى مديرين يمكن استبدالهم على مستوى التنظيمات العالمية. ففى تنظيمات الحركات الاجتماعية التى

على درجة عالية من المهنية مثل تنظيم القضية المشتركة (*) common cause والسلام الأخضر والتنظيم المعروف اختصاراً (**) (MADD) وغيرها من التنظيمات، يحصل الموظفون المهنيون على أجور تقل كثيرا عن مهاراتهم التنظيمية والإدارية التى يمكن أن يستخدموها فى القطاع الخاص ويكون ذلك أحد الاستخدامات الأساسية داخل التنظيم.

وكما كان مفهوم مكارثى وزالد (١٩٨٧) حول الحركة الاجتماعية المصطبغة بالصبغة المهنية مفهوماً له قدرة تنبؤية، فإنه بإمكاننا أن نفكر فى هذه التنظيمات فى ضوء صورة أوسع لقطاع الحركة الاجتماعية الحديث، وأن ننظر إلى الإدارة ذات الطابع المهنى، وإلى تقنيات جمع الأموال على أنها جزء لا يتجزأ من المنظومة المعاصرة للجدالية السياسية، وهى تعتبر تجديدات تعكس التزايد المستمر لتحول أفعال الحركة الاجتماعية إلى أفعال عادية. إن استخدام تنظيمات الحركة الاجتماعية لإستراتيجيات التسويق وتوجيه هذه الإستراتيجيات لتمويل مواقع وظيفية تحتاج إلى مهارات مهنية أثناء عملية التحشيد والإدارة وطلب المنح من الآخرين، كما أن استخدام مزيد من التسويق يرتبط بالمؤثرات المتمثلة التى تصب من الثقافة المسيطرة وبنائها الاجتماعى فى اتجاه قطاع الحركة. وتمثل هذه الاتجاهات عنصراً إضافيًا لمجتمع الحركة الاجتماعية. وفضلا عن ذلك فقد أوضحت دراسة حديثة حول التأييد الذى

(*) هى مؤسسة غير ربحية، وغير حزبية، مقرها فى واشنطن، وقد تأسست عام ١٩٧٠ من قبل الجمهورى جون دبليو غاردنر، وزير الصحة السابق، التعليم، والرعاية الاجتماعية وتم إنشاء مجموعة لتكون بمثابة لوبى للمواطنين لإقامة مزيد من الشفافية والمساءلة فى المؤسسات السياسية فى الولايات المتحدة. (المترجم).

(**) (MADD) (Mothers Against Drunk Driving) أمهات ضد القيادة فى حالة سكر: هى منظمة غير ربحية فى الولايات المتحدة وكندا تسعى لوقف القيادة فى حالة سكر، ودعم المتضررين من القيادة فى حالة سكر، ومنع الشرب دون السن القانونية. تأسست المنظمة عام ١٩٨٠ فى ولاية كاليفورنيا .(المترجم)

تلقاه القضايا المحلية من تنظيمات الحركات الاجتماعية ذات الطابع العالمى، مثلما حدث فى انتفاضة حركة زاباتستا فى المكسيك، أو حركة حقوق أقلية Ogoni فى نيجيريا(*) أوضحت هذه الدراسة أن التأثيرات المتماثلة يكون لها صدى على المستوى عبر العالم (Bob, 2005). إن الحركات الاجتماعية المحلية يجب أن تسوق نفسها بطرق تتلاءم مع من هم خارج نطاقها بحيث تجعلهم أكثر احتمالاً لأن يفتحوا دفاتر شيكاتهم خاصة من العالم الأول.

تأطير رسالة الحركة

من الجوانب الأخرى لمهنية الحركة الاجتماعية ما تعكسه البحوث التى هدفت إلى تتبع تأثيرات الأنشطة المؤطرة للحركة الاجتماعية. إن مفهوم التأطير – والذى تم أخذه من تحليل جوفمان Goffman (١٩٧٤) للطريقة التى يألف بها الناس أفعالهم فى الحياة اليومية– قد دخل على استحياء إلى حقل دراسات الاحتجاج. لقد كانت دراسة تود جيتلين Tood Gitlin عام (١٩٨٠) للمنظمة المسماة طلاب من أجل المجتمع الديمقراطى، وهى جماعة يسارية جديدة نبتت فى الجامعات الأمريكية فى السبعينيات، هذه الدراسة كانت واحدة من التطبيقات الأولى لهذا المفهوم. لقد أوضحت هذه الدراسة أن صحيفة نيويورك تايمز قد طبقت أطراً سلبية عديدة فى توصيفاتها لهذه المنظمة، ولكنها تركت الجانب الآخر من العملة، وهو الجانب الذى يتعلق بكيفية تأطير المنظمة نفسها وبشكل واعٍ لمطالبها. ولقد أصبحت هذه القضية محل اهتمام رئيسى فى بحوث التأطير، وهى تتعلق بالطريقة التى "تنشر" بها المنظمات الحركية رسائلها عبر الخطب، والمنشورات، والأفعال لكى تجذب انتباه وسائل الاتصال الجماهيرى

(*) شعب أوغونى هو واحد من عديد من الشعوب الأصلية فى منطقة جنوب شرق نيجيريا. ويبلغ عددهم نحو ١,٥ مليون نسمة ويعيشون فى ٤٠٤ ميل مربع (١٠٥٠ Ikm2) (المترجم).

والتأييد الشعبى. وحتى يومنا هذا، فإن تأطير المطالب العامة والتصريحات العامة يشكل نقطة تركيز مهمة لفهم نمو الحركات الاجتماعية ومسارها وتأثيرها (McCarthy, McPhail, and Smith 1996; Johnston and Noakes 2005; Noakes 2005)، وثمة عدد كبير من المداخل لدراسة تأثير تأطير الحركة الاجتماعية (Snow 2004).

ويعد الكتاب الذى ألفه كل من جامسون Gamson وفايرمان Fireman وريتينا Rytina بعنوان مواجهات مع السلطة غير العادلة (١٩٨٢)، والذى يدرس العمليات النفسية الاجتماعية التى يخترق بها الناس الأطر القائمة والثابتة – أطر السلطة القائمة – وذلك للتمرد على المواقف غير العادلة، وتعد هذه الدراسة واحدة من التجارب المصممة بامتياز والتى حاولت تتبع كيف تتجاوز الجماعات الصغيرة التعريفات الجمعية التى تتمتع بالقوة ما هو قائم وذلك للبحث عن أطر جديدة لتأويل الأحداث. ولقد كان الموقف التجريبى واحدا من أول الدراسات التى تستخدم الجماعة البؤرية للتعرف على اتجاهات المجتمع المحلى. فقد اتضح أنه مع استمرار العمل مع الجماعة البؤرية فإن قادة الجماعة (وهم فى الواقع القائمون بالتجربة) يظهرون وكأنهم يسيطرون سيطرة كاملة على المشاركين فى التجربة، وهو شىء يبدو مخالفًا للأخلاق والقانون. ولقد كان جامسون وزملاؤه يتتبعون بنجاح منقطع النظير، عبر التحليل المدقق لتفاعل الجماعة، كيف يتم إعادة التعريف (إعادة التأطير) لأحداث الجماعة البؤرية من أحداث مقبولة وملائمة إلى إحداث غير مقبولة تتطلب المقاومة. ولقد تمكنت معظم الجماعات من أن تعيد تأطير الموقف على أنه موقف غير عادل وأنه يتطلب فعلا جمعيا مشتركا لمنع قادة الجماعة من أن يسيئوا فهم أشرطة الفيديو التى تم تسجيلها فى المناقشات الجماعية. ولقد حاولت بعض الجماعات أن تصادر هذه التسجيلات من قادة الجماعة. لقد وجد الباحثون أن الجماعات التى لا تتمرد تحبس نفسها داخل التعريفات السائدة للموقف، والتى بموجبها يتم إضفاء الشرعية على الجماعة البؤرية. وعلى الرغم من أن بعض الأعضاء قد يتشكك بأن شيئا ما يسير على نحو خاطئ، فإنهم يكونون غير قادرين على مقاومة ضغوط التوافق التى تفرضها

الأطر السائدة. ولقد تتبع جامسون وزملاؤه بشكل رئيسى كيف تظهر الشرارات الأولى وكيف تعزى إلى عمليات اجتماعية ونفسية ومعرفية تتصل بإعادة تأطير الموقف باعتباره موقفا غير عادل.

وقد يستدعى القارئ من الفصل السابق أن دوج مكادم Doug McAdam [1982]1991) قد أدخل مفهوم التحرر المعرفى كعنصر سيكولوجى اجتماعى فى نموذجه حول العملية السياسية. ويمكن للتحرر المعرفى أن يأخذ صورا عديدة، ولكنه هو ما حدث بالضبط فى هذه الجماعات البؤرية عندما حطمت الإطار القديم وكونت إطاراً جمعياً جديداً يرتبط بعدم العدالة. وبشكل عام، فإن كسر الأطر وإعادة تعريفها تعمل بمثابة عمليات معرفية أساسية تساعدنا على تنظيم الخبرة والشعور بالمواقف عن طريق "إضفاء معان على الأحداث والعوارض" (Snow et al., 1986: 44). إن الأطر يتم بناؤها اجتماعيا ولكن يتم تطبيقها فرديا، وهى تتشكل من آليات معرفية تتصل بحل المشكلات، وتعمل فى كل مكان، وكل زمان، حينما نستدعيها لتضفى معنى على المواقف التى تواجهنا (Johnston 2005). ويمكن للقراء أيضًا أن يستدعوا المناقشة التى قدمتها فى الفصل السابق، والتى شرحت فيها كيف تحول دارسو الحركات الاجتماعية إلى مفهومات التأطير بسبب وعيهم بالعناصر غير البنائية التى تشكل نمط العملية السياسية. وفى هذا الإطار دفع كل من ديفيد إسنو وروبرت بنفورد، ومساعديهما بدراسة عمليات التأطير إلى الأمام عن طريق تحديد الخصائص المتعددة للأطر التى اعتبرت مؤثرة فى المشاركين فى الحراك، وهى: انحياز الإطار، صدى الإطار، وجود الأطر الرئيسية (Snow et al., 1986; Snow & Benford 1988, 1992).

ويشير مفهوم انحياز الإطار Fram alignment إلى الطريقة التى تعمل بها الحركات الاجتماعية لجعل أطرها جذابة ومغرية، عن طريق – على سبيل المثال – الربط بينها وبين أطر أكبر وأكثر استقراراً، أو مدها إلى موضوعات ثقافية شعبية أو موضوعات جديدة، أو دمجها فى عبارات أو مفهومات توحى بخصائص معينة، وبعبارة جامسون (١٩٩٢: ١٣٥): "فبعض الاستعارات تكون لاذعة وبعضها

الآخر يكون هينا. كما أن بعض الصور البصرية تتجول فى العقل وبعضها الآخر يتلاشى بسرعة".

ويرتبط بهذه المفهومات مفهوم صدى الإطار Fram Resonance وهى فكرة ترتبط بدرجة شعور الناخبين المحتملين بتأثير الإطار. ووفقا لما ذهب إليه سنو وبنفورد Snow and Benford (1992) فإن الأطر ذات الصدى يجب أن تتضمن خليطًا من العناصر التالية : ١- الاتساق الداخلى، ٢- المصداقية لدى الجمهور، ٣- التوافق مع المعتقدات الرئيسة للجمهور (والتى فى ضوئها تتحدد مركزية الإطار)، ٤- معنى الإطار فى ضوء الخبرات اليومية للجمهور (والتى يطلق عليها المصطلح المركب، أو مصطلح التناسب التجريبي). وبجانب ذلك فإن الأطر ذات الصدى يتم ذيوعها من خلال الأفراد ذوى الثقة والجدارة. فمثلما يحدث فى المنتجات التى تنتشر من خلال شهرتها فإنه من الشائع أن يتحدث بعض الرموز من المشهورين عن حركة بعينها أو قضية بعينها.

وأخيراً، فإن الإطارات الرئيسية Master Frames تتشكل من تيارات وأفكار ثقافية عامة، تتميز بالشعبية والتأثير. فالحركات التى تكون قادرة على ربط رسائلها بالأطر الرئيسية السائدة يحتمل أن تكون حركات ناجحة. وقد لاحظ ماريو دينانى Mario Diani أن النجاح فى رسائل الحركة يعتمد على "توافقها مع أطر رئيسية مسيطرة فى مرحلة سياسية معينة (١٩٩٦ : ١٠٥٤) . إن كل هذه الأفكار جميعا تشكل الأساس الذى قامت عليه موجة البحث التى تدرس الاستخدام الإستراتيجى للأطر من خلال تنظيمات الحركات الاجتماعية وقادتها. وتماشيا مع مناقشتنا السابقة لتنظيمات الحركات الاجتماعية فى عالم السوق، فإن قادة الحركة والمهنيين العاملين بها والذين يغزلون رسائلهم لتصل إلى جمهور أوسع يشكلون صوت أخلاق السوق التى تنتشر فى المجتمع المعاصر.

ومع ذلك تخضع كل عمليات التأطير إلى آليات السوق، فأطر الحركات الاجتماعية يمكن أن تتطور فى الشوارع عندما يتفاعل المحتجون بعضهم مع البعض الآخر ومع

الجماهير الموجودة فى الشارع. ولذلك فقد لاحظ ذو Zuo وبنفورد Benford (١٩٩٥) إن هذا ما حدث بالضبط فى الحركة الديمقراطية عام ١٩٨٩ فى الصين، عندما تفاعل المحتجون مع المقيمين فى مدينة بكين. كما لاحظ الباحثون أيضا أن عمليات التأطير تكون أقل تخطيطا ووعيا فى المراحل الأولى من الحركة وتصبح أكثر تحكما من الناحية الاستراتيجية كلما نضجت الحركة (McAdam; McCarthy. And Zald 1996). وفى مقابل التخطيط ذى الوعى الإستراتيجى، فمن الشائع أن تتنافس الأطر السائدة داخل حركة ما مع تأويلات الأحداث وذلك قبل أن يتم تبنيها (Benford 1993; Ellingson 1995; McCffery and Keys 2000; della Porta 2002; Naples 2002) وفضلا عن ذلك فإن الذى يحدد تبنى إطار معين ليس قدرته على التوليف الثقافى أو الموضوعية الإمبيريقية. فالقوة العاطفية يمكن أن تلعب دورا مؤثرا فى تحديد الأطر التى تعمل داخل الحركة (Cadena- Roa 2005).

ومع ذلك فلابد من اقتراح شخص أو جماعة- قادة أو نشطاء، أو جماعة من الجمهور العادى، أو خليط من كل أولئك الذين ينخرطون فى مناقشة أو اجتماع من أجل بلورة إستراتيجية – للفكرة الأساسية حول الطريقة التى يتم بها تقديم القضية. ومادامت الفكرة قد تمت مناقشتها والاختلاف حولها قبل أن يتم تبنيها، فإنه يمكن للمرء أن يقول: إن كل الأطر، بدرجة ما، لها طبيعة إستراتيجية. ففى دراسة لفرع حركة المرأة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى بدايات القرن العشرين بحثت ماكمون McCammon (2009) الخصائص المتعددة لأطر الفعل الجمعى التى استخدمت والتى أجمعت على أن المرأة يجب أن تشترك فى مجالس المحلفين. ولقد تابعت تنظيمات الحركة هذا الهدف فى ولايات مختلفة لأنه لم يكن حقًا ممنوحا بموجب التعديل الرابع عشر الذى تم فى عام ١٩٢٠، والذى منح المرأة حق التصويت. ولقد وجدت ماكمون، متفقة مع الملاحظات التى قدمناها آنفًا، أن الأطر التى ربطت نفسها بموضوعات أخرى وكانت أكثر مصداقية وأكثر تفصيلاً، هذه الأطر كانت أكثر نجاحًا فى الحصول على حقوق عضوية هيئة المحلفين فى بعض الولايات. ومن النتائج الضمنية التى

أظهرها التحليل الذى قدمته، أن المشاركين فى الحركة يقرون اختياراتهم حول الطريقة التى يأطرون بها رسائلهم، هذا على الرغم من أن ذلك لم يكن نقطة تركيز رئيسية فى دراستها. والمحقق أن هذا التضمين قد ظهر فى دراسات متعددة أوضحت تأثير الأطر المعدة جيداً والتى تمتلك قدرة كبيرة على الحث والتحريض، سواء أثناء نمو الحركة أو كأحد منتجاتها. وفضلا عن ذلك فإن نظرة عن قرب تكشف عن أن كثيراً من القرارات فى دراسة ماكمون وآخرين قد نتجت بشكل واضح عن الحس العادى أو الشعور المشترك. فالمرء ليس بحاجة إلى تدريب فى العلاقات العامة أو فى الإعلان لكى يعرف، على سبيل المثال أن تشجيع أحد القضاة المؤثرين لمشاركة المرأة فى هيئة المحلفين سوف يكون له تأثير على قرارات المشرعين الذين يصوتون على هذه القضية. فالنقطة الرئيسية هنا تتمثل فى أن التأطير الإستراتيجى لا يتم عمله من خلال مهنيين مدربين فحسب، فالغالب أن العكس هو الصحيح، ولقد شهدت بعض الأوقات فى الماضى صحة هذا القول. إلا أن كل هذه المشاهدات لا تجعلنا نغض الطرف عن الحقيقة التى مفادها أن تأطير المسائل الخاصة بالحركة غالبا ما يتم فى ضوء تخطيط ومؤامرات يقوم بها المناصرون للحركة ويعنى ذلك أن قرارات التأطير غالبا ما تكون إستراتيجية بمعنى ما.

وبطبيعة الحال، فإنه يكون من المألوف فى تنظيمات الحركات الاجتماعية الرسمية وجود أطر للفعل الجمعى تكون من منتجات قادة الحركة أثناء اتخاذهم لقرارات عملية حول الطريقة التى يبعثون بها رسائلهم إلى أوسع نطاق من الجمهور. وفى الوقت الذى تفتقر به معارفنا بالحركات الاجتماعية إلى إحصاءات حول نطاق التخطيط الواعى، وبلورة أطر الفعل الجمعى بلورة إستراتيجية (فى مقابل الأطر التى تظهر بشكل عفوي)، فى الوقت الذى لا نمتلك فيه هذه الإحصاءات فإن ما نملكه اليوم ينحصر فيما يلى: (١) سوف تستمر تنظيمات الحركات الاجتماعية فى توسيع دائرة قضيتها عبر إستراتيجيات تكون على أعلى درجة من الكفاءة والدقة؛ (٢) تستمر تنظيمات الحركات الاجتماعية فى مزيد من اكتساب المهنية، مما يعنى وجود إمكانية عالية لأن تكون عملية

صياغة رسائلها على درجة عالية من العقلانية؛ (٣) أما فى مجال المناقشة السياسية، وهو مجال لابد أن تنخرط فيه تنظيمات الحركة الاجتماعية الآن، فإن فنون وعلوم صياغة الرسائل المؤطرة تتزايد أهميتها كإستراتيجية أساسية يتم تدعيمها من خلال فاعلين سياسيين عمليين – متابعين على دراية عالية – وهم من يقومون بإجراء الاتصال بوسائل الإعلام، ويجرون مسوح استطلاع الرأى، ويتحكمون فى الناتج الخطابى المتجه إلى دوائر جديدة فى الاتصال الجماهيرى. ولا يجب الاندهاش من أن عملية التأطير الإستراتيجى تشكل عنصراً رئيسياً لمجتمع الحركة الاجتماعية. حقيقة أن الحركات الاجتماعية لا تتجه كلها إلى الإعلام، كما أن كثيرا من المنظمات الأقل تنظيما لا تستطيع أن تنسق أنشطة تأطيرية فى فروعها المختلفة والمتفرقة هنا وهناك، إلا أننا نعرف جيداً، وبالنسبة لعدد كبير من منظمات الحركة الاجتماعية، طريقة التأطير الإستراتيجى لبياناتها الصحفية، ولخطابها العام، ومواقعها من السياسة العامة. وتتآلف هذه الأنشطة من المجتمع الاستهلاكى الأوسع والأشمل، ذلك المجتمع الذى تسيطر عليه الإعلانات وشبكة من العلاقات العامة – سواء فيما يتعلق بالمنتجات أو السياسة أو القضايا التقدمية.

وسائل الاتصال الجماهيرى والاحتجاج

علاوة على ذلك، فإن عنصراً آخر من عناصر مجتمعات الحركة الاجتماعية المعاصرة، وهو عنصر وثيق الارتباط بالموضوع الأخير، يتمثل فى شغف وسائل الاتصال الجماهيرية بالأخبار، الأمر الذى لا يشجع، فحسب، على الصياغة الإستراتيجية للاحتجاجات، بل يحث كذلك على الابتكار فيها وعلى إخراجها إخراجاً مسرحياً مثيراً. وقد سبق للعلماء السياسيين أن فطنوا، منذ زمن بعيد، للدور المحورى لوسائل الاتصال فى الشئون السياسية المؤسسية وفى الحملات الحزبية – وهو الدور الذى أسماه الباحثان مازولنى Mazzoleni وشولز Schulz (١٩٩٩) سيطرة وسائل الاتصال الجماهيرية على الشئون السياسية". وبالمثل، يرى علماء الحركات الاجتماعية

أن الاعتراف بوسائل الاتصال والاعتراف بإستراتيجياتها عنصران حاسمان لنجاح الحركة الاجتماعية (Ryan 1991; Gamson and Wolsfeld 1993; Gamson 2004a, 2004b). فالقادة والناشطون يتقربون إلى أسواق وسائل الاتصال الجماهيرية لأنهم يعرفون أنها أدوات نقل مهمة للتأثير على الرأى العام، وللتأثير غير المباشر على صانعى القرار السياسى. إذ رغم أن للمسيرات، والتظاهرات، والاجتماعات الحماسية الحاشدة مهام كثيرة تقوم بها وأنها توجه لجماهير كثيرة، فإن جماعات الاحتجاج تقوم، وبصورة متزايدة، بتطوير إستراتيجيات الفعل الجمعى التى تكون معدة لاجتذاب انتباه وسائل الاتصال الجماهيرية.

للاستشهاد على ذلك بمثال من ولاية كاليفورنيا التى أقيم بها، قامت بيريت هوزارنيو - سوتلو Pierrette Hondagneu-Stelo (٢٠٠٨) بدراسة جماعات دينية مختلفة تتابع قضايا إصلاح أحوال المهاجرين على امتداد الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك. من بين هذه الجماعات توجد منظمة تسمى اتحاد رجال الدين والعامة من أجل العدالة الاقتصادية .Clergy and Laity United for Economic Justice وهى، التى نطلق عليها اختصاراً CLUE، وهى تعد جماعة دعوية ينظمها قادةٌ من رجال الدين المشغولون بالعدالة الاجتماعية الذين يهدفون لدعم المهاجرين، الذين يفد معظمهم من المكسيك وأمريكا الوسطى. وتلفت الباحثة النظر إلى ما تتصف به احتجاجات رجال الدين من سمات تجعلها "مناسبة لاهتمام وسائل الاتصال بها": حيث يشارك الوعاظ والقساوسة المسيحيون والأحبار اليهود فى مسيرات وهم يرتدون أزياءهم ذات الطابع الدينى الخاص بهم، وعليها ثياب ملونة بينما تتطاير فى الريح شيلانهم التى يرتدونها فى صلواتهم. وكثيراً ما تحمل المسيرات أشياء ذات طابعٍ دينى، كدعامات تساند احتجاجاتها، كلوحة الوصايا العشر، أو الصلبان، أو صوراً لتمثال العذراء المقام على جبال جواداليوب "على الحدود الأمريكية المكسيكية"، كما تستخدم الطقوس الدينية بصورة رمزية، والتى منها مثلا الطقس الذى يمارسه اليهود فى يوم الفصح، والمتمثل فى تقديم الأعشاب المرة للأكل منها، وفى هذه الحالة تقدم تلك الأعشاب لأصحاب

الأعمال الذين يستغلون موظفيهم المهاجرين تجسيداً لما تحدثه أفعالهم من معاناة يقاسيها هؤلاء المهاجرون (Hondagneu-Sotelo 2008: 113).

من الواضح أن التأثير الدرامى الذى تحدثه الصور الذهنية المذكورة هو تأثير طاغ، وهو الأمر الذى أريد لفت النظر إليه، كما أن الحركات الاجتماعية فى أى مكانٍ آخر تعترف بقوة الدراما فى احتجاجاتها. والأمر الأشد لفتا للأنظار، هو أن التكتيكات المبكرة والمفعمة بالحياة فى الاحتجاجات المناهضة للعولمة، والتى جرت فى مدينة سياتل قد تم تسجيلها وفقا لتسلسل أحداثها (Smith 2002)، حيث يتذكرها الناس حاليًا بعد مرور عقد من الزمان لما اتصفت به من صفات تجعلها مناسبة لأن تهتم بها وسائل الاتصال: كاستخدام الدمى والرايات العملاقة، وإقامة مسرح فى الشارع، وارتداء المتظاهرين للملابس التاريخية، والمنصة التى نصبتها حركة السلام الأخضر، و"حزب WTO بمدينة بوسطن". فى ذلك الوقت، وبطبيعة الحال، نشبت أعمال العنف التى بدأها الفوضويون المقنعون من جماعات "بلاك بلوك" "Black Bloc" – علماً بأن العنف وتدمير الممتلكات من الأمور الجاذبة دائماً لوسائل الاتصال – وهو أحد الآثار الجانبية الأساسية التى تُحدثها وسائل الاتصال. وأيا ما كان الأمر، فإن هذا "العنف" يمثل تكتيكاً يجازف بالتسبب فى تنفير العامة "من الاحتجاجات"، كما يتعين أنْ يحسب حسابه بموازنته بالفوائد المترتبة على التغطية الإعلامية للأحداث. والرأى هنا أن ما تتضمنه الاحتجاجات من صور رمزية مثيرة للمشاعر، ومبتكرة وملفتة للأنظار تضرب على وتر حساس له تأثير شديد على النفوس، بحيث يسرى وسط المتفرجين غير المشاركين فى المسيرة ووسط الصحفيين الذين يغطون الحدث. فهذه الصور تتسبب، وبدرجة ملحوظة، فى زيادة احتمال وضعها فى صدر الصفحة المخصصة لركن أخبار العاصمة فى جريدة لوس أنجلوس تايمز وجريدة سياتل بوست، أو فى فاصل مدته ثلاثون ثانية يقع بين فقرات نشرة أخبار الساعة السادسة. وعلى وجه العموم، فإن كلاً من الناشطين وكبار الباحثين فى مجال الحركات الاجتماعية يدركون أيضا أن وسائل الاتصال الجماهيرية تمثل إمكانيات مهمة بواسطتها تفصح الحركات

الإجتماعية عن أفكارها، كما يدركون أنه عن طريق التأثير الذى تمارسه هذه الحركات على الرأى العام من خلال وسائل الاتصال، فإنها تستطيع ممارسة الضغط بصورة غير مباشرة على السياسيين وعلى صانعى السياسة حتى يهتموا بمطالب الحركات .
(Ryan 1991; Gamson and Wolsfeld 1993; Gamson 2004a)

يقر علماء سياسات وسائل الاتصال أن الحركات الاجتماعية لديها وقت حرج يتعذر عليها التحكم فيه لبث رسائلها داخل وسائل الاتصال الجماهيرية، وهو الأمر الذى يتيح لها فرصة ممتازة للوصول إلى الفاعلين السياسيين الرسميين، وليس إلى الناطقين بلسان الحركات الاجتماعية. فالبيانات التى يدلى بها كبار المسئولين تحمل "قيمة إخبارية لا تنفك عنها" لا تحملها البيانات التى تنشرها منظمات الحركات الاجتماعية فى الصحف (Gans 1979; Wolsfeld 1997). ونظراً لأن المواعيد اليومية التى لا يمكن تجاوزها لإنجاز الأعمال هى التى تتحكم فى تقديم الأخبار – خاصة فى اليوم الذى تكون فيه الأخبار بطيئة– فإن المراسلين الصحفيين يفضلون الأحداث والشخصيات الفاعلة التى تمثل جزءاً من الروتين اليومى للحياة السياسية: كالمناقشات التى تجرى فى الكونجرس، والمؤتمرات الصحفية، والبيانات التى تعدها الحركات للنشر فى الصحف. ويفضل المراسلون الصحفيون المصادر البشرية للمعلومات من الأفراد الذين تطوروا تدريجياً على امتداد مسار حياتهم المهنية، والذين يكونون – فى العادة – من الرجال والنساء الذين يدورون فى أروقة السلطة، والذين يستغلون وسائل الاتصال بمقدار ما تستغلهم وسائل الاتصال (Gans 1979). بصورة عامة، فثمة تحيز شديد فى التقارير الإخبارية لصالح الأحزاب السياسية الكبيرة والشخصيات السياسية الشهيرة. قد تقوم جماعات المصالح المذكورة ذات الإمكانيات الكبيرة، والمنظمات الدعوية "المنادية بتأييد قضايا معينة" مما سبق أن ناقشناه قبل ذلك، قد تقوم بالانتفاع بهذه الأنواع من وسائل الاتصال عن طريق إلحاقها للأفراد ذوى شبكات الاتصال القوية فى العاصمة للعمل لديها. أو قد تقوم بتجنيد متحدثين باسمها يتمتعون بجاذبية النجوم – وربما من المشاهير – ممن يكون تأييدهم لها خبراً فى حد

ذاته . شاهد ذلك أن احتجاجات لندن عام ٢٠٠٩، والمناهضة لاجتماعات رؤساء الدول العشرين الكبرى كانت احتجاجات هائلة الحجم وتضمنت مواجهات متفرقة مع الشرطة، إلا أن موقع البى بى سى على الشبكة سبق غيره من وسائل الاتصال بنشره عناوين رئيسية عن الممثل الكوميدى البريطانى رسل براند وهو يلقى خطبة مؤيدة لهذه الاجتماعات خارج مبنى بنك إنجلترا. وبصورة أخرى، تحتاج القضايا والمناقشات السياسية إلى "شماعة أخبار" يمكن أن يعلق عليها المراسلون والمحررون قصة إخبارية أكثر مناسبة للنشر فى وسائل الاتصال – أعنى بذلك قصة إخبارية لها وقع أشد. مثال ذلك، ما العرض المثير للمشاعر، والذى يُعرض فيه ما يسمى "بلحاف (غطاء) الإيدز" "AIDS quilt"، ما هو محاولة على المستوى القومى بمقتضاها عُرضت أسماء من ماتوا بالإيدز بكتابتها على شرائح من القماش مثبتة على لحاف (غطاء)، وهو يقدم مثالاً دقيقًا لشماعة الأخبار التى قد تعلق عليها مناقشات أقل إثارة للمشاعر عن البحوث العلمية لمرض الإيدز وتكاليف الأدوية المطلوبة لعلاجه. وقد زاد حجم هذا اللحاف (الغطاء) حتى صار ضخمًا، وفى أوائل التسعينيات شدّ انتباه وسائل الاتصال إلى وباء الإيدز وإلى التمويل الناقص للبرامج الخاصة بمواجهته.

يظهر فى مجتمع الحركة الاجتماعية، الاعتراض دائمًا على ما يعد قصة إخبارية مثيرة للمشاعر مؤثرة عن الاحتجاج. لقد كان تود جيتلين Todd Gitlin أول من تصدى لهذه الاتجاهات منذ ثلاثين سنة مضت، ملفتا النظر إلى أنه فى حين كانت الاعتصامات البسيطة أو صفوف العمال المضربين تصنع الأخبار فى سنة ١٩٦٥، "فقد احتاج الأمر إلى "القنابل" المُسيلة للدموع والرؤوس المضرجة بالدماء لصناعة العناوين الرئيسية فى سنة ١٩٦٨" (Gitlin 1980: 182). فحيث يقع احتجاج ما، تستطيع المدن الكبيرة (خاصةً العواصم) وفى مقابلها المواقع الطرفية على الحدود، أن تؤثر فى تحديد ما إذا كان من المتعين أن تكشف عنه وسائل الاتصال أم لا (Oliver and Myers 1999). ولهذا، فقد لفتت المسيرة الضخمة التى جرت فى مدينة واشنطن سنة ١٩٦٣ انتباه وسائل الاتصال القومية فى كل المنافذ التى تصل إليها لأنها ضمت أعداداً كبيرة من الناس

(بين ٢٠٠,٠٠٠ و ٣٠٠,٠٠٠)، وتمت فى مكان (وهو مُتنزة المشاه المخصص لمدينة واشنطن وحى كولومبيا – وخاصةً المنطقة التى ألقى فيها مارتن لوثر كينج خطبته أمام النصب التذكارى للينكولن) وجذبت عدداً من المشاهير (جوان بايز، وبوب ديلان، وجوزفين بيكر، بجانب مارتن لوثر كينج وغيره من كبار قادة الحقوق المدنية بطبيعة الأمر)، مع وجود عددٍ من الصور المثيرة للمشاعر (وهى الصور التى تجمع بين ما ذكرناه من أعداد البشر، والمكان، والشخصيات البارزة – إذ قامت إحدى الكاميرات الموضوعة فى مكانٍ مرتفع من النصب التذكارى لواشنطن (الرئيس الأول للولايات المتحدة) بالتقاط صور تغطى مساحات فسيحة وتُحدث فى النفوس تأثيراً طاغياً. وقد نوه أحد المراقبين بهذا الأمر فكتب يقول: "أرسل أكثر من خمسمائة من المصورين، والفنيين، والمراسلين من شبكات الاتصال الكبرى لتغطية ذلك الحدث. ووضعت أعداد من الكاميرات أكثر من أعداد الكاميرات التى صورت فيلم الافتتاح الأخير لهذا النصب التذكارى على يد رئيس الجمهورية" (Thomas 2004).

يقر قادة منظمات الحركات الاجتماعية بأنهم يستطيعون "صناعة الأخبار عن طريق صناعة الضجيج" (Thrall 2006: 417)، وذلك عن طريق نشر رسائلهم بين جماهير أوسع نطاقاً. ومن الأمور المعهودة أن أنشطة الصياغة الفكرية للحركة الاجتماعية يجرى تحليلها فى ضوء أفكارها، ودعواتها للعمل، وتعبيرها الصريح عن المظالم، وهى الأمور التى تتجلى كلها فى النصوص المكتوبة التى تطرحها الحركة – كالبيانات الموجهة للعامة، والخطب، والمنشورات، والبوسترات، والنشرات الإعلانية التى توزع على نطاق واسع، والمقابلات التى يجريها القادة، والمواقع الشبكية، وما إلى ذلك. إلا أن بالإمكان أيضا توطيد مكانة الأطر الفكرية للحركة عن طريق الأفعال. يلاحظ دوج مكآدم Doug McAdam (1996) أن الطريقة التى تتبعها الحركة فى العرض المسرحى لاحتجاجاتها وأفعالها الجماعية يمكنها، وبأسلوب رمزى، أن تصوغ أطراً فكرية لمطالبها وتحدياتها، وأن تشكل الرأى العام، وأن تشد اهتمام وسائل الاتصال. وهو يطلق على تلك الأفعال اسم التمثيل المسرحى الإستراتيجى، بمعنى، كيف تقوم

تكتيكات الحركة بمسرحة إطارها الفكرى بدلا من مجرد ذكره فى بيان تنشره الصحف أو فى إحدى الخطب. فالاعتبارات التى ناقشناها قبل ذلك فيما يتصل بصياغة إطار رسالة الحركة تظل مهمة: فبإمكان الأفعال ذات الطابع المسرحى أن تحدث صدىً على نطاقٍ واسع، فتربط مطالب الحركة بالمعتقدات الخلقية أو الثقافية السائدة للجمهور، أو توسع مجال الحركة داخل مناطق ثقافية جديدة. والأهم من ذلك، أن بإمكان تلك الأفعال أن تضخم رسالة الحركة مِن خلال العرض المسرحى الذى يثير مشاعر أنصار الحركة ومن يشاهدونه من المتفرجين من عامة الناس.

يتم عرض التمثيل المسرحى الإستراتيجى بطريقة بارعة على يد حركة من سكان أحياء مكسيكو سيتى من الطبقة العاملة ومنظمة الحركة الاجتماعية الخاصة بهم، والتى تسمى مجلس الأحياء، والتى اعتمدت على منظومة الرموز المسرحية لمصارعة المحترفين. وللمصارعة شعبية كبيرة للغاية فى المكسيك، حيث يقوم المتنافسان ذوا الوزن الثقيل – وعادة ما يرتديان أقنعة لتغطية الوجوه أو قلانس لتغطية الرؤوس– باستثارة مشاعر جماهيرهما بتمثيل مسرحيات أخلاقية وعظية عن الخير فى مواجهة الشر – حيث يكون المصارع الخير مواجهًا للمصارع الشرير الذى يخادع فى تطبيق القواعد ويزدريها. تم تطبيق هذا التعارض الثنائى على الشئون السياسية للحركة الاجتماعية على يد شخصية مشهورة لمصارع يطلق عليه اسم سُوبرباريو (البطل الخارق) Superbarrio – إذ كان يظهر مغطيا وجهه بقناع، طارحًا على كتفيه كابا بدون أكمام، كاتبًا على صدره حرفى SB إشارة لاسمه" بحجم ضخم وألوان زاهية – حيث يؤدى عروضًا مسرحية لمباريات مصارعة ساخرة ضد خصوم هذه الحركة، والذين يصورون كذلك فى صورة مصارعين، حيث كان هؤلاء المعارضون الأشرار يمثلون السياسيين والنخبة من الأثرياء (Cadena-Roa 2005: 79). وكانت هذه المباريات تظهر صراع عمال مدينة مكسيكو سيتى الفقراء فى مواجهة القوى المتصلبة والأقلية الحاكمة فى نظام الحكم. لذلك، فإن أنصار الحركة، الذين كانوا يدركون تمامًا مدى كون الطريق الذى يوصلهم إلى مؤسسات نظام الحكم مغلقا فى وجوههم، ومدى كون

قواعد اللعبة السياسية موجهة ضدهم، كانوا يتوحدون توحداً عاطفياً قوياً مع الصورة الرمزية التى يجسدها سوبر باريو. وقد حظيت هذه العروض المسرحية المؤثرة فى النفوس بتغطية واسعة من الصحافة . وقد جرت إحدى هذه المباريات فى الميدان الرئيسى للعاصمة، وهو ميدان زوكالوا فى مَكسيكو سيتى، حيث دخل سوبر باريو مباراة ضد خصمه، الذى أطلق عليه سناتور "نو" No. وكانت تغطية وسائل الاتصال لهذه المباراة تغطية هائلة، وهو أمر منطقى يسهل فهمه. وقد نشرت واحدة من كبريات الصحف صورة ضخمة فى صفحتها الأولى لسوبر باريو وهو يقيد بيديه لحركة سناتور"نو". وكان بداخل العدد ثلاث صور إضافية وتقرير إخبارى عن المباراة. وفقًا لما كتبه الباحث كادينا - رو Cadena-Roa، فإن الأمر لم يقتصر على تغطية وسائل الاتصال لهذا الحدث على نطاق واسع فحسب، بل إن المباراة ألهبت مشاعر الجمهور المحتشد: "فقد رحبت الحشود بسوبر باريو بإطلاقها هتافات الاستحسان. ووصل سناتور"نو" وسط الهتافات الساخرة للجمهور وهم يشيرون بأصابع إبهامهم إلى أسفل "استهزاءً به"، وهو الأمر الذى رد عليه بأن وجه إليها الشتائم وما يماثلها من إيماءات السباب، مما زاد من إثارة الجمهور المحتشد" (٢٠٠٥:٦٩). نجح قرار حركة ملتقى الجيران، بعرض هذه المباراة عرضا مسرحيا فى لفت انتباه وسائل الاتصال إليها، فى نفس الوقت الذى كان فيه "هذا القرار" يصوغ إطار صراعها فى عبارات شديدة الصراحة عن الخير فى مواجهة الشر، وهى العبارات التى وردت أيضا على امتداد تقارير وسائل الاتصال.

نظراً لأن دور وسائل الاتصال الجماهيرية زاد فى المجتمع المعاصر، بجانب أنه يواصل الزيادة مع الابتكارات فى تكنولوجيا المعلومات، فقد قام الباحثون فى علم السياسة ودراسات الاتصال، وعلم الاجتماع السياسى ببناء قدر كبيرٍ من المعارف الخاصة بمكانة وسائل الاتصال داخل الاحتجاج والحركات الاجتماعية. وفى وقتنا الحاضر تمثل وسائل الاتصال الجماهيرية الساحة الممتازة للخطاب الشعبى (Ferree, Gamson, Gerhards and Rucht 2002). ويقارن كليفورد بوب Clifford Bob

(٢٠٠٥) بين ثورتين حدثتا فى المكسيك أثناء سنوات التسعينيات من القرن العشرين، ثورة زابا تيستاس(*) فى ولاية تشياباس والجيش الثورى الشعبى فى ولاية جيوريرو، كما يعزو الباحث نجاح وشهرة الثورة الأولى إلى أن هذه الثورة بنت إستراتيجيتها على العرض المسرحى لأعمالها وفى ذهنها أن وسائل الاتصال ستنشرها وتغطى أخبارها، وذلك فى نفس الوقت الذى خبت فيه الثورة الأخرى، فلا تكاد تعرف خارج المكسيك. وبالنسبة لأى حركة اجتماعية مفترضة، فإنه يتم إحداث التناغم بين جميع اللاعبين المهمين ومصادر وسائل الاتصال، كما أن هؤلاء اللاعبين يسلمون بالنفوذ المتغلغل لوسائل الاتصال: ويشتمل اللاعبون هنا على مؤيدى الحركة، والمؤيدين المحتملين، والخصوم، وصانعى السياسة، والمتفرجين. بهذا الشكل، تصبح وسائل الاتصال الجماهيرية موقعا رئيسًا للمشاكسة بين جميع اللاعبين، كما أن كل واحد من اللاعبين يباشر عمله فى وضع إستراتيجياته مع وسائل الاتصال وهو يستحضر فى ذهنه تلك الأهداف. إلا أنه يوجد اعتبار آخر، وهو أن وسائل الاتصال الجماهيرية تمثل ما هو أكثر من مجرد أطراف لا مصلحة لها فى كثير من الخلافات. ففى بعض الأحيان، تكون وسيلة الاتصال هى الرسالة بمقدار استطاعتها أن تكون وسيلة لنشر أشكال التغيير وأشكال التحدى للمعانى السياسية والثقافية المسيطرة، الأمر الذى يزيد الرهانات "التى تعقدها الحركات الاجتماعية" على الإستراتيجيات الاتصالية. فعندما تتولى وسائل الاتصال الجماهيرية رعاية التغيير الاجتماعى والحفاظ عليه، فى لغتها، وفى افتراضاتها، وأطرها التحريرية، يضمن التغير الاجتماعى كسب نصف المعركة - وربما أكثر من النصف. وكما يشير إلى ذلك جامسون، فإن هذا الوضع يجعل وسائل الاتصال ليست مجرد حارسات أبواب بل يجعلها من اللاعبين أيضًا، "حيث تقوم

(*) ثورة زابا تيستاس: هى انتفاضة الفلاحين الفقراء فى ريف المكسيك، وقام بها مجموعة ثورية مسلحة من ولاية تشياباس فى جنوب المكسيك، وبدأت الحركة فى عام ١٩٩٤. وتهدف الحركة بصورة رئيسية إلى تمكين السكان الأصليين من موارد الإقليم وتحقيق قدر من الحكم الذاتى (المترجم).

بتشكيل وصياغة النقاش فى تفسيراتها وتحليلاتها" (2004b: 243). زد على ذلك أنه نظراً لأن تكنولوجيا المعلومات تدفع تيارات وسائل الاتصال لمزيد من التغلغل فى أعماق جوانب أكثر وأكثر من الحياة الاجتماعية لم يسبق لها الدخول فيها، فإن المعارك السياسية ستصبح جزءاً من المبادئ الثقافية المسيطرة تتحول، بصورة متزايدة، إلى ملامح بارزة لمجتمع الحركة الاجتماعية.

الحركات الاجتماعية الجديدة

ثمة عنصر آخر من عناصر مجتمعات الحركة الاجتماعية المعاصرة يرتبط بالمطالبات والشكاوى المعهودة من حركات الاحتجاج والتى توسعت داخل مجالات جديدة للحياة الاجتماعية. وهذا اتجاه أكد أهميته الباحثون الأوروبيون، وأشهرهم ألبرتو ميلوتسى Alberto Melucci، الذى اعتلى كتابه المعنون بدو العصر الحالى No-mads of the Present (١٩٨٩) ذروة موجة من موجات الاهتمام بما يسمى الحركات الاجتماعية الجديدة (انظر أيضاً: Johnston, Laraña, and Gusfield 1994). تعتبر هذه الحركات "جديدة" بمعنى أنها لا تتعلق بالقضايا "القديمة" كقضية المطالب الاقتصادية، والخضوع السياسى، وخاصة قضية التقسيم بين الطبقة العاملة والطبقة الوسطى المحافظة وطبقة قطاع الأعمال، والتى كثيراً ما اتخذت فى أوروبا شكل أحزاب اليسار ذات التفكير الماركسى فى مواجهة الأحزاب الديمقراطية المسيحية ليمين الوسط. إن مفهوم الحركات الاجتماعية الجديدة يتجاوز تلك الانشقاقات الاجتماعية القديمة.

نستطيع رؤية هذه الاتجاهات الاجتماعية الواضحة فى حياة امرأة شابة من كاليفورنيا، وهى أنابل فرين، والتى تمثل بأساليب كثيرة واحدة من البدو الذين كتب عنهم الباحث ميلوتسى. ونظراً لأنها شابة من الطبقة الوسطى، وحاصلة على تعليم جامعى، وفى سن السابعة والعشرين، فهى تتجاوز التقسيمات الطبقية "القديمة" التى

كانت سمة مميزة لأمريكا وأوروبا منذ ٥٠ سنة مضت. وبالرغم من وجود مشاعر معادية للرأسمالية فى أيديولوجيتها الشخصية، فإن هذه المشاعر لم تكن مستمدة من الخبرات التى لدى الطبقة العاملة. فالحقيقة أنها تلقت تربيتها على يد أمها، وهى امرأة مطلقة كانت تعمل ممرضة فى قسم الطوارئ، وقد ولدت فى ظروف اجتماعية ثقافية منحتها الأمان الاقتصادى بل الوفرة النسبية. إلا أنها إلى جانب ذلك مندمجة، إلى حد ما، فى الشبكات غير التقليدية التى تميز أنصار "الحركات الاجتماعية الجديدة"، وذلك عن طريق أسلوب معيشتها واختياراتها الأيديولوجية الخاصة بها. وهذا الاسم، بالصدفة، ليس اسمها، كما أنه تم تغيير الإشارات التى تدل على الأماكن التى طافت بها، وعلى المنظمات التى انتسبت إليها، بهدف الحفاظ على مجهولية شخصيتها. وأنا أقدم هذه القصة ليس باعتبارها بيانات، بل باعتبارها حكاية تمثل شبابا كثيرين تحدثت معهم وعرفتهم على امتداد السنين، وتعتبر رمزًا لنمط واحد على الأقل من أنماط أنصار الحركة الاجتماعية الجديدة.

تخرجت أنابل فى جامعة ولاية سان دييجو وهى مفعمة بأفكار تتعلق بعالم متحرر من اللا مساواة، والقمع، والندرة، وهى الأمور التى كانت أنابل تؤمن أنها، أجمعها، ناتجة عن مؤسسات رأسمالية السوق. وقد تخيلت عالما يتم فيه اقتسام السلع، والخدمات، والثروات بالتساوى، مؤمنة بإمكان تحقيق الوفرة فى كل مكان لو استطعنا تجاوز الدولة القمعية وأبنية السوق. عند التخرج، خططت للقيام برحلة شاقة عبر الولايات المتحدة حيث كانت ترغب فى زيارة أماكن حرة عديدة سبق لها أن تصورتها من قبل فى مدن مختلفة. باستخدام المال الذى تحصلت عليه من عملها كنادلة، بجانب المساعدة التى تلقتها من والدتها، خططت لمسيرة من شأنها أن تأخذها إلى "مناطق حضرية مختلفة تتمتع بالحكم الذاتى بصورة مؤقتة كتجمعات البغايا، أو عيادات الصحة البديلة، أو محلات بيع الكتب الآخذة بالنزعة الفوضوية، أو الحدائق الحضرية المستدامة أو حدائق المقاتلين فى حرب العصابات، والأماكن التى يحتلها الفوضويون فى المبانى المهجورة. وخططت للاحتفاظ بسجل لرحلاتها على جهاز كمبيوتر كانت

تحمله معها، محافظة على موقع شبكى يتيح فضاء فيه يستطيع المتطرفون الآخرون أن يناقشوا ويتقاسموا الأفكار المتعلقة بقيام الأهالى من أبناء المجتمعات المحلية، خاصة الريفيين، بالتحويل الجذرى للمجتمع المغرق فى النزعة الاستهلاكية إلى عالم من مجتمعات محلية صغيرة، وحرة، وتتمتع بالمساواة ومتحرر من الرأسمالية.

بتتبع رحلاتها من واقع التسجيلات الموجودة على موقعها، وجد أن أنابل طارت إلى الساحل الشرقى حيث تصادف أن شهدت للمرة الأولى موقعا للناشطين فى حى حضرى مهمل فى نورث فيلادلفيا. كتبت تقول عن هذه الرحلة "استعرنا دراجات وطفنا بها فى سائر أنحاء المدينة الصغيرة، وزرنا المزرعة الحضرية، ورقصنا فى حفلة خيرية لصالح جماعة "المقاومة النقدية" Resistance Critical " – وهى جماعة تدعو إلى إزالة السجون. بعدها، قاموا بالتجوال "فى سوق حرة جداً جداً"، ثم ذهبنا إلى مكان تقدم فيه الأطعمة النباتية/ أو اللحم المشوى / أو المسرح الشعبى فى الدور الأسفل لأحد محلات بيع الكتب. ثم استقلت حافلة إلى مدينة نيويورك حيث التقت بفوضويين محليين وأقامت مع صديقة لها فى مبنى مهجور لا ماء فيه ولا كهرباء. وفى أوائل سبتمبر سنة ٢٠٠٨، بعد توقفات عديدة متشابهة فى بوسطن، وبتسبرج، وشيكاغو، وديترويت، انتهت رحلاتها عند "مكان" المؤتمر القومى للحزب الجمهورى فى مدينة سان بول، بولاية مينسوتا حيث قامت هى وآلاف غيرها بالاحتجاج على حرب العراق وعلى إهمال الفقراء، وهم ينشدون قائلين "أوقفوا الحرب على الفقراء"، وقد قبض عليها فى هذا الاحتجاج، إلا أنها، ولأمر يبدو نوعا من المفارقة، أُلزمت بدفع غرامة هذا العمل باستعمالها بطاقة الفيزا الخاصة بها، ثم أطلق سراحها.

تتبع الرحلة الشاقة التى قامت بها أنابل "الشبكات الاجتماعية المغمورة" لأساليب المعيشة المضادة لثقافة المجتمع، والتى تجعل التمييز بين الأمور السياسية والحياة اليومية أمراً غير واضح. فمن ناحية، يؤكد حضورها لمؤتمر الحزب الجمهورى كمحتجة رفضها للاعتبارات السياسية المؤسساتية كوسيلة للمطالبة بالحقوق. وبالمثل، فإن عدم حضورها للمؤتمر القومى للحزب الديمقراطى سنة ٢٠٠٨، سواءً أكانت مندوبة أم

مجرد مؤيدة لترشيح باراك أوباما لرئاسة الجمهورية، يعكس هذا الرفض كذلك. ومن ناحية أخرى، تكشف هذه الرحلة اعتناق أنابل شكلا من أشكال النزعة النشاطية يتسم بأنه أكثر فردانية وانتشاراً، حيث ظهر واضحا فى كثير من اختيارات أساليب المعيشة التى فضلتها أنابل بهذا المعنى، وتجسد رحلاتها أفعالا مصغرة micro-acts تعبر عن النزعة النضالية التى تتسم بها الحركة الاجتماعية الجديدة، كما أنها تكشف عن عديد من سمات الحركات الاجتماعية الجديدة.

أولاً: كان الأفراد الذين التقت بهم فى مدينة فيلادلفيا، وولاية نيويورك، وفى غيرها من الأماكن جماعة مختلفة المشارب تجاوزت التعريفات القديمة للبنية الطبقية. ففى الوقت الذى تعد فيه أنابل فتاة من الطبقة الوسطى، بيضاء اللون، ومتعلمة، فإن موقع النشطاء بمدينة نورث فيلادلفيا كان الغالب عليه أنه يخص الأمريكيين ذوى الأصول الأفريقية، كما كان الغالب على التجمع الذى يقدم فيه للضيوف طعاماً نباتيا، والذى زارته أنابل فى مدينة بتسبرج، أنه تجمع يخص طبقة عاملة. ليس للحركات الاجتماعية الجديدة، بوجه عام، علاقات واضحة بما للمشاركين فيها من أدوارٍ بنائية مكتسبة. فالأحرى أن النزعة النشاطية لهذه الحركات ترتكز على أوضاع اجتماعية جديدة وشائعة، كالأوضاع المتصلة بالشباب، أو النوع الاجتماعى، أو أسلوب المعيشة، أو التوجه الجنسى أو المهن التى لا تتوافق مع التفسيرات البنائية (Klandermans and Oegema 1987). ظهرت هذه الصفة العابرة للطبقات ظهوراً شديدا بصفة خاصة فى فرعين مهمين من فروع الحركة الاجتماعية الجديدة هما: حركة الحضر فى أوروبا والحركة الإيكولوجية فى أمريكا. كما أن هذه الصفة واضحة فى حركات أخرى كالحركة المناهضة للطاقة النووية فى أوروبا وأمريكا، أو حركات حقوق الحيوان فى الولايات المتحدة.

ثانيًا: ترتكز الحركات الاجتماعية الجديدة، بدرجة بالغة، على أبعاد جديدة أو حديثة النشأة للهوية الجمعية. وبالرغم من أن كثيراً من الجماعات التى زارتها أنابل كانت متميزة، فإنها لقيت ترحيبا فى كل الأماكن المختلفة التى توقفت بها باعتبارها

زميلة تقيم مدة محدودة فى ثقافة مضادة مشتركة، وهى تشاركهم قيمهم، ومعتقداتهم، وصورهم الشخصية عن أنفسهم، وما يتعلق بأنشطة الحياة اليومية من رموز صاغها مجتمعهم. ظلت الهوية الجمعية، ولا تزال، أحد عناصر الحركات الاجتماعية كما ظلت مرتبطة ارتباطا وثيقا بأنشطة الحياة اليومية. مثال ذلك، أن عمال مناجم الفحم المضربين عن العمل فى غرب فيرجينيا أو الفوضويين الإسبان فى مطلع القرن العشرين توحدوا عاطفيا مع رفقاء النضال بصورة بالغة، كما أنهم تقاسموا كلا من نضالاتهم اليومية المرتبطة بالعمل والأسرة، بالإضافة إلى تقاسمهم لأماكن الالتقاء وللأنشطة التى كانوا يمارسونها خارج العمل - كالموسيقى والمقاهى. يعرف الباحثان ديلا بورتا della Porta وديانى Diani الهوية الجمعية بأنها مظهر محورى لسائر الحركات الاجتماعية (٢٠٠٦). إلا أن الحركات الاجتماعية الجديدة تحتشد بناء على هويات لا ترتبط بالوضع المهنى، والاستغلال الطبقى، والمظالم الاقتصادية التى ميزت حركة الطبقة العاملة (Melucci 1985, 1989). تعتبر الهويات الجديدة، إلى حد ما - ثمرة للمجتمع بعد الصناعى الذى يكون فيه الصراع من أجل "إشباع" احتياجات المستوى الأدنى للبقاء أكثر وفاء بهذه الاحتياجات، كما تعطى فيه احتياجات المستوى الأعلى كالهوية وتحقيق الذات مكان الصدارة. تقوم الحركات الاجتماعية الجديدة بتوليد ما يخصها من المعتقدات، والرموز، والقيم، والمعانى المتفردة المرتبطة بمشاعر الانتماء لجماعة اجتماعية متمايزة. وتجسد الحركة النسائية وحركة(*) GLBT فى هذا الاتجاه.

(*) حركة GLBT هى LGBT أو GLBT هو لفظ للحروف الأولى من الكلمات التالية : Lesbian، Gay، Bisexual، و "Transgender". ويشير إلى مجتمعات السحاق، المثلية، ازدواجية الميول الجنسية والتحول الجنسى. بدأ استخدام المصطلح فى التسعينيات، بينما استخدم مصطلح " "LGB " قبله بدلاً من مصطلح "مجتمع المثليين" فى النصف الثانى من الثمانينيات، لكن هذا أدى إلى شعور العديد من داخل المجتمع بعدم تمثيل هذا المصطلح لهم. أصبح اللفظ تياراً للتعبير عن النفس، واعتنقته غالبية المجتمعات المبنية على الهوية الجنسية فى الولايات المتحدة والبلدان الناطقة باللغة الإنجليزية (المترجم).

ثالثًا: وبصورة وثيقة الصلة بالفكرة المذكورة سابقًا، تتسبب الحركات الاجتماعية الجديدة فى جعل العلاقة بين الفردى والجمعى غير واضحة. فكثير من الحركات المعاصرة "تمارس علنا" فى صورة اختيارات فردية وليس من خلال، أو فى وسط، جماعات محشودة. ولعل أول حركة اجتماعية جديدة فى سجل هذه الحركات، وهى حركة الهيبز فى ستينيات القرن العشرين، تجسد اندماج الشخصى مع الجمعى. بيد أن هذا الوصف يصدق بالمثل على كثير من الجماعات التى زارتها أنابل. فالجماعات التى تقتصر على تناول الأطعمة النباتية تنطوى على أسلوب معيشة يشمل الملابس، وقوانين السلوك، وتدابير المعيشة التى يؤخذ بها جميعا باعتبارها علامات تدل على الهوية الجمعية. "مثال ذلك" أن الجمعيات التعاونية الشعبية الحضرية فيها أعضاء يشتركون فى أسلوب معيشة ملتزم بالحفاظ على البيئة وآخذ - فى أحيان كثيرة- بمفهوم التغذى على الأطعمة النباتية والألبان فقط أو بالمفهوم الأشد صرامة منه والمقتصر على الأطعمة النباتية فقط. من طريق التفكير الآخر فى هذه الظواهر، أن نراعى أنه، فى داخل ومن خلال الحركات التى ليس لها قاعدة طبقية أو بنائية واضحة، تصبح الحركة بؤرة اهتمام الفرد فى تعريفه لنفسه، والعمل داخلها يكون خليطا معقدا من الأشكال الجمعية والفردية لإثبات الهوية. وقد كان الباحث والف تيرنر Ralp Turner (1969) واحدا من أوائل من فطنوا لهذا الاتجاه عن طريق رصده للحركات الطلابية وللجماعات المختلفة ذات الثقافات المضادة التى ظهرت فى ستينيات القرن العشرين. فقد لاحظ أن الاتجاه الأساسى فى الحركات الاجتماعية المعاصرة هو التأكيد على الهوية.

وأخيراً، ومن حيث التأكيد على الهوية، فإن الحركات الاجتماعية الجديدة تتناقض تناقضا حاداً مع الحركات المبنية على الأيديولوجيا باعتبارها عنصراً موحداً للفعل الجمعى. فقد حدث فى أوروبا خاصة، وكذلك فى الولايات المتحدة، أن تميزت الحركات الاجتماعية بالنظر إليها وفقا للأيديولوجيات الكبرى: المحافظة أو الليبرالية، واليمينية أو اليسارية، والرأسمالية أو الاشتراكية. فقد قام الفكر الماركسى، والذى كان سائدا

فى أوروبا بصورة أكبر مما كان عليه فى أمريكا، بطرح النموذج النظرى للتصورات المتعلقة بالعمل، سواءً أكان عملا بورجوازيًا أم بروليتاريا. ومن الواضح أنه يتعذر وصف الحركات الاجتماعية الجديدة بهذه المصطلحات. فقد أبدت الجماعات التى زارتها أنابل تعددية الأفكار والقيم. زد على ذلك أنه، وعلى النقيض من البناء الهرمى لحركات اليسار واليمين "القديمة"، تؤكد الحركات الاجتماعية الجديدة على طرق توسيع مشاركة أعضائها فى صناعة القرار (Cohen 1985; Offe 1985; della Porta 2009). فالديمقراطية التشاركية وصناعة القرار الجمعى سمتان مميزتان لطرق هذه الجماعات فى وضع الإستراتيجيات والتخطيط التى تتناقض مع منظمات الماضى الهرمية الخاضعة لكوادرها الهرمية، وهما أيضًا تيمتان تتمسك بهما حركة العولمة المناهضة للشركات الكبرى (يوجد المزيد عن هذين الموضوعين فى الفصل رقم ٦).

مجتمع الحركة الاجتماعية والدولة

يمثل مجتمع الحركة الاجتماعية ازدهار الأعمال الاحتجاجية بوصفها أعمالاً سياسية تمارس بوسيلة أخرى. يعود بنا أحد المنظورات الفكرية عن تطور هذا المجتمع، والتى تستوعب مدة زمنية طويلة، إلى ما انتهى إليه الباحث تيلى Tilly (٢٠٠٥) من نتيجة مفادها أن الحركات الاجتماعية بدأت فى الظهور فى أوائل القرن التاسع عشر كوسيلة للانخراط فى الشئون السياسية القومية. ومن وجهة نظر واسعة النطاق، فقد لا يكون مجتمع الحركة الاجتماعية المعاصر سوى المرحلة الأخيرة فى ذلك التوسع المتقطع المراحل، وإن كان قد استغرق فترات زمنية طويلة، لطريقة ممارسة السياسة بصورة أقل عنفا وبنتائج أقل زعزعة لاستقرار بنية الدولة – أو بتعبير آخر، بأسلوب أكثر مؤسساتية. تذكر أيضًا أنه، فيما قبل القرن التاسع عشر، كثيرًا ما اتخذ السخط الشعبى شكل الفعل المباشر الذى مارسه الفلاحون وعامة الشعب بهدف تحقيق مطالبهم، كالاستيلاء على مخازن الحبوب والطعام، أو الهجوم على السجون أو على الموظفين المكلفين بتطبيق التجنيد الإلزامى، أو المجاهرة بتقريع أصحاب المطاحن

والمخابز الذين يطلبون من الناس دفع أثمان باهظة للحصول على بضاعتهم. كان هذا شكلاً من أشكال الفعل الجمعى الذى يعتبر عملاً مباشراً ومحلياً، وعنيفاً فى أحيان كثيرة، وغير مباشر، ولكنه ليس عملاً سياسياً بالمعنى الحديث الذى يكون هدفه أن يستثير رد فعل من أعضاء البرلمان أو المسئولين البيروقراطيين فى الدولة. لقد أظهرت هذه الأعمال السابقة على العصر الحديث – من خلال تطبيقها للقانون على هواها – افتقار الدولة للشرعية الشعبية، كما أظهرت القدرة المحدودة للدولة. وعلى النقيض من ذلك، فإن تطور ذخيرة الأعمال التحريضية للحركة الاجتماعية الحديثة – وأعنى بها الحركة ذات النطاق القومى التى تستخدم التكتيكات التنظيمية للحركة الاجتماعية كالملتقيات، والمسيرات، والتظاهرات – قد سار بالتوازى وبالارتباط المعقد مع بزوغ الدولة القومية كما نعرفها فى وقتنا هذا. فهذه الدولة ترتكز على المواطنة، والسيادة الشعبية، والتنافس فى الانتخابات، والتنظيم الحزبى، وحراك الحركات الاجتماعية (Tilly 2005: 142).

من الواضح أن القضايا التى تبث الروح فى الاحتجاج الشعبى فى وقتنا الحاضر مختلفة. ففى مجتمعات الحركات الاجتماعية، أشبعت الاحتياجات الأساسية للقوت والمأوى لأغلبية المواطنين. كما أن حقوق الأقليات أصبحت مصونة ومعترفا بها، وإن كانت، عمليًا، لا تعطى بدون مقابل على الدوام. زد على ذلك أن قنوات التأثير السياسى أصبحت أكثر عدداً مما كانت عليه قبل ذلك وأيسر من حيث الوصول إليها، حيث تصونها وتحفظها مبادئ السيادة الشعبية والحقوق الفردية، والأهم من ذلك أن هذه المبادئ والحقوق تقى قنوات التأثير السياسى من السلطة التعسفية للدولة عن طريق التقسيمات الوظيفية فى نظام الحكم، والانتخابات، واستقلال المحاكم، بل حتى عن طريق ما تشجعه الدولة من قنوات الوصول "إلى التأثير السياسى" التى تسهل النزاع والاختلاف فى الرأى. يتميز مجتمع الحركة الاجتماعية بتحول الصراعات التى تدور حول النفوذ السياسى إلى صراعات أشد من ذى قبل، بمعنى أن يصبح بإمكان المزيد والمزيد من الجهر بالمصالح الخاصة على نحو أكثر وأكثر تكراراً. وهذا الوضع

يحدث عندما: (١) يتم نشر المسارات القانونية لتشكيل الجماعات ولتكتيكات الاحتجاج على نطاق واسع؛ (٢) وعندما يتزايد اختراق وسائل الاتصال الجماهيرية – وهى ساحة أساسية للمناكفة الجدالية التى تخترق الحياة اليومية على نحو متزايد؛ (٣) وعندما تشجع الثقافة السياسية التنظيم، والحشد، وغيرها من الأشكال الأخرى للمعارضة، وذلك كما شاهدناه حتى الآن فى الحركات الاجتماعية الجديدة. هذه هى عناصر مأسسة الاحتجاج التى ناقشناها فى هذا الفصل.

يتتبع دافيد ماير David Meyer (٢٠٠٧) فى نظرته العامة للحركات الاجتماعية فى الولايات المتحدة، كيف قام مؤسسو جمهورية الولايات المتحدة، وفى نفس الوقت الذى كان رصيد الأعمال التحريضية "من الاحتجاجات" آخذا فى الظهور فى بريطانيا العظمى، كيف قاموا بتصميم نظام للحكم يضمن استقرار الدولة بطريقتين. أولاهما أنه وفر المراجعات والتوازنات الخاصة بسلطة الدولة بهدف الحماية من سوء استخدام الدولة لسلطتها. والثانية، أنه وفر وسائل للتأثير الشعبى بهدف تشكيل محتوى سلطة الدولة وأساليب تطبيقه. وينوه ماير إلى أن "النظام السياسى الأمريكى كان مصمما لتزويد المعارضين بالآمال فى تحقيق التأثير.. حتى يقل احتمال محاولتهم الإطاحة بالنظام ككل" (٢٠٠٧:١٢٦). هذه هى "ميكانيزمات المأسسة المختلفة التى يوفرها نظام الحكم"، والتى بدونها ما كان يمكن لمجتمع الحركة الاجتماعية أن يتطور أبداً. ومن المؤكد أنه، بالرجوع إلى الجمهورية الأمريكية الأولى، فإن هذه الميكانيزمات ساعدت فى إضفاء الشرعية على سلطة الدولة وفى منحها الاستقرار. والميكانيزم رقم واحد فى قائمة هذه الميكانيزمات هو الانتخابات الديمقراطية المنتظمة، والطريقة التى بها توفر الانتخابات سبلا للحركات الاجتماعية حتى تؤثر فى السياسة من خلال بذل الضغط على الرأى العام. ويقع هذا الميكانيزم فى صميم القضية الخاصة بالسبب الذى يجعل من مجتمعات الحركات الاجتماعية مجتمعات ديمقراطية. وقد كان مبدأ أساسيًا، غير أنه كان محدوداً، فى الجمهورية الأمريكية المبكرة، بينما كان آخذاً فى الظهور فى ذاك الوقت فى بريطانيا.

تطورت الإجراءات المؤسسية الجديدة لتأثير الحركة الاجتماعية منذ أوائل القرن التاسع عشر، والتى منها مثلا توفير السبل للتشاور بين كبار المسئولين المنتخبين- الرسميين منهم وغير الرسميين – وقادة الحركة، وكذلك عقد جلسات الاستماع فى الكونجرس وفى الهيئات الحكومية التى يستطيع فيها قادة الحركة أن يجاهروا بمواقفهم لأعضاء الهيئات التشريعية وصانعى السياسة. ففى الولايات المتحدة، أُستحدثت "إدارة العمال" "كإدارة حكومية" استجابة للحشد العمالى، وأنشئت "هيئة حماية البيئة" استجابة للوعى البيئى المتنامى .(Meyer 2007:127 تقوم أمثال تلك الهيئات الحكومية أحيانًا بتوظيف قادة الحركة كإداريين حكوميين أو مستشارين كما تجتذب منظمات الحركة للمشاركة فى قضايا السياسة، متعاقدة أحيانا مع منظمات الحركة الاجتماعية بهدف تقديمها للخدمات أو جمعها للمعلومات.

يمكن لأمثال تلك الإجراءات التى تصل منظمات الحركة الاجتماعية بالدولة أن تكون مصادر تمويلٍ مهمة توسع نطاق هذه المنظمات وتساعد فى توفير الخدمات للجماعات السكانية المظلومة، بيد أنه قد ينظر إليها أيضا بوصفها خيانة للمبادئ التى تؤمن بها هذه المنظمات وتغلباً على ما فى الحركة من مواقف أكثر شراسة. وقد يكون هذا الاعتبار الأخير، من وجهة نظر الدولة، هو الأمر الذى يهمها برمته. وسواءً أكانت وجهة نظر الدولة هذه مقصودة أم لا، فإن النتيجة العملية الإجمالية هى تقوية الأفرع المعتدلة للحركة وتهميش الأفرع المتطرفة. وكما سبق لتيلى أن اكتشفه، كانت وجهة نظر الدولة هذه إستراتيجية موازية بدأت فى الظهور بين الفاعلين فى الدول عندما بدات الحركات الاجتماعية فى الاحتشاد فى بريطانيا العظمى منذ مائتى سنة. وهو ينوه إلى أن الفاعلين فى الدولة كانوا مستعدين فوراً لأداء مهمة حماية مصالحهم الخاصة عن طريق التحكم فى تحديات الحركة من خلال توليفة من الإجراءات الماكرة والإجراءات الأقل مكراً. وكان هذا التحكم مصحوباً بصيغة ميكيافيلية بسيطة تتمثل فى: " (١) رصد وحصر تطور الحركة فى مسارٍ محدد؛ (٢) المساومة الانتقائية مع التحالف الأصغر حجما والذى يبدو عليه أنه من الراجح أن يطرح مطالب محتملة؛ (٣)

فصل هذا التحالف وحمايته من التحالفات المنافسة؛ (٤) تقديم الحد الأدنى من التنازلات؛ (٥) التغلب على القادة المعترضين؛ (٦) قمع الجماعات المتطرفة؛ (٧) تعزيز ما يمنع احتشاد بقية الجماعات". (Tilly 2005: 309-310). هذا هو الجانب الآخر من العملة بالنسبة لمجتمع الحركة الاجتماعية، وهو ما يعد مفارقة بالفعل. فباستخدام هذه الطرق يكون الحضور المتزايد للحركات الاجتماعية فى المجتمع المدنى، والاحتشادات الاحتجاجية المتكررة، متزامنًا مع الاستقرار المتزايد للدولة.

فى منظور تحليلى للدولة يستوعب مدة طويلة من الزمن ويتناولها على مستوى الوحدات الكبرى، يكون بديهيًا أن يعمل الفاعلون فى الدولة على حماية مراكزهم الممتازة دائمًا، أو يبذلوا أقصى وسعهم – على الأقل– فى التصرف بهذه الطريقة. إلا أن الدولة عبارة عن تركيبة معقدة من قطاعات النخب المختلفة التى قد تنظر إلى مصالحها بصور مختلفة، مفضية بذلك إلى حدوث انقسامات تقوم، من وقت لآخر، بإتاحة فرص سياسية للحركات الاجتماعية. والناس العاديون الذين يشكلون عناصر الحركات الاجتماعية يحتشدون على الأرض (وفى الشوارع) ليمارسوا ضغوطًا على الدولة، مرغمين الفاعلين فى الدولة على تعديل المواقف وعلى التكيف بأساليب تُعيد تنظيم علاقات القوة وتدفع التغيير إلى الأمام بصورة متزايدة. وفى الديمقراطيات المعاصرة، لا تدار أجهزة الدولة على يد جماعات سرية من النخب التى ترى كل شيء وتعرف كل شيء وهى تخطط – عن وعى وإدراك – لإستراتيجيات بهدف التغلب على كل أشكال المعارضة السياسية. لكن يضاف إلى ذلك، ومن منطلق منظورنا التحليلى واسع النطاق، أنه باستطاعتنا الذهاب إلى الفاعلين فى الدولة، وبتشجيعهم للتنوع ولما يتسم به مجتمع الحركة الاجتماعية من إفراط فى الحشد "والتعبئة النفسية للجماهير"، وهو المجتمع الذى قد يعود تاريخ بداية جذوره العميقة إلى وثيقة الإصلاح التى أعلنت سنة ١٨٣٢ فى بريطانيا العظمى (Tilly 2005) وإلى الخطة الدستورية الثاقبة النظر التى قدمها جيمس ماديسون "الرئيس الرابع للولايات المتحدة من سنة ١٨٠٩–١٨١٧" لإدارة المصالح المتنوعة فى الولايات المتحدة (Meyer 2007)، نقول:

باستطاعتنا الذهاب إلى أن الفاعلين فى الدولة، وبتشجيعهم للتنوع ولمجتمع الحركة الاجتماعية، يؤمنون استقرار الديمقراطيات المعاصرة بأساليب غير موجودة فى الأشكال الأخرى من نظم الحكم. ويكون من الشائع فى الدول غير الديمقراطية، أن يسعى الحكام، عن وعى وإرادة، لحماية قوتهم بالاعتماد على أشكال الضبط الاجتماعى التى تبالغ فى اقتحام الحياة الشخصية للأفراد وفى استخدام الأساليب العقابية. وأنا أعنى بالدول القمعية – الدول التسلطية، والشمولية، وما بينهما من درجات القمع. فكيف يحدث الاحتجاج فى تلك الدول؟ سيكون ذلك هو موضوع الفصل التالى.

الفصل الرابع

الدول القمعية والاحتجاج

تتسبب الدولة الديمقراطية الحديثة فى حفز الحركات الاجتماعية وإثارتها عن طريق توسيع أفق المطالبات والمظالم التى يمكن أن توجه إلى تلك الدول. وهى لا تقوم بذلك فقط عن طريق فرض مطالب على المواطنين وامتصاصهم، بل أيضًا عن طريق تزويدهم بالخدمات، وتأمين سلامتهم، وتنظيم أنشطتهم التى يحتمل أن تكون ضارة، والتأثير مباشرة على الحياة اليومية لمواطنيها بطرق أخرى متعددة. ويعد هذا الأمر كله نوعًا من التوسع فى الحكم المباشر، وهو عملية عامة من عمليات بناء الدولة بدأت فى القرن الثامن عشر، كما أنها تعد، فى الوقت الحالى، سمة مميزة لاستقرار نظام الحكم. ويعكس الحكم المباشر قدرة الدولة على ضبط الأنشطة داخل حدودها، كما يعكس، فى حال توسعه، قدرة الدولة على تنظيم أفعال مواطنيها بصورة أكثر عمقًا (حيث تؤثر على أنشطتهم اليومية) وبصورة أكثر اتساعًا (تمارس الدولة هذا التأثير فى كل أنحاء الأرض التابعة لها). ويشيع فى أنظمة الحكم غير الديمقراطية استخدام اختراق الدولة للحياة اليومية، وذلك لتوجيه التصرفات السياسية لمواطنيها ومراقبتها والتحكم فيها. ويوجد دول قمعية كما توجد تباينات كبيرة فى مستويات القمع والتحكم الصادرين عن الدولة.

مثال ذلك، أن قانونًا جديداً، فى فنزويلا، طالب المواطنين بتقديم معلومات للهيئات التابعة للدولة، وللشرطة السرية، وللجماعات المحلية الخاضعة لسيطرة الدولة بهدف تحديد السلوكيات التى تعتبر متحدية لنظام الحكم أو لا يمكن قبولها من وجهة نظره.

وقد نص جزء آخر من هذا القانون على وجوب إذعان النواب العموميين والقضاة للمطالبات التى ترد إليهم من الإدارات الحكومية المعنية بجمع المعلومات لتقديم ما لديهم من معلومات، وهو الأمر الذى يخضع النظام القضائى، فعلاً، لرئيس الجمهورية. وقد كان لفنزويلا أطول نظام ديمقراطى استمر فى أمريكا اللاتينية، إلا أن خطط الرئيس هوجو شافيز Hugo Cavez لاستجلاب الاشتراكية لهذه الدولة واجهت مقاومة عنيدة. وكان المقصود من القانون الجديد تقييد المعارضة، وهو الأمر الذى فهمه النقاد بوضوح. وقد تسبب هذا القانون، بعد صياغة مسودته سراً وإصداره بمرسوم رئاسى، تسبب فى إثارة نوع من الاحتجاج العنيف بين قوى المعارضة السياسية، والصحف، وجماعات حقوق الإنسان (Romero 2008:a11). ورغم ما يبدو من أن العمليات الديمقراطية العلنية يتهددها الخطر من جانب نظام حكم شافيز، فإن حدة هذه الاضطرابات تثبت أن الحريات السياسية لم تختف تمامًا، لأن شافيز سحب القانون فى أوائل يونية ٢٠٠٨.

وتمثل روسيا المعاصرة حالة أخرى مثيرة للاهتمام. فرغم أن الحياة فيها الآن أكثر حرية مما كانت عليه تحت حكم الشيوعيين منذ خمس وعشرين سنة، فإن القيود المفروضة على التنافس السياسى ازدادت بشكل ملفت للنظر فى العقد الأخير. وحينما سقط نظام الحكم السوفيتى فى سنة ١٩٩١م، دخلت روسيا فى مرحلة من الفوضى تنافست فيها النخب السياسية والاقتصادية تنافسًا عنيفًا من أجل السلطة. وفى وقتنا الحالى، أنشأ رئيس الوزراء فلاديمير بوتين دولة أوتوقراطية، بها حزب واحد يدعم أنصاره موقف نظام الحكم عن طريق إكراه الناخبين وتهديد مرشحى المعارضة السياسيين. وفى أثناء الدورة الأولى لبوتين فى الحكم، أغلقت الدولة الصحف واستولت على جميع شبكات الإعلام القومية والإقليمية الكبرى. واتهم مرشحو أحزاب المعارضة بالابتزاز، والجريمة المنظمة، والإرهاب، بهدف إبعادهم عن الاقتراع (Levy 2008a). وفاز حزب بوتين وحلفاؤه، روسيا المتحدة، فى الانتخابات البرلمانية لسنة ٢٠٠٨، بأغلبية ساحقة. وقد كان من النادر أن يتوافر للمرشحين

الآخرين أى قدر من البث المباشر على محطات التليفزيون الخاضعة للدولة. وأُدرج المعلقون السياسيون الذين يميلون لانتقاد نظام الحكم فى قوائم سوداء أبعدتهم عن الظهور فى البرامج الإخبارية والبرامج الحوارية. ووفقًا لما قاله رئيس الأكاديمية الروسية للتليفزيون، فلاديمير بوزنر، فإن "الشيء الذى لا يريد أحد أن يتحدث عنه هو أنه لا تتوافر لنا حرية الصحافة إذا كان الأمر يتعلق بشبكات التليفزيون" (Levy 2008b). ورغم ذلك، فإنه يبدو أن معظم المواطنين راضون عن هذه القيود. فما دام الاقتصاد يواصل النمو، وما دام القانون والنظام يسودان، فلا يعبأ كثيرون بأن روسيا لا تتسم بالديمقراطية الغربية.

تشير هاتان الحالتان إلى بعض المبادئ الأساسية فى توجيه مناقشتنا لموضوع التعبئة الاحتجاجية وقمع الدولة. المبدأ الأول هو أنه يغلب على الدول ذات الطابع المتميز حدوث تغير فى رغبتها فى السماح بالنقد، والتحديات السياسية، والحركات الاجتماعية. فالدول الديمقراطية الحرة المنفتحة يمكن أن تصبح أكثر تقييداً، كما حدث فى فنزويلا؛ والعكس بالعكس، إذ يمكن أن تصبح الدول التسلطية أكثر انفتاحًا وديمقراطية، كما حدث فى موجة التحول الديمقراطى التى عمت أمريكا اللاتينية فيما بين سنوات ١٩٧٩ و١٩٩٠ (paige 1997). والمبدأ الثانى، ونظراً لأننا ندخل فى اعتبارنا أنظمة الحكم التى تدير الدول، فهناك تباين كبير فى مقدرة و/ أو رغبة هذه الأنظمة فى قمع المواطنين. فالتاريخ، والأنماط الثقافية، والقرارات الإستراتيجية، وإدراك المخاطر التى تهدد سلامة الدولة، وعوامل الجغرافيا السياسية قد تفرض قيوداً على الدولة فيما تستطيع أن تفعله. ففى حالة فنزويلا، تسببت خمسون سنة من التراث الديمقراطى والحوار السياسى المنفتح نسبياً فى خلق ضغوط مارسها المجتمع المدنى وكانت كافية للتخفيف من حدة خطط شافيز القمعية. وقد تتراوح أنظمة الحكم ما بين التحكم الاجتماعى الذى يكاد يكون تحكمًا تامًا، والقائم على الخوف، والهلع، والتدخل عنوة فى أشد مجالات الحياة خصوصية - كما هو الحال فى كوريا الشمالية فى الوقت الحاضر - ومروراً بأنظمة الحكم القائمة على الحزب الواحد، والتى تعتبر أنظمة تقمع

إلا أنها تتيح فرصًا محدودة للجهر بالشكاوى والمظالم- كما كان عليه حال تشيلى تحت حكم بينوشيه Pinochet أو كما هو حال الصين فى وقتنا الحاضر- وانتهاء بنظم الحكم فى طور الانتقال والتى تمنح مواطنيها درجات أكبر من الحرية- كما كان عليه حال إسبانيا تحت حكم الجنرال فرانسيسكو فرانكو Franco حوالى عام ١٩٦٨، وحال الاتحاد السوفيتى تحت حكم جورباتشوف Gorbachev حوالى عام ١٩٩٨.

المبدأ الثالث، نظرًا لأن نخب الدول تختلف فى تقديراتهم للخطر الذى يتهدد دولهم، فمن شأن بؤرة القمع أن تختلف من دولة لأخرى. ويتفق العلماء، بصورة عامة، على أن جميع أنظمة الحكم لها مصالح فى قمع المعارضة بدرجات متفاوتة. فبالإمكان تحقيق هذا القمع بطريقة بارعة، كما هو الحال فى الولايات المتحدة، والتى تشكل أساليبها السياسية عن طريق فرض القيود على المشاركة فى المناقشات الرئاسية، أو بطريقة أقل ذكاءً، كما هو الحال فى كوبا، والتى تضع ناشطى المعارضة فى السجن. لكن يضاف إلى ذلك أن الدول، كما هو معهود عنها، توجه قمعها ضد الأهداف التى تعتبر أكثر تهديدًا، وهو الأمر الذى يثير قضية إدراك التهديد ودقة التقديرات المتعلقة به. فقد كان الغالب على نخب الحزب الشيوعى الصينى أنهم كانوا حاسمين فى حكمهم على قمع الاحتجاجات الطلابية الداعية للديمقراطية فى ميدان تياننمن عام ١٩٨٩. فقد كانوا يرون أن أى ضغط يهدف إلى زيادة المشاركة الديمقراطية بمثابة تحد ظاهر لنفوذهم وبالمثل، كان رد فعل هذه النخب حاسمًا فى مواجهة الاحتجاجات التى قام بها رهبان التبت عام ٢٠٠٨ وذلك، لأنه كان ينظر إلى القلائل الإثنية باعتبارها تهديدًا رهيبًا لسلامة الصين؛ باعتبار الصين دولة متنوعة إثنيا. وعلى النقيض من ذلك، كانت السلطات متسامحة مع الاحتجاجات الضخمة التى قام بها الآباء والأمهات ضد البناء الردىء للمدارس التى تم تدميرها فى زلزال عام ٢٠٠٨ بمقاطعة سيشيوان، وبالرغم من أن هذه السلطات قد سجنت قادة هذه الاحتجاجات. ومن ثم فإن القمع يعكس، فى أغلب الأحيان، التقييم الاستراتيجى للتهديد الذى يفرضه الاحتجاج أو يفرضه الناشطون المتميزون.

صنف العلماء الدول القمعية بناءً على أبعاد مختلفة، وأهمها بنية الدولة، وحجم جهاز القمع، والانفتاح – أو نقص الانفتاح. وفى الجانب الخاص بالنزعة القمعية المتطرفة، نجد الدول الشمولية. تتسم هذه الدول غالبًا، بما عرضه جورج أورويل حول اختراق الدولة لمجالات الحياة الخاصة ومجالات المجتمع المدنى، وما تقوم به من المراقبة المستمرة والضبط الاجتماعى من خلال جهاز بوليسى متطور بدرجة عالية وواسع الانتشار، والتنشئة الاجتماعية الأيديولوجية المتطرفة، والدعاية الأيديولوجية المتواصلة، وهى الأمور التى تتطلب جميعها أن تكون الدولة قادرة على التعبئة الشاملة كما تتطلب توافر المراقبة المتواصلة لكل من مؤسسات الدولة والحياة الاجتماعية اليومية. إن هذه الدول، هى دول ذات كفاءة عالية وتستطيع ممارسة السيطرة الشاملة على كل جوانب المجتمع (McAdam, Tarrow and Tilly 2001). وكثيرًا ما تستخدم الدول الشمولية إرهاب الدولة بهدف تقييد المعارضة. فالاعتقالات وتنفيذ أحكام الإعدام واسعة النطاق تطيح بالخلاف الأيديولوجى أو السياسى داخل الحزب الحاكم، وتشيع فى نفوس المواطنين خمودًا ناجمًا عن شعورهم بالخوف الشديد. كما تعتمد بعض الدول الديكتاتورية ونظم الحكم العسكرية على تكتيكات الإرهاب من خلال المجموعات الأهلية المسلحة والميليشيات التى يسند إليها الحفاظ على الأمن. وتكشف هذه الأوضاع عن النقص النسبى فى قدرة الدولة، وفى مؤسساتها الأقل تطورًا، وفى حكمها المباشر الذى لا يتمتع بثقة كبيرة، كما تكشف، فى أحيان كثيرة، عن نقص فى الأيديولوجيا التى تضفى الشرعية على هذه التصرفات. ومن النادر نسبيًا وجود دول شمولية ذات قدرة عالية (وتسمى أحيانًا بالدول الستالينية" نسبة إلى ستالين"). وتعد كوريا الشمالية، وبيلاروس، وطاجيكستان من أمثلة هذه الدول فى وقتنا الحالى.

إن الدول الأكثر شيوعًا هى الدول ذات القدرة الأدنى، والتى يطلق عليها أحيانا نظم الحكم السلطانية sultanistic regimes، وهو مصطلح طرحه للمرة الأولى ماكس

فيبر Max Weber (١٩٦٨). وقام لينز linz وستبيان stepan ببلورة هذه الفئة من نظم الحكم (١٩٩٦) (see also Chebabi and Linz 1998)، وذلك بهدف وصف تلك الأنظمة التى ترتكز على الأهواء الشخصية لقائد رفيع الشأن يمارس السلطة الأوتوقراطية داخل الدولة. فهذه النظم هى دول دكتاتورية شخصية وهى أكثر انتشاراً وأقل نمواً يتركز فيها الاستيلاء على السلطة، والنفوذ، والفساد، والسلب داخل دائرة صغيرة من الأفراد الذين يعتمدون على ما يغدق به عليهم هذا القائد الرفيع الشأن من عطايا متواصلة لا تتوقف. وتمثل قوى الضبط الاجتماعى أدوات هذا القائد فى الحكم، كما كان عليه الحال فى نيكاراجوا تحت حكم سوموزا Somoza، وفى إيران تحت حكم الشاة بهلوى، وفى رومانيا تحت حكم تشاوشيكو، وفى أوغندا تحت حكم عيدى أمين. ومن الشائع أن تكون نظم الحكم السلطانية نظماً قمعية بدرجة كبيرة، لكنها، وبناءً على مدى تنظيم أجهزة الضبط الاجتماعى فيها، قد تتطابق مع الفئة التالية.

يشتمل مفهوم "نظام الحكم التسلطى" "authoritarianism" على نطاق أكثر اتساعاً من نظم الحكم القمعية. فهو يشتمل على نظم الحكم التسلطية العسكرية، ونظم الحكم التسلطية القائمة على الحزب الواحد، ونظم الحكم التسلطية البيروقراطية. وتوفر الدول التسلطية مجالات أكثر للحرية، إما بسبب قدرة الدولة المقيدة وإما لأن الدولة تتمتع بقدر أكبر من الشرعية. ويميز لينز الدول التسلطية بأن لديها قدرة محدودة على التعبئة، وبأنها ذات أيديولوجية متخلفة (إلا أن لديها "عقلية" موجهة تعتنى بالتحديث الاقتصادى، أو بالقضاء على الفساد أو مناهضة الشيوعية)، كما تتصف بالشورى المقيدة، والحماية المحدودة للمواطنين (١٩٦٤). قد تكون نظم الحكم التسلطية دولاً ذات حزب واحد، أو تكون نظم حكم عسكرية، أو سلطانية (إما سلطانية عسكرية أو سلطانية مدنية)، أو تتخذ صوراً هجينة من هذه الأشكال. مثال ذلك، أن دولة تسلطية تحكمها لجنة عسكرية أو مجلس سياسى قد تصبح دولة ديكتاتورية سلطانية إذا استولى عضو واحد منها على السلطة لنفسه. وبالمثل، قد يقوم حاكم ديكتاتور بإنشاء حزب ليسيطر على الدولة ويوفر وسيلة لتوزيع غنائم الدولة بصورة أوسع نطاقاً ليزيد من قاعدة نفوذه.

. فى الدول التسلطية ذات الحزب الواحد، كما كان حال المكسيك قبل سنة ١٩٨٨، أو حال البلاد الشيوعية فى أوروبا الشرقية قبل عام ١٩٩١، قد يكون فى هذه الدول بالفعل قدر يسير من التعددية الحزبية سواء فى شكل الخلاف المسموح به (فى نطاق بعض القيود) بين أعضاء الحزب الحاكم أو بوجود أحزاب لتجميل صورة النظام، لها عدد قليل من المقاعد فى الهيئات التشريعية التى توافق على ما يعرض عليها من غير تفكير أو مناقشة. ويُطلق على هذه الدول اسم "الديمقراطيات الشكلية" أو اسم "نظم الحكم التسلطية الحزبية" التى يرتكز كثير منها على شبكات الحزب المحلى وقادة النقابات العمالية الذين يجودون على جمهور المقترعين عن طريق توزيع الخدمات على سكان المحليات والريف – خاصة فى مجال التوظيف – فى مقابل الدعم والتأييد. ويغلب على هذه الأنواع من الدول التسلطية أن تكون مستقرة إلى حد بعيد، وذلك بالمقارنة بنظم الحكم السلطانية أو نظم الحكم التسلطية العسكرية (Geddes 1999).

ومع ذلك، فإن السيطرة على جميع المؤسسات الاجتماعية تماماً مهمة مستحيلة، إذ تتطلب مستويات من قدرة الدولة تتجاوز الإمكانيات التنظيمية لمعظم الدول التسلطية. وقد تنعكس التعددية فى اختلافات الرأى لدى الهيئات البيروقراطية، مثال ذلك حين يعتمد القادة على الخبراء الاقتصاديين الذين يوجهون سياسات التحديث. هذا ويعد نظام الحكم العسكرى فى الأرجنتين خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين مثالاً على ذلك (O'Donnell 1973). كما قد تقوم التعددية بأداء دورٍ محدودٍ فى التطوير المؤسسى خارج نطاق الدولة، كما كان عليه حال الكنيسة الكاثوليكية فى بولندا الشيوعية أو فى إسبانيا تحت حكم فرانكو. فى هاتين الحالتين، كانت الدولة التسلطية عاجزة عن أن تتغلب تماماً على الكنيسة بسبب الرأى العام القوى، ومن ثم أصبحت الكنائس المحلية فى معظمها فضاءات حرة، خارج نطاق سيطرة الدولة.

يمكن للفضاءات الحرة – أى الدوائر الواقعة خارج نطاق سيطرة الدولة وإشرافها – أن تكون فضاءات كبيرة أو صغيرة. ويتمثل التأثير العام لهذه الفضاءات فى تقييد قدرة أنظمة الحكم القمعية فى اختراق الحياة اليومية وقمع المعارضة

السياسية كلها. وتقوم الفضاءات الحرة أيضًا بدور فى تطور المعارضة لأنها، وللمفارقة تعطى المشاركين لمحات صغيرة عما هو ممكن فى مجتمع أكثر انفتاحا. وسبب المفارقة يرجع إلى، وبعيدًا عن كونها تمثل فرصًا غير كابحة للنقاش السياسى، أن الفضاءات الحرة تتسم بالسرية، كما أنها تراقب بدقة، ومع ذلك تتسم بوجود الحرية بمعنى قدرة الشخص على الإفصاح عن أفكاره، حتى لو كان ذلك بطريقة مقيدة. وكثيرًا ما تكون الفضاءات الحرة حاضنات للحركات النشطة فى مراحلها المبكرة ومجالات لتدريب قادتها. زد على ذلك أن وجود هذه الفضاءات لا تكون فى الغالب مجهولة تمامًا لنخب الدولة، ولهذا تستطيع الفضاءات الحرة ممارسة الضغوط الهادفة للإصلاح، وذلك بناءً على نظام الدولة الذى يسمح بذلك.

تتعارض هذه الأفكار مع الرؤية الشائعة للدول القمعية بوصفها أدوات للسيطرة على العقول تستمد قوتها المحركة من الخوف. وقام مراقبون مختلفون بتمييز ضغوط اجتماعية – نفسية تؤدى إلى "تزييف التفضيل" حيث يستمر الناس صامتين إزاء الاستياء والمعارضة (Havel 1985; Kuran 1995). ورغم وجود الخوف فى الخلفية دائمًا، فإن معظم الناس فى الدول القمعية يفضلون، بوضوح، أن يباشروا حيواتهم، من غير أن يلفتوا الانتباه إلى أنفسهم عن طريق التحدث علنًا فى مواجهة الأباطيل الوقحة التى ترتكز عليها نظم الحكم القمعية فى كثير من الأحيان. ويميز تيمور كيوران (١٩٩٥) Timur Kuran، فى تحليله المؤثر بين ما يطلق عليه الحقائق الخاصة Private Truth، والأكاذيب العامة Public Lies، بوصفهما سببًا رئيسيًا يفسر لماذا يستمر بقاء بعض الطغاة ممن لا يحظون بحب شعوبهم مدة طويلة للغاية فى الحكم، كما يفسر أيضًا لماذا يسقطون بسرعة بالغة فى كثير من الأحيان. فبسبب صمت الناس، لا يعرف أحد المدى الحقيقى لاتساع نطاق السخط والاستياء، ثم عندما يكسر حادث كبير هذا الصمت، يتأكد كل إنسان من أن نظام الحكم القديم بيت من ورق. إلا أننى فى بحثى الذى تحدثت فيه مع أفراد عاديين فى مجتمعات قمعية، وجدت أن الفضاءات الحرة توفر فى أحيان كثيرة أماكن يتم فيها كسر الصمت قبل وقوع حادث

جلل خطير، وأن مؤامرة الصمت، والتى يذهب كيوران إلى أنها تتيح لنظم الحكم القمعية أن تصمد طويلاً، قد تخلى عنها أنصارها المتعددون فى سائر المجتمعات المدنية. ويساعد هذا الوضع أيضًا فى تفسير لماذا ينهار نظام حكم قمعى بسرعة، وأعنى بذلك أنه توجد معارضة سياسية منتشرة تتأهب منتظرة اللحظة المناسبة للاندماج مع بعضها. إن تتبع مسارات الأشكال المختلفة للاحتجاج المستتر فى الفضاءات الحرة لهو موضوع رئيسى فى هذا الفصل.

من المعانى الأخرى السارية فى ثنايا هذا الفصل أنه لا وجود لدولة قادرة على مراقبة أفكار جميع مواطنيها فى كل الأوقات وفى كل مكان. ففى الدول الشمولية، ومع هيمنتها الأيديولوجية على المجال العام، ومع التغلغل العميق للدولة داخل أعماق الحياة الشخصية لأفرادها، لا يزال هناك أفراد كثيرون قادرين على أن يظفروا، بعد جهاد متواصل، بمساحات صغيرة للتفكير الحر والكلام الحر. بل إنه حتى فى السجون، حيث يكون الضبط الاجتماعى أكبر مما يكون عليه فى أى دولة شمولية، تقع التمردات. وقد كشف بعض المراقبين عن أوجه شبه بين أشكال التمرد والعصيان فى السجون والاحتجاجات الفجائية فى المجتمعات الشمولية (Goldstone and Useem 1999; Maher 2010). القضية هنا هى أنه لا السجون ولا الدول القمعية آلات تسيطر على العقول، رغم أنها تحاول ذلك بالتأكيد. وعندما فتحت السجلات الحكومية السوفيتية للباحثين، أصبح واضحًا أن الرعب من ستالين لم يكن ضخمًا. (Priestland 2007). فقد كان من المحتمل ألا تنفذ الأوامر الصادرة من الكرملين. وكانت بعض جوانب عبادة شخصية ستالين مقبولة، وكان بعضها مرفوضًا، أو موضع انتقاد، أو مادة للسخرية بين الناس، بل وصل الأمر إلى أنه تم تمييز بعض الحالات التى حدث فيها انشقاق سياسى على مستوى منخفض (Viola 2003).

لو أن أى دولة معاصرة تجسد النزعة الستالينية السوفيتية، فإنها كوريا الشمالية، ولكن حتى فى هذه الدولة انفجرت الاحتجاجات فجاءة فى أواخر سنة ٢٠٠٩. وقد وقعت هذه الاحتجاجات عندما أعلنت الدولة عن تخفيض حاد لقيمة العملة

وأعطت الناس أياماً قلائل فقط ليستبدلوا العملة القديمة بالأوراق النقدية الجديدة ذات القيمة المنخفضة. وكانت المشكلة أن سعر التبادل كان ١٠٠ إلى ١ وأنه لم يكن بالإمكان استبدال ما هو أكثر من ٣٠ دولارا فقط، الأمر الذى أدى، بالفعل، إلى القضاء علي مدخرات ملايين الأفراد. زد على ذلك، أن هذه الحركة تسببت فى رفع أسعار السلع الغذائية ارتفاعًا شديدًا جداً (McNeil 2009; Demick 2010). وقد نزل الناس محتجين، إلى شوارع العاصمة بيونج يانج وفى المناطق الريفية (Li- sun 2009)، حيث قام بعضهم بإشعال النار فى أكوام النقود القديمة التى لا فائدة لها. فوق ذلك، لم يكن مثل هذا الفعل الجمعى عملاً جديداً. فقد كانت هناك تقارير عن احتجاجات وقعت فى كوريا الشمالية ضد المحظورات الجديدة التى فرضت على الأسواق غير الرسمية منذ سنوات قلائل. ومن ثم، فإنه لا يزال بالإمكان حدوث فعل جمعى محدود حتى فى أشد دول العالم قمعاً. وسوف أقدم فى الأجزاء التالية إجابات علي سؤال: كيف يمكن أن يحدث هذا الأمر؟

نظرية الاختيار العقلانى

تقع التكلفة المرتفعة لتحدى الدول القمعية فى صميم العلاقة بين القمع – والحراك. وفى الحد الأقصى، قد تكلف هذه التحديات المحتجين حيواتهم، كما حدث فى بورما أو التبت مثلاً، حيث قتل الرهبان البوذيون على يد الجيش أثناء المسيرات المناهضة لنظام الحكم. وقد تؤدى التكاليف المنظورة للاحتجاج إلى القضاء عليه فى مهده، كما حدث فى حالة التحدى السياسى لنظام الحكم الأوتوقراطى لروبرت موجابى في زيمبابوى عام ٢٠٠٨، حيث أجل قائد المعارضة مورجان تسفانجيراى، حملته خوفًا على حياة أنصاره. فالإصابة البدنية، والسجن والتعذيب، وترك العائلات لتتساءل عن مصير أحد المحتجين، كل هذه الأمور تعد تكاليف يتعين أن يتحملها من يتحدون دولة قمعية، وهى تكاليف يقطع معظم المواطنين بأنها فوق طاقتهم على التحمل. كما أن القمع يجعل تنظيم الجماعات المعارضة أمرًا عسيرًا، ويحد مما يعتبر ممكنًا. فهو يمنع

نخب نظام الحكم من توطيد الاتصالات الشخصية مع الجماعات المعارضة ويضع قيوداً صارمة على أنواع الدعاوى التى يمكن طرحها داخل القنوات المؤسسية المعتمدة، الأمر الذى يحصر نقاش النخب فى الخلافات السياسية التى تحدث بين المخلصين من أعضاء الحزب الحاكم. وفى ظل الظروف القصوى لإرهاب الدولة، يفرض القمع قيوداً شديدة على الأمور التى يجوز الكلام فيها، وإن لم يكن ذلك بصورة كاملة.

فيما يتصل بالدول الديمقراطية، سبق أن ناقشت نظرية الاختيار العقلانى فى الفصل الثانى بوصفها منحى يُعنى بالوزن النسبى لتكاليف الاحتجاج وفوائده. ويظل منطق التكلفة والعائد سارياً فى الدول غير الديمقراطية، إذ إن قرار المشاركة يوازن بين تكاليف المشاركة – والتى قد تكون مرتفعة تماماً – فى مقابل الفوائد التى ستأتى – إن نجحت الاحتجاجات – وهو الأمر الذى يكون بعيداً تماماً. وكما سبق أن ذكرت، فإن المفكرين القائلين بنظرية الاختيار العقلانى يقرون بأن هذه المعادلة ليست على الدوام بالمعادلة البسيطة. ومن العوامل التى تعقد هذه المعادلة مشكلة الراكب مجانا Free rider problem (Olson 1963)، ومفاد هذه المشكلة هو الإقرار بأن مشاركًا إضافيًا لن يحدث اختلافًا كبيرًا لاحتمال النجاح. ومن ثم، فإن الاختيار العقلانى هو أن "تركب مجانا" على الفعل الجمعى للآخرين، تاركًا إياهم يتحملون كل التكاليف، بينما تتمتع بالفوائد إن نجح الاحتجاج. وفى أنظمة الحكم القمعية بصفة خاصة، يكون الميل إلى ترك الآخرين يتحملون التكاليف المرتفعة للاحتجاج قوياً. وبالمثل، وفوق ذلك، ففى أنظمة الحكم القمعية، لابد أن تكون الدوافع الانتقائية التى تتغلب على كل من ميول الأفراد لأن يركبوا مجانا والتكاليف المرتفعة للفعل الاحتجاجى، لابد أن تكون دوافع قوية بشكل خاص، والتى منها التضامن القوى بين الرفقاء من الناشطين. وأيا ما كان الأمر، فإن كيوران Kuran(1995:51) يلاحظ أن الدوافع الانتقائية كالمودة والصداقة الحميمة لا يمكنها وحدها أن تفوق فى أهميتها التكاليف الضخمة التى يتحملها الناشطون فى نظم الحكم القمعية. وهو يرى أيضًا أن مجرد وجود التزام عاطفى قوى، كالالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان مثلاً، يمكنه أن يفسر لماذا يبتعد

بعض الناشطين عن الجماهير الساكنة ويجازفون مجازفة بالغة. وكما هو الحال فى صعوبة تقدير التكاليف والفوائد الفعلية للاحتجاج، يصعب تحديد مقاييس دقيقة لتلك الأحكام التقديرية. ومع ذلك، يقوم المفكرون القائلون بنظرية الاختيار العقلانى، وبصورة نمطية، باستنتاج الأحكام التقديرية لقيمة المصالح الجمعية، والدوافع العامة والانتقائية، والتكاليف المختلفة للمشاركة بجانب احتمالات النجاح، وذلك بهدف أن يكون بالإمكان صياغة العلاقات النظرية صياغة رياضية تقريبية.

إن تقدير تكاليف وفوائد المشاركة فى الاحتجاجات فى دولة قمعية يزداد تعقيداً بسبب وجود اختيار آخر، ألا وهو الفرار أو الهجرة من الدولة القمعية، أو قل"الخروج "exit" وهو اختيار ليس نادراً أبدا، خاصة عندما تكون تكاليف الاحتجاج مرتفعة جداً ويكون الاستياء واسع الانتشار. كما كان الحال فى ألمانيا الشرقية أثناء ربيع وصيف عام ١٩٨٩، حينما فر ما يقرب من ٤٠,٠٠٠ فرد إلى ألمانيا الغربية (Mueller 1999; Pfaff and Kim 2003). ويماثل هذا الفرار، وإن كان بمستوى أقل، الخروج الجماهيرى الكبير منذ ثلاثة عقود، وذلك عندما فر ما يقدر بمليونين من أبناء ألمانيا الشرقية قبل أن يقام حائط برلين، أو يماثل ما حدث فى وقتنا الحاضر، عندما تدفقت جموع أفراد من كوريا الشمالية إلى الصين (Demick 2010). وكان ألبرت هيرشمان (1972) Albert Hirschman أول من طرح مفهوم الخروج، وهو اقتصادى كان مهتماً فى بادئ الأمر بسلوك المستهلك. وقد أشار إلى أن الخروج يعد واحداً من ثلاثة اختيارات أساسية عندما يواجه المستهلك بمنتج ضئيل الفاعلية، ثم توسع فى تفكيره هذا فطبقه على السلوك السياسى المتعلق بالأداء الهزيل للدولة. مثال ذلك أنه عندما تخفق نخب الدولة فى اتخاذ قرار بشأن الحقوق والحريات الأساسية، فبإمكان المواطن أن (١) يظل على ولائه للدولة، أو (٢) يغادر- يخرج، أو (٣) يجاهر بمطالبه، ويعنى الاختيار الأول والخاص باستمرار الولاء للدولة الصبر على أداء الدولة المتدنى، ويمكن أن يحدث هذا الاختيار لأسباب عديدة وهي: (أ) أن تبدو المظالم الحالية غير خطيرة أو وقتية؛ (ب) أن يكون للفرد التزامات عاطفية أو أيديولوجية تجاه الدولة،

بمعنى أن الدولة تحتفظ بشرعيتها فى نظر الفرد؛ أو (ج) وجود فوائد اقتصادية أو سياسية ترتبط باستمرار ولاء الفرد للدولة؛ وأخيراً، (د) قد تكون تكاليف المغادرة و/ أو المجاهرة بالمطالب أكبر من أن يتحملها المواطن. بالنسبة للباحث الذى يحلل السلوك السياسى، لا يعد الاختيار المتعلق بالولاء للدولة موضوعًا شيقًا جدًا لأن ظاهر الأمور يوحى بعدم وجود أى شيء فيه يتعلق بالتغيير والنضال من أجل الحصول على السلطة، على الأقل ولو بشكل ظاهرى. وأيًا ما كان الأمر، فسوف أبين كيف يمكن للولاء الظاهرى أن يكون ستارًا للسلوكيات السرية والتى لم يتم اكتشافها، والتى تحاكى الاختيار الثالث عند هيرشمان، وهو المجاهرة.

تعد المجاهرة فعلا جمعيا للمطالبة بالتغيير وتوجيه الاتهامات ضد الدولة، وهذا بطبيعة الحال هو ما تتكون منه الحركات الاجتماعية. ويندر حدوث المجاهرة بالمطالب فى الدول القمعية بشكل خاص، ولا يرجع ذلك إلى تكاليفه الباهظة فحسب، بل يرجع أيضًا إلى ضرورة استيفاء عدة شروط أخرى. أولها أن أنصار التغيير المتحمسين لن يعملوا إذا لم يروا أن النجاح ممكنًا. وتتباين هذه التقديرات تبعًا للالتزامات الاجتماعية، أو الميول الشخصية، أو الحالات الانفعالية الوقتية لأنصار التغيير. فما قد يراه البعض فرصًا للعمل، يمكن أن يراه الآخرون بابًا مغلقًا. فهذه الأمور تعد اعتبارات نسبية. إلا أن المفكرين الذين يعملون داخل إطار نظرية الاختيار العقلانى يعتقدون، بصورة إجمالية، أن بالإمكان صياغة الأحكام العامة عن طريق افتراض أن معظم الناس، فى معظم الأوقات، يتوصلون إلى تصورات متشابهة ودقيقة إلى أبعد حد للتكاليف والفوائد.

الشرط التالى الذى لابد من استيفائه حتى تحدث المجاهرة هو أنه يجب إضعاف النظام الخاص بمشروعية الدولة. ولا تتعلق هذه القضية كثيرًا بالإمكانيات التى تستطيع الدولة حشدها لمواجهة إحدى التحديات، بل الأحرى أنها مسألة أيديولوجية. فشرعية الدولة هى المصدر الأساسى للولاء، ومن ثم فإنها تقوض المجاهرة بطلب التغيير. وكما هو الأمر فى الحالة الروسية، فليس لمجرد أن دولة ما تضع حدوداً تقيد

الحريات الديمقراطية أن يكون معنى ذلك أنها ليست دولة شرعية. ورغم أن مشاركة المواطنين فى القرارات السياسية تمثل فى أحيان كثيرة أحد مصادر مشروعية الدولة، فإنه توجد دول غير ديمقراطية، وتسلطية، تحظى بمشروعية تستمدها من مصادر أخرى. وتعد القومية عاملاً أساسياً، إلا أنه ينضم فى كثير من الأحيان مع عوامل أخرى كالاستقرار السياسى (كما فى حالة روسيا)، والأيديولوجيا السياسية (مثال ذلك، الاشتراكية عند كثير من مواطنى فنزويلا)، والامتيازات الإثنية (إثنية الهوسا فى نيجيريا، والملايو فى دولة ماليزيا)، والرخاء الاقتصادى (كحالة الصين)، بجانب تجميعات من هذه العوامل.

أخيراً، وبالنسبة لحدوث المجاهرة بطلب التغيير، لابد من العودة إلى الإستراتيجية السلوكية الثانية المتعلقة بالخروج فى فكر هيرشمان. وكما سبق أن ناقشت، قد ينظر إلى الخروج على أنه نوع من الاحتجاج – الاحتجاج الذى يستخدم فيه المرء قدميه. ويشير هيرشمان إلى أنه لكى تحدث المجاهرة، لابد أن تكون بدائل الخروج مغلقة تماماً. وقد تكون هذه العلاقة، فى الواقع أكثر تعقيداً، وقد أوضح فاف وكيم Pfaff and Kim (2003) أنه مما يبدو أن موجات الهجرة من ألمانيا الشرقية قد أثارت الاحتجاج أيضاً. فقد دلت الحشود الضخمة على أن نظام الحكم غير مستقر وأشارت إلى أن بقاء المواطنين فى ديارهم يرجع إلى أن النظام كأن آخذاً فى التصدع (Hirschman 1993; Goldston 1994) وبينما يوجد دليل على أن هذا قد حدث فى ألمانيا الشرقية، فمن المعقول أنه، فى ظل ظروف أخرى، قد تستنفد موجات الهجرة احتياطات المواطنين الساخطين وتستأصل الاحتجاج. فالسماح بالخروج كان الإستراتيجية التى اتبعها نظام الحكم فى كوبا سنة ١٩٨٠ حينما سمح بالخروج الكبير المسمى خروج ماريل (*)إلى الولايات المتحدة كوسيلة لتلطيف حدة الضغوط الاجتماعية، والاقتصادية،

(*) يطلق خروج ماريل Mariel exodus على الهجرة الجماعية للكوبيين الذين غادروا من ماريل فى كوبا إلى الولايات المتحدة ما بين ١٥ أبريل و٣١ أكتوبر ١٩٨٠ (المترجم).

والسياسية داخل الوطن. وأيا ما كان الأمر، فإن الخروج، بالنسبة للفرد، يعد اختياراً باهظ الثمن. ويميل التحليل القائم على نظرية الاختيار العقلانى إلى الذهاب إلى أنه، بالنسبة لمن يؤثرون هذا الاختيار، لابد عليهم أن يفضلوا البقاء موالين للدولة ويكونوا أقل تعرضًا للمخاطر (أو يضمنوا الحصول على مزيد من الفوائد) على أن يجاهروا بطلب التغيير. ولا تقتصر التكاليف المذكورة على تكلفة الانتقال عبر وسائل المواصلات، بل تشتمل أيضًا على التكاليف الشخصية من ترك للأصدقاء والعائلة، وترك الوظيفة، والتخلى عن اللغة والثقافة حيث يجد فيهما المرء راحته – ومن الواضح أن الوضع يعتبر أقل ضغطًا على المرء فى حالة ألمانيا الشرقية– كما قد تشتمل التكاليف المذكورة الإقامة طويلة الأمد فى معسكر للاجئين. كما تبنى القرارات، كما هو معهود، على توقعات غير واقعية أو غير دقيقة لهدف الهجرة، ولمدى سهولة الخروج. ومن الشائع ألا تسمح الدول القمعية بالرحيل السهل لمواطنيها لأنه ينعكس عليها سلبيًا.

العلاقة بين القمع والحراك

تكشف المناقشة السابقة عن تعقد العلاقة بين القمع والحراك، والحق أنه يوجد خلاف كبير بين الباحثين فيما يتصل بالخطوط الرئيسية لهذه العلاقة بالرجوع إلى المسلمات التى تأخذ بها نظرية الاختيار العقلانى، فقد يتوقع المرء وجود علاقة مباشرة بين القمع و الاحتجاج: أى إنه كلما زاد القمع نقص الاحتجاج، كما هو مبين فى الشكل ٤–١/ أ– وهو نموذج للاختيار العقلانى الصرف. ومع ذلك، توجد عوامل يمكنها أن تعقد هذا النوع من العلاقة الخطية، كالنتائج النفسية للإحباط والعدوان الناجمين عن القمع. فى هذه الحالة، يتسبب مزيد من القمع فى إحداث مزيد من الإحباط بين عامة الناس، وهو الأمر الذى يتجسد فى إحداث مزيد من التحريض على الاحتجاج. وتمثل العلاقة الخطية المبينة فى الشكل ٤–١/ب صورة مقلوبة تماما للعلاقة الخطية التى فى الشكل ٤–١/أ– و التى معناها أن المزيد من القمع يؤدى إلى المزيد

من الاحتجاج. وهذان النموذجان يمثلان نمطين مثاليين. ولا تكون الحياة فى الدول القمعية الموجودة فى عالمنا الواقعى بهذه الدرجة من البساطة.

ذهبت بعض الدراسات الإمبيريقية المبكرة حول العلاقة بين الاحتجاج و القمع إلى القول بتوليفة جامعة لنموذج الاختيار العقلانى و نموذج الإحباط- والعدوان. بالاستناد إلى المقاييس العامة للقمع، كالنفقات التى تصرف على الشرطة أو عدد قوات الأمن التى يتم حشدها، وإلى مقاييس الحراك، كعدد المحتجين المعلن فى التقارير، وهناك نموذج مختلف يأخذ شكل خط منحنٍ على صورة حرف U بالإنجليزية، ويكون فيه الحشد مرتفعا عند المستويات المنخفضة للقمع، إلا أنه يقل كلما زادت تكاليفه إلى أن يصل إلى الحد الأدنى له (Feierabend and Feierabend 1962; Davies 1969; Gurr 1970). بعد ذلك، وكما تذهب هذه النظرية، يبدأ هذا الخط فى الارتفاع بسبب زيادة حدة الإحباط والعدوان بين عامة الناس، و/ أو بسبب وجود إقرار جمعى بأن التكتيكات القمعية لنظام الحكم بلغت مدى بعيدا جدا. وللتعبير عن هذا المعنى بأسلوب آخر نقول: إن نظام الحكم هذا قد عبر الخط الذى يحدد المستويات التى يمكن تحملها من عنف الدولة، وهو المسمى بخط التناسب line of proportionality، كما هو مبين فى الشكل ٤-٢/أ وعندما ينتقل مستوى القمع إلى ما وراء هذا الخط، يحدث رد الفعل المضاد العنيف فجأة. فيتم حشد المواطنين ليس فقط للإعلان عن مطالبهم وحقوقهم، بل لمواجهة وحشية نظام الحكم أيضاً. بالنسبة لأى نظام حكم قمعى، من المهم معرفة أين يمكن أن يقع هذا الخط لأنه يشكل "مأزق الديكتاتور" (Francisco 2005)، ونعنى بذلك، مقدار القمع اللازم لإخضاع المعارضة، بشرط أن يمنع حدوث رد فعل مضاد عنيف.

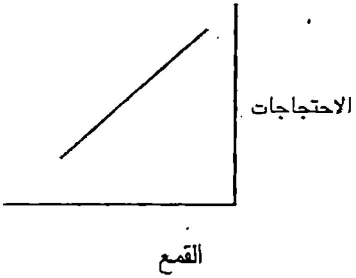

أ – نموذج الاختيار العقلانى

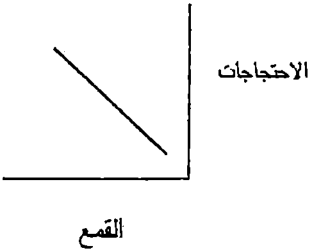

ب – نموذج العدوان – الإحباط

الشكل رقم (٤ – ١) العلاقة الخطية للاحتجاج والقمع

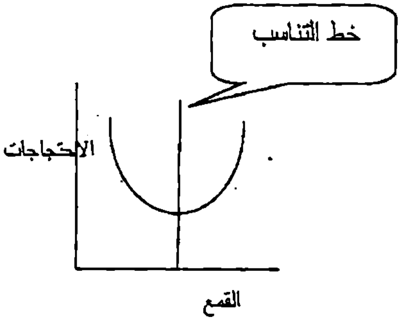

أ – النموذج الذى شكل حرف
U (أو : نموذج الردع)

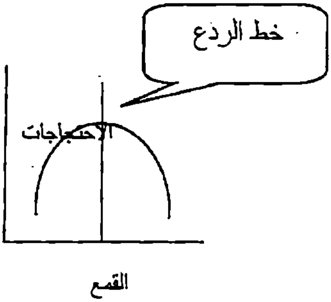

ب – النموذج الذى شكل مقلوب حرف
U (أو : نموذج الغضب المحتمل)

الشكل رقم (٤–٢) العلاقة المنحنية بين الاحتجاج وقمع الدولة

يتخذ منحى بحثى آخر وجهة نظر أكثر اتساعًا لا تقتصر على التعمق فى مفهوم القمع وحده، بل تشمل كذلك التيسير، أى إنه عندما توفر الدول الفرص المؤسساتية لكى يتقدم الأفراد بشكواهم ويجاهروا بمطالبهم، وهى الفرص التى منها، مثلاً "إجراء" الانتخابات و"إنشاء" الأحزاب السياسية وتوفير مواقع فى المناصب الحكومية، وممارسة النفوذ والتأثير. فإن هذا التغير فى المنظور يؤدى إلى قلب المنحنى رأسًا على عقب (يأخذ المنحنى شكلا مقلوبا حرف U) فحين يكون القمع منخفضًا، تكون التعبئة النفسية منخفضة كذلك لأن توافر القنوات المؤسساتية للتعبير عن الشكاوى تلطف من حدة الحاجة إلى الاحتجاج الخارج عن النطاق المؤسساتى. وعندما يتزايد القمع إلى أن يصل إلى مستويات متوسطة ,من خلال كل من الأعمال البوليسية وإغلاق المداخل المؤسساتية (كالأحزاب مثلاً)، فإن المنحنى الصاعد يمثل زيادة فى الاحتجاج ,سببها أن الناس ينظرون إلى تصرفات الدولة باعتبارها تصرفات ظالمة وعدوانية وأيًا ما كان الأمر، فإنه حين يستمر القمع فى التزايد، فإنه يصل إلى عتبة عندها يتزايد عجز الناس عن المداومة فى تحمل تكاليف الاحتجاج، وهى العتبة التى يمثلها خط الردع line of deterrence. ويؤدى عنف الدولة بعد ذلك إلى كبت الحشد الاحتجاجى بصورة متزايدة، وهو الأمر الذى يشير إليه المنحنى الهابط فى الشكل ٤-٢/ب. ويعزز قدر كبير من الأدلة العلمية هذا النموذج فى أحوال متنوعة منها: حالة تصنيع إنجلترا وفرنسا (Tilly, Tilly, and Tilly 1975)، وحالة أيرلندا الشمالية ,(white and white 1995) وحالة جنوب أفريقيا (Oliver 1991) وألمانيا (Opp and Roehl 1990)

يشكل نموذجان آخران للعلاقة بين القمع والحراك السياسى تركيبتين تتألفان من النموذجين السابقين. فقد افترض نيدرهات (Neidhardt (١٩٨٩) وجود "منحنى راقد على هيئة حرف S باللغة الإنجليزية " والذى يجاور المنحنى U" ونظيره المقلوب. ويفترض أن الحد السفلى لهذا المنحنى الراقد يقع عند خط التناسب، والذى بعد اجتيازه، تستجمع المعارضة دعمًا شعبيًا متزايدًا لأن المواطنين يرون أن نظام الحكم قد عبر هذا الخط الذى يمثل الاستخدام المقبول للقوة ضد المحتجين. وعند قمة هذا

الخط، يلتقى بخط الردع، والذى تكون تكاليف الاحتجاج، بعده، بالغة الارتفاع وتقل الاحتجاجات، كما هو مبين فى الشكل ٤-٣ /أ. وفى النهاية يقترح تحليل السلاسل الزمنية، الذى قدمه فرانسيسكو Francisco (١٩٩٥) والقائم على التقارير الإعلامية التى تناولت موضوع الاحتجاج والقمع فى ألمانيا الشرقية، وتشيكوسلوفاكيا، والانتفاضة الفلسطينية - أى الثورة المتواصلة ضد الاحتلال الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة - يقترح هذا التحليل منجنى على شكل حرف S له اتجاه معاكس. وينتهى فرانسيسكو إلى نتيجة مفادها أن هذه العلاقة المعاكسة تمامًا تستمر قائمة (بين الاحتجاج والقمع)، بمعنى أن "مقلوب حرف U" قد يرتبط بحركة رد الفعل المضاد العنيف المفاجئ " يقوم فيها المنشقون بالرد القوى المضاد على أسلوب الدولة الفظ فى إكراه الناس على طاعتها". وهذه مرحلة يبدأ فيها أنصار نظام الحكم فى التخلى عنه، ويحدث رد فعل عنيف ومفاجئ. ويبين الشكل ٤-٣ / ب هاتين العلاقتين.

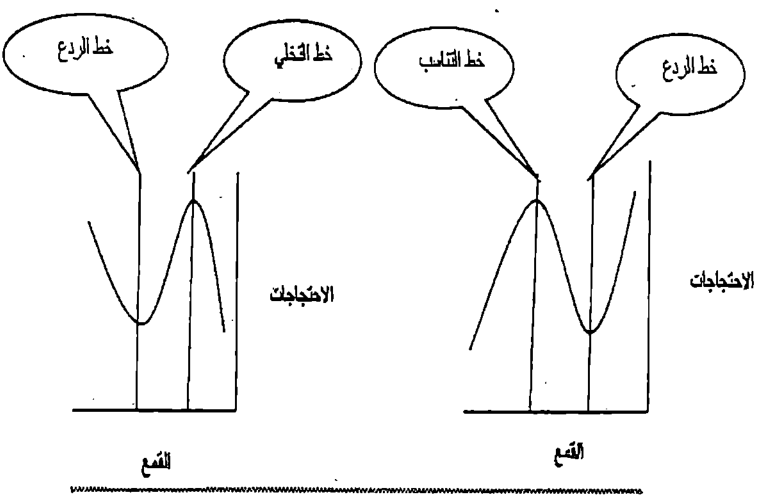

الشكل رقم ٤ - ٣ المنحنيان "S" والموضحان للعلاقة بين القمع والاحتجاج

قد يندهش الدارسون الذين يواجهون هذه القضايا لأول مرة من هذا التنوع فى نتائج البحوث ويتساءلون: عم إذا كان علماء الاجتماع يدركونها إدراكًا سليمًا. وهم ليسوا وحدهم فى هذا الموقف. فقد تعمق مارك ليتشباك Mark Lichbach، وهو باحث مهم فى هذا الموضوع، تعمق فى معالجة الأمر ذات مرة متسائلاً: لماذا طرح العلماء نظريات وكتبوا تقارير يقولون فيها إن كل المنحنيات البيانية الممكنة تنطبق على التأثير الذى يحدثه القمع فى المنشقين؟ (٢٩٣ : ١٩٨٧) يبدو أنه توجد أسباب عديدة لعدم الاتساق فى النتائج الإمبيريقية. أولها أنه توجد مشكلات منهجية مستمدة من مصادر عديدة: ومنها الاعتماد المبالغ فيه على الدليل العالمى للمؤشرات الاجتماعية والسياسية (Brockett world Handbook of Social and Political Indicators 1995) ؛ وتعكس مقاييس القمع على نحو ملائم خصائص النظام، كالنفقات التى تصرف على الشرطة أو حجم القوات المسلحة، بدلاً من أن تعكس رعاية الدولة للقمع (Koopmans 1997 : 152 - 3)؛ والفشل فى استخدام المقاييس الطولية التتبعية (Hoover and Kowalewski 1992: 156)؛ وندرة مجموعات البيانات التى تبلغ من التعقيد ما يكفى لاختبار النمذجة الرياضية لعلاقة القمع بالاحتجاج (Gupta, Singh, and Sprague 1993 ; Hoover and Kowalewski 1992). يضاف إلى ذلك تأكيد كثير من العلماء على أن شدة القمع فقط هى التى تؤثر على الحراك بل يؤثر عليها أيضًا شكل القمع، حيث يلاحظ ليتشاباك (١٩٨٧)، مثلاً، أنه عند حساب تكاليف الفعل الجمعى، لابد أن يكون مستوى القمع معروفًا وثابتًا. ويتفق أب Opp ورويل Roehl (١٩٩٠) مع نيهادت على التمييز بين الاحتجاج المشروع وغير المشروع، حيث ترتكز المعايير الفاصلة على تكتيكات الاحتجاج والتزامه بالقانون. ويشير وايت white ووايت white (١٩٩٥) إلى أنه، حتى فى الديمقراطيات الغربية، يكون من الخطأ التسليم بأن القمع كله يحدث داخل نطاق الاعتبارات القانونية. وقد تتبع الباحثان مسار القمع "غير الرسمى" فى أيرلندا الشمالية، والذى ينفذه، كما هو معروف، أفراد شريرون أو دوائر شريرة داخل نطاق الشرطة. وفى الولايات المتحدة، اعتمد كارلى carley (١٩٩٧) على التسجيلات الحكومية لحركة الهنود الأمريكيين فى

تتبعه لمسار القمع المستتر، وقام زورمان Zwerman (١٩٨٩) بدراسة تاريخية قائمة على التسلسل الزمنى للتكتيكات غير القانونية ضد جبهة تحرير بيرتوريكو.

ثانى أسباب التعارضات فى النتائج الإمبيريقية، أنه توجد وجهة نظر آخذة فى الظهور ترى أن علاقة القمع بالاحتجاج تشمل عددًا كبيرًا للغاية من المتغيرات، والجهات المؤثرة ودورات التغذية الراجعة، والاعتبارات الزمنية والمكانية التى يتعين أن يستوعبها منحنى بيانى واحد. فالتفاعل بين الدولة والمحتجين يحدث داخل "مجال علائقى" (Goldstone 2003) توجد فيه جماعات معارضة متعددة لها علاقات معقدة مع جماعات أخرى، ومع الجمهور، بل ومع جماعات منشقة من النخب داخل الدولة. ولا يمكن استيعاب التأثيرات التى يحدثها قمع الدولة فى منحنى بيانى واحد يجمع حصيلة تصرفات هذه "الدولة" ويسجلها فى خط متصل يواجه تصرفات معارضة متشابكة ومتعددة الأشكال. فمن ناحية، تمتلك هذه المعارضة ذخيرة من الأعمال الاحتجاجية تقع بين العنف واللاعنف (Lichbach 1987; Moore 1998)، وبين العمل المباشر وغير المباشر، وبين الاحتجاج العلنى والأعمال المستترة. من الممكن أن تكون الجماعات الاحتجاجية منتشرة فى أماكن متباعدة (Rasler 1996) كما يمكنها أن تتجمع بواسطة تركزها فى شبكة معارضة أوسع نطاقًا، أو بواسطة التوجهات التى تميل إلى المجازفة والتعرض للمخاطر .(Karklins and Petersen 1993). ومن ناحية أخرى، يمكن للدولة أن تستخدم مجموعة متنوعة من الإجراءات المضادة أو الإجراءات الوقائية التى منها، مثلاً، بث الفزع العشوائى، أو استهداف الجماعات بصورة منفصلة وبطريقة منظمة، واعتقال أعداد كبيرة من المحتجين أو تقديم الدولة لتنازلات صغيرة بهدف التهدئة، وتحديد مسارات الاحتجاج من خلال المحاكم وإصدار التراخيص. كما يبدو أنه يوجد بُعد زمنى للعلاقة التى بين القمع والاحتجاج، فقد يكون القمع الشديد مؤثرًا فى المدى القصير، ولكنه يكون غير مؤثر فى المدى الطويل (Rasler 1996). وقد أشار كل من راسلر (١٩٩٦) وكورزمان (١٩٩٦) إلى أن مجرد إحساس المحتجين بوجود فرصة ما للاحتجاج – وهى فرصة قد لا يكون لها وجود فعلى – فإن ذلك قد

. يحرضهم على الفعل الاحتجاجى، ويتطلب منهم تقديم التضحيات، ويحثهم على تحقيق انتصارات صغيرة، ويخلق لهم ذلك، فرصاً جديدة ملائمة للاحتجاج.

ثالث أسباب التعارضات فى نتائج البحوث الإمبيريقية، أن قدراً كبيراً من البحوث الخاصة بالعلاقة التى بين القمع والحراك السياسى يأتى من منطلق المنظور الفكرى القائل بالاختيار العقلانى، والذى يسلم بعقلانية الفاعلين. فهذا المنظور الفكرى لا يدخل فى اعتباره التطورات الحديثة فى تحليل الحركات الاجتماعية، خاصة العوامل الثقافية التى منها، مثلاً، صياغة أطر الأفعال الجمعية، والهوية الجمعية، والفضاءات الحرة، والتحليلات الإنثوجرافية ذات المستوى المايكرو (أي: التى على مستوى الوحدات الصغيرة) (scott 1985, 1990) حيث يجرى القدر الأعظم من "العمل الثقافى" للمقاومة والمعارضة (انظر: (Melucci 1989) وقد تنبهت البحوث منذ زمن بعيد إلى أهمية الأنشطة السرية فى تطور الحركات الاجتماعية: حيث يميز موريس Morris ما أسماه "بيوت الحركة المخصصة لتداول الرأى" فى حركة الحقوق المدنية فى الولايات المتحدة (١٩٨٤) ، ويشير ميولر Mueller إلى "المختبرات الثقافية" فى الحركة النسائية (١٩٩٤)، ويشير الباحثان فانتازيا Fantasia وهيرش Hirch إلى ما أسمياه (أرض الحمى (spatial preserves) أى: الأراضى المحرم على الأغراب دخولها) فى الحركات الإسلامية (١٩٩٥). أما المفهوم الأكثر استخداماً فى هذا التراث البحثى فهو مفهوم الفضاءات الحرة، والذى يصف أماكن الاجتماع والتلاقى خارج نطاق المراقبة المباشرة للدولة. وكما سبق أن ذكرت قبل ذلك، فإن هذه الفضاءات تمثل مواقع شديدة الأهمية فى نظم الحكم القمعية يمكن فيها للأفكار المعارضة أن تكون مسموعة. وتعد الفضاءات الحرة ملاذات آمنة تحد من تكاليف المشاركة وتوفر حوافز انتقائية مرضية للمشاركين. ومن المؤكد أنها تدخل فى حسابات القرارات التى تتخذها الجماعات حديثة العهد فى التمرد والثورة وتصبح الحاضنات التى ترعى بذور الاحتجاجات الجماهيرية فى المراحل الأخيرة من المعارضة.

فى الدول القمعية، كثيراً ما تبدأ المعارضة الآخذة فى الظهور بمواطنين يجاهدون ليصنعوا لأنفسهم فضاءات حرة يمكنهم فيها أن يتكلموا من غير خوف من انتقام الدولة منهم. وتمثل هذه الفضاءات أماكن تقع خارج نطاق التقصى الذى يقوم به نظام الحكم وعملاؤه. وبكلمات امرأة سبق أن عاشت فى الاتحاد السوفيتى – وهى إحدى المشاركات فى البحث الميدانى الذى قمت به – عندما كانت تفكر ملياً فى سنوات القمع، تقول: "رسمياً، كنا نتكلم خائفين، ولكن عندما كنا نلتقى (ضمن أصدقاء موثوق بهم) كنا نقول الحقيقة" (Johnston and Mueller 2001). كان الأصدقاء الذين تحدثت عنهم هذه السيدة هم أعضاء فى مجموعة لتعلم اللغة الإنجليزية، وهى ملاذ آمن مكنهم من أن يناقشوا صراحة موضوعات يمكن أن تحظر الدولة مناقشتها. ويعد مثل هذا المنتدى مثالاً واحداً لفضاءات حرة كثيرة يجاهد الناس فى الدول القمعية أن يصنعوها لأنفسهم بصور مبتكرة. صحيح أن المخاطر قائمة، لكن السرية والخداع يقلصان من احتمال إلقاء القبض عليهم.

قام الباحثون الذين يعملون فى مجال الديمقراطيات الغربية بتمييز دور الفضاءات الحرة فى تطور الحركات الاجتماعية (Morris 1984; Rupp and Taylor 1987; Hirsch 1990 ; Mueller 1994) وآخرون، وقام بنفس العمل باحثون يعملون فى مجال الدول القمعية (Johnston and Muller 2001; Johston 2005, 2006). وقام بولِتا Polletta باستعراض التراث البحثى الخاص بالفضاءات الحرة لتمييز ثلاث فئات من هذه الفضاءات. الفضاء الحر العابر للحركات وهو يحافظ على القيم المعارضة أثناء مراحل إرجاء عمل الحركة، كما أنه يقوم فى كثير من الأحيان بوظيفة "المولد للحركة"، ومن أمثلتها رابطة التوفيق والتصالح (Smith 1996) أو الجماعة الشعبية لأهالى مرتفعات أسكتلندا(Morris 1984). ثم الفضاء الحر للسكان الأصليين، وهى، بالمثل ترعى القيم والأيديولوجيات المعارضة، إنها تنمو انطلاقاً من التشكيلات المتفردة للثقافة والمجتمع اللذين يعانيان من القمع، ومن أمثلتها كنائس الأمريكيين ذوى الأصول الأفريقية فى

حركة الحقوق المدنية. تذكر ما ورد فى الفصل الأخير عن كيف يمكن إقامة أبنية الحراك على أساس الفضاءات الحرة للسكان الأصليين. أما الفئة الأخيرة فهى الفضاءات الحرة ذات التصورات الاستباقية prefigurative free spaces، وهى جماعات تم تشكيلها بطريقة إرادية مقصودة، وتوفر النماذج البديلة للمجتمع، كما هو الحال فى المنظمات النسوية أو المنظمات التى ينشئها الآخذون بمذهب الفوضى. هذه الفضاءات هى بمثابة أوعية للهويات والأماكن الجمعية الجديدة بهدف الإفصاح عن المظالم وإعادة صياغة الاحتمالات الخاصة بالعمل. ويدعو بولتا إلى المزيد من التأكيد على الأدوار الاستباقية للفضاءات الحرة وإلى الإقلال من التأكيد على خصائصها البنائية والمكانية – وهى دعوة محورية مهمة تساعد على تسليط الضوء على اختلافات أشكال ووظائف الفضاءات الحرة فى الديمقراطيات الليبرالية عن نظائرها فى نظم الحكم القمعية.

أشار المراقبون إلى أن الدول القمعية تشوه أنماط الاتصال والارتباط المسلم بها فى الديمقراطيات الغربية (Havel 1985; Kuran 195). فالشكاوى، فى حد ذاتها يمكن أن تأخذ أبعاداً سياسية وأن يكون لها عواقب تمس المستقبل المهنى للمرء والفرص المتاحة لأسرته. وفى الدول التسلطية، حيث تقع وسائل الاتصال تحت الرقابة ويقيد حق الاجتماع، يعد بث المعلومات الانتقادية أو المعارضة جريمة. فينكفئ الناس على أنفسهم ولا يفصحون عن آرائهم علناً. وباستعادتنا لما ذكرنا قبل ذلك عن المجموعة التى تتعلم اللغة الإنجليزية، نقول إن المجتمع التسلطى يصبح متشرباً بشبكات من الأفراد ممن لديهم وعى حاد بالانفصال بين المجالات العامة والمجالات الخاصة (Habermas 1984). وقد تحدث فاكلاف هافل Vaclav Havel، المنشق التشيكى الشهير، تحدث ببراعة عن كيف أن ما يحدث بين كثير من الأفراد من سكون عام قد تسبب فى إحداث صراع داخلى (١٩٨٥ : ٢٧ – ٣٩). أما التجمعات الاجتماعية، وروابط الجيرة، ومنظمات العمال، ومجموعات الدراسة، وما إلى ذلك، فتضم تشكيلة واسعة من الأفراد الذين يتغلبون على هذا الانفصال بأساليب ودرجات مختلفة.

فقد يسمح الأفراد الذين يلتقون معًا للمجال الخاص بأن يكسر سطح الخطاب العام وأن يكون صوته مسموعًا بصورة علنية، معتمدين فى ذلك على حكمهم التقديرى للتركيبة التى تتكون منها مجموعتهم. ويعد التعريف المنبثق عن الموقف التفاعلى باعتباره موقفًا آمنًا، يعد أمرًا أساسيًا لخلق موقف للحديث المعارض. وتعد هذه التجمعات فضاءات حرة استباقية بمعنى أنها تخلق عالمًا صغيرًا لمجتمع مستقبلى يكون فيه الاتصال الحر والعلنى ممكنًا، ولكن مع وجود شيء من الحذر الذى يوجب على المرء أن يكون متنبهًا على الدوام للجواسيس والعملاء المحرضين. وكما الضباب الذى يملأ الصباح بقطرات دقيقة جدًا من الماء، تشيع المواقف التى يحدث فيها خطاب معارض فى الحياة اليومية فى الدولة التسلطية. وهى فضاءات حرة مؤقتة من حيث كونها متوقفة على اللحظة، والتى يحددها المشاركون فيها، والموضوع الذى سيتحدثون فيه، وتقديرهم للثقة.

مواقف الحديث المعارض

فى نظم الحكم القمعية، يتمثل الفضاء الحر الأساسى فى الحديث المعارض المتداول فيما بين المشاركين الذين يثقون ببعضهم. وهذا الحديث يعد احتجاجًا جمعيًا بالمعنى الدقيق جدًا، حيث لا يشترك فيه إلا عددا قليلا من المشاركين فى أى حالة مفترضة. ثم إن الحديث المعارض يعتبر أمرًا أساسيًا من حيث إنه يكون لبنات بناء الأشكال الأخرى المعارضة المستترة التى سأناقشها قريبًا. كثيرًا ما علق الباحثون الذين يدرسون المجتمعات السوفيتية ومجتمعات أوروبا الشرقية على ما كان يجرى فى المطابخ والمقاهى من أحاديث ذات طابع سياسى وواسعة الانتشار. وتشتمل موضوعات الحديث المعارض على انتقادات وشكاوى تتعلق بالحزب، والقادة، والدولة، والخلاف الأيديولوجى حول المجتمع والاقتصاد، ومناقشة الهجرة، ومناقشة الأحداث الكبيرة التى تقع فى المجتمعات الحرة، والقضايا الإثنية – القومية، والشرطة السرية والقمع، والمعلومات غير الرسمية وغير الدعائية المتعلقة بالمجتمع المعاصر أو

الأحداث التاريخية الكبيرة. ومن الواضح أن هذه الموضوعات ليست مشابهة لما هو شائع فى الغرب من التذمر والتشكى فى الحوارات بين الناس، والتى تحدث فى كل مكان، ليس فقط بسبب محتوى هذه الموضوعات بل أيضًا بسبب أن العواقب الوخيمة التى قد تؤدى إليها هذه الشكاوى من النظم التسلطية، تضفى على هذه الموضوعات الطابع السياسى بصورة أوتوماتيكية. كما أنها لا تشبه المناقشات السياسية الشائعة فى الديمقراطيات الليبرالية: فالمناقشات المتحيزة بجانب المناقشات التكتيكية ليست مهمة لأن التنافس الفعلى للوصول إلى السلطة ليس بالأمر العملى. ويتسم الحديث المعارض فى المجتمعات القمعية بالبراعة فى المراوغة، والرمزية، ومراقبة المشاركين فيه، ووجود قواعد خاصة للكلام، بمعنى ما الذى يكون من الملائم قوله، وكيف يقال، وإلى من يوجه؟

من العناصر المشتركة للحديث المعارض السخرية والفكاهات المتخفية. وتعلق أنا كريلوفا Anna Krylova (246 : 1999)، وهى عالمة فى مجال الفكاهات السوفيتية، فتقول: "كانت الفكاهات تروى بشغف فى بيوت الناس ومطابخهم ... وقد اكتسبت الفكاهات السياسية رواجًا كبيرًا للغاية، وذلك بالرغم من أنه، قبل انهيار الاتحاد السوفيتى، لم تكن الفكاهات متداولة أبدًا عبر وسائل الاتصال الرسمية، ولم تجر على ألسنة الممثلين الكوميديين على المسارح". وقد سمعت فكاهة تصف ببراعة ما يتسم به تشويه الحكم التسلطى للكلام الذى أتحدث عنه: كان زوجان شابان يتنزهان فى إحدى الحدائق العامة بموسكو ليلاً. تستدير المرأة لرفيقها وتقول: "ميخائيل، أصغ إلى. ألا تحب هذه الأغنية التى يشدو بها هذا العندليب؟". فيجيبها قائلاً، "ماريا، لا أستطيع أن أبدى رأيًا. فلابد لى أن أعرف من كتبها قبل أن أستطيع الإجابة".

من الناحية النفسية، تعمل الفكاهات كمتنفسات لضروب مختلفة من القمع و/ أو القلق. وإنه من المعقول أن هذا التصور يفسر إلى حد ما سبب الانتشار الواسع للفكاهات السياسية فى نظم الحكم القمعية. ومن الناحية اللغوية، تؤدى الفكاهات والسخرية وظيفتين عمليتين. فهما تعززان التماسك والثقة بين المتحاورين عن طريق ما

تشيران إليه من الأطر المشتركة بينهم فى التفسير وما تدلان عليه من وجود الشعور الودى نحو بعضهم البعض. كما أنها حيل تحاورية نافعة فى قول أشياء ما بأسلوب غير مباشر لأنه من الممكن إنكارها. فالراوى يستطيع دائمًا الدفاع قائلاً: "إنما كنت أمزح". تعنى هذه السمة الدفاعية أن بالإمكان استخدام الفكاهات على نحو استراتيجى فى الأوساط التحاورية لقياس استحقاق المشاركين للثقة قبل أن يبدأ الحديث المعارض الصريح. فإن ساورت الشكوك بعضهم، فإن بإمكان الفكاهات السياسية اللطيفة التى تجس النبض أن تتحول إلى فكاهات جنسية، مثلاً. ونظرًا لأن الفكاهات السياسية يمكن إنكارها، فإنها أقل خطورة من الكلام المعارض الصريح، كما أنها قد تقوم بأداء وظائف الحراسة فى مواقف الحديث المعارض الصريح. وقد سبق أن أخبرنى باحث كورى بأنه، حتى فى كوريا الشمالية ذات الحكم التسلطى، تروج الفكاهات عن تسريحة شعر "القائد العظيم" كيم جونج – إيل التى تشبه الطريقة الفرنسية المسماة (تسريحة بومبادور)، حيث رفع شعره من الجبين ثم رده إلى الوراء فى اتجاه الناحية اليسرى من وجهه.

الجماعات المزدوجة

من الشائع، فى نظم الحكم القمعية، أن تتصف بعض جماعات ومنظمات المجتمع المدنى بصفة مزدوجة عن طريق استخدامها لوضعها الرسمى كمبرر لعمل مراكز للحديث المعارض. فالأعضاء يلتقون، ويتحدثون، ويشاركون أحيانًا فى الأنشطة التى من شأنها أن توسع حدود ما يراه نظام الحكم مقبولاً. وتستخدم هذه الجماعات المبانى الحكومية، وتضع ميزانياتها الرسمية وتقاريرها السياسية فى ملفات معتمدة، إلا أن أنشطتها يكون لها، فى أحيان كثيرة، سمة معارضة تفهم ضمنيًا. ويندفع الأفراد الذين يعادون نظام الحكم سرًا إلى هذه الأنشطة أفواجًا. ولكن دعنى أكون واضحاً: فهذه الجماعات ليست حركة اجتماعية أو منظمات احتجاجية. بل الأقرب للصواب أنها بمثابة التجليات ذات البنية المتناهية الصغر والتى تمثل المعارضة

السياسية بمعنى أنها تتسم بالدوام النسبى. وفى البحث الذى أجريته حول المعارضة فى عديد من أنظمة الحكم التسلطية، لم يتعذر على المستجيبين تحديد الجماعات والمنظمات المعروفة بجوها المعارض المستتر. وبإمكاننا تمييز ثلاث فئات من الجماعات المزدوجة التى تشيع عبر نظم حكم تسلطية كثيرة.

الجماعات الاجتماعية والترويحية

كثيراً ما كنت أجد أن الجماعات المجازة رسميًا والتى تركز على التواريخ والتقاليد القومية، فى أحيان كثيرة، تحمل رموزاً معارضة فى نظر المشاركين فيها. ففى جمهوريات الأقليات فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، كانت جماعات الرقص الشعبى، وجماعات الدراسة الإثنوجرافية، وجماعات الموسيقى الشعبية، والجمعيات التاريخية المحلية، والنوادى المسرحية، نقول: كانت هذه الجماعات تؤدى هذا الدور بصورة نمطية، وفى بعض الأحيان كانت هذه الجماعات تنشأ فى الجامعات، كما كانت توفر للدارسين فضاءات حرة لمناقشة الموضوعات السياسية، ومع ذلك، كانت هناك جماعات كثيرة خارج الجامعات تعمل هى الأخرى بنفس هذه الطريقة. فجمعيات الكورال فى أستونيا، والتى تعتبر فرق المغنين فيها تراثًا وطنيًا، منحت الأعضاء فرصًا لينشدوا مجموعة من الأغنيات المرتبطة بهذه الجمهورية المستقلة (١٩١٨ - ١٩٤٠)، وكانت الجمعيات الخاصة بتربية النحل والجماعات التى تقوم بفلاحة البساتين هى جمعيات تقوم بأنشطة فلاحية تقليدية تؤكد الاستقلال عن النسق الشيوعى للمزارع الجمعية، وحظيت لهذا السبب باعتراف واسع النطاق باعتبار أن لها دلالة رمزية معارضة. وفى ظل الحكم التسلطى للجنرال فرانسيسكو فرانكو فى إسبانيا، كانت الجماعات المعنية بتنظيم الجولات السياحية، والجماعات المعنية بتنظيم النزهات المحلية، والروابط الجغرافية التى تستكشف المناطق الريفية الوطنية، كانت أوساط معارضة معتدلة فى إقليم الباسك وإقليم كاتالونيا.

يوجد سببان يفسران لماذا تأتى التحديات المبكرة لأنظمة الحكم التسلطية، فى أحيان كثيرة من المنظمات الدينية. الأول: وفقًا للمقدار الذى يسمح به نظام الحكم للمنظمات الدينية بالبقاء، فهذه المنظمات تعمل على خلق فضاءات حرة يستطيع الأفراد أن يلتقوا فيها خارج نطاق رقابة الدولة، وفى بعض الأحيان تستمد أنظمة الحكم التسلطية شرعيتها من ارتباطها بالكنيسة، كما كان عليه الحال فى إسبانيا تحت حكم فرانكو، وفى تشيلى تحت حكم بينوتشيه، وفى البرازيل تحت الحكم العسكرى، وهو الأمر الذى يضع إمكانيات كبيرة فى متناول قطاعات ذوى النفوذ والسلطة فى الكنيسة، بل إنه حتى عندما كانت الكنيسة مقيدة تقييدًا شديدًا، كما كان عليه الحال فى أوروبا الشرقية، أدت الجماعات الدينية أدوارًا معارضة ، كما حدث فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وليتوانيا، وأوكرانيا، وكما حدث بطبيعة الأمر فى بولندا، حيث أدت الكنيسة الكاثوليكية الرومانية دورًا حاسمًا فى بلورة حركة التضامن، وربما كانت أكبر فضاء حر فى الكتلة الشيوعية كلها. الثانى: أن العنصر الخلقى للمعتقد الدينى يقوم بالحث على المعارضة كما يخلق شبكة من العلاقات الموثوق بأطرافها، وهو الأمر الذى يساعد على تفسير لماذا تكون الجماعات الدينية فى طليعة المعارضة خارج نطاق الغرب، كما هو حال الرهبان البوذيين فى التبت وميانمار. وبالرغم من ذلك، فإن النمط العام هو أن الممارسة الدينية والمعارضة السياسية تتطابقان بصورة جزئية فقط، ومن المعتاد حدوث هذا التطابق أثناء الفترات الزمنية التى تكون فيها الفرص السياسية مغلقة إلى حد ما. ومع ذلك، من المهم أن يكون واضحًا أنه فى نظر معظم الناس، تتمثل بؤرة اهتمام المنظمة الدينية فى الإيمان. كما يمكن أن تصبح المنظمات الدينية مسيسة عندما تكون تصرفات الدولة مكروهة أخلاقيًا أو تنكر حرية الممارسة الدينية. وعندما يتجلى الفضاء السياسى واضحًا للعيان، فمن الشائع أن ينتقل الجانب الدينى للأنشطة السياسية المعارضة إلى الخلفية أو تقوم بدور رمزى تمامًا فى الوقت الذى تبرز فيه الفضاءات الأخرى التى تزيد من تعزيز الأنشطة السياسية.

الجماعات الفكرية والثقافية

نظراً لأن الدولة القمعية تقيد تبادل الأفكار والحريات الإبداعية التى يبنى عليها ازدهار الفن والأدب، فمن الشائع أن تكون شبكات طلائع المثقفين المعنيين بالأدب والفنون الجميلة هى المكان الذى يجرى فيه الكلام المعارض. وكثير من هذه الجماعات التى قمت بدراستها جماعات غير رسمية، ومنها مثلاً فرق موسيقى الجاز، والصالونات الأدبية، ونوادى الكتب، ومجموعات دراسة اللغات، خاصة فى الدول التسلطية غير اللينينية التى تشكل فيها مجال أوسع للمجتمع المدنى (والتى منها مثلاً الفصول الدراسية صغيرة الحجم والتى كانت تدرس المناهج باللغة الكاتالونية ولغة إقليم إيوزكرا (فى إسبانيا) أثناء حكم الجنرال فرانكو، أو النوادى المسرحية فى مدينة سنتياجو بجمهورية تشيلى تحت حكم بينو تشيه. إلا أنه يترتب على عدم رسمية هذه الجماعات تعرضها لعوائق تتصل بحصولها على الموارد اللازمة. ففى الدول الشيوعية، كثيراً ما كان للروابط الفكرية تنظيم رسمى، وهو الأمر الذى يتيح لها أن تنتفع بموارد الدولة وموارد الحزب. وكانت الجماعات المسرحية والجمعيات السينمائية فضاءات حرة شائعة فى المعارضة التشيكية وفى الجمهوريات الاسمية باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية. ففى مدينة تالين، بجمهورية أستوانيا، أتاح نادى محبى الكتب للمعارضة فرصاً للالتقاء معاً فى جو معارض معتدل. وقد حكى أحد المشاركين كيف أن هذه الجماعة قد تمتعت بالمنتجعات الصيفية التى تنفق عليها الدولة. وذكر كيف كانوا يسجلون تقاريرهم وميزانياتهم فى ملفات رسمية التزاماً بواجباتهم، ولكن عندما يلتقون معاً لمناقشة الكتب، كان يتوافر لهم نوع من الحرية فى تبادل الآراء.

الانشقاق

كثيراً ما قام المنشقون المشهورون فى الاتحاد السوفيتى (أندريه ساخاروف، وألكسندر سولجينتستين)، وفى بولندا (آدم ميتشينك وجاسك كيورون)، وفى

تشيكوسلوفاكيا (فاكلاف هافل)، وفى غير ذلك من الدول، نقول: كثيراً ما قاموا بأدوار كبيرة، وتاريخية أحياناً، فى التحول عن الشيوعية، إلا أن الانشقاق ليس ظاهرة فردية تماماً. فعادة ما يكون المنشقون المشهورون جزءاً من شبكات كبيرة الحجم تتألف من أفراد من الجماعات الفكرية والجماعات العلمية (Joppke 1995 : 13, flam 198). وهم يلتقون معاً فى بيوتهم الخاصة بصفة دورية ليصوغوا اعتراضاتهم على سياسات نظام الحكم فى صياغة أيديولوجية ويصنعون لها استراتيجياتها وعندما تتفادى الدوائر الثقافية والفكرية، التى ناقشناها سابقاً، الجهر باعتراضاتها علناً وبالصورة المعروفة، فإن المنشقين، وبعبارة العالم السوفيتى روى مدفيديف Roy Medvedev، "يعلنون بصراحة عن انشقاقهم ويكشفون عنه بطريقة أو بأخرى لرفقائهم وللدولة" (١٩٨٠ : ١). وهذا سلوك محفوف بالمخاطر، إلا أنه من الشائع أن يعتمد مشاهير المنشقين على ما لهم من سمعة دولية حسنة فى تخفيف حدة المخاطر التى يواجهونها. فمن المؤكد أن من شأن إلقاء القبض على عالم أى فنان مشهور أن يستلفت انتباه وسائل الاتصال الدولية التى تتخذ منها أنظمة الحكم موقفاً حساساً. وأياً ما كان الأمر، فليس هذا هو حال غيرهم من أعضاء الشبكات المنشقة، والذين يكونون، فى أحيان كثيرة، معرضين لخطر كبير. لقد كانت أنشطة المنشقين بشكل خاص سمة مميزة "للاشتراكية الناضجة" فى الكتلة السوفيتية، بيد أنه يمكن تمييز الدوائر المنشقة فى أنظمة الحكم التسلطية فى أمريكا اللاتينية كما أنها كانت موجودة فى إقليم كاتالونيا وإقليم إيوزكادى (بإسبانيا) تحت حكم فرانكو. وفى الكتلة الشرقية، فقد نشأ الانشقاق، فى أغلب الأحوال، انطلاقا من مبادرات الإصلاح المحبطة داخل الحزب الشيوعى، أو انطلاقاً من الدعوات التى تطالب باستمرارية المجتمع والثقافة السابقين للحكم الشيوعى، خاصة فى جمهوريات البلطيق والجمهوريات القوقازية داخل الاتحاد السوفيتى.

لقد تمثلت الأنشطة الانشقاقية النمطية فى إعداد الخطابات والالتماسات الصريحة، والدفاع عن تصرفات الناشطين، وبث المعلومات المتعلقة بالاعتقالات وبأنشطة الشرطة غير القانونية، واقتراح القوانين الجديدة والإصلاحات الديمقراطية،

والاعتراض على التاريخ الرسمى وعلى النظرية الاقتصادية للدولة، وتمرير المعلومات لوسائل الاتصال الأجنبية أو إجراء المقابلات معها. وقد كان إصدار الساميزدات Samizdat (وهو اسم أطلق على الصحف والمجلات السرية للمنشقين) أمراً مهما لأن النشاط الانشقاقى لا يمكنه أن يدعى لنفسه أهمية سياسية إلا بمقدار نشر أخباره بين أفراد الجمهور الكبير ووصولها إليهم. وما تتصف به الأنشطة الانشقاقية من انتشار بين أفراد الجمهور يجعلها مقاييس سليمة لقياس لا شرعية نظام الحكم.

الحركات الاحتجاجية بطريقة (اضرب – و – اهرب)

بجانب الأنشطة الاحتجاجية، تمثل الحركات الاحتجاجية بطريقة اضرب – و – اهرب البراعم الأولى للاحتجاج الجمعى والجماهيرى فى الدول القمعية. ولا يعد هذا النوع من الاحتجاج جزءاً من مخزون الاحتجاجات القياسية لمجتمع الحركات الاجتماعية. ففيما يتصل بأنشطة اضرب – و – اهرب، فإنها تعد أفعالاً هينة مقصود منها إشراك الجمهور قبل أن تتدخل الشرطة. وتعكس هذه الأنشطة درجة من الاستمرارية مع الحديث الرمزى الذى يشيع فى الاجتماعات المزدوجة، من حيث كونهما رمزيين فى أغلب الأحيان. وعادة ما تكون أفعال اضرب – و – اهرب هى العمل الذى يقوم به الرافضون للمخاطرة من شباب الرجال والنساء، وهم غالبًا من الطلبة. ويبين البحث الذى أجريته فى إسبانيا وفى الجمهوريات السوفيتية السابقة أن الجماعات المزدوجة وحياة المقاهى، خاصة فيما بين الطلبة، هى الأوساط التى يتم فيها احتضان حركات اضرب – و – اهرب الاحتجاجية. ذلك أن علاقات الصداقة والتماسك بين الطلبة، والتى يزيدها قوة وجود توليفة من النزعة المثالية والبحث عن الإثارة، والجهل الساذج بعواقب الأمور توقد نار رغبتهم فى التصريح بالمعارضة. وكثيراً ما يحصل الطلبة على الأفكار التكتيكية المتعلقة بالأفعال الاحتجاجية من مصادر وسائل الاتصال الأجنبية أو أثناء انعقاد مؤتمرات الشباب الدولية. وأن بالإمكان تمييز أنماط تكتيكية عدة.

الجرافيتى أو الرسوم والتعبيرات الجدارية

(خلافًا لحالة "لصق العلامات" tagging) ففى إسبانيا تحت حكم فرانكو، وفى أمريكا اللاتينية، يشيع قيام الطلبة بتنظيم حفلات الرسم الصاخبة، والتى يطلقون عليها اسم "بينتاداس" (pintadas) ولكن تتطلب رسوم الجرافيتى المتقنة، كرسم صور القادة أو الرموز التاريخية، تتطلب المزيد من الوقت كما أنها تقتضى فى الغالب القيام بتخطيط مسبق، ومشاركة عديد من الفنانين، كما تتطلب الحذر. إن الجانب الجمعى لرسوم الجرافيتى يجعلها مقياسًا لبناء المعارضة السياسية.

وضع الأشياء فى الأماكن خُفية

تشتمل هذه التصرفات على وضع الزهور، والأعلام، والصلبان، والشموع ونحو ذلك فى الأماكن ذات الطابع الرمزى. والغالب عليها أنها تتم بالليل على يد دوائر صغيرة العدد من الناشطين، ويتم تدارك هذه التصرفات فى ضحى اليوم التالى، ولكنها تمثل للأفراد الذاهبين إلى أعمالهم رموزا للمعارضة وتذكير بأنه توجد مقاومة فعالة. مثال ذلك أن الزهور ظهرت عند بوابات ترسانة ميناء جدانسك (فى بولندا) للاحتفال بالذكرى السنوية لمن ماتوا من العمال المضربين. وفى مدينة تالين، بجمهورية أستونيا، ظهرت الزهور فى يوم الذكرى السنوية لقيام الجمهورية فى موقع لتمثال أحد الأبطال القوميين، وهو التمثال الذى سبق أن هدمه السوفيت فى سنة ١٩٤٠. وبلفتة رمزية تتعذر الغفلة عن إدراكها، قام الطلبة فى مدينة كايوناس، بجمهورية ليتوانيا، بوضع براز فى اليد الممتدة لتمثال لينين ووضع رغيف من الخبز فى اليد التى خلف ظهره. وفى ليتوانيا جرت معركة متواصلة بين الشرطة السرية والجماعات المكرسة لخدمة الكنيسة الكاثوليكية، وهى الجماعات التى وضعت صلبانا عند جبل سينيوالى. ورغم أن الشرطة كانت تزيل هذه الصلبان فتنقلها عن مكانها، فقد بدا أن هذا التصرف، وحده، كان يشجع الحملات الليلية لتلك الجماعات على إعادة وضع الصلبان مرة أخرى.

انتهاز فرص الأحداث

يمثل انتهاز فرصة حدث ما فعلاً احتجاجياً يعتمد على المخاطرة التى يقدم عليها عدد قليل من المناضلين بجانب المشاركة التلقائية للمتفرجين. وتبدو حالات انتهاز فرص الأحداث ثورة تلقائية، إلا أن كثيراً منها يتم تخطيطه بواسطة جماعات صغيرة العدد من الناشطين الذين يخاطرون بسلامتهم الشخصية بتنظيمها وإطلاقها. والأمر الشائع أن يقوم الناشطون بنشر النبأ أو الإشاعة أو بتوزيع منشورات أو كتيبات لأعداد المشاركين المحتملين فى العمل. وتتطلب حالات أخرى من انتهاز فرص الأحداث مراعاة السرية حتى آخر لحظة، وهو الأمر الذى يجعل الإشعار المسبق بها عسيراً. ويعد التغنى بالأغانى المحظورة فى الحفلات الموسيقية العامة تكتيكاً شائعًا لانتهاز فرص الأحداث. ويبنى هذا التكتيك على فرضية مؤداها أنه نظراً لأن الآخرين يرون أن المخاطر منخفضة بسبب ضمان السلامة داخل الجماعات، فإنهم سوف يشتركون فى الغناء، محولين هذه المناسبة إلى بيان جماهيرى بالاحتجاج..ومثال ذلك، حدث فى سنة ١٩٦٤ عندما غنى جمهور المستمعين فى قصر الموسيقى ببرشلونة نشيداً محظوراً من أناشيد إقليم كاتالونيا (المطالب بالاستقلال عن إسبانيا) فى حفلة موسيقية كان يحضرها القائد العام فرانسيسكو فرانكو. وقد كان هذا العمل مخططاً على أيدى عدد كبير من المناضلين المناهضين لحكم فرانكو الذين انتشروا فى كل مكان بين جمهور المستمعين ثم، فى لحظة سبق الإعداد لها بدأوا فى غناء هذا النشيد. وقد أدرك معظم المستمعين مباشرة دلالة ما كان يحدث وبدءوا أيضًا فى الغناء – وكانوا كثيرين جدا لدرجة أن الشرطة لم تقدر على أن تفعل شيئا. انسحب فرانكو مستنكراً ومصدوماً لما حدث، وانتشرت أخبار هذا العمل بسرعة. وقد جرت حالات مماثلة فى مهرجان السهرات البلطيقى فى مدينة تالين بجمهورية أستونيا، وذلك عندما بدأ المناضلون فى غناء نشيد الجمهورية المستقلة المحظور. وكان النشيد البولندى الوطنى المحظور الذى يقول (الله هو الذى يحفظ بولندا) يتم سماعه كثيراً أثناء احتفالات بولندا بمرور ألف سنة على قيام دولتها فى سنة ١٩٦٦. وبالمثل، يكتسب بعض المطربين المكانة العالية

للمعارضة بفضل ما فى أغانيهم من انتقاد مستتر. ويحضرنى منهم الآن لويس لاك وريمون فى كاتالونيا، وكوولد بيرمان فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وبوريس جربنشيكوف فى روسيا. ومن التكتيكات الشائعة أن يحيد هؤلاء المطربون عن مسار البرامج المجازة ليغنوا أغنيات معارضة أو يقتصروا على عزف موسيقى قصائد غنائية عاطفية مُسيسة مشهورة. وعندما يتنبه الجمهور إلى هذه الأغنية فإنهم يشتركون معا فى غناء الكلمات المحظورة.

فى بعض الأحيان يتم استغلال الأحداث الرياضية الكبيرة ويُضفى عليها دلالات سياسية رمزية. والأكثر شيوعًا، حدوث ذلك فى مباريات كرة القدم، والتى يقوم فيها الحماس الشديد غير المألوف للجمهور المحتشد، والترانيم والأغنيات (بما فيها المحظور) بنقل إحساس واضح للسلطات بأنه يجرى حدوث شيء ما يتجاوز نطاق دعم المشجعين لفريقهم الرياضى. فقد حدث أن تسببت مباراة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وتشيكوسلوفاكيا، كانت قد أُقيمت فى مدينة تالين بعد الغزو السوفيتى سنة ١٩٦٨ لسحق انتفاضة براغ، تسببت هذه المباراة، بصفة خاصة فى إحداث دعم قوى للاعبين التشيك. وبالمثل كان يتم استغلال المباريات التى تقام بين الفرق الرياضية الروسية والفرق الرياضية الوطنية الأخرى فى الكتلة الشرقية، كان يتم استغلالها أحيانًا بهذه الطريقة.

وأخيرًا، فإن تحويل الجنائز عن مسارها المألوف يعد نوعا شائعًا من استغلال الأحداث بطريقة اضرب - و - اهرب. فمن الشائع أن يضفى على منشق شهير، وبصورة بالغة، دلالة رمزية تتجاوز كثيراً نطاق الحزن على حالة الوفاة هذه. وكثيراً ما يعاد توجيه مسار موكب الجنازة تلقائيًا حتى يستوعب جمهورا أكثر عددا من الناس. وتظهر الأمثلة المعاصرة هذا الأمر بشكل متكرر متمثلا فى تسييس الجنازات فى غزة والضفة الغربية. وكانت حالات وفاة المنشقين (ومنهم من يقتلون وهم يدافعون عن مبادئهم) أيضًا مناسبات للجنازات المُسيسة فى بولندا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية وجنوب أفريقيا.

موجز القول: إن الاحتجاجات بطريقة اضرب – و– اهرب تمثل تحولا فى مخزون المعارضة صوب أشكال من الفعل الجماهيرى والجمعى. وتختلف هذه الاحتجاجات بجانب فعاليات المنشقين، تختلف عن الكلام المعارض والجماعات المزدوجة فى أنها تعتبر تأكيدات واضحة وعلنية للتحدى السياسى. فهى تغير الجو السياسى عن طريق ما تقدمه من متنفسات لمئات المواطنين – وربما الآلاف – ممن يحضرونها أو يشاركون فيها تلقائيا. وعندما تتصاعد هذه الاحتجاجات، يتم كسر السكوت الشامل "لتزييف التفضيلات"، وهو الأمر الذى لاحظ كيوران kuran (١٩٩٥) أنه أساس طول عمر الدولة التسلطية. فالحدوث المتكرر باستمرار للانشقاق وأفعال اضرب – و – اهرب يوحى بوجود تصدعات فى منظومة القمع ويلفت إليها أنظار دوائر من الجمهور لا تكف عن الاتساع. وتؤكد أمثال تلك الأفعال أنه توجد معارضة حقيقية يمكن الإشارة إليها، الأمر الذى لابد أن يكون باعثا للرجاء فى قلوب من فقدوا الأمل بسبب الفجوة القائمة بين ما يعرفونه من "حقائق فى السر وما ينطقون به من أكاذيب فى العلن"– إذا استخدمنا عبارة كيوران – وبسبب ما يعانونه من إعراض الدولة التسلطية عنهم، وما فيها من فساد، وما يصدر عنها من مظالم. ومن المهم هنا أن الأفعال التى تقع بطريقة اضرب – و– اهرب توفر تجربة آمنة نسبياً لتذوق المشاركة فى الاحتجاجات تتاح للجماهير التى لم يسبق لها أن اشتركت فيها. بهذه الطريقة، تقوم هذه الجماهير، جزئيًا بإعادة رسم حدود الأفق السياسى عن طريق إفساح المجال أمام الجمهور الأوسع نطاقًا من السكان ليستفيدوا من فرص المعارضة الممكنة. زد على ذلك أن البحث الذى أجريته يشير إلى أن الجماعات صغيرة الحجم التى تقوم بالاحتجاجات بطريقة اضرب – و – اهرب المحفوفة بالمخاطر، وشبكات المنشقين تعتبر مدارس للناشطين الذين يؤدون أدوار القيادة فى عمليات الحشد والتعبئة التالية (Johnston 1991; Johnston and Aarelaid - Tark 2000). ونظرًا لهذه الأسباب كلها، فإنه كلما زاد تسامح الدولة مع هذه الأشكال من الاحتجاجات زاد تعرضها لمخاطر حدوث المزيد من الأفعال الاحتجاجية التى يقوم بها الجمهور وتلقى دعما واسعا فى الشارع.

الاحتجاج الممنهج فى نظم الحكم القمعية

فى الدول التسلطية يعتمد الفعل الجمعى الاحتجاجى أحياناً على مخزون الحركة الاجتماعية الممنهج، إلا أنه يركز فحسب وبصورة نمطية على قضايا معينة سمحت الدولة بالتعرض لها، ولو فى بادئ الأمر فقط. فمن الممكن لعمليات الحشد والتعبئة المذكورة أن تكون متعلقة بقضية المطالب العمالية والاقتصادية الملحة، أو قضية السلام، أو البيئة، أو مصادر الشكوى فى المحليات، أو قضايا النساء التى آثر الحزب و/ أو الدولة ألا يتم قمعها لأسباب أيديولوجية، أو لأسباب تتعلق بالشئون السياسية الدولية، أو بهدف توفير صمام أمان لتقليص الاحتجاجات المناهضة لنظام الحكم والمتسمة بالمزيد من المباشرة والعلانية. ومن المفارقات أن هذه الحملات تنبثق فى أحيان كثيرة من المنظمات التى تنشئها الدولة للسيطرة على المجتمع المدنى، والتى تسمى "منظمات حزام نقل الحركة". فمن الشائع أن منظمى الحملات يعملون من خلال قنوات رسمية، ويتسلمون التصاريح لاستخدام المتنزهات العامة والميادين، ويحتفظون بالحق فى استخدام الطريق فى المسيرات. وتوجد فى هذه الفعاليات أوجه تشابه قوية مع المخزون الغربى المعاصر للاحتجاجات. ويتمثل الاختلاف الرئيسى فى أن هذه الاحتجاجات والتى تشبه فعاليات المنظمات المزدوجة، تركز على تيمة واحدة، إلا أنه، وفى نفس الوقت يُضفى عليها، من جانب كثير من المشاركين فيها دلالة معارضة أوسع نطاقا. إن النص التحتانى أو غير الظاهر ذا الطابع المعارض، والذى يدور حول هذه الاحتجاجات شأنه شأن الأغانى والأشعار التى يتعين أن يُقرأ ما بين سطورها، يقع تحت السطح، حيث يتم الانتفاع به عن طريق رموز معروفة على نطاق واسع، ويتم تأويله عن طريق القواعد المفهومة ضمنا فى النظام الشفرى المعادى لنظام الحكم. فهذه الحركات حركات رمزية، بأصدق معنى للرمزية، حيث ترمز إلى شىء آخر.

من أمثلة تلك الحركات، الحركة المناهضة لحفر المناجم فى أستونيا والتى بدأت فى أواخر ثمانينيات القرن العشرين. فقد تسببت العمليات واسعة النطاق لحفر مناجم خامات الفوسفوريت إلى الإضرار الشديد ببيئة شمال شرق أستونيا. وفى عام

١٩٨٧، خططت موسكو لحفر منجم جديد بهدف استغلال ما اكتشف حديثًا من رواسب هذا المعدن. وقد هدد هذا المنجم بتلويث مصادر الإمداد بالمياه لقطاع كبير من شرق أستونيا ووسطها. وقد أصدرت جماعة من علماء أستونيا احتجاجا فى شهر مارس ١٩٨٦، وفيما بعد ذلك من نفس السنة عارض اتحاد كتاب أستونيا هذا المشروع علانية. وتتمثل أهمية هذه الجماعات فى أن كثيرا من أعضائها كانوا يشكلون جزءًا أساسيًا من شبكات مرتبطة بمنظمات مزدوجة وببعض الدوائر المنشقة. وفى بحثى، ظهرت نفس الأسماء مرارًا وتكرارًا، الأمر الذى يوحى بوجود صلة بين الجماعات المزدوجة والحركة المناهضة لحفر المناجم (Johnston and Aarelaid - Tart 2000) كان يوجد نص تحتانى لا ينطق به أحد فى هذه القضية البيئية المحورية، أعنى بذلك، أنها خطة دبرت فى موسكو على أيدى المخططين الروس وليس الأستونيين، وأنها تعنى ضمنا نقل ١٠,٠٠٠ عامل غير أستونى إلى الجزء الشرقى من هذه الدولة، الأمر الذى يزيد من روسنة هذا الإقليم لغويا وثقافيا ويخفف من كثافة السكان الأستونيين من أبناء البلد. وقد اشتبكت القضايا البيئية مع القضايا الثقافية والقومية فى ضفيرة واحدة، وكانت معارضة عمليات حفر المناجم أيضًا رمزًا لتحد أوسع نطاقًا للسيطرة السوفيتية فى نظر كثير من المشاركين.

مكنت الصفة الرمزية لهذه الحملة جماعات رسمية عديدة من أن تدعمها، واستطاعت أن تشارك فى الحملة منظمات أقل ازدواجية وأكثر ترددًا، مثل جمعية علماء التاريخ الطبيعى الأستونيين، ومنظمة الشباب بجامعة تارتو. وظهرت المقالات فى المجلات التى تدعمها الدولة، بل وصل الأمر أن جرت المناقشات على تليفزيون الدولة، الأمر الذى يوحى بوجود دعم من محررى ومديرى وسائل الاتصال. وقد وقعت حالات لاستغلال الأحداث فى تظاهرات أول مايو على يد الناشطين المناهضين لحفر المناجم. وتزايدت الحركات الاحتجاجية فى الشوارع أثناء فصلى الربيع والصيف. وبحلول شهر أكتوبر، كان الحزب الشيوعى الأستوانى قد سحب تأييده لمشروع حفر المناجم. ووفقا لما كتبه أحد المراقبين، فإن المشاركين فى هذه الحركة:

تعلموا كيف يختبرون المنطقة الرمادية المجهولة بين المسموح به والممنوع بطريقة تتيح لهم التراجع التكتيكى بجانب القيام بالتقدمات غير المتوقعة. لقد مارسوا التركيز على قضية محددة واحدة فى وقت ما. واكتشفوا أن كثيرا غيرهم يشاركونهم أشواقهم المخبوءة، فى نفس الوقت الذى كانوا فيه جميعا يسيرون فى نفس الحركات المؤيدة للنظام. والأهم من ذلك كله، أن المزاج النفسى العام الذى يقول بلسان الحال "لا يمكن القيام بهذا الأمر" تحول إلى القول" بأننا سنقوم بهذا الأمر بأى طريقة كانت". وكان بالإمكان أن تطبق هذه التجربة الجديدة كلها على القضايا الأخرى بجانب قضية البيئة .(Taagpera 1993 : 124)

تعتبر أمثال تلك الحملات صورة رمزية لمعارضة أوسع نطاقا فى مواجهة الدولة. وهى شكل شائع للمعارضة فى أثناء عملية تحويل النظم التسلطية إلى نظم ليبرالية: كحملات الحقوق اللغوية (فى إقليم كاتالونيا، وإقليم إيوزكادى بإسبانيا، وفى جمهوريات اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية)؛ والاحتجاجات البيئية (حملة إقليم الباسك بإسبانيا المعارضة لإقامة محطة القوى النووية فى مدينة لمواز بمقاطعة جويبيوزكوا، والحملة المناهضة-لحفر المناجم فى أستونيا)؛ وحملات إحياء الذكرى (كذكرى ضحايا ستالين فى جمهوريات اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، والحملة التى قامت بهدف إحياء ذكرى العمال الذين قتلوا فى جدانسك فى بولندا، والحملات التى كان هدفها تعريف الجماهير بمعاهدة مولوتوف – ريبينتروف فى جمهوريات البلطيق داخل اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية). وقد كانت حركة السلام فى ألمانيا وجماعات "نساء من أجل السلام" مؤخراً (Miethe 2009) قادرة على تنظيم اجتماعات حاشدة كبيرة العدد لاستنفار الحماسة الجماعية. وقد حضر يوم النساء من أجل السلام ٤٠٠٠ امرأة فى إحدى كنائس برلين الشرقية (Allen 1991). وقد تنبه نظام حكم هونيكر Honecker لما فى هذه الأنشطة من تهديد معارض ورد عليها بموجة من القمع، مؤديا إلى تراجع ناشطى السلام مؤقتا إلى وضع الأمان الذى تتمتع به المنظمات ذات القاعدة الكنسية. إلا أن

هذا القمع كان له – أيضًا – رد فعل ارتجاعى عنيف فى دفع هذه الجماعات إلى القضايا التى تتصف بالمعارضة بشكل أكثر وضوحًا، كقضية "الميثاق ٧٧" وحقوق الإنسان (Allen 1991). وفى أحيان كثيرة، يحدث من خلال هذه الحركات التى تُظهر عصيانها فى وقت مبكر أن تتخلص الجماعات المعتدلة فى معارضتها من طابعها هذا، وأن تصبح الجماعات والتنظيمات المشاكسة مترابطة فيما بينها من خلال الأعضاء الناشطين. وكانت هذه الجماعات فى ألمانيا الشرقية هى الأصول الأولى التى نجم عنها تنظيم الحركات الاجتماعية، والتى منها حركة "المبادرة من أجل السلام والحرية" (IFM)، كما نجم عنها فى نهاية الأمر، وفى أعقاب التظاهرات الجماهيرية فى خريف سنة ١٩٨٩، حركة" المنتدى الجديد" (Johnston and Mueller 2001)، وهى التنظيم المعارض ذو القواعد الجماهيرية، والذى كان وسيلة فعالة فى التحول عن دولة ألمانيا الشرقية الشيوعية.

من الشائع أن تبزغ هذه الجبهات المعارضة ذات النطاق الواسع، كجبهة "المنتدى الجديد"، فى الأيام الأخيرة لتحولات أنظمة الحكم التسلطية. فهذه الجبهات تمثل أنواعا من المنظمات التى تركز بصورة أكبر على قضايا السياسة والمعارضة إذا قورنت بالحركات الاجتماعية المبكرة ذات الطابع الرمزى. تقوم هذه الجبهات المعارضة ذات النطاق الواسع كالجبهة الشعبية الأستونية، أو جبهة ساجيوديس فى ليتوانيا، أو جبهة تجمع كاتالونيا، أو جبهة روخ Rukh فى أوكرانيا، من بين جبهات أخرى، تقوم بجهد متواصل فى تشكيل الطوبوغرافيا الناشئة للتنافس بين الاتجاهات المختلفة فى الشهور الأخيرة لانسحاب نظم الحكم التسلطية، توجد عضوية تكاد تكون جماعية للتنظيمات التى أظهرت عصيانها للدولة التسلطية فى وقت مبكر، كالحركات البيئية، وجماعات النساء، وتنظيمات حقوق الإنسان وغيرها من التنظيمات، نقول توجد عضوية تكاد تكون جماعية لهذه التنظيمات فى تلك الحركات ذات المظلة الواسعة أو المنظمات الأم التى تمثل جسرًا لانتقال المعارضة المناهضة للحكم التسلطى إلى الأنشطة السياسية التعددية. فى حالات كثيرة يتخذ الناشطون فى مسيرتهم خطًا مستقيمًا وهم ينتقلون

من مرحلة المشاركة فى استغلال الأحداث الكبيرة و/أو الانخراط فى أنشطة رسم الجدران بالجرافيتى، إلى مرحلة العمل كناشطين فى حملات حقوق الإنسان أو الاحتجاجات البيئية، ثم إلى مرحلة المشاركين والقادة فى جبهات المعارضة ذات النطاق الواسع. وفى بعض الحالات، يجد هؤلاء الناشطون طريقهم داخل نظام الحكم الديمقراطى الجديد (Johnston 1991 , Johnston and Aarelaid - Tart 2000).

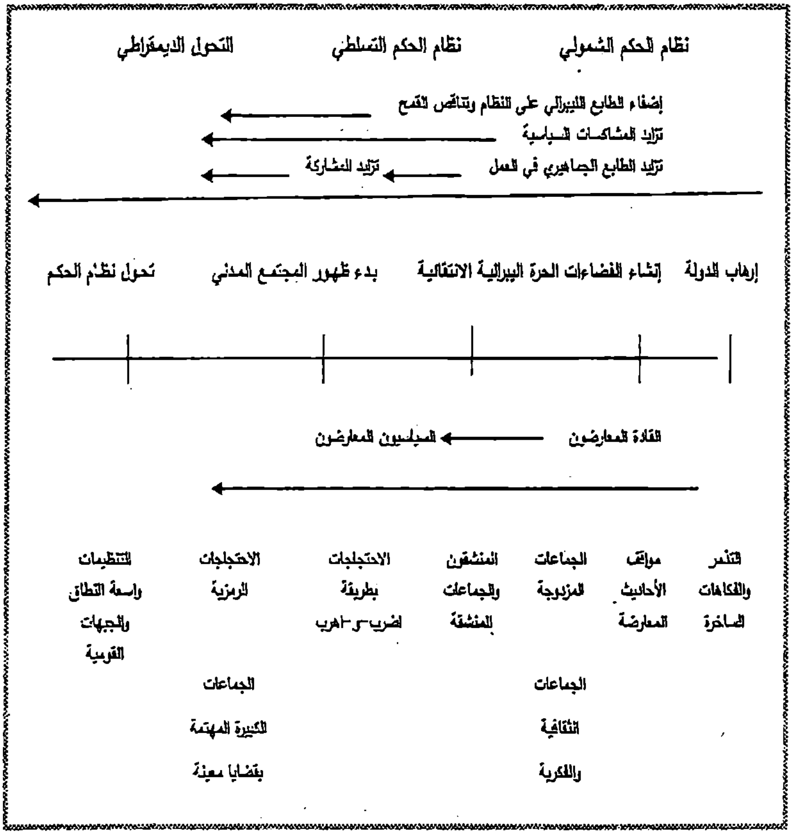

الشكل رقم ٤- ٤ مخطط للتطور المتعاقب للاحتجاجات فى نظم الحكم التسلطية

موجز القول إن الشكل رقم ٤/٤ يمثل المسارات التى تسير فيها أشكال الاحتجاجات التى عالجناها فى هذا الجزء بشكل فيه قدر كبير من التعميم، حيث تسير الاحتجاجات فى تعاقب خطى مواز للتناقص التدريجى فى القمع الذى تمارسه الدولة. وهو تقريب مفيد لتطور الاحتجاجات، إلا أنه يهون من قدر العلاقة الدينامية بين الحشد الاحتجاجى السلمى غير الواضح الذى تبدأ به هذه الاحتجاجات وتأثيره التراكمى على نخب الدولة. فى أقصى الجانب الأيسر من الشكل توجد المنظمات الكبرى واسعة النطاق والجبهات القومية التى تشتبك وبصورة معهودة فى معارك مع نظام الحكم قبل التحول إلى الديمقراطية. ولتحقيق الفهم الكامل للطريقة التى وصلنا بها إلى هذه المرحلة، يتعين على القارئ أن يدخل فى اعتباره ردود الأفعال التى تبديها النخب السياسية فى الدول التسلطية.

النخب والاحتجاجات والتحول الديمقراطى

حتى الآن تركزت مناقشتى على التكتيكات المعارضة المبتكرة أما الجانب الآخر من المعادلة فيتمثل فى استعداد الدولة للسماح بضروب الأفعال المذكورة. والسؤال الرئيسى هنا هو: لماذا ينبغى على نخب الدولة التسلطية أن تظهر أقل درجات التردد إزاء هذه التجليات الصغيرة النطاق؟ لماذا لا يسحقونها؟ إن لم يتصرف الحكام بهذه الصورة فإنهم يتعرضون لخطر التسبب فى إحداث دينامية تتدفق كالشلال صوب ظهور مزيد من الاحتجاج، ومزيد من الفضاءات الخرة، ومزيد من مراكز المجتمع المدنى المستقلة عن الدولة، بجانب تضاؤل الرأى العام المحابى للدولة. والأمر الأخير والأهم، أنه عندما يتزايد الاحتجاج، يكون بالإمكان تنامى الانقسامات بين نخب الدولة لأن مختلف الزمر والفئات المتمردة تقوم بالتقدير الدقيق لما يخصها من الأمن السياسى.كما تقيم التهديدات والفرص التى قد يطرحها الاحتجاج. وتتوقف مسألة أين ترسم الدولة الخط المتعلق بما تسمح به، تتوقف على ما يكون متاحا لها من موارد

تستخدمها فى القمع، وعلى الطرق المختلفة التى تدرك بها جماعات النخبة التهديدات التى تواجه قوتهم أو الفرص التى توسع نطاق ما يتلقونه من دعم وتأييد.

تعتبر أنظمة الحكم التسلطية فى وضع يتيح لها استعمال موارد القمع استنادا إلى "حكمها المباشر". وعادة ما تكون هذه الأنظمة دولا يحكمها حزب واحد وتتسم بمستويات عالية من التغلغل داخل المجتمع المدنى. فهى تستطيع تحريك تلك المنظمات التى تسمى "منظمات حزام نقل الحركة"، والتى منها مثلا منظمات الحزب المحلية، وروابط الأحياء السكنية (الجيرة)، والنقابات، والنوادى الترويحية ونوادى الهوايات، والاتحادات الطلابية والشبابية، وما إلى ذلك - الأمر الذى يعمل دائما، وبشكل جزئى، من أجل تحقيق أهداف الضبط الاجتماعى - بل يصل بها الأمر فى النهاية إلى تحقيق القمع والرقابة. ومع ذلك فإن لمثل تلك الإستراتيجية تكلفتها لأن ازدهار وتغلغل هذه الجماعات يعد، إلى حد ما، مصدرا لدعم نظام الحكم. فمن خلال هذه الجماعات تقوم الأنظمة التسلطية بدمج المواطنين داخل الحزب أو المجتمع، كما يمكنها أن تظهر، على الأقل قدرا من التجاوب مع المواطنين فى بعض القضايا. فإذا تم توجيه الإمكانيات التى تم حشدها من أجل دعم مشروعية الدولة، إلى القمع، تتعرض النخب لخطر رد الفعل الارتجاعى العنيف - وهو مسار آخر يمر عبر "خط التناسب". لذلك يتوجب على الحكام فى الدول ذات الكفاءة العالية أن يكونوا انتقائيين فى قمعهم المتعلق بالقضايا التى يتجاوبون معها وبالوسائل التى يستخدمونها. أما الحكام فى الدول الأقل كفاءة وفى الأنظمة السلطانية التى تقل فيها أهمية قضايا مشروعية الدولة، فيتوجب عليهم أن يكونوا انتقائيين فى قمعهم نظرا لإمكانياتهم المحدودة.

إنها مسرحية يجرى أداء أدوارها فى دول عديدة حين أكتب هذا الفصل - فى إيران وفنزويلا وكوبا وبورما والصين والتبت - وهى دول قمعية يتم فيها سحق بعض الأحداث الاحتجاجية بشكل وحشى، ولكن يسمح فيها بوقوع أحداث احتجاجية أخرى. فالدولة هنا ليست متماسكة، كما أن من شأن ما بها من نخب سياسية مختلفة، وفئات متمردة، وقادة إقليميين أن تختلف تقديراتهم لما يتعين عليهم عمله ليستمروا فى

السلطة. زد على ذلك، أن تقديراتهم ستختلف عندما تواصل الأحداث مسيرتها وتتغير الظروف المحيطة، كأن يتنامى الضغط الدولى، أو تتزايد المعارضة، أو ترتد بعض النخب عن مذهبها السياسى، أو تقع أزمات اقتصادية. وترى بعض النخب أن السماح بحدوث الاحتجاجات يمكن أن يجعل المعارضين يبدون فى صورة سيئة. ومن شأن موافقة النظام على إجراء إصلاحات محدودة أن يهدد بالخطر بعض الجماعات فى الوقت الذى تضع فيه هذه الموافقة جماعات أخرى فى وضع يزيد من قوتها. أما تحديد من هم الذين يجب قمعهم، وما هو مقدار القمع الذى يعد مناسبا، فهو أمر يتباين تبعا للقضايا، والرأى العام، وحسابات ردود الفعل الارتجاعية العنيفة. وبينما اكتب الآن، يوجد خلاف داخل نظام الحكم الإيرانى حول قمع الحركة الديمقراطية المتزايدة هناك. فقوات الباسيج Basij تضرب المحتجين أحيانا، وتطلق قوات الحرس الثورى الرصاص على الحشود (worth and Fathi . 2009b) وفى أحيان أخرى يعلن النظام عن اعتقال البعض. ويسمح النظام الإيرانى لعديد من قادة الحركات بالبقاء أحرارا إلا أنه اغتال ابن شقيق المعارض مير – حسين موسوى، والذى قد يكون أشهر شخصية معارضة .(Slackman 2010 : 4) . بعد ذلك قاموا بتشديد إجراءات الأمن الخاصة بجنازة ابن شقيقه خوفا من أن تنتهز المعارضة هذا الحدث. وغالبا ما تكون انقسامات النخب هى سبب وجود هذا النوع من التطبيق المتفاوت للقمع. وفى أحيان أخرى يتمثل هذا السبب فى الخوف من رد الفعل الارتجاعى الشعبى العنيف. وأيا ما كانت حقيقة هذا السبب، فإنه لا يخفى على الشعب. والنتيجة الأخيرة هى أن، الانقسامات بين النخب – وكما هو الحال فى الديمقراطيات الليبرالية – تتيح فرصًا للاحتجاج والمعارضة فى أنظمة الحكم القمعية أيضًا. ووفقا لمكادم McAdam وتارو Tarrow وتيلى Tilly (٢٠٠١)، فإن الانقسامات والضغوط السياسية فيما بين النخب تمثل الميكانيزمات السلبية الأساسية فى التحول الديمقراطى لنظم الحكم. حيث تبدأ الانشقاقات بدفع التحول إلى الليبرالية، ثم تقوم الاتفاقات المعقودة بين النخب بتقوية المؤسسات الديمقراطية.

انتشرت أثناء ربع القرن الماضى حالات التحول من نظم الحكم التسلطية إلى الديمقراطية كما توسع العلماء السياسيون فى دراستها Huntingdon 1991 ; Haggard and Kaufman 1995;) Linz and Stepan 1996; Bratton and van de Walle 1997). ومن المتفق عليه بصفة عامة أن كثيرا من التحولات الديمقراطية فى دول أمريكا اللاتينية O'Donnell and Schmitter 1986، ومثلها التحولات فى اليونان والبرتغال، بدأت بالانشقاقات بين النخب المؤيدة لنظم الحكم العسكرية القديمة. وبالمثل فإن الانقسامات فى نظام فرانكو التسلطى كانت مفيدة أو مؤثرة فى التحول الديمقراطى فى إسبانيا (Gunther 1992; Perez-Diaz 1993; Linz and Stepan 1996). خلافا لذلك، وجد براتون Bratton وفان دى وال Walle (١٩٩٧) أن كثيراً من الديمقراطيات فى شرق أوروبا كانت مدفوعة بالحركات الاحتجاجية والجبهات المتحدة الداعية للتغيير. كما أن استعراضهما للتحولات الإمبريقية يظهر التأثير القوى لعمليات التعبئة الشعبية. وإن من شأن المزج الفعلى الجامع بين دور الاحتجاج الشعبى وانقسامات النخب أن يتباين تبعا لكل حالة، إلا أننى أذهب إلى أنه، وبسبب العجز عن رؤية أنواع الحراك المعارض ذى المدى الصغير الذى ناقشته فى هذا الفصل، يفتقد المحللون الانتباه إلى الارتباطات بعيدة المدى التى تدفع النخب التسلطية فى المقام الأول – وعلى نحو بطيء وتدريجى – فى اتجاه التحول الليبرالى والانفتاح التعددى لنظام الحكم. من المؤكد أن الانقسامات بين النخب والاتفاقات التى تعقد بينها تعتبر مهمة، إلا أنه لو ترك الحكام لأنفسهم، فإن حالات الزيادة فى استجابية الدولة، وفى انفتاحها، وفى حمايتها للمواطنين بعبارة أخرى حالات التحول الديمقراطى – لن تكون نتائج متوقعة. وفى الدول التى تستمد فيها قوة النخب من تقييد المشاركة السياسية والقمع، يكون من شأن النخب التى تعترف بها الدولة أن تتخذ، وحدها، خطوات التحول إلى الليبرالية كوسيلة لحماية، وضمان، وإحكام قبضتهم على السلطة، وقد تتخذ هذه الخطوات لمواجهة نخب أخرى. والمعارضة الشعبية هى التى تلعب على انقسامات النخب، وفى بعض الأحيان، تتسبب فى إحداث الفرقة بين نخب الدولة.

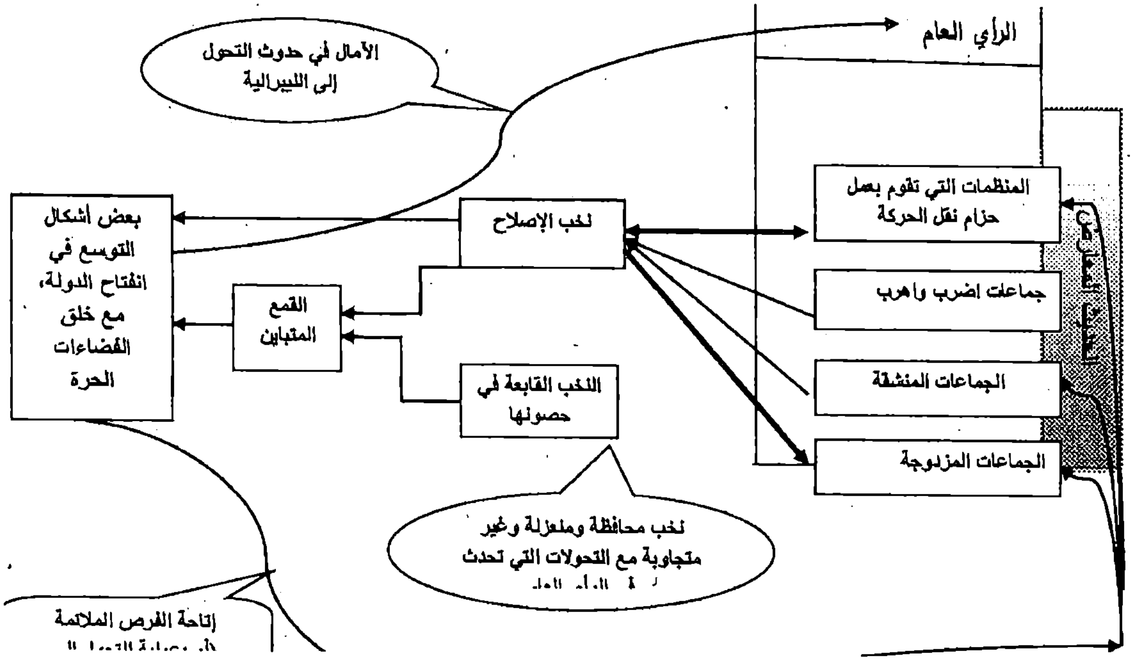

الشكل رقم (٤-٥)ديناميات الاحتجاج والمنافذ المبكرة لظهوره

• والشكل ٤/٥ هو صورة مطورة للنموذج الأساسى للعلاقات الديناميـة بين الحركات الاجتماعية والدولة، والمذكور فى الفصل الأول، والذى يقوم بتتبع العلاقة المتكررة بصورة دورية متوالية بين تنازلات النخب والاحتجاج أثناء المراحل المبكرة الحاسمة، والتى لا تعد من مراحل التحول الديمقراطى، وإنما من مراحل تراجع الدولة التسلطية عن أشد إجراءاتها قمعاً.

على اليمين، يصف الشكل ٤/٥ كيف يقف الحديث المعارض وراء سائر أشكال الاحتجاج المختلفة التى ناقشناها حتى الآن، كما يقف أيضًا وراء الرأى العام، وهو المستودع الكبير الذى يغذى المشاركين فى مختلف الأشكال التنظيمية. ولا يكون للحركات الاجتماعية وجود فى هذه المرحلة من مراحل الدولة القمعية، باستثناء تلك الأشكال المتعددة من المعارضة التى سبق لى مناقشتها، بالإضافة إلى عدد قليل من المنظمات الرسمية التى تقوم بدور "حزام نقل الحركة" والتى تظل على ولائها للدولة ولكنها تمثل مواقع للحديث المعارض الذى يدور بين حين وآخر. وتمارس سائر أشكال المعارضة المذكورة ضغطا معتدلا على بعض "نخب الإصلاح" لتعيد تقييم توقعاتها، أو ربما تقوم بإضعاف الثقة بنخب أخرى أو بزيادة قاعدتها التى ترتكز عليها قوتها. وأيا ما كان الأمر، فإن تلك النخب نخب تسلطية حساسة للتحولات التى تحدث فى الرأى العام. وهى على النقيض من "النخب المحصنة"، والتى يغلب عليها أن تكون الحرس القديم الراسخ القواعد لنظام الحكم، والذى يظل محافظا ومنعزلا. وتميل هذه النخب إلى أن تكون قمعية، كما أنها تخالف النخب الإصلاحية فيما يتصل بالسماح باستمرار الانشقاق أو فيما يتصل بتنفيذ الإصلاحات. أما النخب الإصلاحية فقد تصدر، داخل مجالات نفوذها، أوامر بالحد من القمع البوليسى، أو الرقابة، أو العقوبات السلبية، وهى تحمى بذلك الجماعات المستترة فى معارضتها وتخلق فضاءات حرة جديدة. وقد تنجم الفضاءات الحرة أيضًا عن السياسات المتفاوتة فى درجة قمعها أو السياسات المتصارعة النابعة من الخلافات الناشبة بين النخب، وذلك رغم أن هذا الانقسام لم يتحول بعد إلى هوة. ويمثل الخط الدائرى الراجع للوراء فى أسفل الشكل

تلك الإصلاحات السياسية والمنافذ البنائية الملموسة، باعتبارها إصلاحات ضئيلة كما قد يبدو. ويمثل الخط الموجود أعلى الشكل التغيرات التى تحدث فى إدراك ما هو ممكن. وعند هذه المرحلة تأتى العوامل الرئيسية المؤثرة فى النخب الإصلاحية من التصريحات العلنية للمنشقين المشهورين ومن خلال شبكاتها مع الأعضاء الرسميين الذين يقومون بدور "حزام نقل الحركة"، والتى بواسطتها تستطيع قياس الوجدان الشعبى، والمشار إليه فى الشكل بالأسهم العريضة أو الشديدة السواد لاحظ السهمين ذوى الاتجاهين مع تنظيمات حزام نقل الحركة والتنظيمات المزدوجة، واللذين يعنيان أن بعض النخب لا تقتصر على الاتصال الشخصى بالأعضاء بل قد تضيف إلى ذلك تأمينها لهذه الجماعات باعتبارها أنصارا لها. وقد تكرر فى البحث الذى أجريته أن ذكر بعض الناشطين أن أشخاصا من ذوى المكانة العالية تعاطفوا معهم. ويكاد يكون التأثير الواقع على النخب ذا اتجاه واحد يبدأ من المنشقين، وهو ما يعنى أن نخب الإصلاح تميل إلى عدم الالتقاء الشخصى بالمنشقين البارزين، ولو فى هذه المرحلة فقط.

يمثل الشكل رقم ٦/٤ مرحلة أبعد فى ديناميات العلاقة بين الاحتجاج والتحول إلى الليبرالية. فلم تعد توجد ضغوط ملحوظة تمارس بشكل مباشر على النخب من جانب الأشكال الأربعة للجدال المستتر، والمذكورة على يسار الشكل. وسبب ذلك أن تلك الأشكال الأربعة تعكس بصورة متزايدة سمات المجتمع المدنى المستقل. بيد أن الأهم هو أنها تغذى، الآن، حملات الحركات الاجتماعية التى تجرى داخل الرصيد المنهج للاحتجاجات والذى يؤيد التغيير بصورة أشد قوة ويتميز هذا الشكل أساسًا عن الشكل السابق بوجود الحركات الاجتماعية فى وسطه، والتى تشجع الرأى العام (الذى ينشط فى المجتمع المدني) من ناحية، وتضغط على النخب من ناحية أخرى. هنا توجد حركات عديدة وهى ما ناقشناها فى الجزء الأخير، وهى حركات النساء، وحركات حقوق الإنسان، والحركات البيئية، وحركات النقابات، وما إلى ذلك، بالإضافة إلى الحصيلة الإجمالية لهذه الحركات، والمتمثلة فى الجبهات المعارضة الأوسع نطاقًا

والداعية إلى التحول الديمقراطى، هذا إن سمحت بذلك ديناميات النخب. يضاف إلى ذلك، تميز الشكل ٦/٤ بالانقسام المتزايد بين النخب الإصلاحية والنخب القابعة فى حصونها عندما تقوم الجماعات المختلفة بتقييم المسارات المختلفة للاندماج معا و/ أو زيادة قوتها، ويعد ذلك من النتائج الأساسية المذكورة فى البحوث المتعلقة بالتحولات الديمقراطية. وتدرك النخب الإصلاحية أنه لا بد من إدخال السخط الشعبى المتزايد فى الحسبان؛ وترغب النخب القابعة فى حصونها فى قمعه. ولا يقتصر هذا الانقسام على زعزعة استقرار أبنية الدولة بل يتسبب أيضًا فى إحداث المزيد من التردد والالتباس فيما بين الأجهزة القمعية للدولة. والواقع أن من الأمور الشائعة أنه عندما تزداد المعارضة ويتضخم حجمها، يقوم بعض أعضاء الشرطة والجيش بدعم الإصلاح، جاعلين القمع الوحشى للمعارضة أمرا متزايد الصعوبة. وبينما اكتب هذا الفصل وردت تقارير إخبارية عن رجال شرطة وميليشيات حكومية فى إيران يرفضون قمع تظاهرات الديمقراطية (Worth and Fathi 2009a). وكمقياس لمدى خطورة الموقف الذى تتخذه الأنظمة القمعية من ارتداد النخب عن مبادئها السياسية الموالية للدولة، حكم نظام الحكم القمعى فى ميانمار حديثًا بالإعدام على مسئولين اشتبه فى تسريبهما لمعلومات عن الدولة بشكل يدل على تفكيرهما الإصلاحى (Fuller 2010 :4)

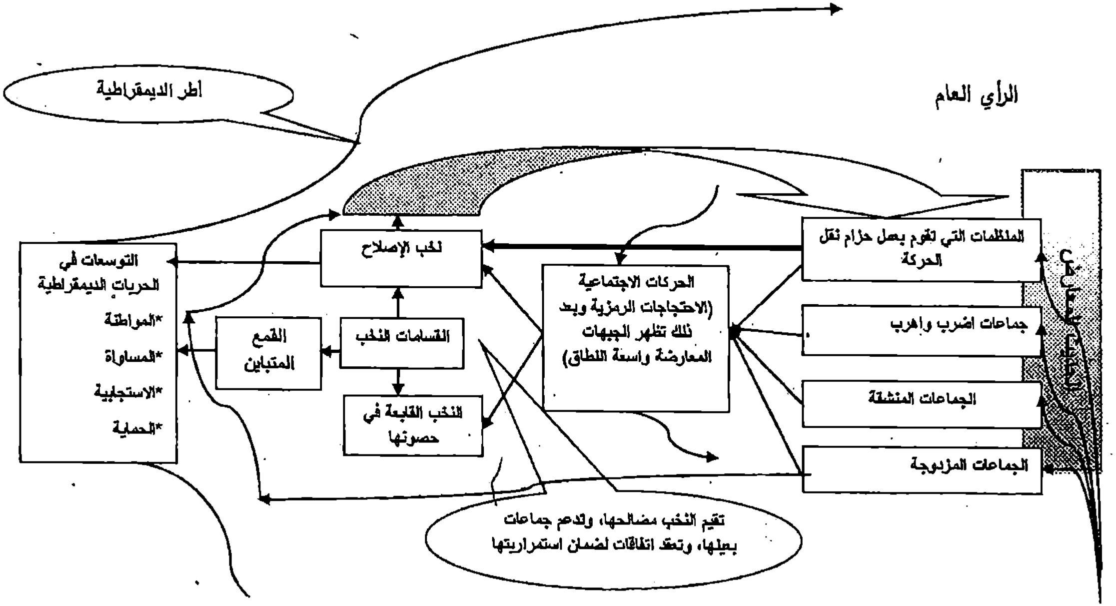

الشكل رقم ٤/٦ ديناميات الاحتجاج وانقسامات النخب أثناء الانتقال إلى الديمقراطية

ذهب هذا الفصل إلى أنه، وفقًا لتحليل مكادم وتاروس وتيلى والخاص بالتحولات الديمقراطية (2001: ch 6,see also Tilly 2000)، وفيما يشبه كثيرا الدور الذى قامت به الحركات الاجتماعية الحديثة فى بريطانيا وفرنسا فى القرن الثامن عشر، يجب وضع انقسامات النخب واتفاقاتهم بشأن التحول إلى الليبرالية فى سياق المعارضة الشعبية– أو فى سياق تاريخ التحول الديمقراطى للشعب. وفيما يتصل بحالات الانتقال إلى الديمقراطية، فإن التوازن بين التفسيرات التى تغزو هذه الحالات إلى تأثير النخب من جهة، والحراك الشعبى من جهة، سوف يتباين تبعا للحالات، إلا أن الحركات الشعبية، وكما انتهى إلى ذلك براتون Bratton وفان دى وال (١٩٧٧) van de walle فى بحثهما، كانت فى كثير من الأحيان هى السبب الذى اتفقت بشأنه النخب حتى تتمكن من توفير المنافذ الديمقراطية فى حالات عديدة فى أفريقيا وأوروبا الشرقية. يضاف إلى ذلك، بعد إدخال انقسامات النخب فى الاعتبار، أن الحركات الاجتماعية تدفع "عملية التحول للديمقراطية إلى مدى أبعد وبمعدل أسرع مما كانت نخب النظام تقصده فى مبدأ الأمر" (Geddes 1999: 120). ونحن نرى هذا الوضع بأوضح ما يكون عندما يتحول الرصيد الاحتجاجى الذى تتسم به أنظمة الحكم القمعية إلى أشكال ممنهجة من الحركات الاجتماعية. فعندما يتزايد الحراك المعارض، تفر بعض النخب التسلطية من السفينة الآخذة فى الغرق، وتعقد نخب أخرى اتفاقات مع المعارضين، بل يصل الأمر بنخب أخرى إلى أن تنحنى ذليلة، ممهدة الطريق بذلك إلى مزيد من النزاع السياسى. وعندما يحدث استقطاب للانقسامات، ويتشكل معسكران كبيران داخل أرض دولة واحدة فإننا نصل إلى موضوع الفصل التالى: وهو الثورات، والاحتجاجات، والحرب الأهلية.

الفصل الخامس

الثورات والدول

فى أواخر سبعينيات القرن العشرين كان الجو مشبعا بندى الثورة. ففى سنة ١٩٧٩، أطاح الإيرانيون بالشاة ورحبوا بآية الله الخمينى قائدا لدولة إسلامية جديدة. وفى تلك السنة أيضًا، أطاح متمردو ساندينيستا بنظام الحكم الديكتاتورى لانستازيو سوموزا دبايلى Anastasio Somoza Debayle فى نيكاراجوا. وقد استهل متمردو ساندينيستا حكمهم بإصلاحات يسارية ذات نطاق واسع، إلا أنهم كانوا، فى نهاية الأمر، غير قادرين على تعزيز ثورتهم. وفى دولة السلفادور المجاورة، وقع انقلاب فى سنة ١٩٧٩، والذى بدأ سنة من الاضطراب المدنى. وبعد سنة من وقوع الانقلاب، نشبت الحرب الأهلية عندما بدأت جبهة فارابوندو مارتى الوطنية للتحرير Farabundo Marti National Liberation Front (FMLN)(*) حملاتها ضد نظام الحكم. وقد تصادف فى نفس هذا الوقت تقريبًا، أن ظهرت دراستان ذاتا أهمية بالغة عن الثورات، وهما دراسة تشارلز تيلى Charles Tilly بعنوان من الحراك إلى الثورة From Moblization to Revolution (1978)، ودراسة تيدا سكوكبول Theda Skocpol بعتوان الدول

(*) جبهة فارابوندو مارتى الوطنية للتحرير Farabundo Martí National Liberation Front : جماعة متمردة أصبحت تمثل حزبا سياسيا شرعيا فى السلفادور. ومع نهاية الحرب الأهلية فى البلاد عام ١٩٩٢، وبحلول نهاية ذلك العقد، أصبحت هذه الجبهة واحدة من الأحزاب السياسية البارزة فى البلاد.(المترجم).

والثورات الاجتماعية States and Social Revolution (1979). ويتعارض هذان الكتابان في تفسيرهما للثورات ويحددان الخطوط الإطارية للدراسة العلمية الاجتماعية للثورات في ربع القرن التالي لصدورهما وفيما بعد ذلك.

توصف الثورات بأنها البراكين الضخمة في مجال العلوم الاجتماعية، إذ تتفجر محدثة تغييرات اجتماعية واسعة النطاق. وباعتبار الثورات شبيهة بالبراكين، يرى محللون مختلفو المشارب أن الذي يدفع الثورات للانفجار هو القوى البنائية العميقة التي تهز الأساس الراسخ للبناء الاجتماعي. ويقدم هذا الفصل موجزا عاما لحقل الدراسات الثورية، وهو مجال بحثي يشتمل على العلم السياسي، وعلم الاجتماع السياسي، والتاريخ. ويثير قضايا تصب في صميم القضية المحورية لهذا الكتاب - وهي العلاقة الدينامية بين الاحتجاج الاجتماعي والدولة - نظرا لأن الثورات هي أشد التحديات الجمعية الموجهة للدولة قابلية للاتساع والتمدد. وقد تطالب الحركات الثورية بتغييرات محددة، كإعادة توزيع الأراضي الزراعية، أو بدرجة أكبر من المشاركة الديمقراطية، ولكنها ليست ذات طابع إصلاحي فهي ثورية. وبمقتضى تعريفها، تسعى الحركات الثورية لأن تحل محل الدولة، وليس مجرد التأثير فيها. ونظرا لأنه ليس من اليسير إزاحة الدولة، لأنها تملك جيوشًا، ولأنها تشغل أقاليم عديدة، ولأنها تمثل مصالح متحصنة قوية، تقوم الحركات الثورية باستدعاء عدد كبير من العوامل التحليلية غير الموجودة في الحركات الاجتماعية التي ناقشناها حتى الآن.

المعجم الأساسي

من الإنصاف أن نقول إن الثورة الفرنسية (١٧٨٩ - ١٧٩٤) كانت، ولمدة زمنية طويلة المحك الذي تقيم به الثورات الأخرى كلها. وقد تسبب عمق واتساع نطاق الثورة الفرنسية في أن يعيد المفكرون والسياسيون والمواطنون التفكير في تصنيفات تغيير أنظمة الحكم. فقد كانت حالات التمرد والعصيان المسلح، وانقلابات القصور، والحروب الأهلية، والانتفاضات الشعبية أمورًا شائعة على امتداد التاريخ، لكن المفهوم الحديث

للثورة يرجع إلى ما وقع فى فرنسا من الأحداث التى قضت على الملكية وقلبت مفاهيم نظام الحكم، والسلطة الشرعية، وسيادة الدولة رأسا على عقب. فقد سبق لأمثال تلك الأحداث أن وقعت قبل ذلك، كما حدث عندما تغلب جيش أوليفر كرومول على الملك الإنجليزى وأقام جمهورية برلمانية سنة (١٦٤٠م)، إلا أنه كان من الشائع الإشارة إلى هذا الحدث بأنه التمرد الكبير فى ذلك الزمان، ولم ينظر إليه العلماء باعتباره "الثورة الإنجليزية" إلا فيما بعد ذلك. وبالمثل، لم يحدث للحرب الأمريكية من أجل الاستقلال أن أصبحت تسمى بالثورة الأمريكية إلا بعد أن استعرض العلماء الأحداث الماضية وتأملوا فيها. وكثيرا ما يطالب قطاع الطرق، والمتمردون، ومقاتلو حرب العصابات، والخونة، والمخربون، والقواد العسكريون، والخوارج، كثيرا ما يطالبون بحقهم فى أن يوصفوا بأنهم ثوريون. ونظرا لوجود تباين كبير فى مدى إمكان حدوث العنف داخل دولة ما، وفى درجة تحديه لاستقرار الدولة، فإن نقطة البداية السليمة التى نستهل منها عملنا هى مراجعة المسميات الأساسية.

انقلاب الأمور رأسًا على عقب – فى السياسة، والقوانين، وسلطة الدولة، والعلاقات بين الطبقات، والحياة اليومية لغالبية المواطنين – كل ذلك يقع فى صميم الثورات الاجتماعية. تذكرنا تيدا سكوكبل (١٩٧٩) بأن الثورات الاجتماعية الحقيقية وقائع غير شائعة. فهى تتسم بتحولات هائلة يتم تحقيقها من خلال النزاع العنيف داخل علاقات السياسة، والاقتصاد، والعلاقات الاجتماعية وعلاقات الملكية، وهو الأمر الذى يميزها عن الأشكال الأخرى لتغيير أنظمة الحكم، كالتمردات، والانقلابات، والتحولات السلمية "لقوى الشعب". وقد تصنف كل هذه الأشكال بوصفها مجرد ثورات سياسية أكثر من كونها ثورات اجتماعية تُحدث تغييرات هائلة. وتعلن الثورات السياسية عن مجموعة جديدة من النخب الحاكمة، وربما عن دستور جديد يوجه المؤسسات السياسية، وعن ترتيبات جديدة للقوة، كما قد تعلن أحيانا عن تغييرات اجتماعية واقتصادية شاملة. أما الثورات الاجتماعية فهى تقلب الحياة رأسا على عقب.

تؤكد سكوكبول (٤ : ١٩٧٩) أهمية الأساس الطبقى للثورات الاجتماعية: "تترافق مع هذه الثورات، وتساهم فى تنفيذها حتى النهاية ثورات ذات أساس طبقى نابعة من قاع المجتمع". وترى أن الثورات الاجتماعية الكبيرة فى التاريخ حدثت فى فرنسا سنة (١٧٨٩م)، وفى روسيا (١٩١٧)، وفى الصين (١٩٤٩). وتشتمل الأمثلة الأخرى على ثورة المكسيك (سنة ١٩١٠)، وثورة كوبا (١٩٥٩)، وكمبوديا (١٩٧٥)، وإيران (١٩٧٩)، ونيكاراجوا (١٩٧٩) من بين ثورات أخرى- وقد يكون هناك جدل حول القوائم التى تضم هذه الثورات. كانت هذه أمثلة للجماعات الراديكالية التى تفرض سيطرتها على الآخرين باستعمال العنف، والاعتراف بسيادتها عن طريق عمليات العصيان المسلح الثورية، وتحكم قبضتها على أجهزة الدولة وتأتى بالطبقات التى أقصيت قبل ذلك – خاصة الفلاحين – فتضعها داخل تنظيمات السلطة السياسية التى شُكلت حديثًا. كما يوجد عنصر ثقافى فى الثورات الاجتماعية يتمثل فى كونها تشتمل، كما هو معهود عنها- على تغيير فى الأسطورة السائدة لهذه الدولة، الأمر الذى يعطى معنى لما تكبدته الثورة، ولدمج المواطنين معًا، ويبث الروح فى شعائر الدولة الجديدة. وكما هو حال علماء الجيولوجيا مع الثورات البركانية، قام علماء الاجتماع بدراسة هذه الأحداث المهمة على امتداد سنوات طويلة، وأجمعوا على المفاهيم الأساسية.

الحركات الثورية

فيما يتصل بنتائج الحركات الاجتماعية فإن الخطوة التى تسبق وقوع ثورة اجتماعية شاملة هى حدوث ثورة سياسية، والخطوة الأسبق من ذلك هى حدوث حركة ثورية، وهى البعد الأساسى الذى يميز الحركة الاجتماعية عن غيرها من الحركات الأخرى حال نجاحها. ووفقًا لما يذهب إليه تشارلز تيلى ١٩٩٣م، تسعى الحركة الثورية إلى السيطرة على الدولة، الأمر الذى يضعها بمعزل عن غالبية الحركات الاجتماعية التى ناقشناها حتى الآن فى هذا الكتاب، حيث لا يوفر لها إلا قدرا محدودا من

الاستحقاقات أو يجعلها تسعى لتحقيق إصلاحات جزئية. وقد تصبح الحركات الإصلاحية ثورية لو حدث، مثلا، أن ظلت أبنية الدولة غير مستجيبة لمطالب الإصلاح. والعكس صحيح أيضًا، بمعنى، أن بالإمكان أن تصبح الحركات الثورية مروضة، عندما تدمج، فى أحيان كثيرة، داخل أنظمة الحكم بعد فترة من الصراع المسلح. ففى أمريكا اللاتينية لم يكن مستغربًا أن تصبح الحركات الثورية المسلحة أحزابا سياسية وأن تساهم فى نظم الحكم، كما فى حالة حركة FMIN(*) فى السلفادور (Almeida 2008).

كثيرًا ما يشار إلى هذه الأشكال المتنوعة من الحركات المسلحة باعتبارها شكلا من أشكال العصيان المسلح. وكما هو معروف، تقع الصراعات العسكرية المسلحة خارج نطاق البحوث التى تتناول الحركات الاجتماعية لأن هذه الصراعات تقحم مجموعة من العوامل الواقعة خارج نطاق تنظيم الحركات الاجتماعية وإستراتيجيتها: وهى عوامل الانضباط العسكرى، وتسلسل القيادة، وتوفير ما تحتاجه الحرب من ذخائر وأسلحة، وطبوغرافيا الأرض والسيطرة على الإقليم، وتحرك القوات العسكرية، والمناورة التكتيكية. ومع ذلك، فإن أشكال العصيان المسلح تبدأ، فى أحيان كثيرة، كحركات اجتماعية، وذلك بالنسبة للحركات التى لم يعطها السياق السياسى أى بديل غير العنف. يضاف إلى ذلك أن أشكال العصيان المسلح تأتى إلى موقع الصدارة بالعناصر الحاسمة المتعلقة بالنزاعات السياسية وبالدولة، وهى العناصر الموجودة على الدوام إلا أنها تؤخذ مأخذ التسليم فى أحيان كثيرة. أول هذه العناصر: أن السياسة معنية بالسلطة، وأن الدولة هى الحكم النهائى لكل السلطة نظرا لأن "قوة الدولة كلها تأتى من مأسورة البندقية"، وفقا لعبارة ماوزدونج Mao Zedong. العنصر الثانى: أن الدولة كيان إقليمى يمارس احتكاره لوسائل العنف فى سائر أماكن إقليمه. وباستثناء الجماعات الحضرية صغيرة العدد لمقاتلى حرب العصابات، يستلزم العصيان المسلح

(*) حركة فيمن FMIN

الذى تقوم به الحركات الثورية الاستيلاء على الأرض، سواء من خلال العنف أو عن طريق الإهمال (عندما تكون الدولة ضعيفة)، ثم الاحتفاظ بها بالقوة. والدول لا تتسامح فى الالتباس الإقليمى المتعلق بأراضيها. وحين تحتل حركة ثورية إقليما ما، فإنها تغتصب سلطة الدولة فى ذلك المكان، حيث تقوم فى أحيان كثيرة بفرض الضرائب على السكان وتحكم هذه المنطقة من خلال ضباطها السياسيين. والأمر هكذا، فإن العصيان المسلح يشكل دولة داخل الدولة، خالقا بذلك وضعا للسيادة المتعددة للدولة، وللتعبير عن هذا الأمر بصيغة مختلفة، نقول إن الحركات الثورية المسلحة تعتبر دولا فى طور التشكل تسعى لانتزاع الأرض وتتوسع فى ذلك بلا توقف. ويعقب انتزاع الأرض جهود لبناء جهاز تنظيمى يؤدى كل الوظائف الإدارية الحكومية للدولة فى الأقاليم "المحررة".

يميز جف جودوين Jeff Goodwin(2001: 10) بين الحركات التى تستهدف الاستيلاء على سلطة الدولة والحركات الثورية الراديكالية، التى بالإضافة إلى قتالها من أجل السيطرة على الدولة وعلى وسائل العنف داخل أرض الدولة، تناضل لتحقيق تحولات فى المجتمع تكون جوهرية وذات دافع أيديولوجى. وهذا تقسيم مهم لأن أيديولوجيات الحركات المسلحة تتفاوت بدءا بالأيديولوجيات التحولية الشاملة والمتطرفة، والتى تهدف للثورة الاجتماعية الكاملة من جهة، والمحاولات النابعة من الحرص على المصلحة الشخصية، والهادفة للاستيلاء على السلطة، والتى تقودها فى أحيان كثيرة جماعات الميليشيا، أو القادة العسكريون أو زمر الضباط العسكريين من جهة أخرى. ولمعظم الحركات بعض الركائز الأيديولوجية على الأقل، الأمر الذى قد يدفع أنصار الحركات إلى تقديم تضحيات كبيرة. وبالنسبة للحركات الأخرى، قد لا تكون الأيديولوجيات شيئًا أكثر من عبارات منمقة تتخذ ستارًا لإخفاء مساعي قادة الحركات لتحقيق مصالحهم الشخصية من الحصول على القوة والثروة. بجانب ذلك، توجد توليفات وتحولات للنوعين المذكورين للحركات. ففى كولومبيا كان العصيان المسلح الذى قامت به القوات المسلحة الثورية لكولومبيا FARC، كان فى مبدأ أمره قائما على أيديولوجيات ماركسية

– لينينية شاملة. ومع ذلك، فقد خفت حدة هذه الأيديولوجيا الثورية حديثا حيث تشارك حاليا فى تجارة المخدرات وخطف الأشخاص طلبا للفدية.

يوجد مزيج مختلف من الأيديولوجية والإقليمية فى حركات ثورية ذات قاعدة حضرية، وهى حركات صغيرة الحجم بل فى غاية الصغر تحركها أيديولوجيا ثورية متطرفة تأخذ بنزعة اليسار الجديد، مثل حزب الجيش الأحمر اليابانى، أو حركة العاصفة السرية وجيش التحرير الأسود فى الولايات المتحدة. وقد كانت هذه الجماعات تشن معاركها فى المدن، حيث يكون الحصول على الأرض أمرا غير عملى. وبصورة عامة، لا تحتمى الحركات الثورية ذات القواعد الحضرية بالجيوب الإقليمية التى يمكن الدفاع عنها ضد غارات الدولة، بل الأحرى أنه يتعين عليها أن تعيش بناء على دهاء أعضائها، مستعملة السرية والازدواجية تفاديا لاكتشافها. ولا تعد معارك هذه الحركات مواجهات عسكرية بل هى أقرب إلى الأعمال الإجرامية، وذلك بهدف نشر الرعب كجزء من إستراتيجيتها المناهضة للدولة، كما يحدث فى إلقاء القنابل على أحد البنوك أو على مبنى مصلحة حكومية، أو سرقة البنوك، أو اختطاف الطائرات، أو اختطاف الأشخاص طلبًا للفدية، كوسيلة لتمويل حركتها. وأحيانا ما تكون هذه الجماعات أشبه بالفرق الدينية السياسية صغيرة الحجم، إلا أنه توجد حالات يمكن فيها لهذه الحركات أن تنمو ليكون أعضاؤها بالآلاف، كما هو الحال فى جماعة الباسك الانفصالية المسماة إيتا ETA(*)، وجماعة إيرا IRA(**) الأيرلندية، والجماعات

(*) القومية والانفصالية الباسكية المسلحة المنظمة. تأسست المجموعة فى عام ١٩٥٩ وتطورت من مجموعة تعزيز لثقافة الباسك التقليدية لمجموعة شبه عسكرية تهدف للحصول على الاستقلال عن دولة الباسك الكبرى. وتعد المنظمة الرئيسية لحركة التحرير الوطنى الباسكى والمشارك الأكثر أهمية فى صراع الباسك. (المترجم)

(*) (The Irish Republican Army (IRA) الجيش الجمهورى الأيرلندى: هو منظمة عسكرية ثورية جمهورية أيرلندية. تتكون من متطوعى أيرلندا، وهى منظمة أنشئت فى ٢٥ نوفمبر ١٩١٣ التى نظمت انتفاضة عيد الفصح فى أبريل ١٩١٦. وفى عام ١٩١٩تم إعلان الجمهورية الأيرلندية. بعد ذلك، شن الجيش الجمهورى الأيرلندى حملة حرب عصابات ضد الحكم البريطانى فى أيرلندا فى الحرب الأيرلندية للاستقلال (١٩١٩-١٩٢١) (المترجم).

الفلسطينية المتعددة. هذا وتتسم هذه الحركات بهويات جمعية قوية وكلما صغر حجم الجماعة وزاد تطرفها، زادت قوة الضغط الجمعي فيها على الأعضاء لتحقيق الطاعة والخضوع .(Zwerman and Steinhoff 2005) وقد سبق للباحثين فى مجال الحركات الاجتماعية أن درسوا أمثال تلك الجماعات والحركات كجزء من دورة الحراك التى سادت فى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين (Zwerman , Steinhoff , and del-la Porta 2000)، وذلك رغم أن الغالب على مسارات حراك هذه الجماعات صغيرة الحجم أن تكون مسارات قصيرة العمر.

من الحركات التى حددت مواضعها بين تلك الأبعاد الأيديولوجية والإقليمية حركات العصيان المسلح الإثنية – القومية. وهذه الحركات تعد، إلى حد، ما تحديات مشتركة تهدد سلامة الدولة. وهى تعتمد فى مسيرتها على الأيديولوجيات القومية الإثنية القائمة على أساس الهويات المشتركة التى تحقق لأعضائها مجموعة كبيرة من المطالب. ومع ذلك، وكما يبين لنا التاريخ القريب العهد، يمكن لهذه الهويات القومية أن تكون دافعا قويا لتحريك مشاعر المقاتلين من العامة، كما يمكن أن تمثل موارد محملة بشحنة عاطفية كبيرة يستخدمها القادة الساعون لتحقيق مصالحهم الشخصية فى التأثير على المقاتلين لتحقيق منفعتهم، وذلك كما هو الحال فى البوسنة، وصربيا، وكرواتيا، ورواندا، والسودان.

تقدم أشهر حركة تمرد فى الشيشان ظهرت فى تسعينيات القرن العشرين مثالا ملائما لحركة عصيان مسلح إثنية قومية تسعى للانفصال عن الدولة. والشيشان إقليم فى جبال القوقاز جنوب روسيا حيث الأهالى مختلفون ثقافيا، ودينيا، ولغويا عن الروس الإثنيين. وقد استعمرت روسيا الإمبريالية هذا الإقليم فى القرن الثامن عشر وظل جزءا من روسيا أثناء الحقبة السوفيتية. وعندما بدأ الاتحاد السوفيتى فى الأخذ بالنزعة الليبرالية فى أواخر ثمانينيات القرن العشرين، تم تشكيل حركة اجتماعية للقومية الشيشانية للمطالبة بالمزيد من الاستقلال السياسى. إلا أنه عندما رأت روسيا أن الحركة الشيشانية خطر يهدد سلامتها الإقليمية، اكتسحت الشيشان لتؤكد سلطة

الدولة، متسببة بذلك فى ظهور حركة عصيان مسلح حاربت القوات الروسية لسنوات عديدة (Wilhemsen 2006 ; Johnston 2008). وعلى امتداد سنوات حارب الشيشان القوات الروسية المتفوقة حتى وصلت إلى طريق مسدود، وأرغموا الروس مرتين على الانسحاب، ظافرين باستقلال هذا الإقليم بحكم الأمر الواقع. ومع أن الجمهورية الروسية تشتمل على ما يزيد على مائة من الأقليات الإثنية، فإن السماح لحركة عصيان واحدة بأن تنجح كان يطرح الأمل المرجو لنجاح الحركات الأخرى. لقد كان طريقا لم تكن موسكو راغبة فى السير فيه. وفى نهاية الأمر. سحق الجيش الروسى حركة العصيان الشيشانية، وقتل قادتها، وأعاد دمج الإقليم الذى مزقه الحرب داخل الاتحاد الفيدرالى الروسى.

من الشائع وجود أمثلة أخرى لحركات العصيان القائمة على أساس إثنى، وإن كانت بدرجات متفاوتة من حيث التوسع فى الأيديولوجيا. ففى المكسيك، مثلا، بدأت حركة زاباتيستا كتمرد مسلح لهنود شعب المايا بأيديولوجيا ضمت مجموعة من المطالبات بالحقوق الإثنية والإقليمية لها برنامج للتغيير الاجتماعى يتسم بالغموض والشمول (Olesen 2005). وتسببت المطالبات بالحقوق السياسية والاقتصادية ذات الأساس الإثنى لشعب الإيبو، تسببت بدرجة كبيرة فى التعجيل بنشوب الحرب الأهلية النيجيرية، من سنة ١٩٦٧ إلى سنة ١٩٧٠، والتى قضت على حياة ما يزيد على مليونين من البشر. كما كانت الحرب الأهلية والإبادة الجماعية التى حدثت سنة ١٩٤٤ فى رواندا قائمة على أساس العداء بين الأكثرية من الجماعات العرقية لشعب الهوتو والأقلية من الجماعات العرقية لشعب التوتسى، ولكن بدرجة أقل من حيث التوجيه الأيديولوجى الكامن وراء تلك الحرب.

غالبًا ما ينطبق مصطلح الحرب الأهلية على كثير من الأمثلة التى ذكرناها حتى الآن، إلا أن هذا المصطلح يركز على الجوانب العسكرية للصراع أكثر من تركيزه على ما تتسم به كثير من حركات العصيان المسلح من طبيعة أيديولوجية ساعية لتحقيق التحولات الاجتماعية وقائمة على المطالبة بالحقوق. ففى نيجيريا، مثلا، قامت جيوش

كاملة المعدات بها آلاف من الجنود بمقاتلة بعضها باستعمال الدبابات، والمدفعية، والمشاة. ولكثير من الحروب الأهلية أبعاد إثنية تتخذ شكل خلق دولة انفصالية، كما هو الحال فى الصراع الشيشانى، وفى البوسنة، وفى بيافرا- وهى الدولة التى كان يفترض أن تكون دولة شعب الإيبو والتى عجلت بقيام الحرب الأهلية النيجيرية. وبالاعتماد على هذه المعايير، وقع ما يقرب من مائة حرب أهلية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (Hironaka 2005 : 3). وكما هو الحال مع مصطلح حركات العصيان المسلح، تعتبر الحروب الأهلية معارك لتحقيق السيطرة على الأرض يكون فيها نظام الحكم أحد طرفى القتال، إلا أن مصطلح الحرب الأهلية ينطبق بصورة نمطية على الصراعات العسكرية الواسعة النطاق، والتى عادة ما يكون هدفها النهائى هو الاستيلاء على العاصمة التى يستقر فيها نظام الحكم. هذه المعايير ومعها المعيار الخاص بحالات المصابين من الجرحى والقتلى - بما فيهم المدنيون - تقع دراسة الحروب الأهلية خارج نطاق بحوث الحركات الاجتماعية، وبالرغم من أن اثنتين من أكبر الثورات الاجتماعية فى القرن العشرين وهما الثورة الصينية والثورة الروسية، اشتملتا على حروب أهلية فى سنة ٢٠٠٦ ، ركزت المناقشات التى دارت حول ما إذا كان الصراع الطائفى الدموى بين الشيعة والبعثيين السنة فى العراق قد زاد حتى وصل إلى درجات الحرب الأهلية أم لا، ركزت هذه المناقشات عموما على عدد المصابين المدنيين. والعراق، بالمناسبة، يثير أيضًا قضية أخرى تتعلق بنطاق هذا الكتاب، أعنى بذلك تورط فاعلين دوليين فى الحروب الأهلية والثورات. فقد كان كثير من هذه الحروب فى القرن العشرين حروب وكالة تمثل التنافس الجيوبولوتيكى الدولى، خاصة أثناء فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى.

تحدث الأوضاع الثورية حينما يتنافس معسكران سياسيان قويان لدى كليهما موارد كبيرة من العنف، من أجل السيطرة على الدولة . كما أنها تحدث عندما تتجمع قوى اجتماعية واسعة النطاق، كالحروب والأزمات المالية للدولة، مؤدية إلى ظروف اقتصادية أسوأ للجماهير الشعبية، وإلى إحداث انقسامات بين النخب. ويكون أحد المعسكرين متمثلا، كما هو معهود، فى الدولة الضعيفة بسبب الضغوط الاقتصادية،

والسياسية، والسكانية المختلفة. بينما يسعى المعسكر الآخر للسيطرة على مؤسسات الدولة. وكلما زاد حجم الجماعة المتحدية وزادت الإمكانيات التى تستطيع تعبئتها وحشدها، ازداد اضطراب أوضاع الدولة وزاد الوضع الثورى تفجرا. ويقترح جاك جولدستون Jack Goldstone وهو منظر معاصر للثورات له شأنه، يقترح استعمال مصطلح انهيار الدولة state breakdown لوصف توليفات مختلفة عديدة لتلك التغيرات الاجتماعية التى تحدث على نطاق واسع (Goldstone 1991 : 10 - 11.) فلا تحدث الأوضاع الثورية إلا حينما تكون الجماعات القائمة بدعاوى ضد الدولة كبيرة الحجم وتستوعب الطبقات الاجتماعية.. أما عندما تكون الجماعات المتحدية صغيرة الحجم، حتى لو كانت أهدافها متطرفة، فإنها لا تفرض تحديات ثورية حقيقية. ففى الديمقراطيات الغربية، تتبع جماعات عديدة صغيرة الحجم جداً - كالفوضويين، والإرهابيين، والمتطرفين الدينيين - تتبع أيديولوجيات تتحدى الدستور الأساسى للدولة إلا أن حجم عضويتها يبلغ من الصغر بالقياس إلى المناورات السياسية المؤسساتية ما يجعلها لا تشكل تهديداً حقيقياً. والنسبة لحضانة وضع ثورى ما، لا بد من وجود نسبة كبيرة الحجم من السكان مشدودة إلى الأعمال المعارضة أكثر من الأعمال المؤسساتية. حينما يوجد هذا الوضع، فإنه يستطيع خلق وضع من السيادة المتعددة multiple sovereignty أى، حين تدعى حركة ثورية ما أحقيتها فى السلطة الحاكمة على مجموعة سكانية كبيرة الحجم بينما لا يزال نظام الحكم القديم محتفظاً بقوة عسكرية كبيرة (Tilly 1978,1993)، ويوجد عنصر حاسم فى الأوضاع الثورية، وهو أن يعجز بعض الفاعلين المؤثرين من رجال الدولة أو لا يرغبون فى قمع الجماعات المتحدية. وكما ناقشت هذه النقطة فى الفصل الأخير، فإن القمع قد يتجاوز خط التناسب الذى قد لا يكون بعض عناصر قوات الأمن أنفسهم راغبين فى تخطيه. وكثيرا ما يكون تخلى قوات الأمن عن أماكن عملها سمة تميز بداية نهاية نظام الحكم القديم.

الثورات، والعنف الجمعى، والحرب الباردة

بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت الثورات والعنف الجمعى موضوعا ساخنا فى العلم السياسى وعلم الاجتماع، حيث أدت ثلاثة تطورات إلى دفعها لموقع الصدارة من البحوث. أولاً: تمكنت الحرب الباردة بما فيها من مواجهات بين الشرق والغرب بين الشيوعية والرأسمالية من ترسيخ جذورها. إذ تنافس نموذجان متعارضان من نماذج التطور السياسى والاقتصادى للسيطرة على المسرح الدولى. فى هذا السياق أدى النموذج الثورى للماركسية اللينينية، وصورته المطورة على يد ماوتسى تونج فى الصين، وتطبيقه على يد الحركات الثورية فى كوريا وفى عديد من دول جنوب شرق أسيا، نقول: أدى ذلك إلى شد انتباه السياسيين الغربيين، وصناع السياسة، والعلماء. يصدق هذا الكلام بصفة خاصة على الولايات المتحدة التى قامت، بصفتها القوة الجديدة المهيمنة على العالم بعد الحرب العالمية الثانية، بالسعى الحثيث لتحقيق مصالحها على المستوى العالمى. ثانياً: أدت نهاية الحرب المذكورة، بطريق غير مباشر، إلى حركات عديدة للتحرر المناهض للاستعمار، ورغم أنها لم تكن ثورات اجتماعية وفقا للتعريف الكامل لهذا المصطلح، وكانت ثورات باسم السيادة الشعبية المناهضة للحكم الأجنبى. وقد أدى العدد المتصاعد لهذه الحركات التى استمرت تحدث فى سياق المواجهة بين الشرق والغرب إلى جعل الدراسة المنظمة للثورات والحركات الثورية أمرا ملزما لعلماء الاجتماع، ومحللى السياسة الخارجية، وأنصار الحرب الباردة. وأخيراً وبدخول العالم لسنوات الستينيات وفى خضم سنوات السبعينيات من القرن العشرين، جاهرت حركات اليسار الجديد بالدعوة إلى الثورة فى أوروبا الغربية وشمال أمريكا. فبدأت الجماعات المتطرفة أعمال العنف المناهضة للدولة، وهى الأعمال التى أدت -رغم أنها أعمال منعزلة عن بعضها ورمزية فى أحيان كثيرة- إلى شد انتباه كل من صناع السياسة، والباحثين. يضاف إلى هذا أن العنف الجمعى فى الولايات المتحدة، والمتمثل فى أعمال الشغب والاحتجاجات المناهضة للحرب، زاد زيادة حادة. ومع أن الوضع الثورى الحقيقى لم يكن قد اقترب من التشكل، فإن القلق والاضطراب كانا شائعين بين

المواطنين، كما أن كثيرا من الباحثين طبقوا نماذج الاضطراب الجمعى فى الدول النامية على الغرب المتقدم صناعيا.

وقد اعتمدت الحركات المناهضة للاستعمار فيما بعد فترة الحرب العالمية الثانية على الأيديولوجيا الماركسية الثورية، كما هو معهود عنها. والماركسية نظرية فاشلة فيما يتصل بالثورة - حيث تتنبأ بنشوب الثورات فى الدول الصناعية الأكثر تقدما - ولهذا السبب لن نناقشها فى هذا الفصل. إلا أن صورتها اللينينية المختلفة عن الثورة التى يقودها كوادر الحزب الشيوعى كانت أداة إستراتيجية قوية لشن الحرب، والأهم من ذلك أنها حين امتزجت بالدعوات الوطنية المفعمة بالمشاعر والانفعالات، طرحت رؤية للمستقبل شديدة التأثير تهدف للتعبئة النفسية للأهالى من أبناء البلاد فى مواجهة نظم الحكم الكولونيالية. فقد استمدت النزعة القومية للأهالى وقودها من الأصل الأوروبى للحكام الكولونياليين الذين كانوا رافضين للثقافة والتاريخ المحليين. وطرحت الاشتراكية، باسم الشعب، نموذجا اقتصاديا بديلا للاستغلال الاقتصادى الكولونيالى. وأثار القادة الثوريون طموحات أتباعهم أثناء معاركهم النضالية من أجل الاستقلال بوعود بالتطور الاقتصادى، وتحسين مستوى التعليم، والرعاية الصحية، والسيادة الشعبية. وقد ساعدت هذه الوعود فى تعبئة المقاتلين، وساعدت فيما بعد فى دعم شرعية الحكام الجدد. ففى الهند، وأندونيسيا، والملايو، وبورما، ولاوس وفيتنام (والتى قسمت حديثا إلى فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية)، وفى عديد من أقطار الشرق الأوسط، حظيت التنمية الاشتراكية القائمة على أساس الأسلوب السوفيتى بجاذبية هائلة، خاصة فى ضوء الثورة الصينية وهى نموذج لا غربى ولا أبيض وقريب مكانيا وزمانيا. وفى سياق الحرب الباردة، كان السؤال الأساسى يدور حول ما إذا كان التطور الاقتصادى القائم على الشيوعية أم على الرأسمالية هو النموذج الأفضل لإشباع طموحات تلك البلاد فى تحقيق التنمية؟

فى ستينيات القرن العشرين وفى أحيان كثيرة استخدم الباحثون فى علم الاجتماع وفى العلم السياسى، تعبير "ثورة التوقعات المتصاعدة" "the revolution of rising expectations" ليس فقط لشرح جاذبية الشيوعية فى كثير من دول العالم

الثالث، بل ليشرحوا أيضًا الأوضاع الثورية عموما. فقد استخدم جيمس سى دافيز James C.Davies(1969) نماذج الثورات الفرنسية، والأمريكية، والروسية، والمكسيكية لإيضاح فرضيته التى يطلق عليها فرضية منحنى جى(*) ، وهو نموذج شكلى للعلاقات القائمة بين التوقعات المتصاعدة، ومستواها فى الإشباع، والانقلابات الثورية. وافترض الباحث أرجحية حدوث انحدار للثورة بعد مرور مدة طويلة من التوقعات المتصاعدة التى تصاحبها زيادة مماثلة فى تحقيقها وإشباعها. فحين تقل الإحساسات بالإشباع وتستمر التوقعات فى تصاعدها، تمتد بينهما فجوة آخذة فى الاتساع لا يمكن تحملها. وهذا تحليل قائم على علم النفس الاجتماعى المعنى بالإحساسات الفردية التى تتجمع فى صورة مشاعر جماهيرية واسعة الانتشار. تتسبب هذه الفجوة التى تواصل اتساعها فى التعجيل بحدوث ثورة ضد نظام اجتماعى يفشل فى الوفاء بوعوده. وقد عزا الباحث الثورة الكوبية فى سنة (١٩٥٩)، والعصيان اليسارى فى جمهورية الدومينيكان سنة (١٩٦٥)، وعديد من حركات حرب العصابات اليسارية فى أمريكا الجنوبية (فنزويلا، وكولومبيا، وبوليفيا)، عزا الباحث هذه الثورات والحركات إلى أمثال تلك التوقعات التى لم تتحقق، كما فعل نفس الشيء مع نجاح الأحزاب اليسارية فى الانتخابات، مثلما حدث فى انتخاب جاكوبو آربنز جوزمان رئيسا فى جواتيمالا سنة (١٩٥١)، وما حدث بعد ذلك من انتخاب الليندى فى تشيلى سنة (١٩٧٠). ويوجد فى صميم هذا النموذج القائم على مفاهيم علم النفس الاجتماعى منطق رأيناه فى الفصل الأخير يتعلق بالثورة ضد القمع الجائر. وفى حالتنا هذه يؤدى الإحباط الجمعى الناشئ عن التوقعات التى لم تتحقق إلى السلوك العدائى المتمثل فى الثورة السياسية أو التغيير السياسى عبر الانتخابات.

(*) قدم ديفيز فى عام ١٩٦٢، نظريته المسماة المنحنى. وذكر أن هناك احتمالا أكبر لحدوث الثورات عندما يكون هناك فترات من التحسينات لفترات طويلة تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية قبل فترة من التراجع الحاد. ووفقًا لديفيز يحدث انعكاس حاد للتنمية يخلق فجوة لا تطاق بين ما يريده الناس وما يحصلون عليه (المترجم).

إن الفكرة القائلة إن التوقعات المحبطة تتسبب فى إحداث الأوضاع الاجتماعية والسياسية المضطربة وثيقة الصلة بمتغير الحرمان النسبى كتفسير للاضطراب المدنى. إن الحرمان النسبى هو ما يشعر به الناس من تفاوت بين ما يرون أنه ينبغى عليهم تحقيقه وما حققوه فعلا. وكان الحرمان النسبى هو المفهوم الذى بث الحيوية فى قدر كبير من البحوث - كان تد روبرت جور Ted Robert Gurr (1970) أشهر من طبق هذا المفهوم - وهى بحوث لم تقتصر على تفسير الثورات على المستوى الدولى فقط، بل فسرت، كذلك، الاضطراب المدنى على المستوى المحلى. وقد وصفت النجاحات المبكرة فى حركة الحقوق المدنية فى خمسينيات القرن العشرين بأنها ثورة فى التوقعات المتصاعدة بين السود الأمريكيين، إلا أنه نظر إلى ما أعقب ذلك من سخطهم على بطء التغيير فى ستينيات القرن العشرين باعتبار أنه تسبب فى نشوب حركات الشعب الحضرية فى الولايات المتحدة Geshwender 1964; Runciman 1966. وبتطبيق هذه الفكرة على الاضطراب المدنى فى الولايات المتحدة، أظهرت دراسات عديدة أن الشغب يحدث فى المدن التى يكون تحسن أوضاع السود فى أفضل صورة. وقد استخدمت معظم الأبحاث الآخذة بهذه الاتجاهات، سواء منها ما تناول أعمال الشغب وما تناول الثورة المقارنة أو حركات العصيان والتمرد، استخدمت مقاييس اقتصادية موضوعية واسعة النطاق للاستدلال على الحرمان، كمقياس إجمالى الناتج القومى مثلا، أو أنماط التوظف التي تشيع فى كل منطقة من مناطق الشغب.

وأيا ما كان الأمر، ونظرا لأن الحرمان النسبى حكم فردى، فإن الدليل القاطع على تأثيره الحاسم يتطلب بيانات تستمد من المسوح أو المقابلات الشخصية من أجل أن تقاس بها، وبصورة مباشرة، تصورات المستجيبين. وقد وجدت الدراسات التى قامت فعلا بجمع البيانات المسحية أن هذه العلاقة، فى أحيان كثيرة، أضعف من المتوقع (Mcphail 1971; Abeles 1976)، أو وجدت أن الأفراد كانوا يتصفون بالنزعة العملية النفعية تجاه التوقعات المستقبلية بصورة أكثر مما قد تشير إليه البيانات الاقتصادية الكلية Oberschall 1968، مما يوحى بوجود متغيرات أخرى تقوم بعملها

فى إحداث الاضطراب بين المواطنين. يضاف إلى ذلك، ونظرا لأن التصورات المتعلقة بالحرمان النسبى تعتبر ظواهر فردية، فإن هذه البحوث أخفقت، أحيانًا كثيرة، فى تفسير كيف تُرجمت الحالات الفردية إلى عمل جمعى وهى عملية أساسية إلا أنه كثيرا ما تركت لتفهم ضمنا أو أخذت مأخذ التسليم. ونظرا لما شاب هذه المجموعة من البحوث من عيوب منها أن برهانها الإمبيريقى غير قاطع، ومنها القيود التى فرضت على منهجيتها البحثية، بجانب الانتقادات التى وجهت إلى مفاهيمها، فإن النظريات الحالية تقلل من أهمية العوامل النفسية - الاجتماعية كعامل الحرمان النسبى، وعامل التوقعات المتصاعدة، وعامل الإحباط الجمعى. وعندما يطرق علم النفس الاجتماعى موضوع المعادلات النظرية فى وقتنا الحاضر، فإنه يتخفى فى عباءة مصطلحات العمليات الثقافية كمصطلح الثقافات المعارضة، أو مصطلح صياغة إطار العمل الجمعى، أو مصطلح حسابات تكاليف وعوائد المشاركة، وهو منظور فكرى مختلف جداً، وقد ناقشناه فى الفصل السابق. وقد ركزت معظم التفسيرات التى تناولت الثورة والعنف الجمعى، منذ تسعينيات القرن العشرين، ركزت على بنية وقوة مؤسسات الدولة، وعلى قدرة السكان المظلومين على الحراك، وعلى ثقافاتهم المعارضة وعلى ما تطرحه الدولة من فرص وتهديدات للجماعات التى تقوم بالحشد والتعبئة.

\

الثورة والنظام الاجتماعى

أدت الحرب الباردة وعدد الحركات الثورية الكبير على المستوى الدولى، والاضطراب المدنى على المستوى الوطنى، إلى تنشيط البحوث التى استخدمت نموذجًا مختلفًا ينظر إلى تلك الظواهر بوصفها تمزقات فى النظام الاجتماعى -كانت موجودة قبل ذلك بطبيعة الأمر- لكن مع افتراض أن الحالة العادية للدولة كانت حالة دولة متوازنة، ومتكاملة، وفى نهاية الأمر، آمنة. وأشير بكلامى هذا إلى الكتابات التى تفسر العنف الثورى بناء على مفهوم الوظيفية البنائية، وهو النموذج الفكرى الذى سيطر، فى

سنوات ما بعد الحرب "العالمية الثانية"، على علم الاجتماع الأمريكى، كما كان له تأثير بالغ فى العلم السياسى.

من وجهة النظر الوظيفية، يتكون المجتمع من عديد من النظم الاجتماعية المختلفة، تكون الدولة فيها هى النظام الذى يضبط وينسق الحراك الاجتماعى لتحقيق الأهداف المشتركة. وتحفل عناصر النظام الثقافى بما يؤكد أن كل فرد يوافق على هذه الأهداف. فالإجماع والتكامل هما شعارا الاتجاه الوظيفى، فالدولة التى تقوم بعملها على الوجه السليم هى الدولة التى تمارس سلطة مشروعة، أعنى بذلك الدولة التى تحظى بإجماع كبير على ممارسة الحكم ولا تحتاج إلا إلى اليسير من الاستعانة بفرض الإذعان لها بالقوة. فعندما يحدث العنف الجمعى، فإنه يشير إلى أن التكامل الاجتماعى والإجماع غير متحققين بصورة ملائمة. ويشير هذا بدوره إلى أن بعض عناصر النظام الاجتماعى، وأبرزها تلك العناصر المكرسة لتكامل المؤسسات السياسية، لا تقوم بأعمالها على الوجه السليم. ولقد كان الانتشار الواسع النطاق للحركات الثورية بعد الحرب العالمية الثانية ناتجًا عما أحدثه التصنيع المتلاحق السرعة من نتائج أفقدت الدول توازنها. وفقًا لما تقول به هذه النظرية، فإن ما يتم على المستوى الاقتصادى، والاجتماعى، والسياسى من أنتقال بعيد المدى بالغ السرعة للنظم الاجتماعية التقليدية التى فقدت توازنها يؤدى، وبعبارة تالكوت بارسونز، المنظر الكبير للوظيفية البنائية الأمريكية، يؤدى إلى "إحداث توجهات تبعث على الشعور بالاغتراب وتكون وثيقة الصلة بالنظام المؤسسى الرئيسى" (Parsons 1955 : 250).

قام بالتوسع فى هذه الرؤية، صمويل هنتيجتون (١٩٦٨) Samuel Huntington، وهو عالم سياسى طبق أفكار النزعة الوظيفية على المجتمعات النامية. واعترض على ما اتفق عليه من الحكم بأن التصنيع والتطور الاجتماعى يزيدان من أرجحية "انتشار" الأساليب السياسية الديمقراطية، ذلك أن التغير الاجتماعى المتلاحق بسرعة يفرض توترًا متزايدًا على النظم السياسية التقليدية. فعندما يتم تصنيع المجتمعات النامية، وتتحول إلى مجتمعات حضرية، وعندما يُؤتى بقطاعات اجتماعية جديدة للخوض فى

المشاركة السياسية من خلال التعليم وتحقيق الزيادة فى أعداد من يعرفون القراءة والكتابة، تكون المؤسسات السياسية، فى الغالب، غير قادرة على مجاراة الأحداث، مما ينجم عنه الاضطراب السياسى. وفى اتجاه فكرى مشابه، فهم تشالمرز جونسون (١٩٦٦، ١٩٦٤) Chalmers Johnson أيضًا تكرار وقوع الحركات الثورية فى المجتمعات النامية داخل إطار فكرى آخذ بالنزعة الوظيفية. فقد ناقش كيف تقوم الأحداث النابعة من داخل النظام الاجتماعى - أى التغيرات الخارجية كالمبتكرات التكنولوجية التى تنتشر فى المجتمع قادمة من البلاد الأخرى - كيف تقوم هذه الأحداث بتعويق التكامل في المجتمع، متسببة فى إحداث "أشكال الاختلال الوظيفى المتعددة" داخل النظام الاجتماعى.

إن هذه التغيرات تجعل من العسير على النخب السياسية أن تدعى المشروعية مستخدمة الأفكار والتقاليد الثقافية القديمة، والتى تبدو حينئذ غير ذات صلة بكثير من المواطنين فى ضوء الإمكانيات الجديدة والتوقعات المتصاعدة. ففى أوقات التغير المتسارع، لابد للنخب أن تكون قادرة على التكيف. فإن ظلت النخب متصلبة فى أوضاع الاختلال الوظيفى الضخم، فإن الثورة تكون متوقعة بقوة. "تعتبر الثورة الطريقة المفضلة للتغيير عندما (أ) يتجاوز مستوى الخلل الوظيفى قدرة الطرق التقليدية على حل المشكلات؛ وعندما (ب) تقوم نخب النظام بمعارضة التغيير فعلاً (Johnson 1964 : 10). وأما الذين يتخذون موقفًا مناوئًا للتغيير الثورى فى هذه الأوضاع فهم الذين يدعون أحقيتهم فى السلطة السياسية ويسعون للحفاظ عليها عن طريق نشر القوة القمعية. أما الذين يتخذون موقفًا مؤيدًا للتغيير الثورى فهم الناس الذين يثيرهم ما أصابهم من مظاهر القلق والحرمان والإحباط النابعة من النظام الاجتماعى غير المتكامل. لاحظ أن القوى الدافعة للفاعلين الاجتماعيين الثوريين مشابهة للحالات النفسية الاجتماعية التى ناقشناها قبل ذلك، إلا أن أصولها تتمثل فى القوى البعيدة والمجردة للتوتر الاجتماعى والاضطراب اللذين يقومان بعملهما على مستوى النظام الاجتماعى.

. وفى تحليل تشارلز تيلى Charles Tilly الإبداعى لهذه الموضوعات، والذى ضمنه كتابه من الحراك إلى الثورة (١٩٧٨) from mobilization to revolution، تم تحديد ما فى تراث دوركايم فى علم الاجتماع من مواضع تم فيها الإشارة إلى كل السلوكيات التدميرية، كالجريمة، ومعدلات الانتحار العالمية، والعنف السياسى، والثورات، بوصفها مقاييس لأشكال السلوك البشرى الأنومى (اللامعيارى) والأشكال التعويضية - سواء ما كان منها فرديًا أم جمعيًا. يقرر تيلى، بمقتضى هذه الرؤية أن "الاضطراب الفردى والاحتجاج الجمعى مرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا، وعلى نحو لا يمكن معه التمييز بينهما" (١٩٧٨ : ٢٣). تسير بنا هذه الملاحظة فى مسار ينتهى إلى نقطة البداية حيث تعود بنا إلى الأفكار الجمعية لدى النزعة السلوكية والتى سبق لنا مناقشتها فى الفصل الأول. تذكر أن تلك الأفكار ذهبت إلى أن الحركات الاجتماعية - والثورات، فى هذا المقام - تعتبر ردود أفعال تلقائية وغير عقلانية على التوتر الاجتماعى، وأن الثورات ترتبط على المستوى التحليلى بالأشكال الأخرى للتمزق الاجتماعى والمقاومة الاجتماعية، كالبدع، وأعمال الشغب، وحالات الهلع، والطوائف المنحرفة، والحركات الدينية. وكان رأى تيلى أن كل هذه الظواهر ليس لها صبغة الحركات الاجتماعية، فالحركات الاجتماعية تتطلب الحشد والتنظيم، والأنشطة الهادفة التى تكون ذات طابع عقلانى وموجهة لتحقيق أهداف معينة، كما تكون فى أحيان كثيرة مخططة تخطيطًا إستراتيجيًا راقيًا. وهذه أمور تعتبر مهام شاقة إن تم التعبير عنها بصورة جادة فى الحركات الاجتماعية، فإنها تتناقض تناقضًا صارخًا مع مفاهيم الاختلال الوظيفى، والإحباط، والعدوان التى ناقشناها حتى الآن. إنها مهام حراكية شاقة، يعنى، أنها أنشطة تتحرك بواسطتها الجماعات الاجتماعية من حالات السكون، والعزوف عن المشاركة، واللامنطقية إلى حالات تحقيق المنفعة، والقابلية للتطبيق العملى، والتأثير فى الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع الكبير. وبدلاً من اتهام التوتر الاجتماعى بالتسبب فى إحداث الثورة، تنتقل هذه النظرة التحليلية المركزة إلى معالجة كيف تستعمل الجماعات الاجتماعية مواردها المادية والتنظيمية فى مطالبها، وفى ظل أى ظروف يمكن لهذه الأنشطة أن تكون ناجحة.

كان هدف تيلى نقل مجال اهتمام التحليل إلى كيف تطرح الجماعات المعارضة مطالبها وتفرض سيطرتها على الموارد اللازمة للقيام بعملها. ووفقًا لنموذجه، توجد خمسة عناصر ضرورية للفعل الجمعى المعارض وهي: المصلحة المشتركة، والتنظيم، وحشد الجماهير، والفرصة، وبعد ذلك الفعل الجمعى، والذى يعرف بأنه السعى الجمعى المتواصل لتحقيق الأهداف والمصالح المشتركة (Tilly 1978). وأكد تيلى أن القدرة على الحشد والتعبئة إحدى دوال التنظيم، كما قدم للمرة الأولى عناصر أخرى فى المعادلة وأبرزها عنصر الدولة وعنصر الجماعات المعارضة. وبصفة خاصة، تجد الدولة والجماعات المعارضة طريقها للدخول فى تحليل تيلى من خلال الطريقة التى تؤثر بها أعمالهما على تصور التكاليف فى نظر الفاعلين الذين يقومون بالحشد والتعبئة. وباستعادة ما ورد فى الفصل السابق، فإنه إن كانت التكاليف باهظة للغاية، أى إن كانت الجماعات المعارضة تنسب إلى الدولة نزوعا قويا للقمع، فلن يحدث الفعل الجمعى. وقد كانت هذه الأفكار لبنات مهمة فى منظور حشد الموارد resource mobilization perspective، وهو المنظور الذى سيتذكر القارئ أنه شكل مصدر إلهام للنموذج الفكرى الخاص بتحليل الحركات الاجتماعية والاحتجاج أثناء سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين. وبالنسبة للثورات والاضطراب المدنى، كان هذا المنظور نقلة كبرى خرجت بالثورات بعيداً عن نطاق نظريات التوتر والنظريات النفسية – الاجتماعية واتجهت به صوب التنظيم، والعمل العقلانى، والسياسة، والدولة. ويمكننا إيجاز العناصر الأساسية الخاصة بمنحى تيلى فى فهم الثورة فيما يلى.

أولاً: يعتبر سخط العامة أحد العوامل المهمة المسببة للثورة، وإن لم يكن هو العامل الأساسى فى العناصر النفسية – الاجتماعية التى تقول بها النزعة الوظيفية أو التى تندرج تحت مفهوم الحرمان النسبى مثلا. يضاف إلى ذلك أن هذا السخط، وعلى النقيض مما ذهبت إليه النماذج الفكرية القائلة بمفهوم النظام الاجتماعى، يكون شائعا فى كل مكان وزمان. ويؤكد تيلى أن من الأمور الخيالية تصور أن تكون المجتمعات

متوازنة ومجتمعة على أمر واحد فى أى وقت. فالذى يشكل مقومات السياسة القياسية هما السخط والتنافر، وليس الإجماع والمشروعية. والاعتراف بهذا الأمر يجعل الاتجاه الفكرى لتيلى مشبعًا بالاعتبارات المتعلقة بالاختيارات الإستراتيجية والعقلانية للفاعلين الاجتماعيين. كما أن من الأمور المناقضة للنماذج القائلة بمفهوم النظام الاجتماعى أن الجماعات التى يتسبب تحديث المجتمع فى تهميشها ليست هى الجماعات التى تبث الروح فى أشكال التمرد والثورة، بل إن الجماعات التى تكون متكاملة ولديها مصالح تدافع عنها هى التى يتم حشدها وتعبئتها.

ثانيًا: تمثل الدولة أحد الفاعلين الأساسيين. ونكرر القول بأن تيلى، وعلى النقيض من النماذج القائلة بمفهوم التوتر الاجتماعى، يتنبه إلى أن الدولة تقوم بدور أدائى فى العملية السياسية، ليس بمعنى قدرتها على المحافظة على التوازن. فعلى النقيض تمامًا، يؤمن تيلى بأنه ينبغى النظر إلى الدولة باعتبار أنها تحالف منظم تنظيمًا راقيًا - أى تحالف مؤسساتى - لنخب لها مجموعة واضحة من المصالح التى تسعى بقوة لتحقيقها. إنها اللاعب الأهم بين لاعبين عديدين، يتنافسون جميعًا من أجل القوة ويسعون لتحقيق مصالحهم. ومن الملاحظ أن النظر إلى الدولة باعتبار أنها مجرد لاعب واحد بين لاعبين متعددين تهون من قدر نفوذها، وهو النفوذ الكبير الناجم عن قوتها العسكرية (Skocpol 1979:167). ويتصف تحليل تيلى للدولة بالتشابك والتعقد، بيد أنه سيكون من الخطأ القول بأنه لا يتفطن إلى مواردها الكبيرة. والحقيقة أنه حين تتوافر للدولة القدرة على أن تزيد من مطالبها التى تفرضها على النظام السياسى تبدأ الاحتمالية المتعلقة بالوضع الثورى فى التبلور والظهور.

ثالثًا: حين ينشأ الوضع الثورى، تحرك الدولة ما تملكه من منظمات العنف لتحقيق غايات عديدة تنتهى إلى الدفاع عن مصالح النخبة وتعزيزها. وباستعادتنا لما ورد فى الفصل الأول عن تطور الدولة الحديثة، يميز تيلى أربعة أنشطة أساسية للدولة هى:

قمع المعارضة: وهو النشاط الذى يسميه صناعة الدولة، بمعنى التخلص من الخصوم السياسيين الموجودين داخل أرض الدولة.

حماية مصالح النخبة : حيث يقدم تيلى وصفا مفعما بالحيوية للدولة باعتبار أنها شكل من أشكال "ابتزاز الأفراد عن طريق حمايتهم". إذ تقوم الدولة، فيما يشبه الجريمة المنظمة فى المدن إلى حد كبير، باستخدام احتكارها للعنف فى حماية من يدعمونها. وتتمثل الحماية فى صورة الشرطة، والقوات المسلحة، والمؤسسات القانونية بشرط ألا ينسى الناس من يتولى مسئوليتهم (أى النخب السياسية)، وأن يلعبوا وفقًا لقواعد النخب السياسية، وأن يدفعوا ثمن هذا الامتياز، ماديًا، من خلال الضرائب، وضمنيًا، من خلال استمرارهم فى حالة سكون.

شن الحرب: بمعنى مواجهة الخصوم فى الأقاليم الخارجية ممن قد يفرضون تهديدات لها أو يقاومون توسع الدولة فى نفوذها.

امتصاص الثورات والموارد. وفرض الضرائب، بشكلها الأكثر انتشارًا، والسلب الصريح فى أشد صوره ظلمًا، وعن طريق سائر الأشكال الواقعة بين هذين الطرفين.

رابعًا: تتحرك أطراف المعارضة، ولكن من أجل إحداث ثورة، إذ إن من المهم أن تلقى نسبة كبيرة من السكان بثقلها وراء واحدة من مجموعات القوة المعارضة. للمرة الثانية نقول إن تيلى، وكما ورد فى النقطة رقم واحد قبل ذلك، يؤكد أن قرارات الفاعلين الاجتماعيين تعتبر عناصر مهمة فى تحليل الثورات، مشددًا على أن الناس يصنعون الثورات، وأنهم يثورون ضد أناس آخرين، أى ضد النخب المشاركة فى الدولة، والتى بدورها تناضل نضالاً عنيفًا للحفاظ على مراكزها الاجتماعية الرفيعة.

فى إيجازه لتلك الملاحظات، يطرح تيلى تصوره لتعاقب يمكن التنبؤ به لحدوث تلك العناصر فى تطور الثورة: (١) تحشد الجماعات المعارضة مواردها لتتحدى الدولة؛ (٢) تحول قطاعات من نظام الحكم دعمها إلى واحدة من المجموعات المعارضة؛ (٣) تعبئ الدولة مواردها لقمع هذا التحالف المعارض؛ (٤) يثبت أن هذه الجهود فاشلة،

ويحكم التحالف الثورى سيطرته على جانب ما من جوانب الدولة أو أرضها؛ (٥) الصراع العنيف بين الدولة والتحالف الثورى حيث يسعى التحالف لتوسيع نطاق هذه السيطرة؛ (٦) النصر الثورى وتشكيل نظام حكم فريد وجديد؛ (٧) تتولى الدولة الثورية الجديدة القيام بالوظائف الروتينية للسيطرة، والحماية، وامتصاص الثروات فى سعيها لتحقيق مصالحها الخاصة (Tilly 1978; see also Kimmel 1990:208).

النماذج الفكرية المتمركزة حول الدولة

طرحت الباحثة تيدا سكوكبول Theda Skocpol، منذ ثلاثين عامًا، نموذجًا مختلفًا بشأن تطور الأوضاع الثورية، ولا يزال هذا الاتجاه مؤثرًا حتى يومنا هذا. فقد قدم كتابها المعنون الدول والثورات الاجتماعية (١٩٧٩) states and social revolution، قدم تحليلاً يتسم بنزعة بنائية متطرفة "للثورات الكبرى" فى العالم الحديث، يشار إليه "كنموذج متمركز حول الدولة". وقد طرح تحليلها تفسيرات تقلل من أهمية تعبئة الدعم الجماهيرى للتأكيد على العوامل البنائية التى توهن من قوة الدولة أو تتسبب فى انهيارها. فالدولة التى تكون واضحة الضعف تخلق فراغا سياسيا، بواسطته تدخل قوى المعارضة الثورية فى حلبة الصراع على أساس أن هذا الفراغ ليس من صنعها. إذ يمكن حدوث الثورات حين تقاسى الدول المتخلفة، أو الزراعية البيروقراطية من الهزائم العسكرية أو تخفق فى المنافسة الاقتصادية مع الدول الأقوى، الأمر الذى يؤدى بدوره إلى تغيرات فى اتجاهات التحالفات بين النخب السياسية. ذلك أن خلق وضع ثورى، فى نظر سكوكبول، ينجم عن توليفة من الضغوط الدولية بجانب أزمة سياسية ناشئة عن هبات سياسية يقوم بها أهل الريف وتعزز التحولات فى دعم النخب. ولا تعد هذه التمردات الريفية حركات ثورية، بل هى، إذا جاز التعبير، أقرب إلى الانتفاضات القروية ذات الأساس الطبقى التى تقوم بدور محورى فى فتح المنافذ البنائية للثوريين "المترقبين للفرص": مثل البلاشفة فى الثورة الروسية، والشيوعيين فى الصين، واليعاقبة فى الثورة الفرنسية. وفى إيجاز بالغ، تحاجج سكوكبول بطريقة

استفزازية فتزعم أن الثورات لا يصنعها الثوريون، بل تصنعها التحولات البنائية التى تضعف الدولة. والثوريون يقبضون على أعنة السلطة فى الدولة ليس باختطافها من أيدى ذوى السلطة السياسية، بل بالتقاطها من على الأرض بعد أن تكون النخب قد ألقت بها.

كثيراً ما وضع اتجاه تيلى واتجاه سكوكبول متجاورين باعتبارهما تفسيرين متعارضين للثورات. وربما يكون اتجاه تيلى، والذى سمى أحيانا باتجاه الحركات الاجتماعية فى تفسير الثورات أقرب للبداهة، لأنه يؤكد على ما هو متفق على إدراكه من أن الناس لابد أن يعملوا بصورة جمعية لقتال من يتولون السلطة وأن يستولوا عليها لأنفسهم. ويعطى نموذج تيلى حيزاً تحليلياً فسيحاً للتحولات البنائية فى العلاقات السياسية، لكنه يؤكد ما يسميه العلماء التأثير البشرى: أى سلوكيات الفاعلين الاجتماعيين – الجماعات، والمنظمات، والأفراد – فى المسرحية السياسية الآخذة فى التكشف والظهور. ولا يشتمل هذا التأثير البشرى فقط على مصادره الواضحة، أى أولئك الأفراد المكونين لمنظمات تطالب بالحقوق وتدفع للتغيير، بل يشتمل أيضاً على النخب السياسية التى تحاول الحفاظ على قوتها. وعلى النقيض من ذلك، يركز تحليل سكوكبول على الأحداث التاريخية الاجتماعية ذات الطابع الماكرو/والواسعة النطاق التى تقع خارج نطاق ما يقوم به الأفراد من الأعمال. فهذه الأحداث عمليات ذات نطاق كبير، لها بطبيعة الأمر، فاعلون اجتماعيون يشاركون فيها. إلا أن أعمالهم، فى نموذج سكوكبول، تبدو محكومة سلفا بالأوضاع التى يجدون أنفسهم فيها: كالمشقات التى تبلغ من شدتها أن تدفع الفلاحين للثورة؛ والتهديدات التى تواجه نفوذ النخب وتكون من الوضوح بحيث يتعين عليهم أن يستجيبوا لها. فالدولة، فى نظرها، ليست مجرد فاعل آخر، إنما هى الفاعل الأساسى الذى يحسم قوته أو ضعفه الوضع الثورى بصورة رئيسية. ويطرح الاتجاه الفكرى المتمركز حول الدولة وجهة نظر مثيرة ترى أن القادة الأساسيين والجماهير الغاضبة لا يشكلون العامل المهم فى فهم تلك التحولات الهائلة فى القوة، بل الأحرى أن تحولات زلزالية فى القوة تأخذ مكانها خلف

المشهد، وأحيانا لمدة سنوات، فهى تحدث قبل أن ترتج الأرض بالثورة. ويتضح أن التأثير البشرى، فى هذه الرؤية، يحتل مقعدا خلفيا فى تفسير الثورات.

إن الإفاضة فى وصف هذين الاتجاهين بمثل هذه الطريقة الثنائية تقدم قدرا كبيرا من التفاصيل التى تموه على حقيقة الموضوع، إلا أنها مفيدة فى المساعدة على تنظيم الأفكار المتعلقة بتفسير الثورات. وكما هو الحال فى ظواهر كثيرة يدرسها علماء الاجتماع، يكون من الأرجح أن تجتاز الحقيقة المتعلقة بأسباب الثورات سبيلا وسطا، يقع فى هذه الحالة بين الاتجاه المتمركز حول الفاعلين والاتجاه البنائى. وكان ذلك هو الأسلوب الذى أخذ به جاك جولدستون Jack Goldstone (1991)، والذى افترض أن حالات انهيار الدول تحدث (١) بسبب التحولات البنائية الكبيرة التى هى سمة مميزة للتحليل المتحور حول الدولة، (٢) العواقب الثورية الكاملة التى تدفعها للأمام عوامل الحشد والتعبئة النفسية كالأيديولوجيات المحرضة والتأثيرات الثقافية المغرية، والاستياء الذى يشيع بين الطبقات الشعبية فى الريف والحضر. ويمعن جولدستون النظر فى أسباب الحرب الأهلية بين الإنجليز (بين سنوات ١٦٤٢ - ١٦٦٠)، والثورة الفرنسية (سنة ١٧٨٩)، والأزمات التى أصابت الإمبراطورية العثمانية والصين فى عهد حكم أسرة مينج (مابين سنة ١٥٠٠ تقريبا وسنة ١٦٥٠) حتى يجعل نظريته ذات الخطوتين متناغمة تناغما بالغا مع أزمان معينة وأماكن معينة. من الملفت للنظر إلى حد كبير أنه يقدم للمرة الأولى (الزيادة السكانية) كمتغير من متغيرات زعزعة الاستقرار فى مرحلة انهيار الدولة. فزيادة السكان ترفع الأسعار، الأمر الذى يدفع الدولة إلى خضم الأزمة المالية، ويصبح مصدرا أساسيا للسخط بين فقراء الريف والحضر. وإن من المفهوم، بعد أن نأخذ فى اعتبارنا تلك المجموعة المعقدة من الأوضاع والعواقب الثورية المختلفة، أن تشتمل كل حالة على مزيج مختلف من العوامل السببية: وهى عوامل التعبئة النفسية الداخلية الواضحة كالموارد، والتكتيكات، والأيديولوجيا، والثقافة، والقيادة، بجانب العوامل الخارجية المتميزة، مثل التغيرات السكانية، وحالات الإخفاق أو القصور فى إنتاج المحاصيل الزراعية، والضغوط الخارجية، والأنظمة الدولية كنظام حقوق الإنسان ونظام الحفاظ على السلام.

اتخذت سكوكبول (١٩٨٢) اتجاها شبيها باتجاه جولدستون، وإن اختلف عنه فى أمور دقيقة، فى تحليلها للثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، والذى ترى فيه أن تفجر الأوضاع الثورية يمكن أن ينشأ، جزئيا، من قوة أفكار وتصرفات القادة. وقد ذهبت إلى أن الثورة الإيرانية ثورة متميزة فى نواح معينة، خاصة معتقدات المسلمين الشيعة والتنظيم الشبكى للبازارات والمساجد. وعلى وجه التحديد، أتاح تنظيم رجال الدين الشيعة، ودورهم كشراح للشريعة الإسلامية، ووظيفتهم المتوارثة كقادة لمؤسسة رئيسية من مؤسسات المجتمع الإيرانى، وهى البازار، أتاح لهم ذلك أن يؤدوا دورا تحريضيا أو تعبويا محوريا فى هذه الثورة. فقد سبق لرجال الدين هؤلاء أن طوروا شبكات اتصال ومرجعيات رمزية قوية التأثير أتاحت لهم مواجهة الجهاز القمعى للشاة (Skopcol 1982:271). وقد كانت التركيبة المتفردة للثورة الإيرانية هى المحصلة الناتجة عن معادلة سلبية معقدة اشتملت على عوامل بنائية، كعامل نظام الحكم الضعيف والقمعى، بالإضافة إلى قدر يسير من تأثير الفاعلين والثقافة، كتعليمات الشاة، ورموز الإيمان الدينى المشحونة بتأثيرات انفعالية محركة للنفوس.

فى نقلة سريعة على امتداد عشرين سنة تبدأ بالتحليل الذى قدمته سكوكبول لثورة إيران وتنتهى إلى استقصاء آخر متعدد الوجوه للأحداث التى وقعت فى إيران، نجد كتاب ميساغ بارسا Misagh Parsa الدول، والأيديولوجيات والثورات الاجتماعية (٢٠٠٠) State, Revolution Ideologies, and Social والذى يبدأ فيه تحليله البنائى باستقصاء الأزمات الاقتصادية والضغوط الدولية، ينتهى إلى نتيجة مفادها أن هذه الأزمات والضغوط وحدها لا تفسر تطور وعاقبة المسار الثورى لإيران. فهو يرى أن الثورات تتطور تدريجيًا حينما تتبع الدولة نمطًا خصوصيًا فى التدخل فى الاقتصاد وتوليفة مكونة من الاستبعاد السياسى والقمع الوحشى. وبمقارنة الثورات الاجتماعية الناجحة فى إيران ونيكاراجوا بالتحول الديمقراطى، اللاثورى، المستند إلى سلطة الشعب فى الفلبين، تتصدر المشهد عوامل عديدة تعمل كمتغيرات وسيطة تؤثر على الحراك، وهو أمر يذكرنا باتجاه تيلي المتمحور حول الحراك. ويرى بارسا أن

الثورات الاجتماعية تتطلب وجود تحالفات بين طبقات اجتماعية متعددة تحل فيه المشاعر الجماهيرية المعادية لنظام الحكم محل الأيديولوجيا الثورية الماركسية اللينينية. ويتفق بارسا مع سكوكبول فى أن رجال الدين الشيعة قاموا بدور تعبوى فى الثورة الإيرانية إلا أنه يلاحظ أن مثل هذا الدور قام به أيضًا رجال الدين بالكنيسة الكاثوليكية الرومانية فى نيكاراجوا والفلبين. وهو يميز اللاعبين الأساسيين فى كل الحالات بأنهم الطبقات الرأسمالية بقطاع الأعمال. ففى إيران ونيكاراجوا آل أمر رجال الأعمال، والمديرين، وأصحاب المشروعات إلى تقديم مساندتهم وهم على مضض من خلال تحالفات عريضة مؤيدة للثورة، وهو الأمر الذى كفل نجاحها. والحقيقة أن من شأن وجود هذا القدر البالغ الضخامة من التعبيرات الماركسية الثورية التحريضية داخل هذا المزيج أن يفزع رجال الأعمال فينحيهم بعيدا ويجعل نشوب الثورات أمراً أشد صعوبة، إن لم يكن مستحيلا. وفى تقدير بارسا، فإن السبب الأكبر لأهمية الأيديولوجيا لا يرجع إلى أنها تثير المشاعر – وهو الأمر الذى تفعله بالتأكيد – ولكن يرجع إلى قدرتها على استيعاب تحالف ثورى واسع النطاق يضم تيارات وتوجهات وأيديولوجيات متباينة.

قد يقال إن هذا النوع من التحليل السياقى، الذى يدخل فى اعتباره العوامل الاجتماعية المحيطة بالثورة، والمتعدد الأسباب والأخذ بالمستوى الوسط بين تأثير الفاعلين البشريين وتأثير الدولة، قد يقال إنه يمثل جيلاً جديداً من الدراسات الثورية (Goldstone 1980).. فإن كان الأمر كذلك، فإنى أقول إن هذا الجيل الجديد سبق أن كان له عراب وهو تشارلز تيلى، كان يرى أن من المبادئ العامة للتحليل مبدأ التأكيد على أهمية الاعتبارات التاريخية للثورات، والتى تعد جزءا لا يتجزأ منها، بجانب أهمية الدور المحتمل ذى المستوى المتوسط الذى تقوم به العوامل التعبوية القائمة على أساس تأثير الفاعلين البشريين، بما فيها من عامل الأيديولوجيا وعامل الثقافة. بيد أنى أضيف إلى ذلك أن الاتجاه الفكرى المتمحور حول الدولة، والذى ناصرته سكوكبول، يمثل خيطا فكريا مضطردا مضفورا يسرى فى ثنايا الدراسات

الحديثة للثورات. وهذا ما رأيناه في التحليل الذى قدمه بارسا، وما ورد فى صياغة مطورة، إلى حد كبير للغاية، فى كتاب جف جودوين Jeff Goodwin لا سبيل آخر للخروج (2001) No Other Way Out، والذى يمثل عضوا مهما آخر فى هذا الجيل. ويركز جودوين على الطريقة التى بها يقوم السياق السياسى الذى يتطور بداخله وضع ثورى ما بتوسيع نطاق التحليل ليصل إلى الأبعاد الأخرى للدولة، كاشفا بذلك عن "المنظور التركيبى للثورات". ويرى جودوين أن "الحركات الثورية تعتبر، عموما، مصنوعات أو منتجات للسياقات السياسية المضطردة تاريخيا" (٢٠٠١ : ٢٥). وهو يعالج هذا التحليل معالجة تاريخية بالاقتصار على حالات ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، وهو عصر كانت فيه نظم الحكم الكولونيالية الأوروبية نظما هشة، كما أن الحرب الباردة وفرت ستارة خلفية للأيديولوجيا الثورية، وهو يحدد نطاق تحليله بالتركيز علي أمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا وأوروبا الشرقية. وأخيراً، يمعن منهجه المقارن النظر فى الأوضاع الثورية، بمعنى أنه لا يقتصر فقط على الثورات الناجحة بل يضيف إليها الحركات التى لم تنجح أو الحركات التى ظلت صامدة لفترات طويلة جدا.

يبدأ جودوين تحليله بتمييز أبعاد مختلفة تتباين الدول فيها تبعا لهشاشتها تجاه الثورية. وفيما يتصل بالبعد الخاص بتنظيم الدولة فقد اعتمد على تمييز ماكس فيبر للدول البيروقراطية الراشدة، والذى يعكس وجود خطة مقصودة لبنية الدولة للتأكيد على أهمية الكفاءة. وتمنح أمثال تلك الدول الأفراد مناصب إدارية قائمة على أساس الجدارة والتدريب. وعلى النقيض من ذلك، تقوم الدول القائمة على ثورات الحكم والخضوع لأصحاب النفوذ بتعظيم المنافع الاقتصادية والسياسية لطبقة مترابطة من النخب التى تعتبر مدينة بالفضل لقائد أوتوقراطى. ويكون الولاء فى هذه الدول، للحاكم أو للدائرة الحاكمة، وتكون الارتباطات بها والخضوع لها، هى المفاتيح التى توصل للمناصب الإدارية، وليست الجدارة. لقد استعملنا قبل ذلك مصطلح نظم الحكم السلطانية للإشارة إلى هذه التركيبة الخاصة. ويتباين البعد الثانى تبعا لدرجة الحرية السياسية التى تمنحها الدولة لمواطنيها، أو تبعا "لأنماط السيطرة السياسية"، التى

تتراوح بين النمط الليبرالى الاستيعابى للجميع، الواقع على طرف أحد النقيضين، والنمط القمعى الإقصائى، الواقع على الطرف الآخر. حيث تشجع الدول الليبرالية الاستيعابية منظمات المجتمع المدنى والمشاركة الشعبية؛ بينما تقوم أنظمة الحكم القمعية الإقصائية بحظر ومعاقبة أمثال تلك السلوكيات وتبذل فى ذلك جهدا كبيرا. ويشير البعد الثالث إلى درجة قوة البنية التحتية التى يمكن للدولة أن تمارسها، أعنى بذلك، قدرة الدولة وكفاءتها أى مدى إمكان قيام الدولة بفرض القوانين، واستخراج الثروات، وإنجاز المشروعات، والسيطرة على أرضها والانتفاع بها بواسطة الجيش والشرطة وكبار المسئولين الرسميين. وحين تكون الدولة ضعيفة فى هذا البعد فإن وضعا ثوريا يهددها بالخطر، يتمثل فى أوضح صورة له فى وجود منطقة جغرافية لا تسيطر عليها سيطرة تامة. وحين يضاف إلى ذلك ممارسة الدولة للقمع وافتقادها للتجاوب مع مواطنيها، يكون من الراجح أن تحرز الحركة الثورية نجاحا نظرا لعجز الدولة عن الإصلاح. زد على ذلك أن تكون الدولة معطلة عن الحركة بسبب وجود قائد لا شعبية له ودائرة من أتباعه الفاسدين، كما فى حالة سوموزا الذى حكم نيكارجوا. تعنى هذه الصفة الإقصائية ذات المنشأ الداخلى، والتى تتصف بها النخبة الحاكمة، أنها عاجزة عن توسيع نطاق عضويتها لتستوعب القطاعات الساخطة التى قد تمتلك، رغم وجودها خارج الدائرة الحاكمة، قوة لها شأنها. والواقع أن المساندة التى فى إمكان هذه القطاعات تقديمها، تستطيع صناعة حركة ثورية أو تحطيمها. ونظرا لاستبعاد هذه الجماعات، فقد تتحول إلى جماعات ثورية رغما عنها، كما كان عليه حال الطبقة الوسطى وصغار رجال الأعمال فى نيكارجوا.

تمثل هذه الأبعاد الثلاثة فى الشكلين ٥-١ ، ٥-٢ على المحور"س" ، والمحور "ص" ، والمحور "ع" (الارتفاع، والطول، والعمق)، فتكون المكعبين الظاهرين. فى الشكل ٥-١، تقع الأوضاع الثورية الأرجح حدوثا فى الجزء الأيمن الخلفى من المكعب، أى حيث تقع أنظمة الحكم الإقصائية القمعية (على يمين الشكل)، وحيث تمثل قوة البنية التحتية للدولة فى أضعف حالاتها (فى الخلف). ويمثل الشكل ٥-٢ الرأى الذى

يؤكده جودوين والقائل بأرجحية نشوب الثورات الناجحة حيث تكون أنظمة الحكم قائمة على ثورات السلطة والخضوع لأصحاب النفوذ وهو ما يظهر فى يمين الجزء الأعلى الخلفى من المكعب، والمبين بالمساحة المظللة. ويضع تحليل جودوين فى الشكل ٥-١ يضع الحركات الثورية التى ظهرت فى السلفادور، وجواتيمالا، ونيكارجوا داخل المساحة المظللة خلف المكعب. رغم أن عددا من حركات العصيان المسلح ذات النزعة الماركسية (والمتأثرة بثورة فيدل كاسترو فى كوبا) نظمت فى الأقطار الثلاثة كلها، فإنه لم تقع ثورة اجتماعية ناجحة إلا فى نيكارجوا. ووفقا لمخطط جودوين فإن سبب نجاح هذه الثورة يرجع إلى أن نظام الحكم الديكتاتورى لأنستاسيو سوموزا دبايلى، والقائم على الثورات والخضوع لأصحاب النفوذ، كان قد قام بإقصاء قطاعات من المشتغلين بقطاع الأعمال ومن الطبقات الوسطى المعتدلة فى مواقفها السياسية، بجانب إقصائه لكل من كان فقيرا، الأمر الذى دمر أى بديل للثورة يمكنه أن ينمو ويدوم، كالاتفاق على ميثاق إصلاحى مثلا. على النقيض من ذلك، هندوراس، الدولة التى لم تظهر فيها حركة ثورية قوية، أى التى لم تقع فى المساحة المظللة فى الشكل رقم ٥-١ ، فقد حكمها مجلس سياسى عسكرى كان - إلى حد ما - أكثر تسامحا مع حركات الحشد والتعبئة لكل من العمال الصناعيين والعمال الريفيين، كما أنه تجاوب مع هذه الحركات بقيامه بإصلاحات محدودة. وبالمثل فإن بنما، وهى دولة أخرى من دول أمريكا الوسطى التى لم تظهر فيها حركة ثورية، كان يحكمها الجنرال عمر توريجوس الذى سعى لتحقيق إصلاحات تتجاوب مع المطالب الشعبية (والذى اتخذ من قضية الوجود الأمريكى فى منطقة قناة بنما وسيلة لصرف الأنظار عن طبيعة حكمه العسكرى). وكانت كوستاريكا وهى دولة بأمريكا الوسطى لم يعالجها جودوين فى تحليله، دولة ديمقراطية مستقرة.

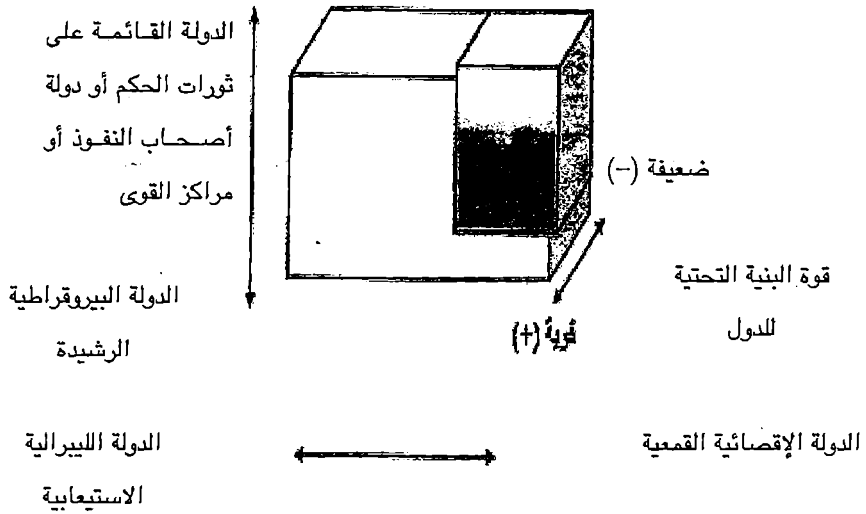

- المصدر جودوين goddwin 2001 : 29

الشكل رقم (٥-١) الدول الأعلى احتمالا لأن تظهر فيها حركات ثورية

رغم أن جودوين يميز الأنماط التى تجعل الدول معرضة لظهور الحركات الثورية، فإنه يؤكد أن معادلة بسيطة وأساسية لتفسير الحركات الثورية قد تكون أمرا غير ذى جدوى.

الأقرب للواقع أن تلك الحركات كانت لها قواعد اجتماعية أو جماهير تؤمن بمعتقدات ثقافية متميزة، وأن قادتها التزموا بأيديولوجيات مختلفة (بل وصل الأمر إلى أنه كان من النادر أن يشترك القادة الماركسيون فى نفس النزعة الماركسية) وأنها سعت لتحقيق إستراتيجيات مختلفة واستخدمت تكتيكات مختلفة، وأنها واجهت أعداء مختلفين، من الدول وأنظمة الحكم ذات التنظيمات المختلفة، وأنها ... آلت إلى مصائر سياسية مختلفة. موجز القول إنه كانت توجد مسارات متعددة لتشكيل الحركات الثورية وللثورات الفعلية أثناء حقبة الحرب الباردة، بما فى هذه المسارات من أزقة كثيرة مسدودة **(Goodwin 2001: 290)**.

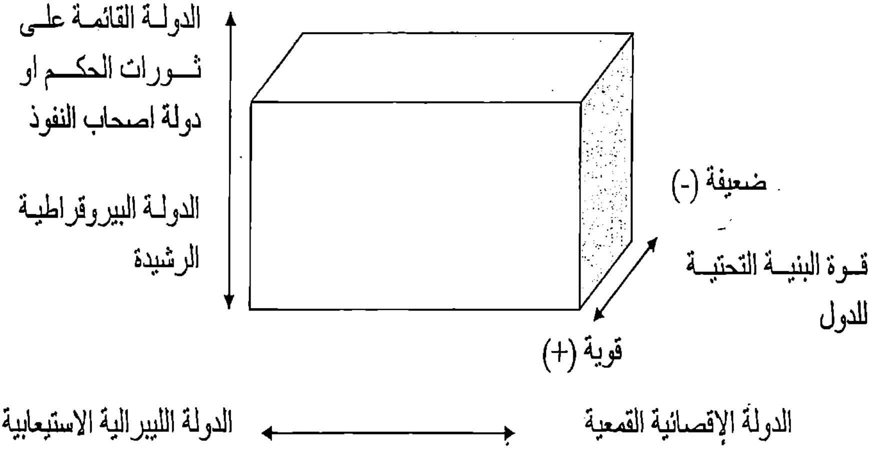

المصدر جودوين goddwin 2001 : 29

الشكل رقم ٥/١/ الدول الأعلى احتمالا لأن تطيح بها حركات ثورية

والواقع أن جودوين يستشهد بالمقالة التى كتبها تيلى (b ١٩٩٥) والتى تمثل عملا أصيلا تفرعت منه أعمال كثيرة للباحثين، كما أنها وضعت الأساس لديناميات المنظور الفكرى الخاص بالمعارضة، والذى سنختم به هذا الفصل لأنه ينطبق على الثورات. ووفقا لما يذهب إليه تيلى، فإن من شأن أى نظرية شاملة عن الثورة أن تتطلب وجود عالم سياسى تكرر فيه سائر الأبنية والعواقب نفسها وقتا بعد آخر بنفس الشكل فعلا. وأن من شأن هذا الوضع أن يكون مريحا للمنظرين إلا انه لا وجود له" **(Tilly 1955b: 1596).**

منذ نشر كتاب جودوين، ظهرت نزعة فى الدراسات الثورية للبناء على هذه الفكرة القائلة بوجود أسباب متعددة ومشروطة للثورة، وذلك بإضافة العوامل الأيديولوجية

والثقافية للمعادلة. كما سبق أن ناقشناه قبل ذلك، فإن كلا من سكوكبول وبارسا تنبها للقوى الثقافية والعاطفية التى أطلقها المذهب الشيعى الإسلامى فى الثورة الإيرانية. وحديثا قام عديد من العلماء، وأشهرهم جون فوران John Foran (2005, 2009)، وإريك سلبين Eric Selbin (2010)، وجان بيير ريد Jean- Pierre Reed (2004)، بالمزيد من التوسع فى دراسة الأدوار التى تؤديها الأيديولوجيا، والثقافة، والعواطف بالاشتراك مع العوامل البنائية. فعنوان كتاب فوران الاستيلاء على السلطة Taking Power (2005)، فى حد ذاته، يطرح اعتراضا ضمنيا على التفسيرات البنائية عن طريق تأكيده على أهمية التأثير البشرى الذى يتم من خلال الجهود الثقافية. وهو يحلل مجموعة كبيرة من ثورات العالم الثالث عن طريق تتبعه للكيفية التى بها تنضم العوامل المألوفة العديدة- كبنية الدولة، والتحالفات التى تتم بين الطبقات، والضغوط الاقتصادية إلى العوامل الثقافية. وهو يرى، بصفة خاصة- أن بإمكان خمسة محددات لها تعريفات فضفاضة أن تساعد فى تفسير التباين الذى يوجد فيما تنتهى إليه الثورات من عواقب، ويطبق هذه المحددات على عينة كبيرة العدد من الأوضاع الثورية الناجحة وغير الناجحة هذه العوامل الخمسة هى: (١) التنمية التابعة، إشارة الى الأنماط التاريخية للتنمية الاقتصادية التى يتسم بها العالم الثالث، خاصة نمط التنمية الكولونيالية ونمط الاقتصاديات المعتمدة على الأمم الغنية والقوية؛ (٢) نمط نظام الحكم- قمعى إقصائى، شخصانى، طليق لا يتقيد بضوابط أو تشريعات؛ (٣) الثقافات السياسية للمعارضة؛ (٤) الانكماش الاقتصادى؛ (٥) الفرص أو التهديدات الجغرافية السياسية الدولية التى تجرى مع التغيرات التى تحدث فى النظام الاقتصادى العالمى. ويشير هذا العامل الأخير إلى تصرفات القوى الكبرى، والتى من أبرزها فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، الولايات المتحدة. وينصب الاهتمام الرئيسى للتحليل الذى قدمه فوران على إظهار الكيفية التى بها تنضم تلك العوامل معا لتحدث عواقب مختلفة: كنجاح الثورة أو إخفاقها، وظهور ثورات تدوم زمانا ممتدا، أو لا تبقى إلا قليلاً. إلا أن محور تصوره المتعلق بالتأثير البشرى على الثورة يقع فى الفئة الثالثة من العوامل المذكورة وهى فئة الثقافات السياسية للمعارضة Political cultures of opposition.

كما قد يتوقع المرء، فإن اختبار ما يزيد على ثلاثين حالة يقدم تبيانا كبيرا فى تحديد الكيفية التى تقوم بها هذه الحالات بدورها حتى النهاية. وفيما يتصل بأهدافنا، فإن ما يثير الانتباه، أن تأطير وتفسير العمليات قد أديا إلى تكملة النقص فى المناحى القائلة بالفرص السياسية البنائية للثورة والواردة فى فصلنا السابق، فإن فوران ينسب إلى العمليات الثقافية والتفسيرية دورا أساسيا فى قيام الثورات. وهو يرى أن الثقافات السياسية للمعارضة إنما تشكلها العوامل البنائية كنوع نظام الحكم وأنماط التنمية الاقتصادية. وتقوم هذه العوامل بمزج الأيديولوجيات بالأساليب المحلية للهوية المجتمعية وتكافح فى مواجهة الظلم بالاعتماد على تاريخ الشعب وأساطيره. لهذا، كثيرا ما تكون هذه العوامل قادرة على إثارة المشاعر القوية بين الجماهير، الأمر الذى يساعد على فهم قوتها التحريضية. والواقع أن فوران يؤكد أنه فى الثورات الاجتماعية الكبرى فى القرن العشرين (فى المكسيك، والصين، وكوبا، وإيران، ونيكارجوا)، بجانب الثورات الأقل اكتساحا (كالثورات قصيرة العمر المناهضة للاستعمار فى الجزائر، وفيتنام، وأنجولا، وبوليفيا، وجامايكا، ضمن ثورات أخرى)، قامت الثقافات السياسية والأيديولوجيات التحريضية بأدوار حاسمة فى هذه الثورات (٢٠٠٥: ٢٥٠-٢٥١؛ ٢٠٠٩) ومن المهم الإشارة إلى أن الاتجاه الفكرى لفورن يظل بنائيا إلى حد بعيد فى جوانب كثيرة منه، خاصة فيما يتصل بالتأثير المهيمن للنظام الاقتصادى العالمى وآثاره السلبية على اقتصادات العالم الثالث. كذلك نجد أنه فى الثورات التى تعرضت للخذلان، كثيرا ما يكون للمكائد الجيوبوليتيكية (الجغرافية السياسية) الدولية تأثير ساحق من خلال التدخل الخارجى. ومع ذلك، فإن محورية مفهوم الجهد الثقافى فى تحليله يسير فى أعقاب تلك العوامل البنائية الكبرى. كما أنه يدفع بدور الفاعلين إلى الصدارة عن طريق إقراره بالدور المحورى للأفكار التى يؤمن بها الأفراد فى تحريض الجماهير وشد أزرها وفى تشجيع التحالفات القائمة بين الطبقات الاجتماعية والتى تعتبر أساس الثورات الناجحة.

موجز القول إنه على امتداد ربع القرن الماضى ظهرت إسهامات فكرية مهمة ومتعددة أسهمت فى فهمنا لسبب حدوث الحراك الثورى وللظروف التى فى ظلها قد يكون ناجحا. ويمثل الشكل رقم ٥-٣ نموذجا تركيبيا عاما يستوعب كثيرا من المفاهيم الأساسية التى صمدت أمام اختبار الزمن. ونعرض هذا النموذج (١) لأوجه التفكير المتعلق بثنائية التأثير البشرى - والعوامل البنائية، تلك الثنائية التى تخللت سائر أجزاء مناقشتنا حتى الآن؛ و(٢) للإشارة إلى أن للعمليات الثقافية والتفسيرية دورا فى تحليلات الصورة الكبيرة ذات الأبعاد الاجتماعية الماكروية التى سادت حتى وقت قريب، حقل دراسات الثورة. ويمثل الشكل رقم ٥-٣ كلا من التيار البنائى والتيار الثقافى - التفسيرى اللذين يتدفقان فى وقت واحد وهما مقترنان ببعضهما صوب التعبئة النفسية للجماهير، والتى تنتهى إلى التحريض على الثورة. ويمثل الصندوق السفلى الأيمن والمعنون بالانتشار العالمى عنصرا يحظى بالاعتراف به على نطاق واسع فى مجال المجهود الثقافى ويتعين إدراجه فى أى نموذج فكرى للثورة، أعنى بذلك أنه توجد أيديولوجيات طبقية عالمية تنتشر عبر الحدود القومية، كالماوية أو الأصولية الإسلامية. لهذا السبب أيضاً، تستطيع أمثلة الحركات التى تظهر فى الأقطار الأخرى أن تثير إمكانيات التغيير عبر الحدود أو أن تشير إلى استراتيجيات جديدة. ولئن اعترفنا بدور المدخلات الثقافية والأيديولوجية، فمن المهم أن نتعرف أيضاً بوجود سوق عالمى للأفكار المتعلقة بالتغيير الاجتماعى (McAdam and Rucht 1993; Wejnert 2002 ; Soule 2004) . يقوم هذا الانتشار - جزئيا - بتشكيل الصندوق الواقع على يسار الصندوق السابق ذكره، أعنى بذلك المربع الذى يمثل ثقافات العناصر المعارضة التى يؤكد فوران على أهميتها. هنا نجد الأيديولوجيات القومية، والرموز الاصطلاحية الشعبية، والسرديات التى تبث الروح فى الحراك الشعبى (Selbin 2010)، ويمثل المربع التالى على الاتجاه السفلى والمعنون بالمقاومة الشعبية، إضافة أخرى إلى الحبكة القصصية الثورية لهذا الفصل بمقدار ما يستوعبه من التعبيرات المعارضة التى جهرت بها جموع الشعب والريفيون خاصة فى مواقف الخطابة، وفى جماعات المجتمع المدنى المزدوجة، وفى

الأشكال الأخرى للمقاومة والمطالبة بالحقوق، والظاهرة فى فصلنا السابق. وهو يمثل إضافة ضرورية نظرا للاعتبارات الإمبيريقية التى تفيد أن معظم الدول التى تحتضن حركات ثورية دول قمعية وإقصائية. وأرى أن من الأهمية الاعتراف بعناصر التأثير البشرى التى تكتسب فضاءات حرة عن طريق الجهد المتواصل، كما سبق مناقشته فى الفصل الرابع. هذه هى الأعمال الميكروسوسيولوجية الأساسية للمجهود الثقافى الذى يقع فى أحيان كثيرة للغاية تحت مستوى رادار منظرى الثورة فلا يتمكنون من ملاحظتها ورصدها.

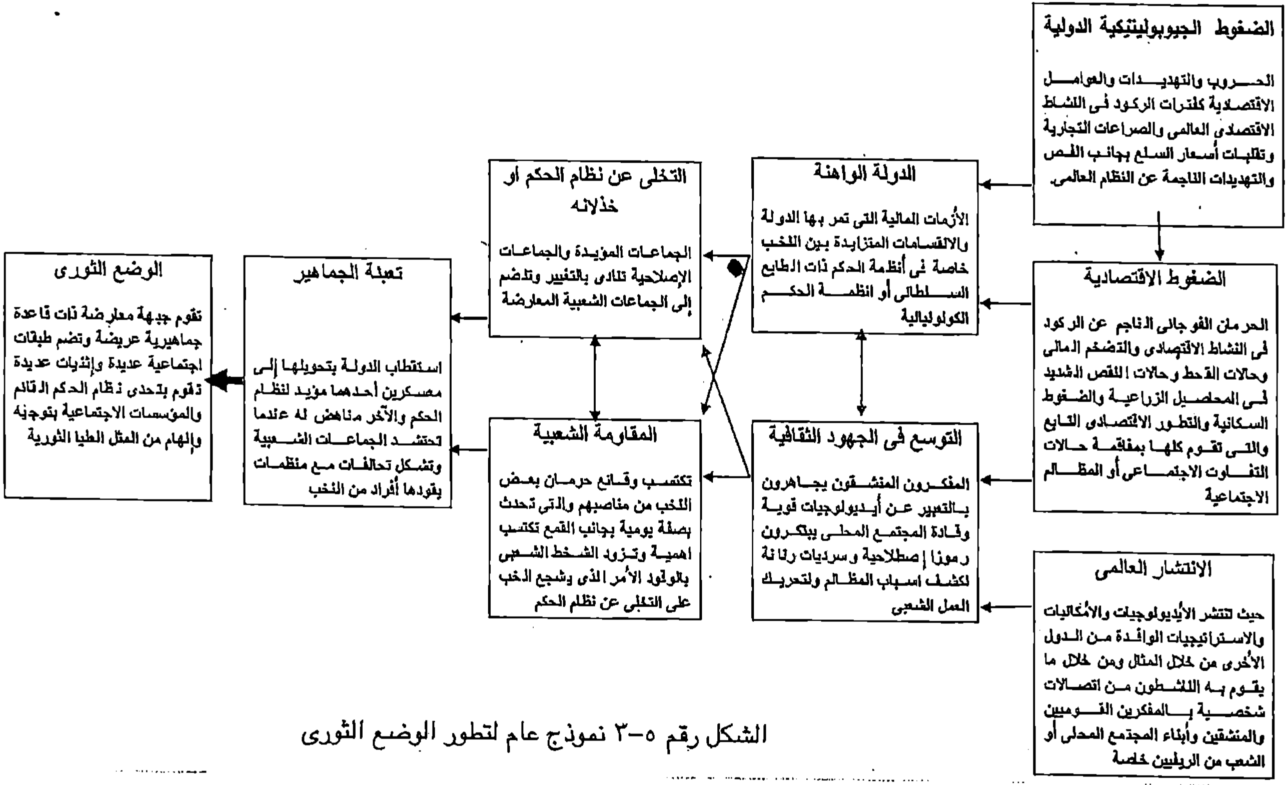

الشكل رقم ٥–٣ نموذج عام لتطور الوضع الثورى

ديناميات المعارضة الثورية

قام هذا الفصل بتتبع عديد من الاتجاهات الفكرية المختلفة للغاية، من منطلق الفكرة المحورية التى ترى أن النتائج تتجمع معا وفقا لمدارس الفكر الواسعة الانتشار. وأيا ما كان الأمر، فإن المناقشة السابقة تطرح فهما بازغا يرى أنه قد يتوجب على العلم الاجتماعى المعنى بالثورة أن يحول بؤرة اهتمامه ويركز مجال رؤيته فى الظواهر ذات النطاق المتوسط أو الصغير، كحالات التمرد والعصيان التى تجمعها مناطق جغرافية واحدة، أو يجمعها مسار عملى أو أيديولوجيا نظرية. ومع ذلك، فإن طرق البحث المقارنة التى تتميز بوجود التحليلات التى قدمها مفكرون متعددون وناقشناها قبل ذلك تسلم بتمييز العوامل الأساسية للثورة من منطلق أفكار الاقتصادى الإنجليزى جون ستيوارت ميل عن المقارنات الأساسية بين الدخول، ومن منطلق وجود أو غياب العوامل الأساسية للثورة قد يقال - إلى حد ما - نفس هذا الكلام عن منظور ديناميات المعارضة الثورية، والذى يركز مجال رؤيته فى نطاق أهداف مختلفة إلى حد ما، أعنى بها تمييز العمليات والميكانيزمات الاجتماعية العامة وتحديد موقع الحركات الثورية داخل نطاق من الظواهر أكثر اتساعا.

يبدأ الاتجاه الفكرى المعنى بديناميات المعارضة الثورية بتساؤلين أساسيين عن الثورات، هما: "(١) فى ظل ماذا من الظروف؟ و(٢) خلال ماذا من العمليات يظهر المعارضون الذين يتصدون لقوة الدولة ويصدمون فى معارضتهم؟" (McAdam , Tilly , and Tarrow 2001 : 195 لا يقتصر هذان الموضوعان على الثورات فى حد ذاتها، ولكنه يمثل نوعا من إعادة صياغة بؤرة اهتمام برنامج ديناميات المعارضة، والذى يركز على الميكانيزمات والعمليات، فتنتقل من حالات المعارضة السياسية ذات النطاق الصغير، والتى منها مثلا حشد المواطنين للاعتراض على قوانين الإجهاض، إلى الأوضاع الثورية، والتى تعتبر تحديات أوسع نطاقا للدولة. ويبدأ المؤلفون بتمييز قضيتين تقعان فى صميم الاتجاه الفكرى المتعلق بديناميات المعارضة الثورية وهما: (١) حين تتحول المواقف الثورية إلى انتصارات ثورية؛ و(٢) وحين تؤدى

المعارضة السياسية التى تعقب الانتصار – ولأن الخداع بين مختلف الأحزاب لا يتوقف عند هذا الحد – إلى تحولات اجتماعية ذات نطاق واسع، وهى التحولات التى أسميناها ثورة اجتماعية. وهاتان القضيتان تتعلقان بالمسارات الثورية، وهى مجال الاهتمام الذى يركز عليه فصل كامل فى كتاب مكادم McAdam، وتارو Tarrow، وتيلى Tilly (2001: ch. 7) .

ذهب جودوين إلى أن الأوضاع الثورية تتحول إلى نتائج ثورية كاملة النضج وناجحة حين تتخلى قطاعات من السكان، وهى قطاعات قد تشكل فى أحوال أخرى جزءا من التحالف الحاكم، حين تتخلى هذه القطاعات عن دعم نظام الحكم. ويتفق الباحثون مكادم، وتارو، وتيلى على تمييز التخلى عن نظام الحكم بوصفه العملية الأساسية فى الثورات الناجحة (١٩٤-١٩٦). وهم يشيرون إلى أنه فى التاريخ المعاصر لأمريكا اللاتينية، وفقا لويكهام – كراولى Wickham - Crowley (1992)، وفى النطاق الأوسع للتاريخ الأوروبى (Tilly 1993)، تشترك سائر الثورات الاجتماعية الحقيقية قليلة العدد فى إنجاز هذه العملية بصورة كاملة. ويشير الباحثان إلى أنه، ورغم أن التخلى عن نظام الحكم ليس هو العملية الوحيدة من عمليات ديناميات المعارضة الثورية فى الثورات الناجحة، فإنه مفتاح تفسير التحولات التى تبدأ من الوضع الثورى الهائج – الشائع فى كثير من دول أمريكا اللاتينية – وتنتهى إلى إطاحة الثورة بنظام الحكم القديم. ويميز مكادم، وتارو، وتيلى ثلاثة ميكانيزمات أساسية لعملية التخلى عن نظام الحكم هى: (١) التعدى على مصالح النخب؛ (٢) وقوع الكوارث بصورة فجائية؛ (٣) سحب الثقة منه. ويتتبع تحليلهم كيف قام كل ميكانيزم بنقل نيكاراجوا الخاضعة لحكم سوموزا، نحو نتيجة ثورية ناجحة فى أواخر سبعينيات القرن العشرين. وكيف حدث ذلك أيضا فى حركة الديمقراطية الصينية أثناء ثمانينيات القرن العشرين. إما أن هذه الميكانيزمات كانت غير موجودة وإما أنها لم تؤد دورها حتى النهاية بطرق تجعل حركة الديمقراطية حركة ثورية.

التعدى على مصالح النخب

من الميكانيزمات التى ساهمت فى العملية الشاملة لتخلى النخب عن الدولة ما يحدث عندما تتسبب تصرفات الدولة فى تنفير قطاعات مهمة من طبقات النخب بسبب السياسات التى تهدد بالخطر مصالحهم الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. فيما يتصل بنيكاراجوا سبق أن ناقشنا نفور أصحاب الأعمال، والطبقات الوسطى، والكاثوليك المعتدلين من دعم نظام حكم سوموزا. وقد زاد من قلق هؤلاء ما أبداه سوموزا وبطانته من جشع فى حيازة الأموال بعد وقوع الزلزال الرهيب الذى دمر عاصمة نيكاراجوا، ماناجوا، فى ديسمبر ١٩٧٢، فقد احتكر سوموزا أعمال إعادة البناء عقب وقوع الزلزال بهدف إثراء عائلته وبطانته. بعد ذلك، فضلت طبقة أصحاب الأعمال والطبقات الوسطى "المشروعات الإصلاحية الوطنية" التى من شأنها المحافظة على البنية السياسية والاقتصادية الأساسية لنيكاراجوا - وحماية مصالح هذه الطبقات بدون أسرة سوموزا. وأيا ما كان الأمر، فإن ما مارسه نظام الحكم المذكور من قمع وحشى للاحتجاجات وإجراءات عقابية ضد مجتمع الأعمال دفع قطاعات مهمة من البرجوازية إلى أن تكون أقرب إلى جبهة ساندينستا للتحرر الوطنى Sandinista National Liberation (FSLN)(*) قامت هذه القطاعات بهذا التحول على مضض، إلا أن من كانوا يقودونها كانوا عددا من قادة الأعمال المهمين.

لا ريب أن الصين دولة مختلفة لها تاريخ متميز وثقافة متميزة، وأن الاختلاف الحاسم عن حالة نيكارجوا أن طبقة النخبة فى الصين، وهم أعضاء الحزب الشيوعى الحاكم، لم يكونوا بنفس درجة التمزق التى كانت عليها النخبة فى نيكارجوا، كما أنه

(*) جبهة ساندينستا للتحرر الوطني : Sandinista National Liberation (FSLN) تمثل اليوم حزبا اشتراكيا سياسيا ديمقراطيا فى نيكاراجوا. ويطلق على أعضائه اسم الساندينيين. وأطلق هذا الاسم على الحزب بعد أوجوستو سيزار ساندينو Augusto César Sandino الذى قاد المقاومة ضد احتلال الولايات المتحدة لنيكاراجوا فى الثلاثينيات (المترجم).

لم تقع أى حالات خطيرة للتخلي عن الحزب عندما ظهرت حركة الديمقراطية. والحق أن النزاعات داخل الحزب قامت بدور ما فى تطور حركة الديمقراطية. فالإصلاحى هيو ياوبانج Hu Yaobang، والذى تسبب موته فى دفع الحركة الطلابية للعمل، وزهاو زيانج Zhao Ziyang وباو تونج Bao Tong فيما بعد، بعثوا إشارات شجعت الطلاب. وفى مواجهة هؤلاء الإصلاحيين اصطف المتشددون استعدادا للحرب وهم أتباع دنج زياونج من البراجماتيين الاقتصاديين بجانب المتمسكين بالخط القديم لسياسة الزعيم ماو. إلا أن هذه الانشقاقات لم تكن من العمق ولا الانتشار بما يكفى لتحدى الولاء الجوهرى لدى معظم أعضاء الحزب المخلصين له، والذين كانوا يدركون بوضوح أن مصالحهم لا توجد فى الإصلاحات الديمقراطية. وبالرغم من أن النزعات الإصلاحية لزهاو شجعت على الحشد الجماهيرى، فإن وحدة مصالح النخبة قد مكنت الدولة الصينية من قمع حركة الديمقراطية، بالرغم من التأييد الشعبى الكبير لها.

وقوع الكوارث بصورة فجائية

كان هذا التعبير اصطلاحا ابتكره ولش وورلاند Walsh and Warland (1983) لوصف حادثة انصهار قلب المفاعل الذرى بمنطقة ثرى مايل إيلاند بالولايات المتحدة وكيف أنه أثار الوعى بمخاطر الطاقة النووية، وقدم حافزا لعمليات الحشد المناهضة لاستخدام الطاقة النووية. يطبق مكادم، وتارو، وتيلى (٢٠٠١) هذا المفهوم على الأوضاع الثورية ليشتمل على الأفعال التى تمارسها الدولة ويمكنها إثارة المعارضة ودفعها للعمل. كما سبق مناقشته فى آخر فصل، فإن بإمكان القمع الوحشى للمحتجين أن يثير الاحتجاجات أكثر من أن يسحقها. ومن الواضح أنه فى حالة المتظاهرات التى وقعت فى ميدان تيانانمن ببكين عاصمة الصين، لم يتسبب القمع فى إثارة المزيد من الاحتجاجات. فبمجرد استدعاء الجيش ليقوم بفض التظاهرات بالقوة. أدرك الأهالى عزم الدولة على سحق الاحتجاجات الطلابية، الأمر الذى وضع حدا لهذه الحركة، إلا أنه، حتى ذاك الوقت، تتفق معظم التفسيرات على أن الدولة كانت

متسامحة ومرنة فى موقفها من المحتجين. وعلى النقيض من ذلك، كان للقمع الوحشى فى نيكاراجوا التأثير المعاكس بسبب وجود الانقسامات العميقة بين النخب. ومن الواضح أنه يوجد تأثير ارتجاعى بين الميكانيزمين الأولين، لأن التأثير الناجم عن وقوع كارثة مفاجئة، كاغتيال إصلاحى بارز من النخبة مثلا، يعمق النفور بين النخب، مما يزيد من تشويه ما لدى الشعب من صورة ذهنية لقوة نظام الحكم ووحدته. هذا هو ما حدث بالضبط فى نيكاراجوا عند اغتيال محرر بارز لإحدى الصحف، وهو بدرو جواكين تشامورو Pedro Joaquin Chamorro، "الأمر الذى أثار معارضة النخبة والشعب لنظام الحكم" (McAdam , Tarrow, and Tilly 2001 :202)، وهو ما يشبه إلى حد بعيد اغتيال بنينيو أكوينو Aquino Benigno فى الفلبين وقتل الطلاب المحتجين فى المكسيك سنة ١٩٦٨، واستمر القمع الشديد أيضاً أثناء إعلان القانون العسكرى فى ديسمبر سنة ١٩٧٤، مما أرغم النخبة فى نيكاراجوا على تحديد أين توجد مصالحهم. وكان قرار كثير من النخبة بأن مصالحهم لا وجود لها مع استمرار نظام حكم سوموزا.

سحب الثقة من نظام الحكم

هذه هى الميكانيزم الأخيرة فى العملية الكبيرة للتخلى عن نظام الحكم. فهو يجرئ المتمردين على تصعيد عملياتهم المناهضة لنظام الحكم، أو يدفع جماعات من النخبة كانت مؤيدة للنظام إلى التخلى عنه بعد أن يروا أنه مدمر بصورة لا يمكن تداركها وإصلاحها" (McAdam , Tarrow, and Tilly 209 :205). وفى حالة نيكاراجوا أدت السياسة التى كانت إدارة الرئيس كارتر تتبعها فى مجال حقوق الإنسان إلى فرض العقوبات على نظام حكم سوموزا، والمتمثلة خاصة فى الاستقطاعات التى أنزلتها بالمعونة العسكرية والاقتصادية. يضاف إلى ذلك، أن دولا أخرى من أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية إما سحبت دعمها لسوموزا أو دعمت المتمردين بصورة فعالة، وكانت أبرز الدول كوستاريكا المجاورة، والتى وفرت للمقاتلين من المتمردين ملاذا آمنا وطريقا لوصول الإمدادات إليهم. كان لهذه العوامل الشديدة التأثير نتيجة

تشبه نتيجة وقوع الكوارث بصورة فجائية، حيث آل أمر جماعات النخبة إلى إدراك أن مصالحهم لم يعد لها وجود مع نظام حكم سوموزا. وبالنسبة للصين، وبالرغم من أنه كانت توجد إدانة دولية كبيرة لمذبحة ميدان تيانانمن بعد وقوعها، فإن الصين بإغلاقها لوسائل الاتصال منعت وقوع ردود الأفعال العنيفة داخليا، وخارجيا أدت علاقاتها الاقتصادية المتنامية مع الغرب إلى تخفيف حدة أى عقوبات اقتصادية. وفيما قبل وقوع أحداث ميدان تيانانمن، أدى تسامح الحزب الشيوعى الصينى مع المحتجين إلى تعويق سحب الثقة من النوع الذى حدث فى نيكاراجوا. رغم أن بالإمكان وجود جهات داخلية تلغى اعترافها بشرعية الدولة كالكنيسة الكاثوليكية الرومانية فى الفلبين والسلفادور، إلا أن سلطتها تشحب بالمقارنة بسلطة الدولة. فليس محتملا إلا لدول أخرى وهيئات دولية أخرى أن تقوم بدور لافت فى سحب الثقة من الدولة.

يهدف التحليل الذى قدمه مكادم، وتارو، وتيلى لعملية التخلى عن نظام الحكم إلى تمييز وتوضيح أحد الميكانيزمات السلبية الرئيسية فى المسارات الثورية. ولكن لا بد أن نأخذ فى اعتبارنا أن هذا التحليل ليس جزءا من نظرية شاملة عن الثورة، ولا هو بالتحليل الذى يريد أن يكون كذلك. فمن ناحية يلاحظ المؤلفون أنه "بينما تعتبر الرابطة التى تصل بين النخبة والمعارضة الشعبية رابطة موجودة فى كل مكان وزمان [...] فإن قوتها تتباين من دولة لدولة" (٢٠٠١ : ٢٠٨) وعلينا أن نحذر من أن الأحداث الأخرى من شأنها أن تقدم طرقا مختلفة تطورها الميكانيزمات السلبية وتكون مترابطة مع بعضها، وذلك بناء على إذا كنا نمعن النظر فى الثورات (وفى أيها تحديدا) أم إذا كنا نمعن النظر فى أشكال أخرى من المناورات السياسية المعارضة. ومن الناحية الأخرى، يعتبر برنامج ديناميات المعارضة الثورية خطة جزئية للبحث المستقبلى، كما أنه مثير للمشاعر واستفزازى، ولكنه ليس برنامجا شاملا. والحقيقة أن المؤلفين لم يتابعوا ما طرحوه من بحث السؤال الثانى من أسئلة الثورة، أعنى بذلك، السؤال الذى يقول: بعد الاستيلاء على القصر (أى على الحكم) كيف يتبدى للعيان تعاقب الأحداث الذى يحقق الثورة الاجتماعية الكاملة؟

موجز القول إن ديناميات المعارضة الثورية تحبذ نقل بؤرة البحث إلى موضوع تسلسلات أحداث المعارضة، وهو مفهوم أكثر استيعابا يقوم بعمله على مستوى أشد خصوصية من مستوى الثورات الاجتماعية. والهدف من ذلك هو التحديد الدقيق للعلاقات القائمة بين الفاعلين الأساسيين، وتحليلها، ومقارنتها عبر التسلسلات المختلفة لأحداث المعارضة. وتتطلب بؤرة البحث هذه، ذات المستوى الأوسط، وجود بيانات مفصلة، وسياقية، وبالغة الدقة في التعبير عن الفروق والتباينات الخفية بهدف التعرف على كيفية عمل الميكانيزمات السلبية ذات الصلة. وكما يبين المؤلفون في معالجتهم لموضوع احتجاجات ميدان تيانانمن، فلكي نفهم مدى ارتباط تسلسلات الأحداث ببعضها، قد يكون ضروريا أن نعود للوراء من خلال التعاقبات السابقة للأحداث. ففي الصين كانت هذه الروابط كلها تعود إلى أوائل سنوات السبعينيات من القرن العشرين، عندما اعترض أفراد من النخبة السياسية على الاتجاهات المختلفة للتحديث، يضاف إلى ذلك، أن عمليات الاستقطاب الفظة، وتغيير الموازين، والتكوين النفسي للفاعلين المؤثرين تقوم أيضًا بدور في تطور الحركة. وطبقا لكلمات المؤلفين فإنه "من الناحية العملية، لا يستطيع أحد أن يفسر المسار المعارض كله في سائر تعقيداته، بأكثر مما يمكن لعالم جيولوجيا أن يفسر... كل شق يقع في سلسلة جبلية بأسرها" (McAdam , Tarrow, and Tilly 2001 :86). تعتبر هذه الإشارة الضمنية للسلسلة الجبلية إشارة ذكية لأن الثورات، في نظر علماء الاجتماع المعنيين بالحركات الثورية، تعتبر القمم العليا في هذه السلسلة التي هي سلسلة جبال بركانية (بالعودة إلى أحد التعبيرات المجازية الواردة في أوائل هذا الفصل). وكما ذكرنا في ذلك المكان، فإن هذه القمم العليا يتم دفعها إلى أعلى بواسطة العوامل البنائية والاجتماعية التحتانية الهائلة كما (قد) يتم دفعها بواسطة العمليات والميكانيزمات التي تماثل القوى المذكورة في عمقها.

الفصل السادس

العولمة، والاحتجاج، والدولة

الوصف الأشمل للعولمة يعنى أن العلاقات التى بين الشعوب، والأقاليم، والدول آخذة فى التحول إلى علاقات أكثر تكاملاً من الناحية الاقتصادية، والسياسية، والثقافية Barnet and Cavanagh 1994; Miller and Leger 2001; Tarrow 2005 وتتجاوز العولمة نطاق الدولة القومية إلا أن لها تأثيرات عميقة فيها، وفى شئونها السياسية، وفى حياة مواطنيها. وتقوم العولمة، منذ سبعينيات القرن العشرين، – وبصورة متزايدة– بتشكيل الحركات الاجتماعية والسياسية فى كل من الدول الغنية والدول الفقيرة. وتتخذ تلك الحركات أشكالاً كثيرة، إلا أن لها أبعاداً أربعةً أساسية. أولها: البعد الخاص بقضية الديمقراطية ومن الذى يُقرر ماذا لمن: إذ تُعد الدولة القومية، رغم كل أوجه النقص فيها، أداة النقل الأساسية للسيادة الشعبية منذ بداية نشأتها. ويعتبر ما تقوم به المؤسسات العالمية والشركات العالمية من تقويض للعمليات الديمقراطية موضوعاً رئيسيا تُركز عليه حركات الاحتجاج. ثانيًا: تقوم القوة الدافعة للعولمة بتوسيع نطاق التكامل الاقتصادى الدولى. وتحت راية الأيديولوجيا الليبرالية الجديدة، أصبح للاندفاع نحو الأسواق والاستثمارات العالمية عواقب سلبية فى دول كثيرة، كما تسبب ذلك فى ظهور عمليات تعبئة الجماهير وحشدها فى حركات احتجاج. ثالثًا: يوجد، كرد فعل لهذه التطورات، عدد من شبكات الجماعات والنشطاء العاملين على المستوى العالمى أكثر مما كان موجوداً قبل ذلك. يتسبب هذا العدد المتزايد من جماعات التغيير الاجتماعى عابرة القوميات، وما لها من نفوذ وتأثير، فى

خلق نوع جديد ومتفرد من الفعل الجمعى الذى يشتمل على ما هو قومى وما هو عالمى. أخيرًا: شكلت سائر هذه التطورات تحديا للأساس القومى للسياسة وللسلطة الأساسية للدولة.

تحديات سلطة الدولة

يشيع الاتفاق بين المراقبين على أن الدولة فى أوائل القرن الحادى والعشرين ليست على ما كانت عليه من قبل (Strange 1995). إذ توجد بها عناصر أساسية عديدة للعولمة الاقتصادية التى تتحدى دور الدولة بصورة مباشرة. فتزايد قدرة الشركات عابرة القوميات والمؤسسات متعددة الأطراف - خاصة صندوق النقد الدولى IMF، والبنك العالمى، ومنظمة التجارة العالمية WTO - يؤدى إلى تقويض سلطة الدولة. ولعل ما سبق حدوثه من تغير للطبيعة الأساسية للدولة عندما تحولت المجتمعات الأوروبية إلى مجتمعات صناعية وحضرية، يكون مشابها للغاية لما يحدث حاليا من تغير لطبيعة الدولة تتسبب فيه القوى الدافعة للاقتصاد العالمى، والابتكار المتسارع فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وصعود شأن الشركات العالمية، والمؤسسات متعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية العابرة للقوميات.

لقد أصبحت الشركة عابرة القوميات لاعبا جديدا ورئيسيًا فى الساحة العالمية. إن الشركات متعددة القوميات ليست الشىء الجديد، إلا أن كبريات الشركات عابرة القوميات تجعل الشركات متعددة القوميات التى ظهرت من ثلاثين سنة تبدو كالأقزام. وقد ازداد عدد الشركات عابرة القوميات من ٧٠٠٠ شركة فى سنة ١٩٧٠ إلى ٤٤,٠٠٠ شركة فى سنة ١٩٩٧ (Wegmann 1999). ويوحى هذا الاتجاه بأن عدد هذه الشركات حاليًا يزيد على ١٠٠,٠٠٠ شركة. ويعمل فى الشركات عابرة القوميات آلاف من الموظفين من مواطنى هذه القوميات، كما تقوم هذه الشركات بدفع الضرائب فى الدول التى توجد فيها مقار إدارتها، وبذلك تكون قادرةً على ممارسة تأثير قوى على

سياسات الدول. وعندما تكون السياسات فى غير مصلحة الشركات عابرة القوميات، فإنها تستطيع التأثير على نخب الدولة المحيطين بعملية اتخاذ القرار الديمقراطى. أضف إلى ذلك أن تنظيم التجارة والتصنيف، كما هو معهود، يقع داخل نطاق اختصاص الحكومات القومية. وبإمكان الشركات ذات الانتشار العالمى أن تنقل عمليات التصنيع خارج حدود الدول الموجودة فيها، وأن تهدد بخطر إعادة توطين الصناعات باعتبارها أداة تؤثر على نخب الدولة حتى يذعنوا لها (Sklair 1991). وفى الدول المتقدمة، تتزايد خسارة الدولة من إيرادات الضرائب بسبب ما تتعرض له من ضغوط مضاعفة لتوصيل خدمات شبكات الأمان الاجتماعى لأصحابها بسبب تزايد البطالة. وتسعى الشركات عابرة القومية إلى البلاد التى تسود فيها الأجور المنخفضة. كذلك تسعى إلى تقليل تكاليف تأمين سلامة العمال إلى حده الأدنى، حيث توفر مساعدات اجتماعية تتمثل بعضها فى صورة تأمين صحى أو معاشات تقاعد، كما تسعى لتقليل تكاليف حماية البيئة. وقد تسببت العواقب السلبية لامتداد الشركات عابرة القوميات داخل الدول التى ليس بها قوانين العمل أو التى لا تطبق هذه القوانين، تسببت فى ظهور الحملات الشهيرة المناوئة للإنتاج الذى تقدمه مؤسسات صناعية تستغل العمال وترهقهم فى ظل ظروف غير صحية ولقاء أجور منخفضة.

أما الوجه الآخر للعملة فهو أن كثيراً من البلاد الأقل تقدماً تسعى جاهدة لإقامة المنشآت الإنتاجية للشركات عابرة القوميات داخل حدودها. ويرفع هذا قيمة الدخل الأساسى للحكومات، ويسترضى نخب رجال الأعمال الوطنيين الذين تكمن مصالحهم فى التجارة العالمية، ويلحق بعض الأفراد بوظائف يعملون بها، وذلك بالرغم من أن ما يترتب علي هذا النوع من الوظائف من نتائج صحية محل خلاف كبير. كما أن اجتذاب الصفقات التى تعقدها هذه البلاد مع الشركات عابرة القوميات يعد وسيلة لاكتساب الخبرة فى مجال تكنولوجيات الإنتاج وتكنولوجيات الإدارة التى لن تتحصل عليها هذه البلاد الفقيرة إلا بهذه الطريقة. ومع أن بإمكان الدول الأقل تقدماً أن تجعل نقل "منشآت الشركات عابرة القوميات" داخل حدودها الإقليمية عملاً جذاباً، من خلال

قيامها، مثلاً، بتقديم إعفاءات من الضرائب لها، وتوفير صفقات للعمل، وتطوير للبنية التحتية، فإن القرارات النهائية إنما يتخذها كبار المديرين التنفيذيين للشركات عابرة القوميات، الذين يحتكمون فيها إلى منطق الأسواق العالمية. ومن ثم، فإن كل هذه التطورات تقع – فى الغالب – بعيدا عن نطاق سيطرة الدولة (Evans 1997) وقد تسببت هذه التطورات فى ظهور منظومة إنتاج عالمية متكاملة بدرجة عالية تقع، نسبياً، خارج نطاق سلطة الدولة.

يتم تسهيل حركة رأس المال الخاص إلى ما وراء حدود الدول من خلال منظومة عالمية للتمويل. وترتبط عمليتا الإنتاج العالمى والتمويل العالمى بظهور البنوك عابرة القوميات وبالنتائج المالية الناجمة – طبيعيًا – عن وجود الشركات عابرة القوميات. فالودائع الموجودة فى البنوك الخارجية، وهو مصطلح يطلق على المؤسسات المالية التى لا تخضع للضوابط والأحكام التى تفرضها الحكومات القومية، ازدادت بسرعة فى سويسرا، وجزر كايمان، وجزر البهاما، ودبى، وفى أماكن أخرى غيرها. كانت هذه البنوك بمثابة وسائل نقل استطاعت بواسطتها الشركات عابرة القوميات أن تحرك الأموال بدون التعرض للرقابة التنظيمية القومية وبدون القيود التى يفرضها صندوق النقد الدولى على تداول العملات (وهى القيود التى تفرضها كل دولة داخل حدودها)، وهو الأمر الذى بواسطته تدخل هذه البنوك مرحلة من انعدام الضوابط ومن المضاربة فى العملات. ويلفت ماكميتشل McMichael النظر إلى أنه فى أوائل تسعينيات القرن العشرين كان يتم تداول ما قيمته تريليون دولار تقريبا من مختلف العملات يوميًا، خارج نطاق سيطرة الحكومات القومية تمامًا (٢٠٠٤: ١٢٥).

يعزى الحراك المرتفع لرأس المال، نسبيًا، إلى ظهور ما يُباع فى أسواق العالم من أدوات تمويلية معقدة يغلب عليها الغموض والإبهام. ولهذه الأدوات التأثير الثانوى على تقليص ما تملكه الدول الفقيرة من السيطرة على سياساتها النقدية. ويتحول المُتَاجرون فى العملات إلى حكام لاقتصاد إحدى الدول، حيث يعد تداولهم اليومى للعملات استفتاء مستمرًا على قيمة عملة إحدى الدول، كما يخلق نوعًا من ديكتاتورية التمويل

الدولى (Evans 1997: 72). وعندما تتآكل الثقة "فى عملة ما" ويندفع الناس لبيعها، فقد تكون العواقب مدمرة، وذلك كما شوهد فى الأزمة المالية الآسيوية سنة ١٩٩٩، والتى ساهم فى حدوثها، بدرجة كبيرة، تخلص البنوك من احتياطياتها النقدية من العملات الآسيوية (Rodrick 1999). فالقيمة المنخفضة للعملة يمكنها أن تصيب الاقتصاد بضرر بالغ عن طريق رفع تكاليف الواردات وإبعاد المستثمرين. يُضاف إلى ذلك أن الطبيعة التراكمية، المحيرة، والمتشابكة للمال المتداول عالميًا يمكنها أيضًا أن تزعزع الثقة فى اقتصاد قومى ما عن طريق تقويضها للثقة فى نظامه البنكى، وذلك كما تجلى فى الانهيار المالى العام بأيسلندا سنة ٢٠٠٩، والذى كان يرجع أساسًا إلى أزمة الإسكان بالولايات المتحدة" والمشهورة بأزمة صكوك الرهن العقارية. أما الطريقة التى جُمعت بها صكوك الرهن العقارية، ووضعت معًا فى سندات، وبيعت فى الأسواق العالمية، وانتهت إلى عثورها على طريق أفضى إلى وضعها داخل البنك المركزى لأيسلندا، نقول: أما هذه الطريقة فقد سلكت مسارًا متاهيًا – قد يقال عنه إنه – بدأ من مدينة "رودلاند" بولاية كاليفورنيا وانتهى فى مدينة ريكيافيك بأيسلندا؛ إلا أن المحصلة النهائية لتلك الأوضاع هى أن الدمج المالى العالمى جلب معه مستوى ما من الاعتماد المتبادل الذى جعل سلامة الاقتصاد القومى لأيسلندا تعتمد على قوى بعيدة غاية البعد عن أيسلندا، كعادات المستهلكين فى كاليفورنيا مثلاً.

المؤسسات متعددة الأطراف: صندوق النقد الدولى والبنك الدولى

تسببت العولمة الاقتصادية فى زيادة نفوذ منظمات كالبنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، ومنظمة التجارة العالمية، والتى تسمى منظمات متعددة الأطراف لأنها تضم عددًا كبيرًا من الدول الأعضاء. والعضوية اختيارية، ولكنها ليست قائمة على أساس المساواة إطلاقًا. وقد أنشئ البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وهما المؤسستان المعروفتان بأنهما "الشقيقتان التوأم" لمؤتمر بروتون وودز سنة ١٩٤٤، بهدف إحداث الاستقرار فى الاقتصاد العالمى بعد الحرب العالمية الثانية، ولتشجيع التطور

الاقتصادى، ولبناء النظام المالى الدولى (McMichael 2004: 43). وكان برنامج عمل كلتا المنظمتين خاضعًا بشدة لنفوذ الولايات المتحدة، والتى ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية بوصفها القوة العالمية المهيمنة. كانت العضوية تستحق بناءً على الاشتراكات التى تضعها الدول المشاركة فى "الصندوق" وفى "البنك"، كما كانت حقوق التصويت تُوزع تبعًا للاشتراكات، فى صندوق النقد الدولى، وتُعد الولايات المتحدة أكبر مساهم، كما أن لها حق الاعتراض على السياسات. وللدول المساهمة الرئيسية الأخرى: (وهى المملكة المتحدة، واليابان، وألمانيا، وفرنسا) نفوذ ملحوظ أيضًا بفضل ما لها من أنصبة ضخمة. فقد تولت فرنسا رئاسة الصندوق مراتٍ عديدة. وفى البنك الدولى، يكون الرئيس دائمًا من الولايات المتحدة، والتى كانت وللمرة الثانية أكبر مساهم، وهى بهذا الاعتبار تمارس أقوى تأثير على سياسات الإقراض. ويقوم البنك الدولى، الذى يقع مبنى إدارته فى مدينة واشنطن، دى.سى، بتقديم قروض التنمية ويسعي للحصول على الربح، مثل أى بنكٍ آخر، ولكن بفارق يتمثل فى أن نطاقه الدولى واهتمامه الرئيسى يتعلقان بالتنمية الاقتصادية. وقد وجهت، فى الماضى، انتقادات إلى سياسات البنك الدولى فى الإقراض بسبب تفضيله للتنمية التى تحتاج إلى رأسمال كبير فى دول العالم الثالث، كإنشاء سدود لتوليد الطاقة الكهربائية من مساقط المياه، أو إقامة منشآت ضخمة لتخزين الحبوب، والإنفاق على الرعاية الصحية، ورعاية الأطفال، والتعليم. كانت أمثال تلك السياسات التى تحتاج لرأسمال كبير تعمل لصالح أولويات التطوير فى العالم الأول، كما كانت تعتمد بشدة على المساعدة التكنولوجية من العالم الأول، فقد كان من المألوف أن تشارك شركات المقاولات الموجودة فى العالم الأول فى البناء. زد على ذلك أن المشروعات كانت يتم اختيارها غالبا وفقا لمدى ما تقوم به من دمج الاقتصادات المحلية فى العلاقات الاقتصادية التى يسيطر عليها الغرب.

تسبب تاريخ وتنظيم صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى توجيه الانتقاد إليهما بأنهما يعملان، فى الغالب، لتعزيز مصالح الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات الشديدة التقدم. أصبح هذا الموقف "الانتقادى" منتشرًا بالذات بين كل من كبار علماء

العولمة وأنصار العدالة العالمية أثناء تسعينيات القرن العشرين، وذلك عندما دعت كلتا المؤسستين لتطبيق نماذج تقشفية للتنمية القائمة على التجارة الحرة والتى سُميت "إجماع واشنطن" (Williamson 1999; Stiglitz 2001). وبعد انهيار الكتلة الشرقية، لم تكن الاشتراكية بديلاً للتطور الاقتصادى يستطيع البقاء والاستمرار. وظلت الولايات المتحدة، لفترة من الزمن، تقف بمفردها بوصفها الطرف المنتصر فى الحرب الباردة، كما كانت قادرة على الترويج عالميًا لأجندتها القائمة على الأسواق المفتوحة، والاستثمار الأجنبى المغامر، والميزانيات القومية المتوازنة (بالنسبة للكل إلا هى). كانت هذه السياسات موجهة مِن قِبل أيديولوجيا للتجارة الدولية الحرة وحركة رأس المال أطلق عليها اسم الليبرالية الجديدة noeliberlaïsm بمعنى أن اللاعبين الأساسيين كانوا حينئذ ممثلين فى الشركات عابرة القوميات، والبنوك عابرة القوميات، والمؤسسات متعددة الأطراف.

وأخيراً، فإن هذا الاهتمام بالحديث فى اقتصاديات العولمة يعود بنا إلى انشغالنا بالاحتجاجات والحركات الاجتماعية. والواقع أن كثيراً من الأفراد فى الدول النامية أصابهم الشقاء بسبب الطريقة التى بها طغت مطالب صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على السيادة القومية. فبسبب الشروط المفروضة للحصول على القروض والمنح، أُرغمت الدول على فتح حدودها للتجارة وللاستثمار الأجنبى. وقد أصاب المواطنون غضب لأنه، من الناحية السياسية، لم ينتخب أحد منهم مسئولى صندوق النقد الدولى ولا مسئولى البنك الدولى الذين فرضوا هذه المطالب. ومع هذا، كان لهؤلاء المسئولين القدرة على فرض سياسات اقتصادية أثرت على حياة ملايين من الفقراء وأفراد الطبقة الوسطى. زد على ذلك أن هذه السياسات كانت تتطلب إحداث تخفيضات فى البرامج الاجتماعية، وفى أشكال دعم الأسعار، وفى القروض ذات الفائدة المنخفضة، كما كان لها بصفة عامة عواقب سلبية على مستويات المعيشة (McMichael 2004; Shefner, Pasdirtz, and Blad, 2006).

وفى سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين أدت المديونية الضخمة للعالم النامى مصحوبة بركود عالمى فى الاقتصاد إلى دفع كثير من الدول المدينة إلى حافة الإفلاس. فى مجال التمويل الدولى، يعتبر التخلف عن أداء أقساط الديون بمثابة قُبلة الموت لاقتصاد أى دولة. فهو يقطع استمرار الصادرات، ويُوقف الواردات، ويؤدى إلى سحب الاستثمارات الأجنبية إلى خارج الدولة، ويتسبب بصورة فجائية فى اندفاع الأفراد للتخلص من ممتلكاتهم المالية المقدرة بعملة الدولة، كما يضع حداً لأى استثمارات جديدة. ولإيقاف هذا الاندفاع، كانت الدول التى لا تستطيع الوفاء بأقساط الديون تبعًا لجداول السداد تلجأ إلى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للحصول على قروض للإنقاذ مخصصة لإعادة هيكلة اقتصاديات العالم الثالث فى القالب النيوليبرالى للتجارة الحرة والأسواق الرأسمالية المفتوحة. كانت هذه البرامج، والمعروفة بقروض إعادة الهيكلة، تفرض شروطًا على الطريقة التى يتعين بها على دول العالم الثالث أن تدير اقتصادها، وميزانياتها الوطنية، وإنفاقها الاجتماعى، باستعمال بعض قروض إعادة الهيكلة التى تشترط ما يزيد على مائة من أمثال هذه الشروط (Walton and Sed don 1994: 18). كانت هذه الشروط سيئة السمعة لكونها تمثل صوراً من التدخلات المباشرة فى سيادة الدولة.

ومع أن الشروط تتباين من دولة لأخرى، فإن النقاط الستة التالية تستوعب الإطار العام لبرامج إعادة الهيكلة:

إعادة سداد الدين القومى وأحيانًا ما يتم ذلك بتوفير موارد لمقايضة الدين، ومنها مثلا عقود إيجار حقول النفط فى مقابل تخفيض الدين.

خصخصة صناعات الدولة كجزء من الأجندة الاقتصادية النيوليبرالية.

تخفيض التعريفات الجمركية وفتح الأسواق وهو الأمر الذى يضر صغار المزارعين وصغار منظمات قطاع الأعمال.

. تقييد الائتمان "المصرفى للأفراد" وهو الأمر الذى يضر أيضا بصغار مشروعات قطاع الأعمال وصغار المزارعين.

قيود العمل لضمان الأجور المنخفضة واجتذاب الاستثمار الأجنبى.

تحقيق ميزانية قومية متوازنة عن طريق خصخصة المشروعات التى تمتلكها الدولة وتخفيضات الرعاية الاجتماعية.

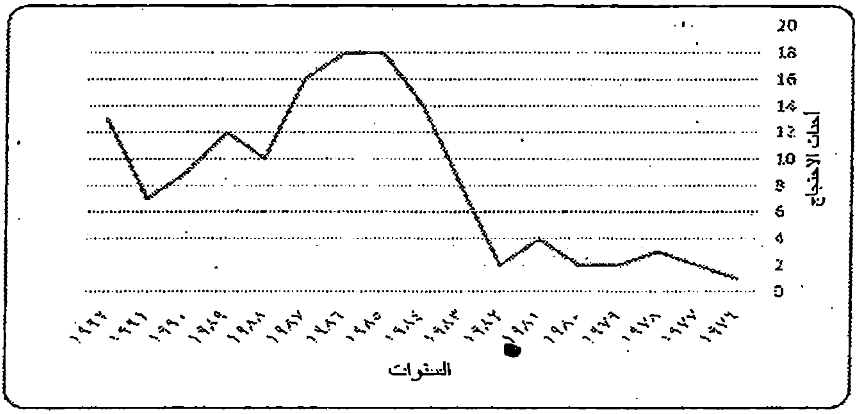

المصدر : بتصرف من Walon Seddon 1994

الشكل ٦/١ الاحتجاجات المناهضة للتقشف، ١٩٧٦- ١٩٩٢

كانت هذه الشروط الستة هى الخلفية التى أحاطت بشكل رئيسى بأشكال الاحتجاج فى العالم الثالث ضد قوى العولمة، والتى تعددت تسمياتها ما بين أعمال الشغب المناهضة للتقشف، أو أعمال الشغب المضادة لصندوق النقد الدولى، أو أعمال الشغب المطالبة بتوفير الطعام. ذلك أن قروض إعادة الهيكلة تعدت على السيادة

القومية للدول المثقلة بديون باهظة عن طريق فرضها لشروط مرفوضة شعبياً ومدمرة. وقد أدت التخفيضات الحادة فى الإنفاق الاجتماعى وفى صور دعم أسعار السلع والخدمات الأساسية إلى خلق مزيج متقلب، وذلك كما دلت عليه موجة الاحتجاج الشعبى التى بدأت فى أواخر سبعينيات القرن العشرين وبلغت أوجها فى منتصف الثمانينيات، كما هو مبين فى الشكل رقم ٦/١ قامت الاحتجاجات المبكرة ضد التقشف بمزج الغضب الموجه للنخب السياسية، والمطالبات التى تنادى بالإصلاح، والبحث عن كباش فداء من المسئولين، قامت تلك الاحتجاجات بمزج هذه الأمور بنوع من الوعى والإدراك للرابطة الموجودة بين الوضع السيئ للفرد ودور القوى العالمية المتعدية على سيادة الدولة. أما حركات الاحتجاج التى ظهرت بعد ذلك، والتى تعتبر سمة مميزة لحركة الناشطين عابرة القوميات، فقد كانت أكثر تنظيماً، حيث كانت تعمل بشكل مخطط تخطيطا استراتيجيا، بناءً على رصيد من الخبرات والممارسات القائمة على نماذج وأنماط محددة (Tarrow 2005).

لقد أدت برامج التقشف التى فرضتها ديون إعادة الهيكلة فى إصابة الطبقات العاملة والقطاعات غير الرسمية خاصة بأضرار بالغة. كما أصيب بالضرر أيضًا طبقات الموظفين الحكوميين من أبناء الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى، إذ فقد كثير من أعضاء هذه الطبقات وظائفهم بسبب تخفيضات الميزانية "الحكومية" وخصخصة الصناعات المملوكة للدولة. وقد وقعت الاحتجاجات المعترضة على إجراءات التقشف فيما يقرب من نصف عدد الدول المدينة، وتكرر وقوعها خاصة فى بيرو، وبوليفيا، وتشيلى، وجامايكا، ومصر، ومراكش، وهايتى، وفنزويلا، ويوغوسلافيا، وبولندا. وقد وقعت ١٤٦ حادثة من حوادث الاحتجاج بين سنة ١٩٧٦ وأواخر سنة ١٩٩٢، حيث وصلت لذروتها بين سنة ١٩٨٣ وسنة ١٩٨٥، وقد جرت الغالبية العظمى "من هذه الأحداث" فى المدن.

"انضم الآلاف إلى أعمال الشغب بالشوارع فى القاهرة وساوباولو، وتظاهر عشرة آلاف أمام مقر الحكومة بمدينة ليما،

كما تظاهر ستة عشر ألفا أمام مقر الحكومة فى مدينة كينجستون، وشارك مئات الآلاف فى إضرابات قومية فى الأرجنتين، ويوغوسلافيا، والهند. وتبدأ الاحتجاجات فى كثير من الحالات بإعلانات رسمية بأنه تقرر تقليص الإعانات المالية والسماح برفع الأسعار كشرط لحصول الدولة على قروض تعاد جدولتها. (Walton and Seddon 1994: 42)

قبل ظهور برامج التقشف التى فرضها صندوق النقد الدولى، كان من الملاحظ غياب الانتفاضات الشعبية فى الدول التى تشيع فيها الأزمات الاقتصادية وسياسة شد الأحزمة (Walton and Seddon 1994: 44). ومن العوامل ذات الارتباط الملحوظ بهذه الاحتجاجات تدخل الهيئات الدولية فى الشئون السياسية القومية والتخطيط الاقتصادى. ومن العوامل الأخرى: إفراط الدولة فى عمليات إنشاء المدن والمراكز الحضرية، وهو الأمر الذى هيأ الظروف لتجمع حاشد لعدد كبير من المواطنين الفقراء فقراً شديداً، وقد تأثر هذان العاملان تأثراً شديداً بتخفيضات الميزانية الحكومية وبالمعيشة فى مجتمعات محلية كثيفة السكان، والتى من شأنها أن تدفع الناس إلى الشوارع بسرعة. أما غير ذلك من الأسباب المقبولة لتفسير ظهور الاحتجاجات، مثل حجم الدين، والتضخم السريع، والاعتماد على التصدير، ومستوى التصنيع، فلم تكن تتنبأ- بشكل ملحوظ - بحوادث الاحتجاج (Walton and Ragin 1990). إن غياب الانتفاضات السابقة، جنبًا إلى جنب مع نقص الارتباط بقياسات الحرمان التى ليس لها إلا قيمة ظاهرية، وبالإضافة إلى الارتباط الوثيق بين الاحتجاجات وتدخل صندوق النقد الدولى، توحى كل هذه الاعتبارات بانتشار طريقة بارعة لدى المحتجين فى تفسير حالات ارتفاع الأسعار و/ أو البطالة تدل على فهمهم واستيعابهم الأوضاع العالمية. فبالرغم من أن هذه الطبقات الحضرية فقيرة وتعليمها ضئيل، فإنها - بفضل وحدتها وقادتها المحليين - أدركت الرابطة التى بين انتهاك سيادة الدولة والطريقة التى استسلم بها قادتهم القوميون لمطالب صندوق النقد الدولى. ففى قاموس

تحليل الاحتجاجات، ظهر إطار فكرى فعال لحشد الجماهير، يربط صندوق النقد الدولى والهيئات الدولية الأخرى بالنخب القومية والأحزاب الحاكمة باعتبارها عناصر مشاركة فى التسبب فى حدوث أشكال الحرمان. وكدليل على وجود هذا المعنى، فإن كثيراً من أعمال الشغب قد توافر لها سبب قوى يدفعها إلى شن هجمات على مبانى الحكومة.

بعودة التفكير إلى الفصل الأول، فإن أعمال الشغب المطالبة بتوفير الطعام، والتى جرت فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، عكست إحساس سكان المدن بالظلم القائم على أساس الحقوق والالتزامات المرتبطة بالبناء الاجتماعى المتوارث. فقد كانوا يعتقدون أن أعداءهم غير المباشرين – كأصحاب المطاحن المحليين، والتجار، والقضاة – مسئولون عن "التخلى عن أوجه حماية المستهلكين المتضمنة فى مشروعات إصلاح السوق الحرة التى ساعدت على مركزية رأس المال وقوة الدولة" . (Walton and Seddon 1994: 52) وأذكر هذا الأمر لأنه يبدو أن كلا من أعمال الشغب القديمة المطالبة بالطعام والاحتجاجات المعاصرة على برامج التقشف تشارك فى (١) الغضب الشعبى والعنف المخطط الناجمين عن (٢) وجوه الحرمان والضغوط الماثلة فى طرق المعيشة الراسخة، و (٣) انتهاك المواثيق الاجتماعية المُتفق عليها بين الفقراء والميسورين، (٤) الناجمة عن التغيرات البنائية الشاملة.

لا ريب أن الفارق الأساسى "بين أعمال الشغب القديمة والاحتجاجات الحديثة" هو أن صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى قوتان عالميتان، وليسا تجاراً محليين يلتقى بهم الناس فى حياتهم اليومية بالقرى. أما الأطر الفكرية لحشد الجماهير فى أعمال شغب معارضة للتقشف فقد عكست صفة من صفات الفطنة حيث ربطت الأحداث المحلية، والقومية، والعالمية بنوع من الانتقاد العام للسياسات الليبرالية الجديدة. كان تحديد الروابط التى تربط القضايا المحلية بالقومية بالعالمية، وتحديد الأشرار فى كل مستوى، من الموضوعات الدالة التى تكررت فى أشكال الاحتجاج الأخرى المضادة للعولمة خلال سنوات التسعينيات من القرن العشرين وأوائل سنوات

القرن الواحد والعشرين. لقد كانت "هذه الاحتجاجات الأخيرة" تمثل أساليب مختلفة جذريا فى فهم المحتجين لكل من القضايا المذكورة والاختيارات الإستراتيجية، كما سنرى لاحقًا، والتى تجاوزت نطاق الدولة القومية بأساليب تفرد بها القرن الواحد والعشرون. كانت أعمال الشغب والاحتجاجات المضادة للعولمة أمورًا لها دلالتها، كما كان يعزى إليها فى أحيان كثيرة أنها زادت من الاهتمام الاجتماعى بصندوق النقد الدولى وبرامج البنك الدولى، كما زادت من الاهتمام بإعفاء الدول الأفريقية الفقيرة من سداد الديون (Shah 2003). وفى وقتنا الحالى، يعتبر "إجماع واشنطن" – بصورة عامة – من أمور الماضى (Hudson and Sommers 2008)، وذلك لأسباب منها أنه فشل فى توفير الرخاء، ومنها أن عمليات حشد الجماهير فى جميع أنحاء العالم أرغمت صناع السياسة على إعادة النظر فيما تزتب عليه من نتائج. غالبا ما يطلق على المحتجين المناهضين للنتائج الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد العالمى اسم المحليين العالميين Cosmopolitan locals من حيث إنهم يفهمون ما تتسم به مطالبهم من روابط محلية عالمية فى نفس الوقت، وإنهم يتخذون قرارات إستراتيجية لتخطى هذه الروابط. إن أمثال هؤلاء الناشطين هم أصحاب جذور راسخة فى بيئاتهم المحلية، كما أنهم فى الوقت نفسه عالميون فى فهمهم ذى الطابع العالمى لأشكال الحرمان التى يواجهونها (Sachs 1992). ونحن نشاهد هذا الأمر فى حركات عديدة بين السكان الأصليين انبثقت من داخل الإجراءات النيوليبرالية لإعادة هيكلة الديون.

الحركات المحلية، والقوى العالمية

ظهر فى جنوب العالم نوع جديد من حركات النشطاء العابرة للقوميات يُؤكد أهمية الثقافة والتقاليد المحلية داخل سياق عالمى. وعلى النقيض مما يحدث فى الحضر من أعمال شغب مناهضة للتقشف، فإن كثيراً من حركات النشطاء المذكورة تستقر فى المجتمعات الريفية. وتوجد أمثلة عديدة على هذه الحركات التى تحشد الجماهير على امتداد العقدين الماضيين: منها حركة السكان الأصليين فى إكوادور، وحركة تمرد

زاباتيستا فى المكسيك، وحركات أدفيازى (الأهالى الأصليين) فى الهند، خاصة حملاتهم ضد مشروعات السدود الضخمة، والحركة الضخمة للعمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضًا فى البرازيل، بجانب كثير من حركات الحشود المعارضة لبناء السدود فيها، وحركات صيادى السمك فى الهند والفلبين، وكثير غيرها.

رغم أن هذه الحركات تنادى بمطالبها مستخدمة الرصيد النمطى للاحتجاج الشائع فى حركات أخرى كثيرة مذكورة فى هذا الكتاب، فإنها تتميز بسمات ثلاث. أولاً: كثيرا ما تعتمد مطالب هذه الحركات على الهويات الإثنية للأقليات بشكل كبير. ثانيا: تطرح هذه الحركات مطالبها داخل سياق فهم عالمى للسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة. ثالثًا: تعتمد هذه الحركات على الاتصالات الشخصية بشبكات الناشطين والمنظمات ذات المستوى العالمى التى تدعم مطالبها. إن الاهتمام ذا الطابع العالمى لهذه الحركات يتطور، جزئيًا، من خلال تلك الاتصالات الشخصية التى تجريها مع الناشطين عابرى القوميات من أبناء الدول المتقدمة الذين يعملون فى منظمات تهتم بالقضايا العالمية. وتتعدد تسميات هذه المنظمات ما بين المنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs)، ومنظمات الحركات الاجتماعية عابرة القوميات، (TSMOs)، بجانب الشبكات ذات التنظيم الفضفاض والتى تسمى شبكات الدفاع عابرة القوميات (TANs). وقد كانت حركة زاباتيستا بالذات ذات طابع إستراتيجى فى تعزيزها للروابط مع شبكات عديدة للناشطين عابرى القوميات وفى العناية بتقديم مطالبها فى نطاق الأفكار المعهودة فى الديمقراطية العالمية.

فى يونية ١٩٩٠، قام عشرات الآلاف من هنود إكوادور المقيمين فى الهضاب باحتجاج قومى شد الأنظار إليهم لدرجة أنه سمى "بانتفاضة الأهالى الأصليين"، قام هذا النشاط المنسق، والذى انبثق من داخل منظمات محلية تنتسب إلى حركة الأهالى الأصليين فى إكوادور، قام بتوسيع نطاق اهتمامه الزراعى ليشتمل على الحقوق الاقتصادية، والإقليمية، والسياسية، والثقافية، واللغوية. من هذا الوقت، أصبحت الاجتماعات الحماسية الحاشدة ذات الأعداد الكبيرة والمظاهرات من الأشياء التى تميز

النزعة النضالية لهذه الحركة. وقد سبق أن تم تشكيل حركة الأهالى الأصليين فى إكوادور فى سنة ١٩٨٦ نتيجة للجمع بين منظمات الأهالى الأصليين المقيمين فى سلاسل الجبال العالية وفى المناطق الاستوائية، كما كان يجرى التمييز بينها وبين منظمات جماعات مصالح الفلاحين فى الماضى بكونها تتساهل فى المطالبات القائمة على أساس طبقى فى استحقاقها ملكية الأراضى الزراعية وتعزز الحقوق الثقافية والإقليمية لهنود إكوادور باعتبارهم جماعة إثنية فى مجتمع متعدد الإثنيات.

إن السمة المميزة لحركات الأهالى الأصليين هى أن هذه الحركات تعتبر بديلاً ريفيا للسخط الحضرى الذى ارتفع كرد فعل للتعديلات الهيكلية فى الميزانيات الحكومية التى فرضها صندوق النقد الدولى. ففى أثناء سبعينيات القرن العشرين، اتبعت إكوادور النموذج السائد للتنمية الاقتصادية باستخدام الدخول المالية الحكومية من استغلال حقول النفط فى منطقة الأمازون فى عملية التصنيع التى ترعاها الدولة، والتى يتم فيها تصنيع بدائل السلع المستوردة. وقد كان إصلاح الأراضى الزراعية هدفًا له صلة "بنموذج التنمية المذكور"، وكان يستهدف زيادة الإنتاج الزراعى الريفى وخلق طبقة من المستهلكين الريفيين. تحققت مكاسب ملحوظة فى سبعينيات القرن العشرين، وهى الفترة التى ارتفع فيها الإنتاج الزراعى بصورة مستمرة. بيد أنه عندما بدأت مرحلة الركود العالمى وهبطت أسعار النفط فى العالم هبوطًا حادًا، وواجهت إكوادور سيناريو أزمة الديون المعهودة فى كثير من دول العالم الثالث الأخرى، والمتمثل فى: العجز عن تسديد أقساط الديون، وظروف التقشف اللازمة لخدمة إعادة هيكلة الديون. وفى ثمانينيات القرن العشرين، ونظرًا لأن إكوادور أخذت بالسياسات التى فرضها صندوق النقد الدولى، والقائمة على التجارة الحرة، فقد ازدهرت أحوال المنتجين للصناعات الزراعية، والذين كانوا أكثر عددًا من غيرهم، إلا أن المزارعين الأقل عددًا – والذين هم من أبناء البلاد الأصليين كالعادة – لم يستطيعوا أن يثبتوا جدارتهم بسبب معدلات الفائدة المرتفعة وتصاعد تكاليف الضروريات الأساسية. ويلفت زاموسك Zamosc (2004) النظر بشكل خاص إلى أن الأثر الأليم للسياسات الليبرالية

الجديدة فى إقليم الجبال العالية بإكوادور، والناجم عن البرامج الاجتماعية ومشروعات إصلاح الأراضى الزراعية التى تم تنفيذها فى سبعينيات القرن العشرين "تسبب فى تحسين وضع الفلاحين بينما زاد - بصورة حادة - من اعتمادهم على الظروف الاقتصادية الكلية للدولة" (٥٣). كان هذا هو السياق الذى وقعت فيه الانتفاضة المذكورة: إذ نفست عن مشاعر الظلم عند الأهالى الأصليين كما طالبت بإحداث تغييرات فى السياسات الاقتصادية للدولة.

بعد ذلك بأربع سنوات، هبت ثورة زاباتيستا فى مدينة تشاياباس بالمكسيك، حيث طرحت مثالاً آخر لمطالبات الأهالى الأصليين داخل سياق اقتصادى عالمى. ففى ١ يناير سنة ١٩٩٤، وهو اليوم الذى دخلت فيه "نافاتا" NAFTA(*) حيز التنفيذ، استولى حوالى ٣٠٠٠ جندى مسلح من هنود قبائل المايا فى ولاية تشاياباس على العاصمة، سان كريتسوبال دى لاكاساس، كما استولوا على عديد من المدن الصغيرة المحيطة بها. وبدت هذه الثورة، ظاهريا، أشبه بتمرد من النوع الذى كانت تقوم به جماعات حرب العصابات اليسارية، والذى اتسمت به أمريكا اللاتينية فى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، إلا أن المطالب الإحدى عشر الأساسية لثورة زاباتيستا (والتى منها: التوظف، والأرض، والإسكان، والرعاية المناسبة فى مجال التغذية ومجال الصحة، والديمقراطية) كانت تتسم بالتعددية، وضبط النفس، كما تميزت بغياب الدعوات التى تنادى بالثورة الطبقية، وهى فى ذلك تشبه إلى حد كبير حركة "لفانتامينتو" Levantamiento، فى إكوادور. كما تشبه حالة إكوادور فى أن الدعم الذى تلقته حركة زاباتيستا من المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان أدى دوراً فعالاً. وقد

(*) North American Free Trade Agreement : هى اتفاقية وقعتها كندا، والمكسيك، والولايات المتحدة، وهي قائمة على كتلة من قواعد تجارية ثلاثية فى أمريكا الشمالية. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ فى ١ يناير ١٩٩٤، وقد حلت محلها اتفاقية كندا والولايات المتحدة للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا. ولنافتا اثنين من الاتفاقيات: اتفاق أمريكا الشمالية للتعاون البيئى (NAAEC) واتفاق أمريكا الشمالية للتعاون فى مجال العمل (NAALC) (المترجم)

أكد مراقبون عديدون أهمية الروابط العالمية فى ثورة زاباتيستا: فقد قامت المنظمات غير الحكومية المضادة لنافتا: أى: اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا anti-NAFTA: فى كندا، والمكسيك، والولايات المتحدة ببث المعلومات المتعلقة بهذه الثورة. ويبدو أن هذه الروابط كانت مؤثرة فى حشد الاحتجاجات الدولية فى مواجهة الهجوم المضاد الذى قام به جيش المكسيك، فقد جرت مظاهرات فى كندا، والولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا وإسبانيا (Schulz 1998: 594-7). كانت شكاوى المتمردين ذات طابع محلى غالبًا - خاصة فيما يتصل بما تمارسه الحكومة المكسيكية من سياسة محاباة بعض الأقاليم على غيرها، ونزع الشرعية عن هذه السياسة، والسياسات الليبرالية الجديدة للحزب الحاكم، والمظالم الإقليمية - الإثنية - ولم تكن ذات طابع عالمى بشكل خاص. وكما كان عليه الحال فى شأن حركة الأهالى الأصليين فى إكوادور، توافر لحركة زاباتيستا وعى عالمى تمثل فى صياغتها لمطالبها. فقد وصف المتحدث باسم حركة زاباتيستا، نائب القائد ماركوس، وصف هذا السياق العالمى قائلاً: "إن بلايين الأطنان من الثروات الطبيعية تخرج من موانئ المكسيك [... إلى] الولايات المتحدة، وكندا، وهولندا، وألمانيا، واليابان [... إلا أن] الشعب الفقير لا يستطيع قطع الأشجار [لأن الشركات الأجنبية لاستغلال الغابات تملك هذه الحقوق] كما ورد فى (McMichael 2000: 271).

إن الرابطة التى بين ثقافات الأهالى الأصليين والبيئات التى فيها يقوم الأعضاء بإنتاج قوتهم واضحة أيضًا فى حركات عديدة مناهضة لإنشاء السدود الضخمة. وتنبع التأثيرات العالمية فى هذه الحركات من ثلاثة مصادر: (١) الدافع لهذه المشروعات هو نموذج للتنمية الاقتصادية يُسلم بالتكامل الاقتصادى العالمى؛ (٢) كثيرًا ما تمول هذه المشروعات، جزئيًا، من قبل البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، و/أو المساعدات الأجنبية، و(٣) المعارضة التى توجه لهذه المشروعات تظهر بالتدريج محليا إلا أنها تعتمد أيضًا على المنظمات غير الحكومية ومنظمات الحركات الاجتماعية عابرة القوميات. تسلم الحشود المناهضة

لإقامة السدود بأن الدولة تسمح بظهور الحركات الاحتجاجية باستعادة تذكر بمناقشتنا لأنظمة الحكم التسلطية فى الفصل الرابع، فإن أضخم مشروع فى العالم لبناء أحد السدود، وهو مشروع سد ثرى جورجس Three Gorges على نهر يانجتسى فى الصين (والذى تسبب فى ترحيل ١,٢ مليون فلاح من أماكن إقامتهم)، لم يتسبب فى إحداث حشد احتجاجى مستمر ولا فى تكوين روابط عالمية وبالرغم من وقوع بعض الاحتجاجات المحلية، فإن التزام الحزب الشيوعى الصينى بهذا المشروع كان يعنى أن الصحفيين الأجانب قد استبعدوا من المنطقة وأن الاحتجاجات التى قام بها الفلاحون المُرحلون من ديارهم، عندما تكون قد وقعت فعلاً، قد تعرضت لعقوبة شديدة (Macleod and Macleod 2001).

تعتبر حركة نارمادا فى الهند مثالاً جيداً للروابط العالمية للتعبئة المناوئة لإقامة السدود. ونارمادا هو أطول نهر فى وسط الهند وكان بؤرة اهتمام مشروع ضخم لتوليد الكهرباء من المساقط المائية وللرى، وكان من شأن هذا المشروع أن يرحل آلافًا من القرويين المحليين والأهالي الأصليين. هؤلاء الأقوام الذين لا يَدينون بالهندوكية، والذين لم يتم استيعابهم داخل المجتمع الهندى، والذين يغلب عليهم طابع البدو الرحل، يشكلون ما يقرب من ١٠٪ من سكان الهند. وهم، كما هو معهود، لا يملكون حقا شرعيًا فى تملك الأرض، ومن ثم لن يكون لهم حق فى إعادة التوطين أو التعويض. (Mallick 1999) أعلنت الخطط فى سنة ١٩٧٨ لإعادة تشكيل نهر نارمادا بإقامة ٣٠٠٠ سد صغير وما يقرب من ١٦٥ سدا كبيرا، منها عدد من السدود الضخمة. ولم يكن لعملية حشد الجماهير التى قام بها من تضرروا من هذا المشروع والتى كانت تجرى فى نطاق سياسات الحزب المحلى، لم يكن لها إلا نتائج محدودة. كانت حركة إن بى إيه NBA (أى حركة أنقذوا نهر نارمادا) قد بدأت فى سنة ١٩٨٥ باعتبارها حركة لها قاعدتها القومية وقادرة على الاعتماد على دعم المنظمات غير الحكومية الدولية. يرى خاجرام Khagram (٢٠٠٢: ٢٠٠٤) أن أهم نجاحات الحركة تحققت عندما اعتمد منظموها المحليون على الحقوق الدولية للإنسان وعلى الأنظمة البيئية

الدولية فى إشراك القوى الفاعلة عابرة القوميات، كمنظمة أوكسفام Oxfam (بالملكة المتحدة)، وصندوق الدفاع البيئى (بالولايات المتحدة)، وأصدقاء الأرض (باليابان). ركزت عمليات التعبئة المبكرة على القضايا المحلية، مثل ضمانات إعادة التوطين، إلا أن الحملات التى شنت فى وقت لاحق، والتى دعمتها ما قدمته مختلف المنظمات غير الحكومية من إمكانيات ومساعدة استراتيجية، أعادت طرح المشروع بلغة بيئية، فحققت نجاحًا له شأنه. وانتهى الأمر بالبنك الدولى ألى سحب دعمه لهذا المشروع الأكبر، مشروع ساردار ساروفار Sardar Sarovar، والذى كان من شأنه أن يُرحل ٢٠٠,٠٠٠ إنسان من ديارهم وأن يُغرق ٣٧,٦٩٠ هكتارًا (*) و ٤٥ قرية (Balck 2001: 18).

وُجدت أنماط مشابهة فى حركتين ريفيتين مهمتين أخريين فى البرازيل: وهما الحركة المناهضة لإنشاء السدود وحركة جامعى عصارة المطاط. بدأت الحركة المناهضة لإنشاء السدود فى سنة ١٩٧٩ لمساعدة الفلاحين المهجرين من ديارهم بسبب إقامة مشروعات ضخمة فى حوض نهر أوروجواى فى جنوب البرازيل. وقد تتبع الباحثان روثمان Rothman وأوليفر Oliver (٢٠٠٢) تطور هذه الحركة من قاعدة محلية (لها إطار فكرى معنى بالصراع الطبقى وبالحق فى تملك الفلاحين الأراضى الزراعية) إلى أن أصبحت حركة تعتنى بالروابط العابرة للقوميات التى تربطها بالمنظمات البيئية غير الحكومية من أجل زيادة نفوذها على المستوى القومى والمستوى المحلى (من خلال إطار فكرى معنى بحماية البيئة). فى سنة ١٩٨٧ ظفرت اللجنة الإقليمية للمهجرين بسبب إنشاء السدود المسماة اختصارًا SMO، والمنبثقة عن هذه الحركة، ظفرت باتفاق مع الإدارة الحكومية المعنية بالطاقة الكهربية كفل لها تقديم تعويض عادل يُدفع نقدًا، أو إعادة توطين المُضارين، إلا أن هذه الحركة، وعلى النقيض

(*) وحدة قياس تعادل ١٠٠,٠٠٠ كيلو مربع (المترجم).

مما حدث فى مشروع ثرى جورجس فى الصين، كانت تُمثل القوة المؤثرة للمنظمات العابرة للقوميات والفرص الملائمة فى ديمقراطية البرازيل، وهى الأمور التى كانت ضرورية جداً لتحقيق هذا النجاح.

تجمعت تشكيلة مشابهة من المصالح المحلية والمصالح البيئية العابرة للقوميات فى المراحل الأخيرة لحركة جامعى عصارة شجر المطاط، والتى بدأت سنة ١٩٧٥ لحماية حقوق الأرض "أى حقوق الفلاحين والمزارعين فى أراضيهم". ذلك أن موارد العيش لجامعى عصارة شجر المطاط تعرضت للخطر بسبب التعدى على أراضيهم ضمن إجراءات تنمية إقليم الأمازون، وتمثل هذا الخطر بالذات فى فُقدانهم لغابات المطاط بسبب ما كانت تشجع عليه مشروعات التنمية فى البرازيل من تربية الماشية والزراعة. فى أول الأمر، استلفت إقليم جامعى عصارة شجر المطاط انتباه ذوى النزعة المحافظة فى ميدان واشنطن دى.سى، حيث كانوا متوجسين خيفةً من فقدان الغابات المطيرة، ثم بعد ذلك النشطاء من منظمة سيراكلوب Sierra Club، وإى دى إف EDF، والاتحاد الوطنى للحياة البرية، ومؤسسة تشارلز ستيوارت مُت. أخذت هذه المنظمات بإستراتيجية العمل مع حركة جامعى عصارة المطاط للضغط على البنك الدولى لتحقيق برامج تنمية مستدامة. بدأت هذه الحركة نفسها كحركة قائمة على أساس طبقى، كما كان عليه حال الحركة المناهضة لإقامة السدود، إلا أنها حولت بؤرة اهتمامها فيما بعد لتعكس الاهتمامات البيئية التى تشغل بال المنظمات عابرة القوميات، الداعمة لها (Keck and Sikkink 1998: 133-144).

كان كبار الفاعلين من المنظمات عابرة القوميات – أى: المنظمات غير الحكومية INGOs، ومنظمات الحركات الاجتماعية عابرة القوميات TSMOs، وشبكات الدفاع عابرة القوميات TANs – كانت ذات نفع كبير لهذه الحركات. وقد تكون هذه المنظمات كبيرة الحجم لها إمكانيات مالية وتنظيمية لها شأنها، بجانب إمكانياتها الكبيرة من رأس المال الاجتماعى، وقد يكون لها مكاتب فى مدينة واشنطن دى سى، أو لندن، أو جنيف، أو بروكسل. وتعتبر منظمة "السلام الأخضر" Greenpeace، وصندوق الدفاع

البيئى، ومنظمة العفو الدولية، Amnesty International، ومنظمة أصدقاء الأرض، وكثير غيرها، أمثلة لهذه الأنواع من المنظمات عابرة القوميات التى نقصدها فى هذا المقام. وتعدُ شبكات الدفاع الاجتماعى عابرة القوميات، TANs، أقل تركيزًا فى تنظيمها وأكثر انتشارًا، إلا أنها تعمل، أيضًا، كقنوات مهمة للتأثير على النخب القومية، خاصةً من خلال شبكة من اللقاءات الشخصية مع الخبراء، وشبكات من العلاقات الشخصية المتبادلة أُنشئت على المستوى عابر القوميات. وقد تشتمل اللقاءات الشخصية بين النشطاء، والتى تجمع بين الطابع المحلى والطابع عابر القوميات، قد تشتمل على مؤتمرات عالمية، أو على روابط تليفزيونية وسمعية عالية التكنولوجيا، أو على سفريات دولية لتحقيق المقابلات الشخصية المباشرة التى عن طريقها تنعقد جلسات "تحديد" الإستراتيجيات، وتجرى محاولات تغيير الأطر الفكرية، وتتم المناقشات المتبادلة. وتنعقد هذه الاجتماعات فى الأماكن التى يستطيع فيها النشطاء الشماليون أن يساعدوا فى تنسيق الحملات العالمية ذات الأهداف المحلية، والأماكن التى يستطيع فيها النشطاء المحليون أن يُجيدوا عرض مطالبهم المباشرة بلغة الاعتبارات البيئية، كما قد تساعد "هذه الاجتماعات" النشطاء الشماليين على فهم تصورات الجنوبيين لهذه القضايا. هيا بنا نلق نظرة أدق إلى هذا الحساء الأبجدى العالمى للمنظمات الفاعلة عابرة القوميات التى تعمل فى كثير من الأحيان مع الحركات المحلية وتُمكنها، أعنى بذلك: منظمات الحركات الاجتماعية عابرة القوميات TSMOs، والمنظمات الدولية غير الحكومية INGOs، وشبكات الدفاع عابرة القوميات TANs.

المنظمات العالمية من أجل التغيير

منظمات الحركات الاجتماعية عابرة القوميات TSMOs

حدثت زيادة هائلة فى عدد المنظمات الخاصة بالحركات الاجتماعية العاملة على المستوى العالمى طوال الخمسين عامًا الماضية (Smith 1997). فقد تتبعت جاكى سميث

Jackie Smith مسار الزيادة فى عدد منظمات الحركات الاجتماعية عابرة القوميات (TSMOs) منذ أوائل خمسينيات القرن العشرين مستخدمة الكتاب السنوى للمنظمات الدولية. ويُبين الشكل رقم ٢/٦ هذا الاتجاه الأساسى خلال هذه السنوات. وتقوم سميث كذلك بتحليل توزيع محاور الاهتمام الأساسية لهذه المنظمات. إذا نظرنا إلى أحدث الأرقام (سنة ٢٠٠٣)، فإن ما يقرب من ثلث المنظمات مُكرسة لحقوق الإنسان، وما يقرب من خمسها مكُرس للبيئة، وحوالى عشرة فى المائة لكل من حقوق المرأة، والعدالة الاقتصادية العالمية، والتنمية، كما تهتم نسبة كبيرة من هذه المنظمات بالجماعات الصغيرة متعددة القضايا، كقضية الدفاع عن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة، وقضية التنمية المستدامة، وقضية العدالة العالمية.

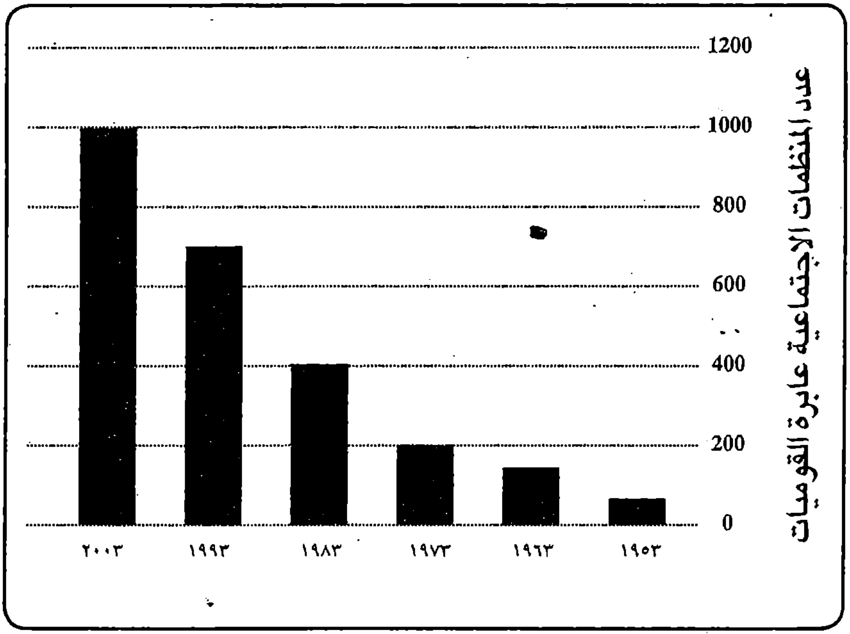

شكل رقم ٢/٦ تزايد منظمات الحركات الاجتماعية عابرة القوميات

بينما توجد مقار الإدارة العليا لمعظم منظمات الحركات الاجتماعية عابرة القوميات - حوالى ثلاثة أرباعها - فى شمال الكرة الأرضية، فإن نسبة منظمات جنوب الكرة الأرضية تتزايد باضطراد منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين (Smith 2008: 124). وتكتشف سميث أيضًا وجود اتجاهين مزدوجين لتقليل المركزية فى هياكل هذه المنظمات، وكذلك تكتشف وجود "اتجاه متميز من جانب منظمات الحركات الاجتماعية عابرة القوميات لأن تكون شبكات فعالة، تقوم بتشكيل الروابط مع كل من المنظمات غير الحكومية والمنظمات التى تشارك فيها الحكومات، حيث تقوم بمتابعة أنشطة التغيير الاجتماعى" (١٢٤). ويذهب تارو (Tarrow (2002:11 إلى أنه قد يكون من الأفضل ألا نُعرف منظمات الحركات الاجتماعية عابرة القوميات بمفردها من حيث أهدافها المتعلقة بالتغيير الاجتماعى، وذلك لأن هذا التعريف يُعقد التمييز بين المنظمات - المولة من جانب الاتحاد الأوروبى و/أو الجماعات التى ترعاها الدولة، مثلاً - التى تعمل كجماعات ضغط "من جهة" والمنظمات الأشد جسارة فى مواجهة التحديات "من جهة". وهو يوصى بالتمييز بين منظمات الحركات الاجتماعية عابرة القوميات وفقًا لأنواع الأعمال التى تشترك فى القيام بها. ووفقًا لهذا المعيار، فإن منظمات الحركات الاجتماعية عابرة القوميات تتميز بانخراطها فى حملات الاحتجاج وفى غير ذلك من أشكال التحدى الاحتجاجى (الجدالى) والموجه لأصحاب القوة على المستوى القومى، أعنى بها الحكومات والشركات الكبيرة، وعلى المستوى الدولى، خاصة مؤسسات التنمية متعددة الأطراف.

المنظمات الدولية غير الحكومية.(INGOs)

بدلاً من الانخراط فى حملات الاحتجاج والتحديات المثيرة للنزاع، والموجهة للدولة، تعتبر المنظمات الدولية غير الحكومية أكثر وداعة من غيرها، ونقول للمرة الثانية إن أغلبيتها موجودة فى شمال الكرة الأرضية، وهى تنخرط فى العمل الدفاعى، أو فى الضغط على مراكز التأثير فى الحكومة أو البرلمان، أو فى مجال العلاقات العامة تأييدًا

لقضية ما، كقضية حقوق الإنسان الدولية، وقضايا الصحة والبيئة، وقضية العدالة الاقتصادية فى التنمية. إن كثيراً من المنظمات الدولية غير الحكومية - ربعها تقريبا - تعتبر منظمات اقتصادية، وصناعية وتجارية، وعلمية، ومهنية ترفع مستوى التبادل بين الأعضاء وتوفر لهم الخدمات. ومن أمثلة هذه المنظمات "الرابطة الدولية للتعدين"، و"الاتحاد الدولى للرياضيات"، و"المجلس العالى للمعلمين"، و"الغرفة الدولية للتجارة"، بين منظمات أخرى كثيرة. والأمر كذلك، فكثيراً ما تكون هذه المنظمات غير مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالتحديات التى تواجهها الحركات الاجتماعية على المستوى العالمى إلا إذا التقت معها فى مواجهة مضادة لما تقوم به غيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية من جهود هادفة للتغيير، وهو الوضع الشائع لهذه المنظمات. ويغلب على المنظمات الدولية غير الحكومية الانخراط فى أنشطة غير هجومية، بدلاً من النزاع الهجومى الذى يميز منظمات الحركات الاجتماعية عابرة القوميات. وقد قام بولى Boli وتوماس Thomas (1999) بتحليل شامل لجميع أنماط المنظمات الدولية غير الحكومية باعتبارها أحد مقاييس نظام الحكم العالمى منذ سنة ١٨٧٥ إلى سنة ١٩٨٨، مميزين لنزعة الزيادة الحادة بعد سنة ١٩٤٥، وقد عرفا هذه المنظمات بأن الغالب عليها أنها قوى فاعلة لا صلة لها بالدولة، وغير هادفة للربح تجسد مبادئ ثقافة عالمية بازغة. وكثير من المنظمات الدولية غير الحكومية كبيرة الحجم وتقدم خدمات إنسانية أو تتابع قضايا حقوق الإنسان وقضايا العدالة، كمنظمة "الصليب الأحمر الدولية"، ومنظمة "أطباء بلا حدود"، و"الاتحاد الدولى للوالدية المخططة"، و"حراس حقوق الإنسان"، و"البعثة الدولية للعدالة". ومع ذلك فإن بعض المنظمات الدولية غير الحكومية، شأنها شأن المنظمات غير الحكومية "على المستوى القومى" العاملة فى مجال الشئون السياسية للدولة، تقوم بحملات ذات شُعب متعددة، تتنوع بعضها فتشمل مجال الضغط "على الحكومة والبرلمان" ومجال الدفاع لتصل إلى مجال أنشطة الحركات الاجتماعية، ومن هذه المنظمات منظمة "الصندوق العالمى من أجل الطبيعة" (WWF)، ومنظمة "أصدقاء الأرض" (FoE)، ومنظمة "تحالف الغابات المطيرة" (RE)، ومنظمة "الحملة الدولية لخطر الألغام الأرضية" (ICBL). وعندما تصبح الأفعال العدوانية جزءاً

من الحملات العالمية، فإن الخط الفاصل بين المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات الحركات الاجتماعية عابرة القوميات يصبح غائمًا. وإن الأفعال النضالية، والتى تصدر من منظمة "السلام الأخضر"، والتى تكون فى كثير الأحيان أحداثًا ملفتة للنظر وتدل على ذكاء إعلامى، تترافق، بصورة معهودة، مع الجهود المعلوماتية وجهود الضغط "على كبار المسئولين والبرلمانيين" التى تعتبر أقل شراسة منها. قام الباحثان بولى Boli وتوماس Thomas بتسجيل ما يقرب من ٦٠٠٠ منظمة دولية غير حكومية فيما بين سنة ١٩٧٥ وسنة ١٩٨٨، ومنذ تاريخ انتهاء دراستهما، فإن هذا العدد قد تزايد بالتأكيد. وكما يشير تارو Torrow (2005) ، فإن واحدة من أهم نتائج هذا الازدهار تتمثل فى خلق طبقة من المواطنين العالميين، الدوليين، المترابطين يسافرون كثيرا ويطبقون ما تدربوا عليه، كما يطبقون مهاراتهم ورأسمالهم الاجتماعى على الحملات الموجهة لإحداث التغيير "الاجتماعي" على المستوى العالمى. ويُشكل هؤلاء المواطنون العالميون فئة فرعية لفكرة تارو عن "المواطنين العالميين المتمكنين" "rooted cosmopolitans"، إلا أنها فئة مهمة جداً إذ إن أعضاءها يعتبرون من اللاعبين ذوى النفوذ فى الشبكات الواسعة الانتشار للنشطاء الملتزمين، أو شبكات الدفاع العابرة للقوميات TANs.

شبكات الدفاع عابرة القوميات (TANs)

نشير هنا إلى شبكة موسعة من اللقاءات الشخصية بين "الأفراد المخلصين ذوى التعليم الراقى الذين يستطيعون تحمل تكاليف السفر حول العالم، المهرة فى اللغات، الذين لديهم المهارات الفنية، والفكرية، والمهنية لخدمة وتمثيل مصالح من يدعمونهم لدى المؤسسات الدولية والدول القوية" (Tarrow 2001, 12) ، هذه الشبكة المكونة من اللقاءات الشخصية والعلاقات المهنية كثيراً ما تطرح على نطاق واسع لتظفر "بالنشطاء خارج الحدود" الذين يعبرون بوضوح عن المبادئ ذات المستوى العالمى لحقوق الإنسان، والديمقراطية، والعدالة الاقتصادية، والسلام، والحد من انتشار الأسلحة النووية، ومناهضة العبودية، وحقوق المرأة، وما إلى ذلك من المبادئ. بالرغم من أنه كثيراً ما

يعبر عن هذه المبادئ فى الأحكام والمعاهدات الدولية، فمن الشائع أن يتجاهلها الفاعلون على مستوى الدولة فى سعيهم وراء مصالحهم الدولية الخاصة. يقوم هؤلاء المواطنون العالميون المتمكنون بمعادلة تأثير السياسة الواقعية للعلاقات الدولية عن طريق توفير أساس هيكلى لهذه المبادئ يبث فيها الروح ويبين أهميتها. يأتى كثير من أعضاء شبكات الدفاع عابرة القوميات من المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات الحركات الاجتماعية عابرة القوميات التى ذكرناها بالتفصيل آنفًا، وهم يعملون بصورة جمعية مع ممثلى الدول ومع غيرهم من الفاعلين الذين لا يمثلون دولاً معينة لتعزيز أهداف سياستهم بين الدول والمنظمات متعددة الأطراف. تعتبر الاتحادات والتحالفات التى تتم بين المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات الحركات الاجتماعية عابرة القوميات هى الوسائل الأساسية التى عن طريقها تتخذ شبكات الدفاع عابرة القوميات شكلاً أطول عمرًا. تتجاوز أعمال شبكات الدفاع هذه نطاق الدول القومية التى جاءوا منها، كما أنه، وبناءً على القضايا والأحداث الكبيرة التى تنشطه، فإن الشبكات التى يشكلونها قد تكون قصيرة العمر وعارضة، إلا أنها "مترابطة مع بعضها برباط القيم المشتركة، وبوجود خطاب مشترك، وتبادلات كثيرة للمعلومات والخدمات" (Keck and Sikkink 1998: 2). ومن ثم فإنه كما يمكن النظر إلى الحركات الاجتماعية ذات المستوى القومى بوصفها شبكات من الأنشطة التى تربطها ببعضها ثقافة مشتركة، يمكن النظر أيضا إلى الحركات العالمية بوصفها جزءًا من الأجزاء التى تتكون منها شبكات الدفاع عابرة القوميات. وبالمثل، فإنه كما تعتبر الحركات الاجتماعية قوى مؤثرة داخل المجتمعات المدنية القومية، فإن شبكات الدفاع عابرة القوميات تعتبر جزءًا من مجتمع مدنى عالمى آخذ فى الظهور. كثيرًا ما تكون المؤتمرات الدولية هى الأماكن التى يمكن فيها للممثلين العالميين المختلفين أن يلتقوا معا لصياغة روابط وتحالفات جديدة (Smith 2008)، كما أن هذه المؤتمرات تتلقى المساعدة من التكنولوجيات الجديدة فى مجال تيسير تبادل المعلومات وتنسيقها.

يذهب كك Keck وسيكينك Sikkink (١٩٩٨) إلى أن شبكات الدفاع عابرة القوميات هى الوسائل الأساسية التى عن طريقها تترجم النزعة العالمية فى صورة النجاح فى مجال السياسة. وهما، فى تحليلهما العميق، يبينان مدى كون القول المأثور الشهير "فكر عالميًا، واعمل محليًا" ليس دقيقا على الدوام، إذ يغلب أنها تعمل عبر ما يسميانه "التأثير المرتد". ويشير هذا التأثير إلى مسار ذى انحناءات كثيرة للوصول إلى النجاح فى مجال السياسة، وهو النجاح الذى عن طريقه يقوم النشطاء المحليون بتعزيز الاتصال بالنشطاء عابرى القوميات - وعادة ما يكونون من دول الشمال - وبوضع الاستراتيجيات معًا، حيث يقومون، فى أحيانٍ كثيرة، بإعادة صياغة القضايا المحلية من أجل أن تتخذ صورة لها صدى أوسع نطاقا. وهذا الوضع يمكن الحركة المحلية من أن تحشد موارد أعظم من أجل قضيتها وأن تغتنم (بل وتخلق) الفرص على المستوى المحلى بهدف إحداث التغيير فى السياسة. يعتبر هؤلاء الفاعلون عابرو القوميات ذوى أهمية قصوى فى تغيير اتجاه المواقف والتقريب بين الأطر الفكرية (Tarrow 2005) وهو الأمر الذى عن طريقه يُعاد تشكيل المنظمات المحلية فى ضوء النضال ذى المستوى العالمى. وعلى ذلك، فإن التأثير المرتد يتمثل فى ذلك المسار الدائرى الذى عن طريقه يقوم المحليون ذوو النزعة العالمية (١) بتعزيز الروابط مع المنظمات عابرة القوميات، والتى تقوم حينئذ (٢) بتحفيز الضغوط الخارجية الدولية على سياسة الدولة، متسببة فى إحداث كل من الضغوط الصاعدة من القاعدة للقمة والنازلة من القمة للقاعدة على النخب القوميين. والمسألة هى أنه، فى دول الجنوب، والتى هى فى كثير من الأحيان دول قمعية و/ أو غير متجاوبة مع عمليات الحشد الشعبية، قد لا تكون عمليات الحشد المحلية قادرة على فرض الحقوق المعترف بها نفسها، كما أن الضغوط النازلة التى تتلقاها الدولة من الدول الأخرى، ومن المنظمات عابرة القوميات، ومن الرأى العام الدولى، كثيراً ما تكون ذات أهمية قصوى. فى بعض الحالات، كما شاهدنا فى حركة نارمادا وحركة جامعى عصارة أشجار المطاط، قد توجد منحنيات عديدة فى هذا الخط الدائرى. تبدأ هذه المنحنيات مع (١) التنسيق مع المنظمات عابرة القوميات، والتى تقوم حينئذ (٢) بتحفيز الضغوط على

دول الشمال لتعمل من خلال قنوات متنوعة، تشمل (٣) منظمات متعددة الأطراف، مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. وقد تتسبب هذه المنظمات، بدورها، فى (٤) دفع المصادر المتعددة للضغط إلى القيام بعملها فيأتى الضغط من صندوق النقد الدولى، ومن منظمات الحركات الاجتماعية عابرة القوميات التى تتميز بالبراعة الإعلامية، والمنظمات الدولية غير الحكومية ذات الخبرة فى صياغة القضايا المحلية لعرضها على جماهير دول الشمال، ومن القنوات الدبلوماسية الدولية. وفى كل سيناريو من هذه السيناريوهات، يتمثل المسار الأساسى المرتد فى أن ما ينطلق خارجًا من الحركة المحلية يرتد راجعًا بقوة، عبر حلقات الوصل عابرة القوميات، إلى المستوى القومى.

أظهرت البحوث التى تناولت حلقات الوصل عابرة القوميات أن التأثير المرتد لا يخلو من العيوب (Thayer 2000; Maney 2002; Friedman 2009). فمن الأمور المفهومة تماما مدى احتمال أن تكون العلاقات القائمة، مثلا، بين الممثلين من أبناء البلاد الأصليين من الإكوادور والمواطنين العالميين ذوى التعليم الراقى من نيويورك، أو بروكسل، أو لندن مملوءة بأشكال التواصل المعيب. فالاختلافات اللغوية، والتعليمية، والثقافية هى أكثر العقبات ظهورًا. وهى أمور تجعل أشكال سوء الفهم بين الجماعات أكثر احتمالاً، حال كونها تقوض علاقات الثقة التى لا بد منها لبناء الائتلاف. تبين بحوث ثاير Thayer (٢٠٠٠ : ٢٠٠١) فى مجال الحركات عابرة القارات، كيف تقوم الروابط المعقودة مع نشطاء دول الشمال باقتطاع أجزاء من دور المنظمات المحلية فى حركة النساء البرازيلية. فالقيود والفرص العملية فى السياقات القومية – حيث يتحتم وجود التنظيم المحلى – تفاقم خطورة هذه الاختلافات (Wood, 2005).

لعل معظم القضايا المثيرة للنزاع مما يظهر فى تشكيل الائتلافات بين الشمال والجنوب تتأتى من مشاكل القوة والقيادة. فالجماعات الشمالية، ونظرًا لتسلحها بموارد وإمكانيات ضخمة، كثيرًا ما تكون فى مراكز تسمح لها بالبت فى الجوانب الأساسية للحملات، وهو الأمر الذى يمكنه أن يتسبب فى إحداث الاستياء، والصراع،

وحل الائتلافات عابرة القوميات. إن العلاقات غير المتكافئة داخل الائتلافات والتحالفات القائمة بين الشمال والجنوب من الأمور المعروفة منذ أمد بعيد باعتبارها مشكلات فى شبكات الناشطين عابرة القوميات. وفيما يتصل بالتأثير من نوع التأثير المرتد خاصةً، حيث يتوقف نجاح السياسة على ما للجماعات الشمالية من إمكانيات وما تمارسه من ضغوط، فإن خطورة الهيمنة الشمالية تكون كبيرة. بل إنه يحدث داخل الائتلافات التى توحدها أهداف التغيير الجذرى والعدالة العالمية، وتشيع فيها الديمقراطية التشاركية واللامركزية فى التنظيم، يحدث داخل هذا الائتلاف أن يمارس النشطاء الشماليون التأثير بأساليب ماكرة (Wood 2005; Friedman 2009)

بالرغم من هذه العقبات، تثبت بحوث سميث Smith أن الائتلافات عابرة القوميات تزايدت بوتيرة متسارعة فى العقود الثلاثة الماضية، فى نفس الوقت الذى يكتسب كثير منها سمة تتجاوز بها ذلك الانقسام الذى بين الشمال والجنوب (١٢٤، ٢٠٠٨) . وتوجد أسباب عديدة لهذا الوضع، من بينها العدد المتزايد من القضايا التى تتطلب الاهتمام على المستوى العالمى، وانتشار النموذج "الفكري" الأساسى للتأثير المرتد بين الناشطين، ومدى ما يمكن أن يحدثه هذا التأثير من ضغط على الدول غير المستجيبة. بالإضافة إلى الحالات التى استعرضناها، توجد أمثلة كثيرة لائتلافات ناجحة بين الحركات المحلية والمنظمات الدولية غير الحكومية أو منظمات الحركات الاجتماعية عابرة القوميات. فقد أدت التكنولوجيا المتقدمة للاتصالات وسهولة السفر إلى نشر "الروابط الضعيفة" بين الناشطين (فى صورة مضادة لروابط الصداقة القوية). وبهذا المعنى تكون الروابط الضعيفة أمراً جيداً . فهى أساس شبكات النشطاء عابرة القوميات ولبنات البناء التى يتشكل بها الائتلاف.

لابد للدول التى تستجيب للضغوط "الخارجية" أن تعقد صفقة سيادة "Sovereignty bargain" مع اللاعبين عابرى القوميات (Friedman, Clark and Hochstetler 2005). يصف هذا المصطلح مأزقا تواجهه الدول على المسرح الدولى، والذى يتحتم عليها فيه أن تكف عن التصرف بصورة مستقلة، كأن تستخدم، مثلا

القوة الجبرية فى تحقيق المصلحة القومية، وذلك من أجل أن تحتفظ بعلاقات طيبة مع الدول الأخرى التى قد تحتاج إلى دعمها فى ظروف أخرى. ونظراً لأن الدول تقع تحت الضغوط المرتدة، فإنها تواجه نوعا آخر من المقايضة على سيادتها، وفيها يتحتم على الدولة أن توازن بين التكاليف السياسية الناجمة عن تنازلاتها التى تمنحها للائتلافات عابرة القوميات (وعن تشجيعها لظهور الانهيار فى قوى الضغط المسلط عليها من الخارج) وبين المنافع التى تجنيها على المستوى العابر للقوميات، والتى منها قدرتها على ممارسة التأثير على قرارات المؤسسات الاقتصادية متعددة الأطراف. ولا ريب أنه توجد تكلفة إضافية لابد من تحليل عواملها فى هذه الحسابات، وأعنى بها أن تقديم الدولة للتنازلات فى أحد المجالات يزيد من تقوية الناشطين عابرى القوميات فى مجالات أخرى لسياسة الدولة. لهذه الأسباب، قد يوجد نوع من القوة الدافعة التى تتراكم بوتيرة بطيئة، مما يمكن الدولة من تحقيق نتائج ناجحة عابرة للقوميات، لا يحدث ذلك داخل الدولة الواحدة فحسب، ولكنه يحدث كذلك لأن الأدوار والإسترلتيجيات عابرة القوميات تنتشر فتصل إلى الأوضاع الأخرى والدول الأخرى. والسؤال هو، بعد أن نأخذ فى الاعتبار تزايد شبكات الدفاع عابرة القوميات والائتلافات عابرة القوميات، ما التأثير البعيد المدى الذى سيقع على سيادة الدولة؟ هل سيحدث تآكل بطىء، أو، كما يزعم بعض المراقبين (Tarrow 2005)، هل ستظل الدولة المرتكز الأساسى لفعالية الحركات الاجتماعية والسياق الرئيسى لقياس نجاحات الحركات الاجتماعية؟ وهذه أسئلة سأجيب عليها قريباً، إذ يقترب هذا الفصل من خاتمته. والإجابات لها نتائج عميقة بالنسبة للعلاقة التى بين الدولة والحركات الاجتماعية فى مسارها التاريخى العام. بيد أنه يوجد، أولاً، تحدٍ بالغ الأهمية تتعرض له سيادة الدولة ظهر بالتدريج فى العشرين سنة الماضية. فخلافًا لحال منظمات الحركات الاجتماعية عابرة القوميات وشبكات الدفاع عابرة القوميات، والتى وُجدت بصور مختلفة وبدرجات مختلفة من القوة لمدة طويلة (Hannigan 2002; Tarrow 2005)، فإن هذه الحركة تمثل تطوراً إبداعياً وجديداً فيما يتصل بتعبئة الجماهير والمطالبة بالحقوق على مستوى عالمى.

فى أواخر نوفمبر ١٩٩٩، تجمع عشرات الآلاف من الناشطين فى مدينة سياتل ليتظاهروا ضد السياسات الاجتماعية والاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية. وعلى امتداد عدة شهور، نظم الناشطون فعاليات متعددة تستهدف، أولاً: تعطيل الاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، وثانيًا: لفت الانتباه "للعجز الديمقراطى" فى القرارات التى اتخذت فى تلك الاجتماعات – وهى قرارات صاغتها بدهاء أغنى دول العالم وتؤثر على ملايين المواطنين العاديين فى دول الجنوب – وثالثًا: لفت انتباه وسائل الاتصال إلى العواقب الاجتماعية للسياسات الليبرالية الجديدة، وذلك من خلال التظاهرات السلمية، والتى كانت فى كثير من الأحيان تظاهرات مبتكرة تمامًا (Epstein 2000; Gill 2000; Smith 2001; Smith and Johston 2002). ومع أنه من المؤكد أن سياتل مثلت خطوة مهمة فى تاريخ الاحتجاجات المناهضة للعولمة النيوليبرالية، فإنها لم تكن الخطوة الأولى ولا الكبرى. إذ يوجد تاريخ من الفعل الجمعى ترجع بدايته إلى أزمة الديون فى سنوات الثمانينيات من القرن العشرين، عندما تظاهر ٣٥,٠٠٠ فرد وقت اجتماع الدول السبع الكبرى (G7) (*) فى مدينة بون بألمانيا (سنة ١٩٨٥)، وعندما تلاقى ٨٠,٠٠٠ فرد وقت اجتماع صندوق النقد الدولى فى برلين (سنة ١٩٨٨). وعلى امتداد سنوات التسعينيات فى القرن العشرين، قامت مظاهرات مماثلة نظمت فى مدن عقدت فيها مؤتمرات قمة لصندوق النقد الدولى، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولى، والسبعة الكبار، والاتحاد الأوربى، والمنتدى الاقتصادى العالمى: حيث تلاقى ١٥,٠٠٠ فى ميونخ (سنة ١٩٩٢) و ٦,٠٠٠ فى ليون (سنة ١٩٩٦)، و٢٥٠٠ فى

(*) مجموعة (G7) هى مجموعة تتألف من وزراء المالية ومحافظى البنوك المركزية من الاقتصاديات السبع الكبرى حسبما ورد فى تقرير صندوق النقد الدولي: كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة. تجتمع لمناقشة القضايا الاقتصادية فى المقام الأول. ويمثل الاتحاد الأوروبى أيضا ضمن G7. و G7 هى أغنى سبع دول المتقدمة الكبرى الثروة الصافية وطنية، وهو ما يمثل أكثر من ٦٤٪ من الثروة العالمية الصافية. (المترجم)

فـانكوفـر (سنة ١٩٩٧)، و٥٠,٠٠٠ فى أمـسـتـردام (سنة ١٩٩٧) و ٣٠,٠٠٠ فى لوكـسـمـبرج (سنة ١٩٩٧)، و ٥٠,٠٠٠ فى برمنجـهـام (سنة ١٩٩٨)، و ٥٠,٠٠٠ فى كولونيا (سنة ١٩٩٩) (انظر Johnston and Haunss 2002). وتكشف هذه الاحتجاجات جميعًا عن وجود خيوط مشتركة فى القضايا المثارة، وخيوط مشتركة إلى حد ما فى مشـاركة الجمـاعـات (Rucht 2003b). فقـد توافر لاحـتجـاجات سنة ١٩٨٨ المناهـضة لاجتـمـاعـات صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى فى برلين ائتلاف ذو تشكيلة متنوعة الأطياف من جماعات التضامن مع العالم الثالث، والمسيحيين، والخُضر، والنسويين، والنقـابات، وجمـاعـات الاسـتـقـلال الذاتى (Gerhards and Rucht 1992)، وهى تشكيلة شبيهة إلى حد كبير بتركيبة شبكة العمل المباشر التى قامت بالدور الأساسى فى تنظيم احتجاجات مدينة سياتل بعد ذلك بعشر سنوات (Smith 2001).

أُطلق على هذه القوى الاجتماعية الفاعلة أسماء كثيرة، من بينها اسم "الحركة المضـادة للعوْلمة"، أو "الحركـة المضـادة لعولمة الشركات"، أو "الحـركـة المضـادة للعولمة النيوليبرالية"، أو -"الحركة اللاعولمية"، وهو اسم سـهل بسيط إلا أنه غير دقيق. ويجمع إيفانز Evans (٢٠٠٥) هذا العدد الكبير من الجماعات تحت مظلة المصطلح الشامل "العـولمة المضـادة للهـيمنة"، والتى تضم عـابرات القـومـيـات من الشـبكات العـمـالـيـة، والشبكات النسوية، والشبكات المعنية بقضايا البيئة، وغيرها من الشبكات. كما تُركز سـمـيث Smith (٢٠٠٨) على "حـركة الديمقـراطـيـة العـالمـيـة"، والتى تعـتـبرها بمثـابة شـبكة عـابرة للقـومـيات تتـحـدى شـبكة الليـبـرالية الجـديدة واسـعـة النطاق وقـوية. إلا أنه نظرًا لأسـبـاب ترجـع إلى تاريخ الشـبكـة وإلى إطـارها الفكـرى العام والقـائم على حشد الجماهير، يُفضل كثير من المراقبين تماما تسميتها "بحـركة العدالة العالمية" (Kolb 2005; Tarrow 2005; della Porta 2009). وتـؤكـد هـذه الحـركـة أهمـيـة المعـارضـة المتـوسـعـة والمُحـركـة للهـمـم ضـد السـيـاسـات الاقـتـصـادية الليـبـرالـيـة الجـديدة ومـا يترتب عليها من نتائج، كنقص المشاركة للديمقراطية، والانتهاكات التى تُصيب حقوق العمال وحقوق الإنسان، وتدهور البيئة، والتـخـفـيضـات فى النفقات التى تخصـصـهـا

الحكومات للتعليم والرعاية الاجتماعية. كما تؤكد هذه الحركة أهمية تركيزها على العدالة الاقتصادية والاجتماعية ونزعة المجابهة التى تأخذ بها الحركة إزاء الرأسمالية العالمية. وتقوم هذه العناصر، مجتمعة معًا، بالارتباط بعناصر أخرى لتشكل إطارًا مرجعيا للعدالة العالمية التى توحد شبكة واسعة النطاق ومتنوعة الأشكال من المنظمات، والجماعات غير الرسمية، والناشطين، بما فى ذلك كثير من المنظمات غير الحكومية والمنظمات عابرة القوميات للحركات الاجتماعية التى ناقشناها من قبل. ونظرًا لاتساع نطاق هذه الحركة وتعقدها، فمن الأفضل تصورها على أنها شبكة ضخمة عابرة للقوميات من المنظمات والناشطين المرتبطين معًا بهذا الإطار المرجعى، وهو مخطط شامل وعام للتفسير تندرج تحته مخططات فرعية متعددة. وبإمكاننا أن نميز بعض أشهر هذه المخططات.

المخططات المضادة لعولمة الليبرالية الجديدة

هذا المخطط هو الأكثر مرجعية، ويتوافر له، لهذا السبب، حلقات وصل تربطه ببعض المخططات الفرعية الأخرى داخل الإطار المرجعى. ولايحتاج الأمر إلى أن نقول إن النتائج السلبية للسياسات الليبرالية الجديدة دفعت بالحركات التى ناقشناها فى صفحات هذا الفصل إلى الأمام. فمن ناحية، تتسبب السياسات الليبرالية الجديدة فى استثارة مطالب الأفراد فى دول الجنوب ممن يكابدون نتائجها بصورة مباشرة، كما هو حال جامعى عصارة أشجار المطاط أو حال حركات العمال الزراعيين المعدمين "الذين لا يملكون أرضًا زراعية" فى البرازيل، والمُسماة اختصارًا MST. ومن ناحية أخرى، فإن نتائج الليبرالية الجديدة تواجه برد فعل يتمثل فى النفور الأخلاقى الذى يُبديه الناشطون والشباب الملتزمون فى دول الشمال، والذين يحتمل أن تكون هذه القضايا كثيرة البعد عنهم (Rucht 2000) ولكن شعورهم بها لا يقل حدة عن شعور أبناء الجنوب، وذلك كما هو الحال مع ائتلاف "الطلبة المتحدون ضد أماكن العمل الجائرة". ومن المفارقات أن قدرة هذه الحركة على استيعاب هذه العوالم وتنظيم

الاحتجاجات قائمة على التقدم التكنولوجى فى الاتصالات وعلى التنسيق النابع من نفس النظام الذى تعارضه. فالناشطون يستخدمون حواسيب صنعتها شركة هيولت – باكارد وسونى (فى الصين وكوريا الجنوبية) وبرمجيات صنعتها شركة مايكروسوفت وأدوبى (على أيدى مهندسين فى كاليفورنيا وومبباى). زد على ذلك أنه كثيراً ما ينشدون المعونة من الأنظمة الدولية لحقوق الإنسان، وأنظمة الصحة العامة ومؤتمرات ووكالات الأمم المتحدة، وهى كلها ثمرات لعملية العولمة الشاملة. لذلك فإنه فى الوقت الذى يكون فيه هذا الإطار المرجعى هو الإطار الأقوى والأشمل، توجد حدود لمدى قدرة أطره المضادة للرأسمالية والمضادة للمؤسساتية على حشد الجماهير. وقد تكون الجماعات شديدة التطرف، كجماعات الفوضويين مثلاً، راغبة فى الاتفاق على مخالفة الجماعات العمالية المعتدلة كجماعة AFL-CIO(*)، أو الجماعات المنادية بتجزئة الديون، كجماعة جوبلى ٢٠٠٠ Jubilee 2000، من أجل الإعداد لحشد حركة احتجاج، ولكن ليس بصفة دائمة، وذلك كما كشفت عنه أحداث الغضب العنيفة التى تفجرت فى مدينة سياتل.

المُخططات الفرعية للديمقراطية العالمية

مع أن سياتل لم تمثل نقطة انطلاق الاحتجاجات المنادية بالعدالة العالمية، لكنها كشفت، رغم ذلك، عن الخطوط الأساسية لهذه الحركة، خاصةً عن انتقادها "للعجز الديمقراطى" الموجود فى مختلف المؤسسات الاقتصادية متعددة الأطراف. تقدم سميث (٢٠٠٨) الديمقراطية العالمية باعتبارها الموضوع الرئيسى الموحد لهذه الحركة، مُبدية ملاحظة مفادها أن الديمقراطية العالمية يندرج فى إطارها كثير من القضايا الملحة الناجمة عن السياسات النيوليبرالية، مثل قضية التصنيع داخل أماكن العمل الجائرة،

(*) اتحاد منظمات العمل الأمريكية.

وقضية حقوق الإنسان، وقضية استنزاف البيئة وتلوثها، قضية الصحة الأساسية باعتبارها حقا عاما لكل البشر. ويعنى ذلك ضمنا أن اتخاذ القرارات الديمقراطية الكاملة الصحيحة من شأنه أن يثمر نظاما اجتماعيا واقتصاديًا يعكس مصالح البشر الذين أُضيروا "من السياسات الليبرالية الجديدة". وعلى النقيض من ذلك، فإن السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة تفرز تشكيلات من اللامساواة، على مستوى العالم وفيما بين الدول، تظهر عندما يطلق العنان لمنطق السوق وعندما يصبح السعى لتحقيق الأرباح هو المصلحة الاجتماعية العليا. لهذه الأسباب، تعمل الديمقراطية كموضوع رئيسى موحد لكثيرين فى حركة العدالة العالمية، حيث تقوم بتجميع مختلف الأفراد والمنظمات التى تتقاسم الديمقراطية كقيمة جوهرية، تقوم بتجميعهم فى وحدة جامعة (della Porta 2009).

حيثما يظهر الانقسام فإنه يدور حول القدر المطلوب من الديمقراطية. إذ يوجد حاليًا تغير أساسى فى المخطط الفرعى للديمقراطية العالمية يرفض القنوات السياسية المؤسساتية، والتنافس الحزبى، واشتراك الدولة والأحزاب فى تنفيذ السياسة العامة مُفضلاً على ذلك الأشكال المتطرفة فى الديمقراطية التشاركية وفى التنفيذ المحلى "للسياسة العامة" وهى الأمور التى تعد سمة مميزة لما كان فى الماضى من منظمات جماعية أنشأتها حركة "اليسار الجديد" New Left(*)، وبشرط أن تنفذ هذه الأشكال بنكهة جنوبية جادة. ومنذ بداية هذا القرن، آل أمر المنتديات الاجتماعية إلى أن تكون من الناقلات الأساسية للديمقراطية التشاركية اللامركزية، حيث تقوم بمزج الجوهر (وهو النزعة المضادة لليبرالية الجديدة بجانب التغيير التقدمى) بالعملية (والمتمثلة فى اتخاذ القرارات الشاملة، الأفقية، التى تغلب عليها نزعة الصراع؛ انظر (Juris 2008)،

(*) هو مصطلح ظهر سنة ١٩٦٠ بالولايات المتحدة الأمريكية، سُميت به الحركة السياسية التى كانت تدعو بقوة (عن طريق التظاهرات مثلاً) إلى إحداث تغيرات جذرية فى الممارسات السياسية والاجتماعية والتعليمية السائدة وهو يختلف عن اليسار القديم فى التوجهات الفكرية الأساسية. (المترجم).

كما تقوم بالتأكيد البالغ على مشاركة منظمات دول الجنوب ونشطائها. ويعكس مفهوم المنتديات المقصد الأصلي لتزويد الأفراد ببديل عن مؤتمرات القمة الاقتصادية رفيعة المستوى، والتي يقتصر الاشتراك فيها على النخب النيوليبرالية والنخب من أصحاب النفوذ في الشركات الكبرى.

كان ينظر إلى المنتدى الاجتماعي العالمي (*) (WSF) باعتباره مكانًا حرًا لا يخضع لقيود حكومية، فأبوابه مفتوحة لكل المشاركين ذوي المطالب والرؤى الفكرية الكثيرة، إلا أنهم كانوا يتقاسمون التزامًا بمقاومة سياسات الليبرالية الجديدة ويسعون حثيثًا لتحقيق العدالة الاجتماعية.

لقد سبق للمنتدى الاجتماعي العالمي هذا أن نظم للمرة الأولى في مدينة بورتو ألجري بالبرازيل في سنة ٢٠٠١ في رد فعل للمنتدى الاقتصادي العالمي في مدينة دافوس، في سويسرا، والذي عُقد قبل ذلك بسنتين. وعُقد منتدى اجتماعي عالمي ثانٍ في مدينة مومباي في سنة ٢٠٠٤، ومنتدى ثالث عاد ليعقد في البرازيل سنة ٢٠٠٥، تنتظم المنتديات الاجتماعية الإقليمية في مواقع أخرى عديدة، خاصة في أوروبا وأمريكا اللاتينية. فقد سبق أن عقدت المنتديات الاجتماعية الأوروبية في فلورنسا (سنة ٢٠٠٢)، وفي باريس (سنة ٢٠٠٣)، وفي لندن (سنة ٢٠٠٤)، وعُقِد منتدى اجتماعي للولايات المتحدة في مدينة أتلانتا (سنة ٢٠٠٧). وتشير سميث Smith وريز Reese (٢٠٠٨) إلى "عملية المنتدى الاجتماعي العالمي" باعتبار أنها تمثل انتقال حركة العدالة العالمية بعيدًا عن الأحداث الاحتجاجية إلى أماكن الاجتماعات المعنية بشئون

(*) The World Social Forum المنتدى الاجتماعي العالمي وهو الاجتماع السنوي لمنظمات المجتمع المدني الذي عقد لأول مرة في البرازيل، والذي يقدم جهودا ذاتية واعية لتطوير مستقبل بديل من خلال مناهضة هيمنة العولمة. ينظر البعض إلى المنتدى الاجتماعي العالمي باعتباره المظهر المادي للمجتمع المدني العالمي، كما أنه يجمع بين المنظمات غير الحكومية، وحملات المناصرة وكذلك الحركات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية التي تسعى للتضامن الدولي.

المال العالمية، والاتجاه نحو أنشطة "جماهيرية" صاعدة من القاع للقمة تستلهم أحوال دول الجنوب وتكون بدائل عن الممارسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية النيوليبرالية. لذلك، كان الشعار المنظم للمنتدى الاجتماعى العالمى فى بورتو ألجرى، بالبرازيل، هو: "بالإمكان وجود عالم آخر"، أو كما عبر عن هذا المعنى شوينلايتنر Schoenleitner بقوله (٢٠٠٣) : "عولمة أخرى ممكنة".

وفقًا لدراسة ديلابورتا، فإن الذى يوجه المنتديات الاجتماعية "أيديولوجيا مهيمنة واحدة"، متنوعة الأشكال فى وجوهها الكثيرة وفى ممارستها، ألا وهى أيديولوجيا الديمقراطية التشاورية أو التشاركية" (٢٠٠٩: ١٨١)، فهى توفر "فضاء حراً تنبؤياً" تجريبيًا بمعنى أنها تتيح مكانًا لتخيل مستقبل بديل ومكانا للمشاركة الديمقراطية. (Breines 1980, 1982) بالنسبة لغرضنا، يمكننا أن نركز قيم الديمقراطية التشاركية فى خمسة مبادئ أساسية هى: (١) تتخذ القرارات بالإجماع. (٢) تتطلب هذه القرارات مشاركة جماهيرية لوجهات النظر المختلفة، مما ينجم عنها من (٣) تحول الرؤى المختلفة من خلال المحاجة العقلانية. (٤) لكل إنسان مهتم بالموضوع المطروح للتشاور حق فى المشاركة فى اتخاذ القرارات. (٥) يكون تبادل الرأى بين الأكفاء، بصرف النظر عن قوة المشاركين أو مكانتهم الاجتماعية أو من قد يمثلونهم، يستحق جميع المشاركين الاعتراف بهم، واحترامهم، والاستماع العادل إليهم بهدف توفير الفرصة المتكافئة للتأثير فى تبادل الآراء (Polletta 2002; della Porta 2009: 185). كثيراً ما يتم التأكيد على هذه المبادئ فى الوثائق التى تأسست عليها المنظمات التى تشارك فى المنتدى الاجتماعى العالمى. وأيا ما كان الأمر، فقد شاع لدى الباحثين ملاحظة الصعوبات فى تطبيق هذه المبادئ للوصول إلى القرارات، لا يحدث فى المنتديات الاجتماعية فقط، بل يحدث أيضا فى المنظمات الأخرى للحركات الاجتماعية، أن يجتمع لقيمة التبادل المتروى للآراء وقيمة الإجماع وضعان، أنهما تتمتعان بمكانة راسخة، وأنهما يتعذر تطبيقهما، مما يسبب الإحباط والصراع فى أحيان كثيرة (Polletta 2002; Juris 2008; Kwon, Reese, and Anantram 2008; della Porta 2009).

المخططات الفرعية المعنية بالشمال والجنوب

بالرغم من أن ما حدث فى مدينة سياتل كان فى الأغلب احتجاجًا منسوبًا للولايات المتحدة، فقد حاز على مشاركة عالمية إلى حد أكبر بكثير من الاحتجاجات السابقة. ففى الوقت الذى كانت فيه القضايا العالمية، خاصة قضية الديون التى يقدمها صندوق النقد الدولى وسياساته فى الإقراض، هى محاور الاحتجاجات السابقة، فى بوت سنة ١٩٨٥، وفى برلين سنة ١٩٨٨، كانت مشاركة الناشطين القادمين من دول جنوب العالم مقيدة فى كلتى الحالتين، فمن بين ١٣٣ جماعة نظمت الاحتجاج المناهض لصندوق النقد الدولى سنة ١٩٨٨ فى برلين، لم تأت إلا ثلاث جماعات فقط من الدول الأوروبية المجاورة، كما لم تأت جماعة واحدة من أى دولة من العالم الثالث (Gerhards 1991). وعلى النقيض من ذلك، تقدر سميث أن ما بين ٣٠ – ٤٠ فى المائة من المتحدثين فى الحشود الاحتجاجية الكبيرة بمدينة سياتل وفى الملتقى الشعبى كانوا من دول جنوب العالم. وفى ذلك تقول سميث: "سافر كثير من النشطاء من الدول الفقيرة إلى سياتل كنتيجة طبيعية ترتبت على مشاركتهم فى الروابط العابرة للقوميات" (Smith 2001:1). وعلى ذلك، نرى – عمليا – عنصرًا أساسيًا واحدًا من عناصر إطار حركة العدالة العالمية، ألا وهو : سد الفجوة التى بين الشمال والجنوب (Evans 2005: 658). وقد سبق أن ناقشنا الصعوبات الموجودة فى وضع هذا الهدف الإستراتيجى موضع التأثير فى الائتلافات التى تقوم بالحملات، كما أن بإمكان المرء أن يفترض عمل نفس الصعوبات فى التحضير لحدث احتجاجى كبير. والحق أن ثمة معيارًا جسورًا يأخذ فى الظهور يؤيد بشدة مجتمعات الجنوب، وذلك فى مقابل ما تتمتع به جماعات الشمال من مزايا ونشاطات. شاهد ذلك، أنه قبل وقوع احتجاجات سياتل، كانت القافلة ٩٩ المتحركة بين القارات قد طافت جميع أنحاء أوروبا وأمريكا الشمالية لتزويد النشطاء بالمعرفة المتصلة بالمخاطر التى تهدد المجتمعات المحلية للفلاحين وصيادى السمك من السياسات النيوليبرالية وكان لهذه القافلة ممثلون قدموا من دول الجنوب مثل بنجلادش، والبرازيل، والهند، والمكسيك (Rucht 2003b: 219). وقامت المنتديات

الاجتماعية العالمية التى أنشئت بعد ذلك، والتى ارتكزت، إلى حد ما، على ما حدث فى منتصف التسعينيات من القرن العشرين من مناوشات حركة زاباتيستا بالمكسيك الهادفة لتنظيم شبكات مقاومة النيوليبرالية الموجودة فى دول الجنوب، نقول: قامت هذه المنتديات الاجتماعية العالمية بمنح النشطاء الجنوبيين فرصة ممتازة للوصول إلى منصات الخطابة والجماعات العاملة (Olesen 2005).

المخططات الفرعية للتنوع والاختلاف

تعتبر المنتديات الاجتماعية "فضاءات مستقلة للقاءات بين منظمات المجتمع المدنى والمواطنين... حيث تقوم بإنشاء شبكات للتنوع، والخطابات والهويات المتعددة والمشاركة المباشرة وجهًا لوجه" (della Porta 2009: 181) ويعد الإيمان بالتنوع والاختلاف مفهومًا محوريًا ثابتًا بالنسبة لحركة.متشابكة تعمل على المستوى العالمى، وهو الأمر الذى يستوجب بالضرورة تجاوز الاختلاف الثقافى، واللغوى، والأيديولوجى، والاختلاف الذى بين الأجيال، ويستوجب أيضا تجاوز المصالح والاهتمامات المتباينة. فهو يعنى، أولاً، رغبة عدد من المنظمين أو من نشطاء المنظمات غير الحكومية فى معالجة قضايا متعددة من أجل توسيع نطاق المشاركة فى حملة ما أو فى حدث احتجاجى ما (Smith 2008). ويلاحظ تارو Tarrow (٢٠٠٥) أن المفهوم المحورى للعولمة له "قدرة استثنائية على تجاوز الأطر، حيث يجمع، فى نطاق واحد، بين خصوم التجارة الحرة، وأنصار الدعوة إلى بيئة أنظف، ومن يطالبون بوصول منتجات "مزارعى العالم الثالث إلى أسواق الدول الغربية، وخصوم النيوليبرالية، وأنصار الديمقراطية العالمية" (ص٧٣). كما يعنى المفهوم المحورى للعولمة أيضًا خلق الوحدة التى ترتكز على هوية عالمية آخذة فى الظهور عن طريق التأكيد على تنوع هذه الحركة وعلى وحدة الهدف من خلال المثل الأعلى للعدالة العالمية (Della Pata 2009). وكما جاء فى الوثيقة التى أصدرها المنتدى الاجتماعى العالمى الثانى سنة ٢٠٠٥، والتى اشترك فى صياغتها جميع مبعوثى المنتدى: "نحن متنوعون – نساء ورجالاً، وكبارًا وصغارًا،

وشعوبًا أصليين، وريفيين وحضريين، وعمالاً ومتعطلين، ومشردين، ومسنين، وطلابًا، ونازحين، ومهنيين، وأفرادًا من كل عقيدة، وتوجه جنسى" Tarrow 2005: 73; See). also della Porta et al., 2006, ch.3)

المخططات الفرعية للعمل

نظرًا لأن تصدير وظائف التصنيع إلى البلاد ذات الأجور المنخفضة يعد أمرًا رئيسيا لتحقيق التنوع فى الاقتصاد العالمى، أصبحت قضايا الأجور، وظروف العمل، وتأمين الوظائف، خاصة فيما يتصل بالتصنيع الذى يتم فى ورش غير ملائمة صحيًا ويقوم فيها العمال بعمل مرهق لساعات طويلة لقاء أجور منخفضة، بجانب قضية التضامن العمالى عابر القوميات، أصبحت هذه القضايا عناصر واضحة فى الإطار الفكرى المرجعى لحركة العدالة العالمية (Johnston and Haunss 2002). ويناقش إيفانز Evans (2005:661) عناصر المكون العمالى بذكر إضراب كوكدونج Kukdong، والذى قام فيه عمال مصنع فى مدينة أتليكسكو، بالمكسيك، بإضراب ضد شركة ملابس كورية بسبب ظروف العمل السيئة والجائرة. وتتمثل أهمية هذا الإضراب فى أنه تم الربط بين نقابات العمال بالولايات المتحدة، عبر مركز تضامن اتحاد منظمات العمل الأمريكية واتحاد النقابات العمالية المعروف باسم UNITE، واتحاد عمال الخدمات وعمال النسيج بشمال أمريكا، بواسطة المنظمات الدولية غير الحكومية كمنظمة يونتيد ستودنتس United Students المناهضة لأماكن العمل السيئة الجائرة، واتحاد حقوق العمال لدعم نضال عمال كوكدونج . ويتوقع إيفانز أن يكون لحركة العدالة العالمية قدرة عظيمة عندما تتم التعبئة عابرة القوميات عبر أمثال تلك التحالفات.

قبل حلول الوقت الذى حدثت فيه الاحتجاجات المعادية لمنظمة التجارة العالمية فى مدينة سياتل، وبراغ، وجنوا، كانت مشاركة النقابات العمالية جزءًا لا يتجزأ من نسيج حركة العدالة العالمية (Smith 2001). ففى الولايات المتحدة، كانت مشاركة نقابات

العمال فى احتجاجات سياتل ناجمة عن المناقشات التى أجرتها حول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA) خلال السنتين السابقتين. وفى أوروبا، تقوم شبكة الرابطة الفرنسية ATTAC بدور مهم فى سد الفجوة بين الاتجاهات الانشقاقية المتطرفة للاحتجاجات التى تقوم بها حركة العدالة العالمية والمواقف المعتدلة لأعضاء نقابات العمال. وقد أخذت رابطة ATTAC فى النمو السريع بعد تأسيسها فى فرنسا سنة ١٩٩٨، وكانت مكونة من ائتلافات من نقابات العمال، والصحفيين، والمفكرين، والمنظمات غير الحكومية، كما أن لرابطة ATTAC (وهى الرابطة الداعية إلى فرض ضرائب على التعاملات المالية لمساعدة المواطنين) فى وقتنا الحالى فروعًا محلية فى معظم دول أوروبا، وفى معظم دول أفريقيا وأمريكا أيضًا.

العولمة، والحركات الاجتماعية، والدولة

ناقشت فى الفصل الأولى، رؤية تشارلز تيلى Charles Tilly (1995a) التى ذهب فيها إلى أن تطور الدولة الحديثة تسبب فى زيادة رصيد الحركات الاجتماعية الحديثة. كما ذهبت إلى أن الحركات الاجتماعية والدولة الديمقراطية تعيشان فى علاقة تكافلية. فالديمقراطية والاحتجاج الذى يتجاوز نطاق الأنظمة المؤسساتية يسيران متماسكين لأن الحركات الاجتماعية تدفع الحكم الديمقراطى إلى مزيد من الانفتاح والتجاوب. زد على ذلك، أننى استعرضت فى الفصول التالية كيف أصبح الاحتجاج الاجتماعى جزءًا من المناورات التى تُمارس بانتظام داخل مجتمعات الحركات الاجتماعية. وأيا ما كان الأمر، فإن هذا الفصل قد خطا خطوة وراء نطاق السياسة القومية. إذ إن عمليات العولمة تسببت فى ظهور ضروب جديدة من الحركات التى لم تعد مرتبطة بالدولة، ولا موجهة فقط إلى مؤسسات الدولة، ولا مرتكزة فقط على المنظمات القومية.

ومع ذلك، فإن معظم الحركات التى ناقشناها فى هذا الفصل تظل محصورة بقوة داخل سياق الدولة القومية. فالحركات ذات الطابع العالمى، والتى يقوم بها أبناء البلد

المحليون قد تربط مطالبها بمنظمات الحركات الاجتماعية عابرة القوميات، إلا أن مهمتها الأخيرة هى حث نخب الدولة على الإصلاح أو على تبنى برامجها. بل إنه حتى النشطاء العاملين فى المنظمات غير الحكومية ومنظمات الحركات الاجتماعية العالمية، والذين يعملون لمنع مشروعات السدود المدمرة أو يدافعون عن حقوق الإنسان، يعرفون التأثير المرتد، والذى يكون فيه الهدف النهائى متمثلا فى النخب القومية. فيما يتصل بحركة العدالة العالمية، قد يقوم النشطاء بالاحتجاج أمام أماكن اجتماعات المؤسسات متعددة الأطراف فى سياتل، أو جنوا، أو لندن، أو فى أى مكانٍ آخر، الا أن ممثلى النقابات العمالية أو موظفى البنك الدولى فى هذه الاجتماعات يمثلون أصحاب المصالح النافذين فى أنظمة الحكم القومية. فهم موظفون معينون، وليسوا مسئولين منتخبين، وهو الأمر الذى يعد جزءًا من المشكلة، إلا أنه يعنى أن مسار إصلاح هذه المؤسسات ليس مسارًا مباشرًا، وأن على هذا الإصلاح أن يعمل من خلال الانتخابات القومية ومن خلال تجاوب المسئولين القوميين. والواقع أنه يبدو أن عمليات التعبئة الضخمة ضد المؤسسات الاقتصادية متعددة الأطراف أدت دورًا فى تخفيف حدة أسوأ مفاسد الكيانات المسماه اختصارًا SALs وأنظمة التجارة النيوليبرالية عمومًا.

إذن، ما الشكل الذى سيكون عليه مجتمع حركاتنا الاجتماعية بعد خمسين عامًا من الآن؟ مع الأخذ فى الاعتبار نطاق النشاطية العالمية؟ وكيف سيأتلف المستوى العالمى للنشاطية مع المستوى القومى لها؟ تكمن الأجوبة، جزئيًا، فى التوترات القائمة بين القوى المطلقة العنان للاقتصاد العالمى والأهمية المتواصلة لنظم الحكم القومية. فتوسع الأسواق العالمية ورأس المال العالمى يُمثل قوة ضاغطة هائلة ذات أبعاد تاريخية. فقد بدأ هذا التوسع مع نمو نظام اقتصادى عالمى منذ ٥٠٠ عام مضت وظل مستمرًا حتى يومنا هذا. وقد توسع النظام العالمى الرأسمالى، فى بداية الأمر، من خلال الكولونيالية والتجارة الأوروبية، وهو الوضع الذى كان مرتكزًا على الدولة القومية. وفى وقتنا الحالى، تتمثل القوة المحركة للتكامل الاقتصادى العالمى فى الشركة العابرة للقوميات (TNC) التى تفرض تحديات جديدة على السيادة القومية. ومما له

دلالته أن الشركات القوية عابرة القوميات أقل استجابة بكثير - للتأثيرات المرتدة (البومرانج) من أنظمة الحكم القومية.

أيًا ما كان الأمر، فإن إعلان وفاة الدولة القومية على يد الشركة عابرة القوميات يعد أمرًا سابقا لأوانه. فالشركات عابرة القوميات تفضل، من نواح كثيرة، الدول القوية، وذلك بالرغم من وجود بعض الشركات التى تتأثر باحتياجات هذه الدول (Evans 1997) فى البلاد الثرية، قد تعترض الشركات عابرة القوميات على ما تقوم به الدولة من جهود لضبط أنشطتها، إلا أنها تُدرك أيضًا أن الدول القوية والمستقرة تُضفى الأمان على البيئة العالمية التى تبحر فيها. ولهذا الأمان بعد عسكرى مهم، كحماية السفن من القرصنة أو الحراسة المضادة لحالات التمرد اليسارية التى من شأنها تهديد الاستثمارات بالخطر. ويعد التأثير العالمى للدول القومية أمرًا مهما فى حماية وتدعيم مصالح الشركات. فالأقطار، وليست الشركات، هى الكيانات التمثيلية فى منظمة التجارة العالمية أو صندوق النقد الدولى، كما أن الشركات عابرة القوميات تعتمد على ممثلى الدول لدعم مصالحها. زد على ذلك أنه، فى الدول الثرية، تكون تحديات الشركات عابرة القوميات لسلطة الدولة مقصورة، عادة، على مجالات سياسية خاصة تحددها طبيعة هذه الشركات. وفى الدول الفقيرة تفضل الشركات عابرة القوميات أن تتوافر لها أنظمة حكم مقتدرة ومستقرة تتفاوض معها، وقادة يلتزمون باتفاقياتهم ولا يغيرون موقفهم من الاستثمار الأجنبى تغييرًا جذريا. وأساس ذلك أنه، وكما كان الأمر فى القرن الثامن عشر، أن الدولة فى القرن الحادى والعشرين تتصف بالتعقد كما تستتبع ظهور كثير من المصالح المتسارعة. وتُعتبر نخب الشركات عابرة القوميات لاعبا أساسيا فى الدولة فى وقتنا الحالى وكما سبق مناقشة هذا الأمر، فإنه داخل هذه النزاعات يمكن للاحتجاج الشعبى أن يحدث فارقًا.

بعد خمسين عاما من وقتنا هذا، سيكون من المحتمل أن تقوم المؤسسات متعددة الأطراف - صندوق النقد الدولي، البنك الدولى، ومنظمة التجارة العالمية - بالحد من سيادة الدول بدرجة أكبر، خاصةً الدول الفقيرة، وذلك لأن الاقتصاد العالمى يواصل

الاندماج، بل سيكون من المحتمل أن تقوم الأشكال الأخرى للاتجاه القائم على المؤسسات متعددة الأطراف، كالأنظمة العالمية، بنفس العمل بدرجة كبيرة أيضا. ويشير مصطلح الأنظمة العالمية global regimes بالمعنى المُستخدم هنا، إلى الاتفاقيات المعقودة بين الأقطار على المبادئ الأساسية، وعلى إدارتها من قبل الحكومات، وعلى وضعها موضع التنفيذ، وذلك فى المجالات ذات الاهتمام المشترك أو ذات المسئولية المشتركة، كمبادئ حقوق الإنسان (Smith 2008)، وقضايا الصحة العامة (فيروس نقص المناعة البشرى/ أو الإيدز، ووباء سارس (SARS)، والاحتباس الحرارى، وانتشار الأسلحة النووية، ويشير هذا المصطلح كذلك إلى أنظمة التجارة المختلفة (كالاستثمارات، والتعريفات الجمركية، وحقوق الملكية الفكرية، بين أنظمة أخرى). وكما هو الحال مع المؤسسات الاجتماعية متعددة الأطراف، فإن مدى تصادم الأنظمة القانونية مع سيطرة الدولة يتوقف على القضايا المطروحة وعلى الدرجات المختلفة لقوة الدولة. شاهد ذلك أن بروتوكول كيوتو Kyoto، والذى تم صياغته سنة ١٩٩٧، وكان يمثل اتفاقية دولية على تخفيض انبعاثات ثانى أكسيد الكربون، لم تُصدق عليه الولايات المتحدة، والتى هى أكبر مصدر لانبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحرارى بالنسبة للفرد الواحد من السكان. كما لم تصدق على هذه الاتفاقية الصين، ولا البرازيل، ولا الهند، ولا غيرها من الدول التى تُطلق فى الجو كميات كبيرة من ثانى أكسيد الكربون، والتى تدعى أن التزامها، بوصفها دولاً آخذة فى النمو، بتقليل الانبعاثات يضر بنموها. وكذلك الحال مع الأنظمة الدولية الأخرى، كنظام حقوق الإنسان (Ball 2000) أو معاهدة أوتاوا بخصوص الألغام الأرضية (Price 1998)، فحين تجد الدول أن الاتفاقيات ليست فى مصلحتها، فإنها تتجاهلها فى أغلب الأحيان. وفى هذه المجالات خاصةً، تستطيع منظمات الحركات الاجتماعية عابرة القوميات أن تقوم بأدوار بارزة فى دفع الدول فى اتجاه الاتفاقيات.

نظرًا لتوافر الدليل الواضح على وجود اتجاهات فى المجتمعات نحو الحركات الاجتماعية، فإنى أتوقع حدوث عمليات حشد احتجاجية أكثر عددًا وأضخم حجمًا

تتصدى للقضايا العالمية التى تظهر كجزء من الشئون السياسية العادية فى الخمسين عامًا التالية. وتعتبر حملات الاحتجاج التى يقوم بها المواطنون المهتمون أفضل طريقة لممارسة القيود التى تحد من قوة الشركات الكبيرة عابرة القوميات لأنه لا يتوافر لهذه القضايا إلا حيزا ضئيلا، غالبًا، فى الشئون السياسية القومية، خاصةً إذا أدخلنا فى الاعتبار قوة هذه الشركات الكبيرة. وستكون هذه الحملات أيضًا مصدرًا مهما للوعى الاجتماعى بالأنظمة العالمية المختلفة التى ناقشتها لأن الفاعلين فى الدولة يكونون، غالبًا، شركاء ممانعين. وحتى الآن، تعد الدولة القومية تركيبة اجتماعية قوية. وقد حدث فى القرن الثامن عشر أن المعالجات الاجتماعية للأسواق، والسياسة، وبناء الدولة بدأت القيام بما يقتضيه بناء الأمة من مهمة "تحويل الفلاحين إلى أناس متحضرين"، أو قُل: تحويل أصحاب المستعمرات الزراعية المستقلين إلى أمريكيين. فأساس الهوية الخاصة بالدولة القومية أساس قوى ويتحمل البقاء طويلاً، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أنه يرتكز على السمات النفسية والنفسية الاجتماعية الجوهرية للجماعات كأوجه التشابه فى الهوية، والثقافة واللغة. والسؤال الأساسى هو ما إذا كانت العمليات التى ستجرى فى الخمسين عامًا التالية على المستوى العالمى، كعملية النزوح وعملية التجنيس الثقافى، ستكون قادرة على التسامى على أشكال التوحد القومية القوية وعلى المساعدة فى صياغة تعريف عملى، وثيق الصلة بالسياسة لتحقيق إنسانية مترابطة عالميًا رغم اختلافاتها. يبدو أن الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه سبق أن اتخذت منذ ما يزيد على عقد مضى مع الاحتشادات التى عمت الكرة الأرضية وكانت مناهضة لظروف العمل السيئة فى الورش غير الصحية، والإجراءات التقشفية، ونقص الشفافية فى المؤسسات متعددة الأطراف، مع ما ترتب على هذه الاحتشادات من بعض النتائج الملفتة للنظر. ويبقى لزامًا علينا إدراك ما إذا كانت الخطوات التالية فى مجال الديمقراطية العالمية أو مجال العمل على مستوى الكرة الأرضية يمكنها أن تتسامى فوق أشكال التوحد القومية القوية بطريقة مجدية.

المراجع

Abeles, Ronald P. (1976). "Relative Deprivation, Rising Expectations and Black Militancy." *Journal of Social Issues* 32: 119–37.

Allen, Bruce (1991). *Germany East: Dissent and Opposition*. Montreal: Black Rose Books.

Almeida, Paul (2008). *Waves of Protest: Popular Struggle in El Salvador, 1925–2005*. Minneapolis: University of Minnesota Press.

Amenta, Edwin, and Zylan, Yvonne (1991). "It Happened Here: Political Opportunity, the New Institutionalism, and the Townsend Movement." *American Sociological Review*, 56: 250–65.

Andrews, Kenneth (2004). *Freedom is a Constant Struggle*. Chicago: University of Chicago Press.

Ball, Patrick (2000). "State Terror, Constitutional Traditions, and National Human Rights Movements: A Cross-National, Quantitative Comparison," in John A. Guidry, Michael D. Kennedy, and Mayer N. Zald (eds), *Globalization and Social Movements* (pp. 54–75). Ann Arbor: University of Michigan Press.

Barnet, Richard, and Cavanagh, John (1994). *Global Dreams: Imperial Corporations and the New World Order*. New York: Touchstone.

Benford, Robert D. (1993). "Frame Disputes within the Nuclear Disarmament Movement." *Social Forces* 71: 677–701.

Black, Maggie (2001). "Day of Judgment." *New Internationalist* 336 (July): 17–24.

Blumer, H. (1969). "Collective Behavior," in A. McClung Lee (ed.), *A New Outline of the Principles of Sociology*. New York: Barnes and Nobel.

Bob, Clifford (2005). *The Marketing of Rebellion: Insurgents, Media, and International Activism*. New York, NY: Cambridge University Press.

Bohstedt, John (1983). *Riots and Community Politics in England and Wales, 1790–1810*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Boli, John, and Thomas, George (1999). *Constructing World Culture: International Non-governmental Organizations since 1875*. Stanford, CA: Stanford University Press.

Borowski, Karol H. (1986). "Religion and Politics in Post-World War II Poland," in Jeffrey K. Hadden and Anson Shupe (eds), *Prophetic Religions and Politics* (pp. 228–44). New York: Paragon Press.
Boudreau, Vincent (1996). "Northern Theory, Southern Protest: Opportunity Structure Analysis in Crossnational Perspective." *Mobilization* 1: 175–90.
Bratton, Michael, and van de Walle, Nicolas (1997). *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective.* New York: Cambridge University Press.
Breines, Wini (1980). "Community and Organization: The New Left and Michels' 'Iron Law.'" *Social Problems* 27(4): 419–29.
Breines, Wini (1982). *Community and Organization in the New Left.* South Hadley, MA: J. F. Bergin.
Brockett, Charles D. (1995). "A Protest-Cycle Resolution of the Repression/Popular-Protest Paradox," in Mark Traugott (ed.), *Repertoires and Cycles of Contention* (pp. 117–44). Durham, NC: Duke University Press.
Cadena-Roa, Jorge (2005). "Strategic Framing, Emotions, and Superbarrio – Mexico City's Masked Crusader," in Hank Johnston and John A. Noakes (eds), *Frames of Protest* (pp. 69–86). Lanham, MD: Rowman & Littlefield.
Carley, Michael (1997). "Defining Forms of Successful State Repression: A Case Study of COINTELPRO and the American Indian Movement." *Research in Social Movements, Conflict, and Change.* New Haven, CT: JAI Press.
Casquette, Jesus (1996). "The Sociopolitical Context of Mobilization: The Case of the Anitmilitary Movement in the Basque Country." *Mobilization: An International Quarterly* 1: 203–20.
Chehabi, H. E and Linz, Juan J., (1998). *Sultanistic Regimes.* Baltimore, MD: Johns Hopkins Press.
Cohen, Jean (1985). "Strategy or Identity: New Theoretical Paradigms and Contemporary Social Movements." *Social Research* 52: 663–716.
D'Anjou, Leo, and van Male, John (1998). "Between Old and New: Social Movements and Cultural Change." *Mobilization* 3: 297–326.
Dalton, Russell (2002). *Citizen Politics: Public Opinion and Political Parties in Advanced Industrial Democracies*, 3rd edn. New York: Chatham House Publishers.
Daragahi, Borzou (2009). "Iran Students Carry on Protests." *Los Angeles Times*, November 3, www.latimes.com/news/nationworld/world/la-fg-iran-protests3-2009nov03,0,459006.story. Accessed November 4, 2009.
Davies, James (1969). "The J-Curve of Rising and Declining Satisfactions as Cause of Some Great Revolutions and a Contained Rebellion," in H. D. Graham and Ted Robert Gurr (eds), *Violence in America* (pp. 690–730). New York: Praeger.
della Porta, Donatella (2002). "Protests, Protesters, and Protest Policing: Public Discourse in Italy and Germany from the 1960s to the 1980s," in Marco Giugni, Doug McAdam, and Charles Tilly (eds), *How Social Movements Matter* (pp. 66–96). Minneapolis: University of Minnesota Press.

della Porta, Donatella (2009). "Making the New Polis: The Practice of Deliberative Democracy in Social Forums," in Hank Johnston (ed.), *Culture, Social Movements and Protest* (pp. 181–208). Farnham, UK: Ashgate.
della Porta, Donatella, and Diani, Mario (2006). *Social Movements: An Introduction*, 2nd edn. Malden, MA: Blackwell Publishing.
della Porta, Donatella, and Reiter, Herbert (1998). "The Policing of Protest in Contemporary Democracy: An Introduction," in Donatella della Porta and Herbert Reiter (eds.), *Policing Protest: The Control of Mass Demonstrations in Western Democracies* (pp. 1–32). Minneapolis: University of Minnesota Press,
della Porta, Donatella, Massimiliano, Andretta, Mosca, Lorenzo, and Reiter, Herbert (2006). *Globalization from Below: Transnational Activists and Protest Networks.* Minneapolis: University of Minnesota Press.
Demick, Barbara (2010). "North Koreans Fear Another Famine Amid Economic Crisis." *Los Angeles Times*, March 25: A1.
Diani, Mario (1992). "The Concept of Social Movement." *Sociological Review* 40: 1–25.
Diani, Mario (1996). "Linking Mobilization Frames and Political Opportunities: Insights from Regional Populism in Italy." *American Sociological Review* 61: 1053–69.
Diani, Mario (2003). "The Terrestrial Emporium of Contentious Knowledge." *Mobilization* 8: 109–12.
Duyvendak, Jan Wilhem, and Koopmans, Ruud (1995). "The Political Construction of the Nuclear Energy Issue," in Hanspeter Kriesi, Ruud Koopmans, Jan Willem Duyvendak, and Marco Giugni (eds), *New Social Movements in Western Europe* (pp. 145–64). Minneapolis: University of Minnesota Press.
Earl, Jennifer, and Soule, Sarah A. (2006). "Seeing Blue: A Police-Centered Explanation of Protest Policing." *Mobilization: An International Quarterly* 11: 145–64.
Eisinger, Peter K. (1973). "The Conditions of Protest Behavior in American Cities." *American Political Science Review* 67: 11–28.
Ellingson, Stephen (1995). "Understanding the Dialectic of Discourse and Collective Action: Public Debate and Rioting in Antebellum Cincinnati." *American Journal of Sociology* 101: 100–44.
Epstein, Barbara (2000). "Not Your Parents' Protest," *Dissent*: 8–11.
Epstein, Stephen (1996). *Impure Science: AIDS Activism and the Politics of Knowledge.* Berkeley: University of California Press.
Evans, Peter (1997). "The Eclipse of the State?" *World Politics* 50: 62–87.
Evans, Peter (2005). "Counterhegemonic Globalization," in Thomas Janosky, Alexander Hicks, and Mildred Schwartz (eds), *Handbook of Political Sociology* (pp. 655–74). New York: Cambridge University Press.
Everett, Kevin D. (1992). "Professionalization and Protest: Changes in the Social Movement Sector, 1961–1983." *Social Forces* 70: 957–75.

Fantasia, Rick, and Hirsch, Eric (1995). "Culture in Rebellion," in Hank Johnston and Bert Klandermans (eds), *Social Movements and Culture*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
Feierabend, Ivo K., and Feierabend, Rosaline L. (1962). "Aggressive Behaviors within Polities, 1948–1960: A Crossnational Study." *Journal of Conflict Resolution* 10: 249–71.
Ferree, Myra Marx, Gamson, William A., Gerhards, Jürgen, and Rucht, Dieter (2002). *Shaping Abortion Discourse: Democracy and the Public Sphere in Germany and the United States*. New York: Cambridge University Press.
Fisher, Dana (2006). *Activism, Inc: How the Outsourcing of Grassroots Campaigns is Strangling Progressive Politics in America*. Stanford, CA: Stanford University Press.
Fisher, Dana (2009). "Theorizing the Cuban Revolution." *Latin American Perspectives* 36(2): 16–30.
Flam, Helena (1996). "Anxiety and the Successful Construction of Societal Reality: The Case of KOR." *Mobilization: An International Quarterly* 1: 103–21.
Flam, Helena (1998). *Mosaic of Fear*. Boulder, CO: East European Monographs.
Flam, Helena, and King, Debra (eds) (2005). *Emotions and Social Movements*. New York: Routledge.
Foran, John (2005). *Taking Power: The Origins of Third World Revolutions*. New York: Cambridge University Press.
Foran, John (2009). "Theorizing the Cuban Revolution." *Latin American Perspectives* 36(2): 16–30.
Francisco, Ronald A. (1995). "The Relationship between Coercion and Protest. An Empirical Evaluation in Three Coercive States." *Journal of Conflict Resolution* 39: 263–82.
Francisco, Ronald A. (2005). "After the Massacre: Mobilization in the Wake of Harsh Repression." *Mobilization* 9: 107–26.
Frazier, E. Franklin (1963). *The Negro Church in America*. New York: Schocken Books.
Freedom House (2009). FIWAII Scores, accessed at www.freedomhouse.org. October 3, 2009.
Friedman, Eli (2009). "External Pressure and Local Mobilization: Transnational Activism and the Emergence of the Chinese Labor Movement." *Mobilization* 14: 199–218.
Friedman, Elizabeth J., Clark, Ann Marie, and Hochstetler, Kathryn (2005). *Sovereignty, Democracy, and Global Civil Society: State–Society Relations at the UN World Conferences*. Albany: State University of New York Press.
Fuller, Thomas (2010). "Myanmar is Reported to Sentence Two to Death." *New York Times*, January 9: A4.
Gamson, William (1990). *The Strategy of Social Protest*. Belmont, CA: Wadsworth.

Gamson, William (1992). *Talking Politics*. New York: Cambridge University Press.

Gamson, William (2004a). "On a Sociology of the Media." *Political Communication* 21: 305–27.

Gamson, William (2004b). "Bystanders, Public Opinion, and the Media," in David Snow, Sarah Soule, and Hanspeter Kreisi (eds), *Blackwell Companion to Social Movements* (pp. 242–61), Malden, MA: Blackwell.

Gamson, William, and Meyer, David S. (1996). "Framing Political Opportunity," in Doug McAdam, John D. McCarthy, and Mayer N. Zald (eds), *Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framings* (pp. 275–90). New York: Cambridge University Press.

Gamson, William A., and Wolsfeld, Gadi (1993). "Movements and Media as Interacting Systems." *Annals of the American Academy of Political and Social Science* 528: 114–25.

Gamson, William A., Fireman, Bruce, and Rytina, Steven (1982). *Encounters with Unjust Authority*. Homewood, IL: Dorsey Press.

Gans, Herbert J. (1979). *Deciding What's News: A Study of CBS Evening News, NBC Nightly News, Newsweek, and Time*. New York: Pantheon Books.

Geddes, Barbara (1999). "What Do We Know about Democratization after Twenty Years?" *Annual Review of Political Science* 2: 115–44.

Gerhards, Jürgen (1991). "Die Mobilisierung gegen die IWF- und Weltbanktagung 1988 in Berlin: Gruppen, Veranstaltungen, Diskurse," in Roland Roth and Dieter Rucht (eds), *Neue soziale Bewegungen in der Bundesrepublik Deutschlan* (pp. 213–34). Bonn: Bundeszentrale für politische Bildung.

Gerhards, Jürgen, and Rucht, Dieter (1992). "Mesomobilization: Organizing and Framing in Two Protest Campaigns in West Germany." *American Journal of Sociology* 98: 555–96.

Gerth, Hans H., and Mills, C. Wright (eds) (1946). *From Max Weber: Essays in Sociology*. New York: Oxford University Press.

Geshwender, James A. (1964) "Social Structure and the Negro Revolt: An Examination of Some Hypotheses." *Social Forces* 43: 248–56.

Gill, Stephen (2000). "Towards a Postmodern Prince? The Battle of Seattle as a Moment in the New Politics of Globalization." *Millennium* 29(1): 131–40.

Gitlin, Todd (1980). *The Whole World Is Watching: Mass Media in the Making and Unmaking of the New Left*. Berkeley: University of California Press.

Giugni, Marco (2004). *Social Protest and Policy Change*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield.

Goffman, Erving (1974). *Frame Analysis: An Essay on the Organization of the Experience*. New York: Harper Colophon.

Goldstone, Jack (1980). "Theories of Revolution: The Third Generation." *World Politics* 23: 425–53.

Goldstone, Jack (1991). *Revolution and Rebellion in the Early Modern World*. Berkeley: University of California Press.

Havel, Václav (1985). "The Power of the Powerless," in John Keane (ed.), *The Power of the Powerless: Citizens against the State in Central-Eastern Europe* (pp. 23–96). Armonk, NY: M. E. Sharpe.
Hironaka, Ann (2005). *Never-ending Wars: The International Community, Weak States, and the Perpetuation of Civil War*, Cambridge, MA: Harvard University Press.
Hirsch, Eric (1990). *Urban Revolt.* Berkeley: University of California Press.
Hirschman, Albert O. (1972). *Exit, Voice, and Loyalty; Responses to Decline in Firms, Organization, and States*, 2nd edn. Cambridge, MA: Harvard University Press.
Hirschman, Albert O. (1993). "Exit, Voice, and the Fate of the German Democratic Republic: An Essay in Conceptual History." *World Politics* 45: 173–202.
Hobbes, Thomas (1973). *Leviathan.* London: Dent.
Hobsbawm, E. J. (1959). *Social Bandits and Primitive Rebels.* Glencoe, IL: The Free Press.
Hondagneu-Sotelo, Pierette (2008). *God's Heart Has No Borders.* Berkeley: University of California Press.
Hoover, Dean, and Kowalewski, David (1992). "Dynamic Models of Dissent and Repression" *Journal of Conflict Resolution* 36: 150–82.
Hudson, Michael, and Sommers, Jeffrey (2008). "The End of the Washington Consensus," in Alexander Cockburn and Jeffrey St. Claire (eds), *CounterPunch.* December 12/14. Accessed April 27, 2010 at www.counterpunch.org/hudson12122008.html
Huntington, Samuel P. (1968). *Political Order in Changing Societies.* New Haven, CT: Yale University Press.
Huntington, Samuel P. (1991). *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century.* Norman: University of Oklahoma Press.
Hvat, Ivan (1984). *The Catacomb Ukrainian Catholic Church and Pope John Paul.* Cambridge, MA: Ukrainian Studies Fund.
Jasper, James (1990). *Nuclear Politics: Energy and the State in the United States, Sweden, and France.* Princeton, NJ: Princeton University Press.
Johnson, Chalmers (1964). *Revolution and the Social System.* Stanford, CA: Hoover Institution Studies.
Johnson, Chalmers (1966). *Revolutionary Change.* Boston: Little Brown.
Johnston, Hank (1991). *Tales of Nationalism: Catalonia, 1939–1979.* New Brunswick, NJ: Rutgers University Press.
Johnston, Hank (2005). "Comparative Frame Analysis," in Hank Johnston and John A. Noakes (eds), *Frames of Protest* (pp. 237–60). Lanham, MD: Rowman & Littlefield.
Johnston, Hank (2006). "The Dynamics of (Small) Contention in Repressive States." *Mobilization: An International Quarterly* 11: 195–212.
Johnston, Hank (2008). "Ritual, Strategy, and Deep Culture in the Chechen National Movement." *Critical Studies in Terrorism* 1(3): 321–42.

Goldstone, Jack (1994). "Why We Could (and Should) Have Foreseen the Revolutions of 1989–1991 in the USSR and Eastern Europe." *Contention* 2: 127–52.

Goldstone, Jack (2003). "Introduction: Bridging Institutionalized and Noninstitutionalized Politics," in Jack Goldstone (ed.), *States, Parties, and Social Movements* (pp. 1–25). New York: Cambridge University Press.

Goldstone, Jack, and Tilly, Charles (2001). "Threat (and Opportunity): Popular Action and State Response in the Dynamics of Contentious Action," in Ronald R. Aminzade, Jack A. Goldstone, Doug McAdam, Elizabeth J. Perry, William H. Sewell, Jr., Sidney Tarrow, and Charles Tilly (eds), *Silence and Voice in the Study of Contentious Politics* (pp. 179–94). New York: Cambridge University Press.

Goldstone, Jack, and Useem, Bert (1999). "Prison Riots as Microrevolutions: An Extension of State-Centered Theories of Revolution." *American Journal of Sociology* 104: 985–1029.

Goodwin, Jeff (2001). *No Other Way Out: States and Revolutionary Movements, 1945–1991*. New York: Cambridge University Press.

Goodwin, Jeff, and Jasper, James M. (2004). "Caught in a Winding, Snarling Vine: The Structural Bias of Political Process Theory," in Jeff Goodwin and James J. Jasper (eds), *Rethinking Social Movement: Structure, Meaning, and Emotions* (pp. 3–30). Lanham, MD: Rowman & Littlefield.

Goodwin, Jeff, Jasper, James M., and Polletta, Francesca (2004). "Emotional Dimensions of Social Movements," in David Snow, Sarah Soule, and Hanspeter Kriesi (eds), *The Blackwell Companion to Social Movements* (pp. 413–32). Malden, MA: Blackwell.

Gould, Deborah (2009). *Moving Politics: Emotion and ACT UP's Fight Against AIDS*. Chicago: University of Chicago Press.

Gunther, Richard (1992). "Spain: The Very Model of the Modern Elite Settlement," in John Higley and Richard Gunther (eds), *Elites and Democratic Consolidation in Latin America and Southern Europe*. New York: Cambridge University Press.

Gupta, Dipak K., Singh, Harinder, and Sprague, Tom (1993). "Government Coercion of Dissidents: Deterrence or Provocation?" *Journal of Conflict Resolution* 37: 301–39.

Gurr, Ted Robert (1970). *Why Men Rebel*. Princeton, NY: Princeton University Press.

Habermas, Jürgen (1984). *The Theory of Communicative Action. Vol. 1 of Reason and Rationalization of Society*. Trans. Thomas McCarthy. Boston: Beacon.

Haggard, Stephen, and Kaufman, Robert R. (1995). *The Political Economy of Democratic Transitions*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Hannigan, Michael (2002). "Irish Transational Social Movements, Migrants, and the State System," in Jackie Smith and Hank Johnston (eds), *Globalization and Resistance* (pp. 53–76). Lanham, MD: Rowman & Littlefield.

Johnston, Hank, and Aarelaid-Tart, Aili (2000). "Generations, Microcohorts, and Long-Term Mobilization: The Estonian National Movement, 1940–1991." *Sociological Perspectives* 43: 671–98.

Johnston, Hank, and Figa, Jozef (1988). "The Church and Political Opposition in Authoritarian Regimes." *Journal for the Scientific Study of Religion*. 27: 32–47.

Johnston, Hank, and Haunss, Sebastian (2002). "Economic Globalization and Repertoires of Protest." Paper presented at International Sociological Association Conference, Research Section 47 Session on Social Movements and Globalization, Brisbane, Australia. July 19–24.

Johnston, Hank, and Mueller, Carol (2001). "Unobtrusive Practices of Contention in Leninist Regimes" *Sociological Perspectives* 44: 351–76.

Johnston, Hank, and Noakes, John A. (2005). *Frames of Protest*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield.

Johnston, Hank, and Snow, David (1998). "Subcultures of Opposition and Social Movements: The Estonian National Opposition, 1940–1990." *Sociological Perspectives* 41: 473–97.

Johnston, Hank, Laraña, Enrique, and Gusfield, Joseph R. (1994). *New Social Movements: From Ideology to Identity*. Philadelphia, PA: Temple University Press.

Joppke, Christian (1993). *Mobilizing against Nuclear Energy: A Comparison of Germany and the United States*. Berkeley: University of California Press.

Joppke, Christian (1995). *East German Dissidents and the Revolution of 1989*. New York: New York University Press.

Juris, Jeffrey (2008). "Spaces of Intentionality: Race, Class, and Horizontality at the United States Social Forum." *Mobilization: An International Quarterly* 13: 353–72.

Karklins, Rasma, and Petersen, Roger (1993). "Decision Calculus of Protesters and Regimes: Eastern Europe 1989." *The Journal of Politics* 55: 588–614.

Keck, Margaret, and Sikkink, Katherine (1998). *Activists Beyond Borders*. Ithaca: Cornell University Press.

Khagram, Sajeev (2002). "Restructuring the Global Politics of Development," in Sanjeev Khagram, James V. Riker, and Kathryn Sikkink (eds), *Restructuring World Politics* (pp. 206–30) Minneapolis, MN: University of Minnesota Press.

Khagram, Sajeev (2004). *Dams and Development: Transnational Struggles for Water and Power*. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Kimmel, Michael S. (1990). *Revolution: A Sociological Interpretation*. Philadelphia: Temple University Press.

Kinchy, Abby J. (2010). "Epistemic Boomerang: Expert Policy Advice as Leverage in the Campaign Against Transgenic Maize in Mexico." *Mobilization* 15(2): 197–8.

Kitschelt, Herbert (1986). "Political Opportunity Structures and Political Protest: Anti-Nuclear Movements in Four Democracies." *British Journal of Political Science* 16: 57–85.

Klandermans, Bert, and Oegema, Dirk (1987). "Potentials, Networks, Motivations, Barriers: Steps toward Participation in Social Movements." *American Sociological Review* 52: 519–31.
Knoke, David (1986). "Associations and Interest Groups." *Annual Review of Sociology* 12: 1–21.
Kolb, Felix (2005). "The Impact of Transnational Protest on Social Movement Organizations: Mass Media and the Making of ATTAC Germany," in Donatella della Porta and Sidney Tarrow (eds), *Transnational Protest and Global Activism* (pp. 95–102). Lanham, MD: Rowman & Littlefield.
Koopmans, Ruud (1997). "The Dynamics of Mobilization and Repression: The German Extreme Right in the 1990s." *Mobilization* 2: 149–64.
Koopmans, Ruud (2003). "A Failed Revolution but a Worthy Cause." *Mobilization* 8: 116–19.
Koopmans, Ruud, and Kriesi, Hanspeter (1995). "Institutional Structures and Prevailing Strategies," in Hanspeter Kriesi, Ruud Koopmans, Jan Willem Duyvendak, and Marco Giugni (eds), *New Social Movements in Western Europe* (pp. 26–52). Minneapolis: University of Minnesota Press.
Koopmans, Ruud, and Statham, Paul (1999). "Ethnic and Civic Conceptions of Nationhood and the Differential Success of the Extreme Right in Germany and Italy," in Marco Giugni, Doug McAdam, and Charles Tilly (eds), *How Movements Matter* (pp. 225–51). Minneapolis: University of Minnesota Press.
Korbonski, Andrzej (1983). "Dissent in Poland 1956–1976," in Jan Leftwich Curry (ed.), *Dissent in Eastern Europe* (pp. 25–47). New York: Praeger Publishers.
Kriesi, Hanspeter (1989). "The Political Opportunity Structure of the Dutch Peace Movement." *Western European Politics* 12: 295–312.
Kriesi, Hanspeter (1995). "The Political Opportunity Structure of New Social Movements: Its Impact on Their Mobilization," in J. Craig Jenkins and Bert Klandermans (eds), *The Politics of Social Protest* (pp. 167–98). Minneapolis: University of Minnesota Press.
Kriesi, Hanspeter (2004). "Political Context and Opportunity," in David Snow, Sarah A. Soule, and Hanspeter Kriesi (eds), *The Blackwell Companion to Social Movements* (pp. 67–90). Malden, MA: Blackwell.
Kriesi, Hanspeter, Koopmans, Ruud, Duyvendak, Jan-Willem, and Giugni, Marco (1995). *New Social Movements in Western Europe*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
Krylova, Anna (1999). "'Saying Lenin and Meaning Party': Subversion and Laughter in Late Soviet Society," in Adele Marie Barker (ed.), *Consuming Russia: Popular Culture, Sex, and Society since Gorbachev*. Durham, NC: Duke University Press.
Kubik, Jan (1994). *The Power of Symbols against the Symbols of Power*. University Park: Pennsylvania State University Press.
Kuran, Timur (1995). *Private Truths, Public Lives*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Kurzman, Charles (1996). "Structural Opportunity and Perceived Opportunity in Social-Movement Theory: The Iranian Revolution of 1979." *American Sociological Review* 61: 153–70.
Kusin, Vladimir V. (1983). "Dissent in Czechoslovakia after 1968," in Jan Leftwich Curry (ed.), *Dissent in Eastern Europe* (pp. 48–59). New York: Praeger Publishers.
Kwon, Roy, Reese, Ellen, and Anantram, Kadambari (2008). "Core-Periphery Divisions Among Labor Activists at the World Social Forum." *Mobilization: An International Quarterly* 13: 411–30.
Laba, Raymond (1991). *The Roots of Solidarity*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
Lahusen, Christian (2005). "Joining the Cocktail Circuit: Social Movement Organizations at the European Union." *Mobilization: An International Quarterly* 9: 55–72.
Levy, Clifford J. (2008a). *New York Times*, February 24: A6.
Levy, Clifford J. (2008b). *New York Times*, June 3: A6.
Levy, Clifford J. (2010). "In Culture of Graft and Impunity Russian Journalists Pay in Blood." *New York Times*, May 18: A1.
Lichbach, Mark Irving (1987). "Deterrence or Escalation? The Puzzle of Aggregate Studies of Repession and Dissent." *Journal of Conflict Resolution* 31: 266–97.
Lichbach, Mark Irving (1995). *The Rebel's Dilemma*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
Lichbach, Mark Irving (1997). "Contentious Maps of Contentious Politics." *Mobilization: An International Quarterly* 2: 87–99.
Lichterman, Paul (1995). "Piecing Together Multicultural Community: Cultural Differences in Community Building among Grass-Roots Environmentalists." *Social Problems* 42: 513–34.
Linz, Juan J. (1964). "An Authoritarian Regime: Spain," in Eirk Allart and Yrjö Kittunen (eds), *Cleavages, Ideologies, and Party Systems: Contributions to Comparative Political Sociology* (pp. 291–341). Helsinki: Academic Bookstore
Linz, Juan J., and Stepan, A. (1996). *Problems of Democratic Transition and Consolidation*. Baltimore, MD: Johns Hopkins Press.
Lipski, Jan Jozef (1985). *KOR: A History of the Workers' Defense Committee in Poland 1976–1981*. Berkeley: University of California Press.
Lipsky, Michael (1970). "Introduction," in *Law and Order: Police Encounters* (pp. 1–7). New York: Aldine Publishing Company.
Li-Sun, Joseph Yun (2009). "Pyongyang: People Protest against the Poverty Generated by the New Currency." *Asia News*, accessed February 15, 2010, www.asianews.it/news-en/Pyongyang,-people-protest-against-the-poverty-generated-by-the-new-currency-17068.html
Lyall, Susan (2009). "Britons Wary of Surveillance in Minor Cases." *New York Times*, October 25: A1.

Mallick, Ross (1999). "Refugee Settlement in Forest Reserves: West Bengal Policy Reversal and the Marichjapi Massacre." *Journal of Asian Studies* 58: 104–25.

Maher, Thomas V. (2010). "Threat, Resistance, and Collective Action: The Cases of Sobibor, Treblinka, and Auschwitz." *American Sociological Review* 72: 252–72.

Maney, Greg (2002). "Transnational Structures and Protest: Linking Theories and Assessing Evidence," in Jackie Smith and Hank Johnston (eds), *Globalization and Resistance* (pp. 31–50). Lanham, MD: Rowman and Littlefield.

Mann, Michael (1993). *The Sources of Social Power. Vol. II. The Rise of Classes and Nation-States 1760–1914*. New York: Cambridge University Press.

Markoff, John (1996). *Waves of Democracy*. Thousand Oaks, CA: Pine Forge Press.

Martin, Andrew W. (2010). "Bureaucracy, Power, and Threat: Unions and Strikes in the United States, 1990–2001." *Mobilization* 15(2): 217–37.

Mazzoleni, G., and Schulz, W. (1999). "Mediatization of Politics: A Challenge for Democracy?" *Political Communication* 16: 247–61.

McAdam, Doug (1988). *Freedom Summer*. New York: Oxford University

McAdam, Doug (1996). "The Framing Function of Movement Tactics: Strategic Dramaturgy in the American Civil Rights Movement," in Doug McAdam, John D. McCarthy, and Mayer N. Zald (eds), *Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framings* (pp. 338–55). Cambridge: Cambridge University Press.

McAdam, Doug (1999[1982]). *Political Process and the Development of Black Insurgency, 1930–1970*, 2nd edn. Chicago: University of Chicago Press.

McAdam, Doug, and Rucht, Dieter (1993). "Cross-National Diffusion of Movement Ideas: The American 'New Left' and the European New Social Movements." *The Annals of the American Academy of Political and Social Sciences* 528: 56–74.

McAdam, Doug, McCarthy, John D., and Zald, Mayer N. (1996). "Introduction: Opportunities, Mobilizing Structures, and Framing Processes – Toward a Synthetic, Comparative Perspective on Social Movements," in Doug McAdam, John D. McCarthy, and Mayer N. Zald (eds), *Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framings* (pp. 1–20). New York: Cambridge University Press.

McAdam, Doug, Tarrow, Sidney, and Tilly, Charles (1996). "To Map Contentious Politics." *Mobilization* 1: 17–34.

McAdam, Doug, Tarrow, Sidney, and Tilly, Charles (2001). *Dynamics of Contention*. New York: Cambridge University Press.

McCaffery, Dawn, and Keys, Jennifer (2000). "Competitive Framing Processes in the Abortion Debate: Polarization-Vilification, Frame Saving, and Frame Debunking." *Sociological Quarterly* 41: 41–61.

McCammon, Holly (2009). "Beyond Frame Resonance: The Argumentative Structure and Persuasive Capacity of Twentieth-Century US Women's Jury Rights Frames." *Mobilization: An International Quarterly* 14: 45–64.
McCarthy, John D., and McPhail, Clark (1998). "The Institutionalization of Protest in the United States," in David S. Meyers and Sidney Tarrow (eds), *Social Movement Society: Contentious Politics for a New Century* (pp. 83–110). Lanham, MD: Rowman & Littlefield.
McCarthy, John D., and McPhail, Clark (2005). "Places of Protest: The Public Forum in Principle and Practice." *Mobilization* 11: 229–49.
McCarthy, John D. and Zald, Mayer N. (1973). *The Trend of Social Movements in America: Professionalization and Resource Mobilization*. Morristown, NJ: General Learning Press.
McCarthy, John D., and Zald, Mayer N. (1977). "Resource Mobilization and Social Movements: A Partial Theory." *American Journal of Sociology* 82: 1212–41.
McCarthy, John D., and Zald, Mayer N. (1987). "The Trend of Social Movements in America: Professionalization and Resource Mobilization," in Mayer N. Zald and John D. McCarthy (eds), *Social Movements in an Organizational Society* (pp. 337–91). New Brunswick: Transaction Books.
McCarthy, John D., Britt, David W., and Wolfson, Mark (1991). "The Institutional Channeling of Social Movements by the State in the United States." *Research in Social Movements, Conflict and Change* 13: 45–76.
McCarthy, John, McPhail, Clark, and Smith, Jackie (1996). "Images of Protest: Dimensions of Selection Bias in Media Coverage of Washington Demonstrations, 1982 and 1991." *American Sociological Review* 61: 478–99.
MacLeod, Calum, and MacLeod, Lijia (2001). "China's Dam Busters Protest Controversial Resettlement Project." *Independent*. www.independent.co.uk/news/world/asia/chinas-dam-busters-protest-controversial-resettlement-project-678191.html. Accessed May 24, 2010.
McMichael, Philip (2000). *Development and Social Change*. Thousand Oaks, CA: Pine Forge Press.
McMichael, Philip (2004). *Development and Social Change*, 3rd edn. Thousand Oaks, CA: Pine Forge Press.
McNeill, David (2009). "North Koreans Dare to Protest as Devaluation Wipes Out Savings." *The Independent*, December 3.
McPhail, Clark (1971). "Civil Disorder and Participation: A Critical Examination of Recent Research." *American Sociological Review* 36: 1058–73.
McPhail, Clark (1991). *The Myth of the Madding Crowd*. New York: Aldine de Gruyter.
McPhail, Clark, Schweingruber, David, and McCarthy, John D. (1998). "Policing Protest in the United States: From the 1960s to the 1990s," in Donatella della Porta and Herbert Reiter (eds), *Policing Protest. The Control of Mass Demonstrations in Western Democracies* (pp. 49–69). Minneapolis: University of Minnesota Press.

Medvedev, Roy (1980). *On Soviet Dissent: Interviews with Peiro Ostellino.* George Saunders (ed.). New York: Columbia University Press.

Melucci, Alberto (1985). "The Symbolic Challenge of Contemporary Movements." *Social Research* 52: 789–816.

Melucci, Alberto (1989). *Nomads of the Present: Social Movements and Individual Needs in Contemporary Society.* Philadelphia: Temple University Press.

Melucci, Alberto (1996). *Challenging Codes.* New York: Cambridge University.

Meyer, David (2004). "Protest and Political Opportunities." *Annual Review of Sociology* 30: 125–45.

Meyer, David (2007). "The Politics of Protest." New York: Oxford University Press.

Meyer, David S., and Tarrow, Sidney (1998). *Social Movement Society.* Lanham, MD: Rowman & Littlefield.

Michels, Robert (1962[1911]). *Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy.* New York: Free Press.

Miethe, Ingrid (2009). "Frames, Framing and Keying: Biographical Perspectives on Social Movement Participation," in Hank Johnston (ed.), *Culture, Social Movements and Protest* (pp. 135–56). Farnham, UK: Ashgate.

Miller, Toby, and Leger, Marie-Claire (2001). "Runaway Production, Runaway Consumption, Runaway Citizenship: The New International Division of Cultural Labor." *Emergences* 11(1): 89–115.

Minkoff, Debra C. (1994). "From Service Provision to Institutional Advocacy: The Shifting Legitimacy of Organizational Forms." *Social Forces* 72: 943–69.

Minkoff, Debra C. (1995). *Organizing for Equality: The Evolution of Women's and Racial-ethnic Organizations in America.* New Brunswick, NJ: Rutgers University Press.

Minkoff, Debra C. (1997). "The Sequencing of Social Movements." *American Sociological Review* 62: 779–99.

Minkoff, Debra, and Meyer, David (2004). "Conceptualizing Political Opportunity." *Social Forces* 82: 1457–92.

Moore, Barrington, Jr. (1966). *Social Origins of Dictatorship and Democracy.* Boston: Beacon Press.

Moore, Will (1998). "Repression and Dissent: Substitution, Context and Timing." *American Journal of Political Science* 42: 851–73.

Morris, Aldon (1984). *The Origins of the Civil Rights Movement.* New York: The Free Press.

Mucha, Janusz L., and Zaba, Maciej K. (1992). "Religious Revival or Political Substitution: Polish Roman Catholic Movements after World War II," in Bronislaw Mistztal and Anson Shupe (eds), *Religion and Politics in Comparative Perspective* (pp. 54–66). Westport, CT: Praeger.

Mueller, Carol (1994). "Conflict Networks and the Origins of the Women's

Movement," in Enrique Laraña, Hank Johnston, and Joseph R. Gusfield (eds), *New Social Movements: From Ideology to Identity* (pp. 234–63). Philadelphia: Temple University Press.

Mueller, Carol (1999). "Hybrid Exit Repertoires in a Disintegrating Leninist Regime." *American Journal of Sociology* 105: 697–735.

Mushaben, Joyce Marie (1984). "Swords to Plowshares: The Church, the State and the East German Peace Movement." *Studies in Comparative Communism* 27: 123–35.

Naples, Nancy A. (2002). "Materialist Feminist Discourse Analysis and Social Movement Research: Mapping the Changing Context for 'Community Control,'" in David S. Meyer, Nancy Whittier, and Belinda Robnett (eds), *Social Movements: Identity, Culture, and the State* (pp. 226–46). New York: Oxford University Press.

Neidhardt, Friedhelm (1989). "Gewalt und Gegengewalt. Steigt die Bereitschaft zu Gewaltaktionen mit zunehmender staatlicher Kontrolle und Repression," in W. Heitmeyer, K. Müller, and H. Sönker (eds), *Jugend-Staat-Gewalt. Politische Sozialisation von Jugendlichen, Jugendpolitik und politische Bildung*," (pp. 233–43). Weinheim: Juventa.

Noakes, John A. (2005). "Official Frames in Social Movement Theory: The FBI, HUAC, and the Communist Threat in Hollywood," in Hank Johnston and John A. Noakes (eds), *Frames of Protest* (pp. 89–112). Lanham, MD: Rowman & Littlefield.

Oberschall, Anthony (1968). "Rising Expectations and Political Turmoil." *Journal of Development Studies* 6: 5–22.

Oberschall, Anthony (1973). *Social Conflict and Social Movements*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

O'Donnell, Guillermo A. (1973). *Modernization and Bureaucratic-Authoritarianism*. Berkeley: University of California Press.

O'Donnell, Guillermo A., and Schmitter, Philippe C. (1986). *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Offe, Claus (1985). "New Social Movements: Changing Boundaries of the Political." *Social Research* 52: 817–68.

Olesen, Thomas (2005). *International Zapatismo: The Construction of Solidarity in an Age of Globalization*. New York: Zed Books.

Oliver, Pamela (2003). "Mechanisms of Contention." *Mobilization* 8: 119–22.

Oliver, Pamela, and Marwell, Gerald (1992). "Mobilizing Technologies for Collective Action," in Aldon Morris and Carol McClurg Mueller (eds), *Frontiers in Social Movement Theory* (pp. 251–72). New Haven, CT: Yale University Press.

Oliver, Pamela, and Myers, Daniel J. (1999). "How Events Enter the Public Sphere: Conflict, Location and Sponsorship in Local Newspaper Coverage of Public Events." *American Journal of Sociology* 105 (1 July): 38–87.

Olivier, Johan L. (1991). "State Repression and Collective Action in South Africa 1970–1984." *South African Journal of Sociology* 22: 109–17.
Olson, Mancur (1963). *The Logic of Collective Action.* Cambridge, MA: Harvard University Press.
Opp, Karl-Dieter (1989). *The Rationality of Political Protest.* Boulder, CO: Westview Press.
Opp, Karl-Dieter, and Gern, Christiane (1993). "Dissident Groups, Personal Networks and Spontaneous Cooperation: The East German Revolution of 1989." *American Sociological Review* 58: 659–80.
Opp, Karl-Dieter, and Roehl, Wolfgang (1990). "Repression, Micromobilization, and Political Protest." *Social Forces* 69: 521–47.
Opp, Karl-Dieter, Voss, Peter, and Gern, Christiane (1995). *Origins of a Spontaneous Revolution: East Germany, 1989.* Ann Arbor: University of Michigan Press.
Ottoway, Marina (2003). *Democracy Challenged: The Rise of Semi-Authoritarianism.* Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.
Paige, Jeffrey (1997). *Coffee and Power: Revolutions and the Rise of Democracy in Central America.* Cambridge, MA: Harvard University Press.
Park, Robert E. (1969). "Human Migration and the Marginal Man," in Richard Sennett (ed.), *The Classic Essays on the Culture of Cities* (pp. 131–42). New York: Appleton Century Crofts.
Parsa, Misagh (2000). *States, Ideologies, and Social Revolutions: A Comparative Analysis of Iraq, Nicaragua, and the Philippines.* New York: Cambridge University Press.
Parsons, Talcott (1955). *The Social System.* New York: The Free Press.
Pérez-Diaz, Victor (1993). *The Return of Civil Society: The Emergence of Democratic Spain.* Cambridge, MA: Harvard University Press.
Pesman, Dale (1995). "Standing Bottles, Washing Deals, and Drinking 'for the Soul' in a Siberian City." *Anthropology of East Europe Review* 13: 65–75
Pfaff, Steven, and Kim, Huyojoung (2003). "Exit-voice Dynamics in Collective Action: An Analysis of Emigration and Protest in the East German Revolution." *American Journal of Sociology* 109: 401–44.
Piven, Frances Fox, and Cloward, Richard (1977). *Poor People's Movements.* New York: Pantheon.
Polletta, Francesca (1999). "Free Spaces in Collective Action" *Theory and Society* 28: 1–38.
Polletta, Francesca (2002). *Freedom is an Endless Meeting: Democracy in American Social Movements.* Chicago: University of Chicago Press.
Poulantzas, Nicos (1978). *Political Power and Social Classes.* London: Verso.
Price, Richard (1998). "Reversing the Gun Sights: Transnational Civil Society Targets Land Mines." *International Organization* 52: 613–44.
Priestland, David (2007). *Stalinism and the Politics of Mobilization.* New York: Oxford University Press.

Przeworski, Adam, and Limongi, Fernando (1997). "Modernization: Theories and Facts." *World Politics* 49(2): 155–83.
Rasler, Karen (1996). "Concessions, Repression, and Political Protest in the Iranian Revolution." *American Sociological Review* 61: 132–52.
Reed, Jean-Pierre (2004). "Emotions in Context: Revolutionary Accelerators, Hope, Moral Outrage, and Other Emotions in the Making of Nicaragua's Revolution." *Theory and Society* 33(6): 653–703.
Reporters without Borders (2009). *World Press Rankings*, www.rsf.org/IMG/pdf/ World_press_ranking. Accessed October 5, 2009.
Ries, Nancy (1997). *Russian Talk*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
Rodrick, Dani (1999). "The Asian Financial Crisis and the Virtues of Democracy." *Challenge* 42: 44–59.
Romero, Simon (2008). "Chávez Decree Tightens Hold on Intelligence." *New York Times*. June 3: A1–11.
Rothman, Franklin Daniel, and Oliver, Pamela (2002). "From Local to Global: The Anti-Dam Movement in Southern Brazil, 1979–1992," in Jackie Smith and Hank Johnston (eds), *Globalization and Resistance* (pp. 115–32). Lanham, MD: Rowman & Littlefield.
Rucht, Dieter (1994). *Modernisierung and Soziale Bewegungen*. Frankfurt-am-Main: Campus.
Rucht, Dieter (1996). "The Impact of National Contexts on Social Movements Structure," in Doug McAdam, John D. McCarthy, and Mayer N. Zald (eds), *Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framings* (pp. 185–204). New York: Cambridge University Press.
Rucht, Dieter (1998). "The Structure and Culture of Collective Protest in Germany since 1950," in David Meyer and Sidney Tarrow (eds), *The Social Movement Society: Contentious Politics for a New Century* (pp. 29–57). Boulder, CO: Rowman & Littlefield.
Rucht, Dieter (2000). "Distant Issue Movements in Germany: Empirical Description and Theoretical Reflections," in John A. Guidry, Michael Kennedy, and Mayer N. Zald (eds), *Globalizations and Social Movements* (pp. 76–107). Ann Arbor: University of Michigan Press.
Rucht, Dieter (2003a). "Overcoming the 'Classical Model'" *Mobilization* 8: 112–16.
Rucht, Dieter (2003b). "Social Movements Challenging Neoliberal Globalization," in Pedro Ibarra (ed.), *Social Movements and Democracy* (pp. 211–28). New York: Palgrave Macmillan.
Rudé, Georges (1964). *The Crowd in History*. New York: John Wiley.
Runciman, W. G. (1966). *Relative Deprivation and Social Justice*. London: Routledge, Kegan Paul.
Rupp, Leila J., and Taylor, Verta (1987). *Survival in the Doldrums: The American Women's Rights Movement, 1945 to the 1960s*. New York: Oxford University Press.

Ryan, Charlotte (1991). *Prime Time Activism*. Boston: South End.
Sachs, Wolfgang (1992). "One World," in Wolfgang Sachs (ed.), *The Development Dictionary*. London: Zed Books.
Schoenleitner, Gunther (2003). "World Social Forum: Making Another World Possible?" in John D. Clark (ed.), *Globalizing Civic Engagement: Civil Society and Transnational Action* (pp. 127–49). London: Earthscan.
Schulz, Markus (1998). "Collective Action Across Borders." *Sociological Perspectives* 41: 587–616.
Scott, James C. (1985). *Weapons of the Weak*. New Haven, CT: Yale University Press.
Scott, James C. (1990). *Domination and the Arts of Resistance*. New Haven, CT: Yale Press.
Searle, John (1969). *Speech Acts*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
Selbin, Eric (1997). "Contentious Cartography." *Mobilization: An International Quarterly* 2: 99–107.
Selbin, Eric (2010). *Revolution, Rebellion, and Resistance: The Power of Story*. London: Zed.
Shah, Anup (2003). "Public Protests around the World." *Global Issues*. www. globalissues. org/ article 45/public-protests-around-the-world. Accessed May 24, 2010.
Shah, Anup (2010). *Revolution, Rebellion, Resistance: The Power of Story*. London: Zed
Sharlet, Robert (1983). "Varieties of Dissent and Regularities of Repression in the European Communist States: An Overview," in Jan Leftwich Curry (ed.), *Dissent in Eastern Europe* (pp. 1–19). New York: Praeger Publishers.
Shefner, Jon, Pasdirtz, George, and Blad, Cory (2006). "Austerity Protests and Immiserating Growth in Mexico and Argentina," in Hank Johnston and Paul Almeida (eds), *Latin American Social Movements* (pp. 19–41). Lanham, MD: Rowman & Littlefield.
Shlapentokh, Vladimir (1989). *Public and Private Life of the Soviet People*. New York: Oxford University Press.
Sklair, Leslie (1991). *Sociology of the Global System*. London: Harvester-Wheatsheaf.
Sklair, Leslie (2001). *The Transnational Capitalist Class*. Cambridge, UK: Blackwell.
Skocpol, Theda (1979). *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia, and China*. New York: Cambridge University Press.
Skocpol, Theda (1982). "Rentier State and Shia Islam in the Iranian Revolution." *Theory and Society* 11: 265–83.
Slackman, Michael (2010). "Iran Leaders Stage Show of Force as Standoff Escalates." *New York Times*, January 2: A4
Smelser, Niel (1962). *Theory of Collective Behavior*. New York: Free Press.

Smith, Christian (1996). *Resisting Regan: The US Central American Peace Movement*. Chicago: University of Chicago Press.
Smith, Jackie (1997). "Characteristics of the Modern Transnational Social Movement Sector," in Jackie Smith, Charles Chatfield, and Ronald Pagnucco (eds), *Transnational Social Movements and World Politics* (pp. 42–58). Syracuse, NY: Syracuse University Press.
Smith, Jackie (2001). "Globalizing Resistance: The Battle of Seattle and the Future of Social Movements." *Mobilization* 6: 1–20.
Smith, Jackie (2002). "Globalizing Resistance: The Battle of Seattle and the Future of Social Movements," in Jackie Smith and Hank Johnston (eds), *Globalization and Resistance: Transnational Dimensions of Social Movements* (pp. 207–26). Lanham, MD: Rowman & Littlefield.
Smith, Jackie (2008). *Social Movements for Global Democracy*. Baltimore, MD: Johns Hopkins Press.
Smith, Jackie, and Johnston, Hank (eds) (2002). *Globalization and Resistance*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield.
Smith, Jackie, and Reese, Ellen (2008). "The World Social Forum Process: Special Focus Issue." *Mobilization: An International Quarterly* 13: 349–446.
Snow, David (2004). "Framing Processes, Ideology, and Discursive Fields," in *The Blackwell Companion to Social Movements* (pp. 380–412). New York: Blackwell.
Snow, David (2005). "Social Movements as Challenges to Authority: Resistance to an Emerging Conceptual Hegemony," in Daniel J. Myers and Daniel M. Cress (eds), *Authority in Contention: Research in Social Movements Conflicts, and Change* (pp. 133–55). Greenwich, CT: JAI Press.
Snow, David A., and Benford, Robert D. (1988). "Ideology, Frame Resonance, and Participant Mobilization." *International Social Movement Research* 1: 197–218.
Snow, David A., and Benford, Robert D. (1992). "Master Frames and Cycles of Protest," in Aldon Morris and Carol McClurg Mueller (eds), *Frontiers of Social Movement Theory* (pp. 133–55). New Haven, CT: Yale University Press.
Snow, David A., Burke Rochford, E. Jr., Worden, Steven K. and Benford, Robert D. (1986). "Frame Alignment Processes, Micromobilization, and Movement Participation." *American Sociological Review* 51: 464–81.
Soule, Sara A. (2004). "Diffusion Processes Within and Across Movements," in David A. Snow, Sarah A. Soule, and Hanspeter Kriesi (eds), *The Blackwell Companion to Social Movements*. Malden, MA: Blackwell, pp. 294–310.
Soule, Sarah A., and Davenport, Christian (2009). "Velvet Glove, Iron Fist, or Even Hand? Protest Policing in the United States 1960–1990." *Mobilization* 14: 1–22.
Soule, Sarah A., and Earl, Jennifer (2005). "A Movement Society Revisited: The Character of American Social Protest, 1960–1986." *Mobilization* 10: 345–64

Steinberg, Marc (1999). *Fighting Words*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
Stiglitz, Joseph E. (2001). *Globalization and Its Discontents*. New York: W. W. Norton.
Strange, Susan (1995). "The Defective State." *Daedalus* 124: 55–74.
Szajokowski, Bogdon (1983). *Next to God . . . Poland*. New York: St. Martins.
Taagepera, Rein (1993). *Estonia: Return to Independence*. Boulder, CO: Westview Press.
Tarrow, Sidney (1989). *Democracy and Disorder: Protest and Politics in Italy 1965–1974*. New York: Oxford University Press.
Tarrow, Sidney (1994). *Power in Movement: Social Movements, Collective Action, and Politics*. New York: Cambridge University Press.
Tarrow, Sidney (1998). *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics*, 2nd edn. New York: Cambridge University Press.
Tarrow, Sidney (2001). "Transnational Politics: Contention and Institutions in International Politics." *Annual Review of Political Science* 4: 1–20.
Tarrow, Sidney (2002). "From Lumping to Splitting: Specifying Globalization and Resistance," in Jackie Smith and Hank Johnston (eds), *From Globalization to Resistance* (pp. 221–40). Lanham, MD: Rowman and Littlefield.
Tarrow, Sidney (2005). *The New Transnational Activism*. New York: Cambridge University Press.
Taylor, Verta (2003). "Plus ça change, plus c'est la même chose." *Mobilization* 8: 122–6.
Thayer, Millie (2000). "Negotiating the Global: Rural Brazilian Women and Transnational Feminism," in Debra Castillo (ed.), *Rethinking Feminism in the Americas* (pp. 158–78). Ithaca, NY: Cornell University Press.
Thayer, Millie (2001). "Transnational Feminism: Reading Joan Scott in the Brazilian Sertao." *Ethnography* 2: 243–71.
Thomas, William G., III (2004). "Television News and the Civil Rights Struggle: The Views in Virginia and Mississippi." *Southern Spaces*, November 3, 2004, http://southernspaces.org/ contents/2004/thomas/2b.htm.
Thrall, T. A. (2006). "The Myth of the Outside Strategy: Mass Media News Coverage of Interest Groups." *Political Communication* 23: 407–20.
Tilly, Charles (1978). *From Mobilization to Revolution*. Reading, MA: Addison-Wesley.
Tilly, Charles (1986). *The Contentious French*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
Tilly, Charles (1992). *Coercion, Capital, and European States*. Malden, MA: Blackwell.
Tilly, Charles (1993). *European Revolutions, 1942–1992*. Malden, MA: Blackwell.
Tilly, Charles (1995a). *Popular Contention in Great Britain, 1758–1834*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Tilly, Charles (1995b) "To Explain Political Processes." *American Journal of Sociology* 100: 1594–1610.
Tilly, Charles (1997). "Kings in Beggars' Raiment." *Mobilization* 2: 107–12.
Tilly, Charles (2000). "Processes and Mechanisms of Democratization." *Sociological Theory* 18: 1–16.
Tilly, Charles (2005). *Popular Contention in Great Britain, 1758–1834*, 2nd edn. Boulder, CO: Paradigm.
Tilly, Charles (2006). *Regimes and Repertoires*. Chicago: University of Chicago Press.
Tilly, Charles (2007). *Democracy*. New York: Cambridge University Press.
Tilly, Charles, and Wood, Lesley J. (2009). *Social Movements, 1768–2008*. Boulder, CO: Paradigm Publishers.
Tilly, Charles, Tilly, Louise, and Tilly, Richard (1975). *The Rebellious Century, 1830–1930*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
Tókés, Rudolf L. (1975). "Introduction: The Varieties of Soviet Dissent: An Overview," in Rudolf L. Tókés (ed.), *Dissent in the USSR* (pp. 1–34). Baltimore: The Johns Hopkins University Press.
Transparency International (2008). www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2008. Accessed November 14, 2009.
Tullock, Gordon (1971). "The Paradox of Revolution." *Public Choice* 11(1): 89–99.
Turner, Ralph (1969). "The Theme of Contemporary Social Movements." *British Journal of Sociology* 20: 390–405.
Turner, Ralph, and Killian, Lewis (1987[1957]). *Collective Behavior*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.
Viola, Lynne (2003). *Contending with Stalinism: Soviet Power and Popular Resistance in the 1930s*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
Walker, Jack L. (1991). *Mobilizing Interest Groups in America: Patrons, Professions, and Social Movements*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
Walsh, Edward, and Warland, Rex (1983). "Social Movement Involvement in the Wake of a Nuclear Accident: Activists and Free Riders in the TMI Area." *American Sociological Review* 48: 764–80.
Walton, John and Ragin, Charles (1990). "Global and National Sources of Political Protest: Third World Responses to the Debt Crisis." *American Sociological Review*, 55: 876–90.
Walton, John, and Seddon, David (1994). *Free Markets and Food Riots: The Politics of Global Adjustment*. Oxford, UK: Blackwell.
Walton, John, and Shefner, Jon (1994). "Latin America, Popular Protest, and the State," in John Walton and David Seddon (eds), *Free Markets and Food Riots: The Politics of Global Adjustment* (pp. 97–137). Oxford, UK: Blackwell.
Weber, Max (1968). *Economy and Society*. New York: Bedminster Press.
Wegmann, Heiko (1999). "Globalisierung als Strategie. Transnationale Konzerne und internationale Arbeitsteilung," in BUKO-Arbeitsschwerpunkt

Weltwirtschaft (Hg.): kölngehen – Erkundungen zu Globalisierung und Internationalismus, Hamburg.
Wejnert, Barbara (2002). "Integrating Models of Diffusion of Innovation: A Conceptual Framework." *Annual Review of Sociology* 28: 297–326.
Wells, Roger (1983). *Insurrection: The British Experience, 1975–1803.* Gloucester, UK: Alan Sutton.
White, Robert W., and White, Terry Falkenberg (1995). "Repression and the Liberal State. The Case of Northern Ireland, 1969–1972." *Journal of Conflict Resolution* 39: 330–2.
Wickham-Crowley, Timothy (1992). *Guerillas and Revolution in Latin America: A Comparative Study of Insurgents and Regimes since 1956.* Princeton, NJ: Princeton University Press.
Wilhelmsen, Julie (2006). "Between a Rock and a Hard Place: The Islamization of the Chechen Separatist Movement." *Europe-Asia Studies* 57: 35–59.
Williamson, John (1999). "What Should the World Bank Think about the Washington Consensus?" A paper for the World Bank's Development Report 2000. Accessed April 28, 2010 at www.iie.com/publication/papers.cfm?ResearchID=351
Wines, Michael (2009). "A Dirty Pun Tweaks China's Online Censors." *New York Times*, March 11: A4.
Wolsfeld, Gadi (1997). *Media and Political Conflict: News from the Middle East.* New York: Cambridge University Press.
Wood, Lesley J. (2005). "Bridging the Chasms: The Case of Peoples' Global Action," in Joe Bandy and Jackie Smith (eds), *Coalitions Across Borders* (pp. 95–117). Lanham, MD: Rowman and Littlefield.
Worth, Robert F., and Fathi, Nazila (2009a). "Thousands Defy Authorities in Protests and Clashes in Campuses." *New York Times*, December 8: A6.
Worth, Robert F., and Fathi, Nazila (2009b). "Police Are Said to Have Killed 10 in Iran Protests." *New York Times*, December 27: A5.
Yang, Goubin (2009). *The Power of the Internet in China: Citizen Activism Online.* New York: Columbia University Press.
Zald, Mayer N., and McCarthy, John (1980). "Social Movement Industries: Competition and Cooperation Among Movement Organizations." *Research in Social Movements, Conflict and Change* 3: 1–20.
Zamosc, Leon (2004). "The Indian Movement in Ecuador: From Politics of Influence to Politics of Power," in N. Postero and L. Zamosc (eds), *The Struggle for Indigenous Rights in Latin America* (pp. 131–57). Brighton: Sussex University Press.
Zaslavsky, Victor (1979). "The Problem of Legitimation in Soviet Society," in Arthur J. Vidich and Ronald M. Glassman (eds), *Conflict and Control* (pp. 159–202). Beverly Hills: Sage Publications.
Zuo, Jiping, and Benford, Robert (1995). "Mobilization Processes and the 1989 Chinese Democracy Movement." *Sociological Quarterly* 36: 131–5.

Zwerman, Gilda (1989). "Domestic Counterterrorism: US Government Responses to Political Violence on the Left in the Reagan Era." *Social Justice* 15: 31–47.
Zwerman, Gilda, and Steinhoff, Patricia (2005). "When Activists Ask for Trouble: State-Dissident Interactions and the New Left Cycle of Resistance in the United States and Japan," in Christian Davenport, Hank Johnston and Carol Mueller (eds), *Repression and Mobilization* (pp. 85–107). Minneapolis: University of Minnesota Press.
Zwerman, Gilda, Steinhoff, Patricia G., and della Porta, Donatella (2000). "Disappearing Social Movements: Clandestinity in the New Left Protest Cycle in the US, Japan, and Italy." *Mobilization: An International Quarterly* 5: 83–100.

المؤلف فى سطور:

هانك جونسون

يعمل هانك جونسون أستاذاً مساعدا فى ولاية سانت درايجو San Diego State University. وله العديد من المؤلفات تدور معظمها حول الحركات الاجتماعية والعلاقات المعقدة بين البنية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية .

المترجم فى سطور:

أحمد زايد

أستاذ علم الاجتماع السياسى فى جامعة القاهرة. أكمل دراساته العليا فى جامعة إيست إنجليا فى إنجلترا. ويقع مجال اهتمامه فى دراسات علم الاجتماع السياسى والثقافى، وقد انشغل بدراسة المصريين والمجتمع المصرى: مشكلاته، وخطابه، وشخصيته، والأطر الثقافية الحاكمة لاختياراته، وتناقضاته.

له مؤلفات عديدة من أهمها: "خطاب الحياة اليومية فى المجتمع المصرى"، و"تناقضات الحداثة فى مصر"، و"الخطاب الدينى المعاصر"، و" علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية"، و"الأسرة العربية فى عالم متغير"، وأعمال أخرى عديدة نشرت فى الدوريات العربية والأجنبية. كما شارك فى ترجمة الموسوعة العربية الميسرة، وفى ترجمة عدد من الكتب من أهمها: "الطريق الثالث"، و"المجال العام: الحداثة الليبرالية والكاثوليكية والإسلام"، و"موسوعة علم الاجتماع"، و"موسوعة علم الإنسان".

حصل على العديد من الجوائز فى مجال العلوم الاجتماعية: جائزة الدولة للتفوق، وجائزة الدولة التقديرية، وجائزة جامعة القاهرة للتميز العلمى.

يقدم لنا هذا الكتاب منظوراً جديداً فى علم الاجتماع السياسى لدراسة العلاقة بين الحركات الاجتماعية وأنظمة الدولة. فالحركات الاجتماعية لا تشكل كيانات مستقلة تُناوئ الدولة من الخارج، لكنها جزء من عملية سياسية تفاعلية بين الدولة والمجتمع وتتحدد هذه العملية، وتتغير مضامينها وفقًا لما تتمتع به الدولة من قدرة على إنفاذ مبدأ العدالة والمساواة والمواطنة والحماية والاستجابة لمطالب وحاجات المواطنين. ومن هنا فإن طبيعة الجدال السياسى المصاحب لظهور الحركات الاجتماعية وممارستها السياسية يختلف بين الدول التى تتدرج على متصل من الدول الديمقراطية إلى الدولة العميقة.

وقد قدم الكتاب - بعد وضع الأسس النظرية والمنهجية لدراسة الحركات الاجتماعية فى ضوء هذ المنظور الجديد- تحليلاً مستفيضا لطبيعة الحركات الاجتماعية وجدالها السياسى فى مختلف النظم السياسية؛ كما عرض لنظريات الثورة، والدروس المستفادة من الدراسة المقارنة للثورات. ولم يكن لهذا التحليل أن ينفصل عن عمليات أكبر على المستوى العالمى تتصل بنشاط الحركات الاجتماعية عابرة القارات التى تكاثر وجودها فى زمن العولمة والتى تم تناولها فى الفصل الأخير من الكتاب.

تصميم الغلاف: هانى الشناوى